

ما الذى يجرى فى آسيا ؟!

ابراهيم نافع

عبد المنعم سعيد — عبد العظيم حماد

حسن أبو طالب — يحيى غانم



آسيا ؟!

ابراهيم نافع

د. عبد المنعم سعيد
عبد العظيم حماد

د. حسن أبو طالب
يحيى غانم

الطبعة الأولى
١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام ـ شارع الجلاء ـ القاهرة
تليفون : ٥٧٨٦٠٨٣ ـ فاكس : ٥٧٨٦٨٣٣

المحتويات

الصفحة

ثالثا : تحقيقات ميدانية

رابعا : زيارة لقفص النمور الآسيوية

الصفحة

خامسا : الحرب والسلام فى آسيا

الصفحة

سادسا : دراسات وحدة البحوث العسكرية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

هذا الكتاب

يمثل هذا الكتاب حصيلة شاملة لرحلة بعثة الأهرام الصحفية والبحثية إلى خمس دول آسيوية فى الفترة من ٢٠ يونيو إلى ١١ يوليو عام ١٩٩٨ ، والتى شملت كلا من باكستان والهند وسنغافورة وإندونيسيا والصين . وقد استقر الرأى على جمع كل ما كتبه أعضاء البعثة وكل ما نشر عن الرحلة فى الأهرام اليومى ومجلة الأهرام الاقتصادى ، بين دفتي كتاب واحد ليكون مرجعا أمام القارئ المصرى والعربى ، يتعرف من خلاله على ما يجرى فى آسيا .

وسوف يلاحظ القارئ العزيز أن محتويات الكتاب لا تقف عند لقاءاتنا ومشاهداتنا فى الدول الآسيوية الخمس ، ولكنها تتضمن أيضا مناقشة للقضايا الكبرى التى تواجه القارة الآسيوية فى المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، نظرا للصلة الوثيقة بين هذه القضايا الكبرى وبين واقع هذه البلدان الخمسة التى زرناها ، وأيضا لاستخلاص الدروس التى تفيد منطقتنا العربية ، لاسيما فى ضوء العلاقة بين الخاص والعام .

ويتضمن الكتاب خمسة أقسام تضم عددا من التحليلات والحوارات التى أجريت مع رؤساء وقادة ووزراء الدول الخمس ، وكذلك التحقيقات الميدانية التى أجرتها البعثة فى كل دولة على حدة ، ثم مجموعة من التحليلات التى كتبت بعد عودة البعثة إلى القاهرة . ويتضمن الكتاب أيضا المادة التى شارك فى إعدادها باحثون وخبراء من مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، حول القضايا الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية التى تهيمن على السياسات الآسيوية ككل .

ولا شك أن التعرف على ما يجرى فى آسيا – من موقع الأحداث الحقيقية– يمثل أهمية كبرى ، خاصة فى ضوء التطورات الجارية هناك ، والتى تتعدى فى

آثارها ونتائجها الحدود الجغرافية للقارة ، وتؤثر بدورها على مصالحنا العربية المباشرة وغير المباشرة ، وأيضا على السياسة الدولية ككل . ونظرة واحدة على ما يحدث فى الصين أو فى إندونيسيا أو ماليزيا ، أو غيرها من الدول الآسيوية ، تكشف عن أهمية المتابعة الدقيقة لهذه التطورات ولنتائجها المحلية والإقليمية والدولية . ولعل محتويات هذا الكتاب تساعد على فهم بعض جوانب ما يجرى . وأملنا أن يجد القارئ العزيز ما يساعده فى استيعاب هذه الأحداث وفهم مساراتها واحتمالاتها المختلفة .

بقيت ملاحظة أخيرة ، وهى لماذا وقع اختيار الأهرام على هذه الدول دون غيرها من الدول الآسيوية لزيارتها ؟

من الواضح أن اختيار الهند وباكستان جاء بسبب اندفاعهما المفاجئ والمتعاقب إلى إجراء تجاربهما النووية فى أواخر مايو الماضى ، وكان اختيار الصين يعود فى جزء كبير منه إلى حقيقة أنها الضلع الثالث - بل الأول - فى مثلث الرعب النووى فى آسيا، فضلا عن أن أية محاولة لفهم ما يجرى فى آسيا تبقى مبتسرة دون فهم ما يجرى فى الصين ، وما تفكر فيه الصين . أما إندونيسيا فقد تحتمت زيارتها لأنها أكثر الدول تعبيرا عن الأزمة الاقتصادية التى أدخلت نمور آسيا جميعا القفص ، وكانت سنغافورة أكثر الدول تأهيلا للتعبير عن وجهة نظر الدول الصغيرة فى شرق وجنوب آسيا فى القضايا الأمنية والاقتصادية .

ونأمل أن تكون هذه الحسابات صحيحة .. وهى كذلك على الأرجح حسبما استنتجنا من ردود فعل القراء .

إبراهيم نافع

البيانات الأساسية للدول الآسيوية الواردة بالكتاب

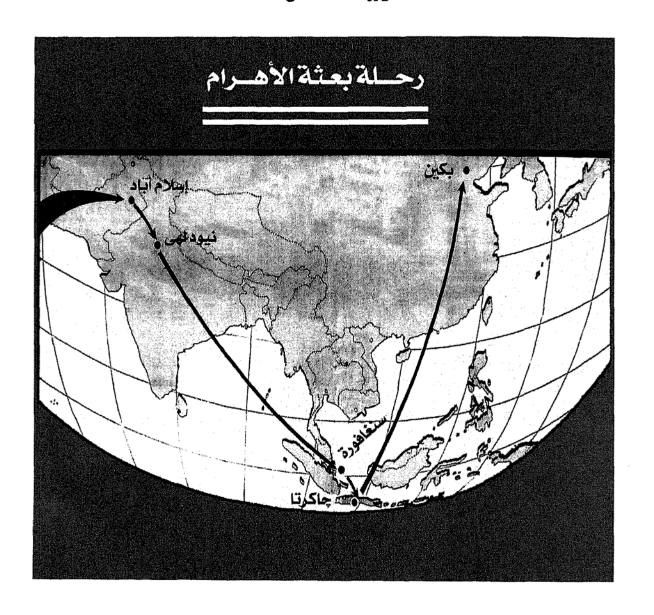
الدولة / البيانات	باكستان	الهند	سنغافورة	إندونيسيا	الصين
المساحة الجغرافية (ألف كم٢)	٧٩٦	٣٢٨٨	١	١٩٠٥	٩٥٦١
عدد السكان (ألف نسمة)	١٣٧,٠٢٧,٠٠٠	٩٦٧,٠٣٤,٠٠٠	٣,٠٣١,٠٠٠	١٩٨,٠١١,٠٠٠	١,٢٢١,٦٢١,٠٠٠
نسبة الأمية	٦٢ %	٤٨ %	٩ %	١٦ %	١٩ %
الناتج المحلى الإجمالى (بالمليار دولار)	٦٤	٣٧١	٧٤	٢٢٦	٦١٦
نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (بالدولار)	٢٣٠٠	١٥٠٠	٢٣٤٠٠	٤٢٠٠	٣١٠٠
معدل النمو	٦ %	٦,٨ %	٧ %	٧,٨ %	٩,٧ %
معدل التضخم	١٠,٣ %	٨,٩ %	١,٧ %	٨ %	٨,٣ %
حجم الصادرات (بالمليون دولار)	٧,٩٩٢	٣٠,٧٦٤	١٦٨,٢٦٨	٤٥,٤١٧	١٤٨,٧٩٧
حجم الواردات (بالمليون دولار)	١١,٤٦١	٣٤,٥٢٢	١٢٤.٠٠٧	٤٠,٩١٨	١٢٩,١١٣
الترتيب الدولى لمستوى المعيشة	١٣٨	١٣٩	٢٨	٩٦	١٠٦
الميزانية العسكرية * (بالمليار دولار)	٣,٣	٩,٩	٤,٣	٣,٣	٩,٧
القوات المسلحة النظامية	٥٨٧,٠٠٠	١,١٤٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	٤٦١,٠٠٠	٢,٨٤٠,٠٠٠
دبابات القتال الرئيسية	٢١٢٠	٣٣١٤	٦٠	٢٧٥	٨٠٠٠
الطائرات المقاتلة	٤٢٩	٧٧٧	١٣٩	٩٢	٥٣٥
القطع البحرية الرئيسية	٤١	١١٥	٣٥	١٣٢	٦٤٥
الصواريخ أرض – أرض	تمتلك	تمتلك	لا تمتلك	لا تمتلك	تمتلك

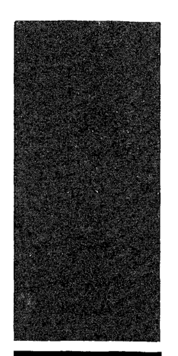
*** الأرقام الواردة هى أرقام عام ١٩٩٧**

المصدر :

- World Development Report - 1997 (WP), Oxford University Press, New York, USA.
- The Military Balance - 1997/98, IISS, London, 1998.

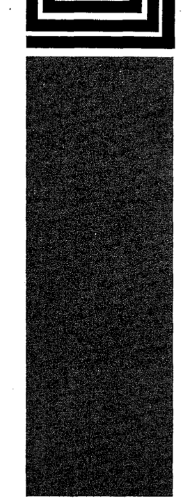
خريطة الرحلة





أولا: بهدوء

إبراهيم نافع



فى الطريق إلى آسيا

قد تشغلنا أحداث الشرق الأوسط فى كثير من الأحيان عن تتبع تحولات عميقة تجرى خارج المنطقة وتسهم فى تشكيل النظام العالمى ، ليس فقط فى عالم ما بعد الحرب الباردة ، وإنما أيضا فى تركيبة القوى العالمية وتوزيعها فى القرن المقبل . ولا شك فى أنه مهما يكن قد جرى من تغييرات فى قارات العالم المختلفة ، فإن آسيا – تلك القارة العملاقة – سوف تكون مركزا لتطورات هائلة بدأنا نرى بعض مقدماتها، وتتبئ الرياح فيها بكثير من العواصف والبراكين التى ستؤثر حتما فى السياسة العالمية كلها.

ولقد جرت العادة طوال السنوات العشر الماضية على ترديد العبارات التى تشير إلى أن القرن الحادى والعشرين سوف يكون " قرنا آسيويا " ، والهدف من ذلك معنى محدد هو أن القوة الاقتصادية فى آسيا سوف تنمو بالمعدلات نفسها التى سارت عليها طوال الربع الأخير من القرن الحالى ؛ ومن ثم سوف تصبح وزنا اقتصاديا وسياسيا له تأثير فعال فى إعادة تشكيل القوة وعناصرها وتوازناتها فى الدنيا كلها. ولكن الأحداث التى جرت منذ أقل من عام جعلت الصورة أكثر تعقيدا وتركيبا. فالعملاق الاقتصادى الذى كان متوقعا بدأ يواجه عقبات هائلة استعصت فى كثير من الأحيان على الفهم، وعلى الحل، وفى الوقت نفسه، ظهر أن القارة "الاقتصادية" المتوقعة بدأت تواجه أيضا اختبارات أمنية صعبة، ليس أقلها خطورة ميلاد قوتين نوويتين جديدتين فيها خلال شهر مايو الماضى.

وحتى لا يبدو الحديث عاما أكثر مما ينبغى، فإن قارة آسيا التى تشكل

حوالى ٥٦% من سكان العالم – وفيها دولتان فقط، هما الصين والـهند، تضمـان ٣٨% مـن عدد البشر فيه – كانت تمثل واحدة من أهم تجمعات الفقـر والفاقـة بـل والمجاعة أحيانا فى العالم، حتى إن نصيبها من الدخل العالمى عام ١٩٥٠ لـم يكن يزيد على ١٩%. غير أن العقود الأربعة التالية شهدت من التغـيرات مـا بـدا للكثيرين وكأنه معجزة كبيرة، حينما اختفت المجاعات، وحدث الاكتفاء الذاتـى مـن الغذاء، وارتفع نصيب القارة إلى ٣٣% من الدخـل العـالمى، وبـات مقـدرا – إذا سـارت الأمور فى طريقها المتوقع – أن يرتفع هذا النصيب إلى ما يـتراوح بيـن ٥٥% و٦٠% مع حلول عام ٢٠٢٥، مقارنة بحوالى ٣٠% كحـد أقصـى للـدول الغربية، مما اعتبر حقا انقلابا هائلا فى موازين القوى العالمية، خاصة مع ما يعنيـه ذلك من تفجر طاقات وإبداعات لا حد لها، نتيجة القفزة الكبيرة فى نصيـب الفـرد من الدخل القومى الذى بات ممكنا أن يرتفع فى آسـيا مـن ١٣% – كمثيلـه فـى الولايات المتحدة – إلى ٣٠% مع نهاية الربع الأول من القـرن المقبل.

ولكن الرياح لا تأتى دائما بما تشتهى السفن، وما بدا نجاحـا ومعجـزة بـدأ يواجه ظواهر وأحداثا لا يمكن إدراجها فى قائمة الأخبار الطيبة. وربما يكون مفيـدا قبل توضيح هذه القائمة من الأخبار أن نحدد ما هى تلك القارة الآسيوية التى نتحـدث عنها . فأكبر قارات العالم جميعا ليست شيئا واحدا، ويصعب إن لم يكـن يسـتحيل التعميم عليها سـواء مـن النواحـى السياسـية أو الاقتصاديـة أو الثـقافيـة أو الاستراتيجية، فهى تحتوى على أقاليم متنوعة، ومن ثم فإن الامتداد الآسيوى لروسـيا على عظم اتساعه وكبر مساحته، يظل محكوما بالتفاعلات الأوروبيـة والمؤثـرات القادمة إليه عبر المحيط الهادى بأكثر من حقيقته الجغرافية، كذلك فإن منطقة وسـط آسيا – التـى تضم الجمهوريات الإسلامية وغير الإسلامية التى نجمت عن انفجـار الإمبراطوريـة السوفيتية – لا تزال محكومة بهذه الحقيقة حتى إشعار آخر، وأخـيرا فإن المنطقة المسماة أحيانا بمنطقة جنـوب غـرب آسـيا يظـل مكانـها السياسـى والاستراتيجى فى إطار العلاقات العربية والشرق أوسطية وامتداداتها عـبر البحـر المتوسط إلى أوروبا ، وعبر البحر الأحمر إلى إفريقيا.

إذن فإن آسيا التى نتحدث عنها ليست هى الحقيقة الجغرافية نفسها فى كل أجزائها، وإنما هى ساحة كبيرة تضم ثلاثة أقاليم، أولها ما يسمى بمنطقة شرق آسيا والباسيفيك التى تضم اليابان والكوريتين الشمالية والجنوبية والصين، وثانيها منطقة جنوب شرق آسيا التى تضم الدول الأعضاء فى رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) مضافا إليها دول منطقة الهند الصينية، وثالثها إقليم جنوب آسيا الذى يضم الدول التى نجمت عن عملية الاستقلال الكبرى فى شبه القارة الهندية وتوابعها فى جزر المحيط الهندى. وهذه الأقاليم الثلاثة متنوعة ومتعددة فى داخلها، ففيها الكثير من العقائد والديانات والثقافات، البوذية والهندوسية والإسلامية والمسيحية والكنفوشيوسية، المنقسمة بدورها إلى الكثير من الفرق والمذاهب، بالإضافة إلى طبعات متنوعة من الشيوعية لا تزال باقية فى الصين وفيتنام وكوريا الشمالية، كما أن بها أيضا من أنواع النظم السياسية ما يشغل المساحة كلها بين الديمقراطية والشمولية.

ولكن ما جعلنا نختصرها فى أحوال كثيرة تحت اسم "التجربة الآسيوية"، هو تجربة النمو الاقتصادى المتسارع خلال العقود الثلاثة الماضية، والتى بدأت فى الأصل بما عُرف "بالمعجزة اليابانية" التى خرجت بسرعة من تجربة الحرب العالمية الثانية مدمرة بالقنابل النووية، وفرضت نفسها بقوة على ساحة التجارة والاستثمار العالمى، حتى باتت القوة الاقتصادية الثانية فى عالمنا. ثم مع السبعينيات والثمانينيات انضم إليها ما عرف فى الإعلام الدولى باسم "النمور الآسيوية": تايوان وهونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية وماليزيا وتايلاند وإندونيسيا والفلبين. وبعد انعقاد مؤتمر الحزب الشيوعى الصينى عام ١٩٧٨ انضمت الصين بكل مساحتها وعنفوانها إلى القافلة بتجربة تنموية ساحرة فى إنجازاتها حتى باتت مشكلتها مع التسعينيات ليست تحقيق معدلات عالية من النمو، وصلت فى بعض الأحيان إلى ١٣% سنويا، بل محاولة تخفيضها حتى لا "يسخن" الاقتصاد أكثر مما ينبغى ، ويلقى بثقله على البنية الأساسية ، ويخلق ضغوطا تضخمية ، ويحدث فوارق كبيرة فى الدخول بين أقاليم الصين المختلفة. وخلال السنوات القليلة الماضية

بدا وكأن الهند مهيأة هى الأخرى للحاق بالركب حينما حققت معدلات طيبة من النمو، وصلت إلى ٧% سنويا، وصنعت لنفسها مكانة عالمية فى المعرفة والتكنولوجيا المتعلقة بصناعة الإلكترونيات. ولم تبتعد دول المنطقة الباقية عن هذه الحقيقة مثل فيتنام وبورما وباكستان، حتى بدا أن شمس التنمية - فيما عدا بقعا صغيرة مثل كمبوديا- تسير فى اتجاه واحد لا يعرف إلا النمو والصعود. والأهم من ذلك أنه يجرى وسط حالة من الهدوء السياسى، وخمود الصراعات والخلافات الحدودية والمذهبية التى خلفتها الحقبة الاستعمارية ، واختلاف النظم السياسية ومواجهات العقائد والمذاهب.

لقد كانت تجربة النمو الاقتصادى السريع فى آسيا تمثل " نموذجا اقتصاديا" أشبه بمعجزة بالنسبة لدول العالم النامى، وطوال العقدين الماضيين كان النجاح الذى تحقق فى إطار هذه التجربة يبدو كأنه استقرار غير قابل للاهتزاز، وكانت الأسئلة المطروحة بشأنها تدور فقط حول السياسات التى اتبعتها هذه الدول لتحقيق معدلات النمو السريعة لاقتصاداتها، وإمكان تطبيق الدول النامية الأخرى لمثل هذه السياسات لتحقيق نمو اقتصادى مماثل. وأكثر من ذلك ، فإن بعض القائمين على التجربة نفسها كانوا على استعداد لإعطاء الدروس حتى للدول الغربية المتقدمة ذاتها، ففى خلال المؤتمر السنوى للمعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى لندن ، الذى عقد فى فانكوفر - كندا - عام ١٩٩٤، أدهش رئيس وفد سنغافورة لدى الأمم المتحدة مستمعيه حينما قال محدثا الغرب كله إن آسيا تعلمت الكثير منكم خلال العقود الماضية بما فيها اللغة الإنجليزية ولعبة الكريكيت، ولكن آن الأوان للغرب لكى يجلس فى مقاعد المستمعين ويتعلم من التجربة الآسيوية فى النمو والتقدم، فكان هذا الحديث معبرا عن قوة تتجمع وباتت على استعداد للتعبير عن نفسها والإفصاح عن مكنوناتها.

ولكن الرياح - مرة أخرى - لا تأتى دائما بما تشتهى السفن، والظواهر لا تعبر فى كل الأحوال عن حقائق الأمور، والتجربة الآسيوية مثلها مثل كل التجارب فى التاريخ مليئة بالتعقيدات وعوامل التقدم والنكوص، وقد شهدت ثلاثة تطورات

مهمة تدفع إلى التفكير والتأمل :

□ **أولها** الأزمة الاقتصادية التى بدأت مع نهاية الصيف الماضى، فقد ضربت أزمة مالية قوية دول شرق وجنوب شرق آسيا، أدت إلى اهتزاز اقتصاداتها بشدة، وامتدت هذه الاهتزازات إلى اليابان ومناطق أخرى من العالم، وتدخلت المؤسسات المالية الدولية لكى تقدم الدروس قبل الدعم. فبصورة مفاجئة أدت عوامل مختلفة إلى اهتزاز البورصات وتدهور أسعار الصرف فى كل من ماليزيا وتايلاند وكوريا الجنوبية وإندونيسيا، وأصبح بعضها على حافة انهيار مالى كبير، وأدى كل ذلك إلى إعادة النقاش حول عوامل النجاح، وطرح العديد من الأسئلة عن أسباب الأزمة.

ومنذ ذلك الوقت، قيل الكثير عن ذلك، فأرجع البعض السبب إلى تراكم عجز الموازين الخارجية لهذه الدول، وتضخم الديون الخارجية لبعضها خاصة قصيرة الأجل، فديون تايلاند عام ١٩٩٧ وصلت إلى ٨٩ مليار دولار، بينما وصلت ديون كوريا الجنوبية إلى ١٢٠مليار دولار، مما يعنى خللا كبيرا بين النمو المالى السريع والنمو الاقتصادى الفعلى فى قطاعات الإنتاج والسلع والخدمات. وأرجع البعض الآخر السبب إلى ضعف القطاع المصرفى فى تلك الدول، فهناك إسراف وتوسع فى منح الائتمان بشكل عام بضمانات هشة أو غير قائمة أساسا فى بعض الأحوال، وكان أخطر ما أصاب اقتصاداتها هو التوسع فى القروض لاعتبارات شخصية وسياسية بعيدا عن الاعتبارات الاقتصادية الموضوعية، وهو ما يمكن تلخيصه فى كلمة واحدة هى "الفساد". وأرجع البعض الثالث أصول الأزمة إلى المضاربات فى الأراضى والعقارات والأوراق المالية بصفة عامة، مما أدى إلى تضخيم قيم الأصول الاقتصادية بشكل غير حقيقى. ولم يخل الأمر من حديث عن عنصر خارجى ، عبر عنه رئيس الوزراء الماليزى محاضر محمد عندما وجه اتهاما صريحا للمضارب الأمريكى جورج سوروس بأن له ضلعا فى الأزمة ، فى ضوء أن الحجم السنوى لتجارة العملات الدولية يبلغ أحيانا أكثر من ٥٠ ضعف حجم التجارة السلعية العالمية، وترتفع الأسعار وتهوى أحيانا دون أسباب مقنعة.

□ أما **التطور الثانى** فهو لا يقل خطورة عن الأزمة الاقتصادية، فقد بات

واضحا أنها سوف تقود إلى أزمات سياسية لا تقل حدة، وعبرت عن نفسها في إندونيسيا أكثر من أى بلد آخر، خاصة أنها بدت أكثر الجميع تضررا من الأزمة المالية المفاجئة، حتى أن الدولة التى كانت تحقق معدلات للنمو وصلت في بعض السنوات إلى ١٧% سنويا، أصبحت الآن معرضة لأن تحقق معدلا سلبيا للنمو يتدنى إلى ما تحت الصفر بـ ١٠% . وجاءت الأزمة السياسية فى إندونيسيا لكي تضع من جديد العلاقة بين النظم السياسية والاقتصادية فى دول التجربة الآسيوية موضع التساؤل. فالقضية لم تعد مجرد الإطاحة بالرئيس سوهارتو الذى أمضى في الحكم ٣٢ عاما، وإنما أصبحت قضية الديمقراطية. وحالة إندونيسيا كانت مثالا للمعجزة الآسيوية بعد أن كانت مثالا على التخلف الآسيوى، فهى تضم عددا هائلا من السكان، وتعانى درجة عالية من عدم الاستقرار السياسى وصلت بها إلى حافة الحرب الأهلية الطاحنة فى منتصف الستينيات، ودفعت العسكر إلى الاستيلاء على السلطة ثم وضع نظام سياسى يناسب الرئيس سوهارتو الذى تم انتخابه بشكل متتابع منذ ذلك الوقت وحتى أعلن استقالته. ولكن سوهارتو بعد أن حقق الاستقرار السياسى ما لبث مع نهاية السبعينيات أن قام بإصلاح اقتصادى هائل أدى إلى تحقيق معدلات عالية ومستمرة للنمو، وقد استمر هذا التقدم نحو عقدين، وأكسب التجربة الإندونيسية احتراما دوليا بالغا، وجعل حركة رؤوس الأموال تتجه إليها، مما أدى إلى إحداث تغييرات هائلة فى إندونيسيا اقتصاديا واجتماعيا فى الوقت الذى ظل النظام السياسى فيها على ما هو عليه. ودون الدخول فى كثير من التفاصيل، فإن المعجزة التى حققها النظام فى المجال الاقتصادى كانت هى فى النهاية التى أدخلت أجيالا وقطاعات جديدة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم باتت تطالب بنصيب من المشاركة السياسية التى حجبتها عنهم الأجيال السابقة التى تجمدت فى مواقعها رافضة التغيير السياسى ، ومن ثم سمحت بغياب المحاسبة والشفافية وإشاعة الفساد الذى عرض التجربة فى النهاية إلى مأزق اقتصادى وسياسى عميق.

□ وكأن الأزمتين الاقتصادية والسياسية لم تكونا كافيتين للقارة الآسيوية، فقد

جاء **التطور الثالث** لكى يضيف أزمة أمنية جديدة ، عندما قامت الهند بإجراء خمس تجارب نووية يومى ١١ و ١٢ مايو الماضى، ثم أعقبتها باكستان بست تجارب أخرى قبل نهاية الشهر نفسه، وهكذا وفى فترة قصيرة للغاية أضيفت دولتان بشكل علنى إلى النادى النووى فى العالم. ولقد كان المعنى المباشر لهذه التجارب ليس فقط أن هناك دولتين نوويتين جديدتين، وإنما أشار عدد التجارب التى أجريت ونوعيتها، والفواصل الزمنية المحدودة بينها، إلى أن الدولتين تمتلكان عددا كبيرا من "الأجهزة النووية" المعدة للتفجير، وكوادر ذات كفاءة عالية، وقادرة على الحركة السريعة، مع امتلاك كل منهما القدرة على توصيل الرؤوس النووية إلى أهدافها بواسطة الصواريخ: "غورى" الباكستانى و "أجنى" الهندى. وكل هذه التطورات كان لها دلالات استراتيجية مهمة، فقد اهتزت ثقة العالم فى نظام منع الانتشار النووى المعتمد على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كما أن إقليما دوليا مهما هو جنوب آسيا تحول إلى ساحة توتر تشهد احتمالات حدوث "سباق نووى" أو انزلاق نحو التهديدات النووية، فى ظل مواريث تاريخية من الصراع والفرقة بين الثقافات والمذاهب والمصالح الاستراتيجية والصراعات الحدودية.

وهكذا فإن آسيا التى عرفناها من قبل لم تعد كما كانت، وآسيا التى توقع لها الجميع مسارا سعيدا نحو القرن الحادى والعشرين أصبحت موضعا للتساؤل والاحتمالات. وربما يكون مفيدا كثيرا ألا نتعجل الإجابات الآن، وألا نسير فى ركب التوقعات والتنبؤات وموجات التفاؤل والتشاؤم التى حملها الإعلام العالمى بغير أن نتعمق فى دراسة الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة بالقارة الآسيوية. ومن واجبنا أن نستكشف المسألة برمتها بأنفسنا وليس اعتمادا على ما تنقله لنا وسائل الإعلام العالمية، وفقا لتوجهاتها المختلفة، وهذا ما فعلته "الأهرام" من خلال إرسال وفد صحفى وبحثى لكى يزور خمس دول آسيوية لها صلة بالتطورات التى أشرنا إليها، وهى باكستان والهند وسنغافورة وإندونيسيا والصين.

المحطة الأولى

إسلام أباد

كانت أشعة الشمس على وشك البزوغ عندما وطئت أقدامنا أرض مطار إسلام أباد، وبقدر ما كان الطقس ينبئ بيوم حار، فإن حرارة اللقاء مع المسئولين الباكستانيين جعلتنا نشعر بأننا جئنا إلى بلد شقيق. أما ما كان أكثر سخونة من كل شيء وفرض نفسه على كل لقاءاتنا فى إسلام أباد وروالبندى، فهو حقيقة الأوضاع الملتهبة فى منطقة جنوب آسيا بعد التفجيرات النووية للهند وباكستان، التى فرضت قواعد جديدة، وتوازنات مختلفة عما تم التوافق عليه من قبل. فعلى مدى نصف القرن الماضى تقريبا ومنذ استقلال الهند وباكستان عام ١٩٤٧ ظلت آثار التقسيم غصة فى الحلوق، وبعدها جاءت مشكلة كشمير واستمرارها دون حل لكى تضاعف الآلام والتوتر سنة بعد أخرى، وخاض البلدان حربين فى عامى ١٩٦٥ و ١٩٧١ خلفتا جروحا جديدة وعمقتا من الجروح القديمة، خاصة بعد تقسيم باكستان عقب الحرب الأخيرة. وبطبيعة الأشياء فإن كل ذلك قاد إلى تعبئة شعبى البلدين بالكراهية والشكوك والهواجس، والأهم من ذلك هو حالة سباق التسلح بين البلدين التى تغيرت نوعيا بعد قيام الهند بتفجيرها النووى "السلمى" عام١٩٧٤، ولحاق باكستان بها فى منتصف الثمانينيات، لكى تدفع مستويات التسلح إلى آفاق جديدة، وأكثر تقدما مع امتلاكها الصواريخ بعيدة المدى ومتعددة الأغراض، حتى انتهى الحال إلى إعلان الهند عن برنامجها النووى بإجراء تجاربها الشهيرة، ثم لحقت بها باكستان بعد أسبوعين فى شهر مايو الماضى.

هذا التاريخ كان حيا وحاضرا فى الذهن الباكستانى بكل تفاصيلـه وظلالـه، وكأن كل ما حدث فيه قد جرى بالأمس القريب. وفى كل مكان ذهبنا إليه، كان ظـل الهند الثـقيـل جاثما كثـقل جبال الهيمالايا، وربما كان ذلك كله مفهوما فى ضـوء التاريخ الدامى، والحاضر الشائك فى كشمير، وأيضا فى ضوء توازن القوى المختـل بحكم حقائق كثيرة لا يمكن تجاهلها. فالهند قارة مترامية الأطراف، أما باكستان، فـلا تزيد مساحتها على ٧٩٦٠٩٥ كيلو مترا مربعا. أما بالنسبة لعـدد السكان، فالـهند قاربت المليار من البشر، أما باكستان فلا يزيد عدد سكانها على ١٤٠ مليون نسـمة. وبينما كان على الهنـد الاعتماد على قاعدة علميـة وإدارية واقتصاديـة تكونت فى عهد الاحتلال الإنجليزى، فإنه كان على باكستان أن تبدأ كل شىء من الصفر تقريبا.

ولا يقف الخلل فى التوازن بين البلدين عند هذا الحد بل يمتد إلى أوضاعـهما الجيو-استراتيجية، فالهند مفتوحة على المياه الزرقاء للمحيط الهندى وبحر العـرب، أما باكستان فهى ممتدة فى شكل مستطيل مائل من الجنوب إلى الشـمال، قاعدتـه ضيقة على بحر العرب، وبعدها لا توجد إلا حدود مهددة بجميع أنواع الخصومـات والأزمات. ففى الشرق والجنوب توجد الهند وساحة النزاع فى كشمير، وفى الشـرق والشمال الشرقى توجد أفغانستان التى باتت نزيفـا لا ينتـهى وتهديـدا بتصديـر الأصولية والمخدرات والإرهاب مما يجعل الحدود الباكستانية - الأفغانية فى حالـة يصعب السيطرة عليها. وفى الجنوب الغربى توجد إيران، حيث العلاقات متدهـورة بسبب الخلاف حول أفغانستان، وتأييد باكستان لحركة الطالبان وإيران للشيعة . وفـى أقصى الشمـال تبدو الصين حليفا منطقيا لباكستان بسبب خلافاتها الحدودية القديمـة مع الهند، إلى جانب تراث طويل من التعاون بين الصين وباكسـتان فـى مجـالات عديدة منها التخوف الصينى من امتداد الأصولية الأفغانيـة إلـى اقليـم شـينجيانج المطالب بالانفصال عن الصين.

إذن فإن التاريخ والجغرافيا أوجدا الإطار الذى كان على النخبة الباكسـتانية التعامل معه بحساسية "أمنية" شديدة تبدو للمراقب الخارجى كأنها مبالغ فيها، ولكنـها تظل بالنسبة للباكستانيين حقائق تتعلق بالحياة والوجود ذاته. فالتجارب المريرة التـى

مرت بها كان فيها ما يكفى، ولم يعد هناك من هو على استعداد للقبول بحسن النيـــة. ولذا فإن الإجماع الباكستانى يقوم تقريبا على الشك المطلق فى التحركـــات الهنديـــة، واعتبارها دوما موجهة إلى باكستـــان. والهند - حسب الرأى الباكستانى الذائـــع - دولة عدوانية تصبو إلى بناء امبراطوريتها الخاصة فى المحيط الهندى، ولهذا أقـــامت آلة حربية هائلة وأسطولا مجهزا للوصول إلى المياه الزرقاء البعيدة، كما أن سياســتها تقوم على إخضاع شعوب المنطقة، كما هو حادث فى كشمير، فى مخالفة صريحـــة لقـــرارات الأمم المتحدة، فضلا عن أنها دولة عنصرية تقوم على التميـــيز ضـــد الأقليات، خاصة الإسلامية.

ومن هذا المنطلق فإن السياسة الباكستانية تعمل بكل الجهد والطاقة على منـــع الهيمنة الهندية على إقليم جنوب آسيا - على حد تعبير وزير الخارجيـــة الباكســـتانى جوهر أيوب خان. أما السياسة الدفاعية فقوامها تحقيق الردع الـــذى يمنـــع القيـــادة الهندية - خاصة فى ثوبها القومى الجديد - من تصور القدرة علـــى "العـــدوان" دون عقاب قاس يلحق بها. ولذا فإن التعبير المفضل لدى كل من قابلناهم فى إسلام أبـــاد، سواء كان رئيس الوزراء الشاب نواز شريف، أو الجنرال المتقـــاعد ومديـــر معـــهد الدراسات الإقليمية نشأت أحمد، هو أنه لم يكن هناك لدى باكستان خيار آخـــر للـــرد على التجارب النووية الهندية سوى إجراء تجارب مماثلة فى القوة والتأثير، بل لعـــل ذلك هو ما فعلته القيادة الباكستانية تحديدا عندما رصدت - وفـــق الروايـــة التـــى سمعناها من أكثر من مسئول باكستانى - ثمانى طائرات هندية مجهـــزة لقصـــف المواقع النووية الباكستانية، وعندها استدعت الحكومة الباكســـتانية الســـفير الـــهندى وسفراء الدول الخمـــس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن، وأبلغتهم بأنهـــا ســـوف ترد بكل ما لديها من قوة على أى محاولة هندية للعدوان على منشآتها الذرية.

وهكذا فإن العالم يكون قد شهد - ربما دون أن يـــدرى - أولـــى الأزمـــات النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، وهى أزمة ربما لن تكون الأخيرة من نوعها لـــو استمرت الأمور على حالها فى جنوب آسيا. وفى الحقيقة فإن هناك وعيـــا باكســـتانيا بالقيود والأخطار التى يشكلها امتلاك السلاح النـــووى، ومـــن ثـــم فـــإن المطلـــب

الباكستاني هو ضرورة تدخل المجتمع الدولي لكي يحل المشكلات الرئيسية التي أدت – في المقام الأول – إلى سباق التسلح بين الهند وباكستان، وفي المقدمة منها مشكلة كشمير. وعندما سألنا ما هو المقصود تحديدا بهذا التدخل، وهل يكون عن طريق الأمم المتحدة، أو عن طريق عقد مؤتمر دولي، أو عن طريق الدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، فإن الإجابة التي تلقيناها من جانب وزير الإعلام مشاهد حسين هي أن للولايات المتحدة مبعوثين دائميين للتعامل مع الصراعات الدولية المختلفة، مثل دنيس روس في الشرق الأوسط، وريتشارد هولبروك في البوسنة وقبرص وغيرهما، فلماذا لا يكون هناك مبعوث آخر لمنطقة جنوب آسيا ؟ ويبدو أن هناك سعيا في هذا الاتجاه، حيث طلبت واشنطن من الهند وباكستان إرسال مبعوث من كل منهما على انفراد لبحث الأوضاع في جنوب آسيا، وكانت الاستجابة الباكستانية إيجابية حيث قررت إرسال شاه زادة يعقوب وزير خارجيتها السابق، والمعروف جيدا في العاصمة الأمريكية، للقيام بهذه المهمة.

ومع أن الأمن القومي بكل تعقيداته هو أول الشواغل الباكستانية، وأهمها الخلاف العميق مع الهند حول قضية كشمير، وما تلاه من تفجيرات نووية، فإن هناك شواغل أخرى تبرز على السطح وهي التحديات الكبيرة التي تواجه حكومة نواز شريف سواء في الداخل الباكستاني، أو في العلاقات الخارجية مع دول الإقليم أو الدول الأخرى. وقد ازدادت حدة هذه التحديات بعد إجراء حكومته التجارب النووية ردا على التجارب النووية الهندية، وما تبعها من مواقف دولية عمدت إلى وقف المساعدات والمعونات الاقتصادية لها، وفرض عدد من العقوبات الاقتصادية مثل تحريض المؤسسات الدولية على وقف قروضها التنموية التي كان مقررا منحها إلى باكستان في الشهور القادمة. وقد كانت وعود نواز شريف للمواطن الباكستاني في حملته الانتخابية قبل عام ونصف العام تقوم على شقين، أحدهما إجراء إصلاحات اقتصادية، والآخر هو إتمام عدد من الإصلاحات السياسية الداخلية:

☐ ففي جانب الإصلاحات الاقتصادية، تضمنت الوعود عدم فرض ضرائب جديدة على المواطنين، والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية الخارجية، وإعادة

التفاوض على جدولة الديون الباكستانية الخارجية، وتخفيض ميزانيـة الدفـاع التـى تستنزف ١٢% مـن إجمالى الميزانية العامة، بهدف خفض عجز الميزانية .

☐ أما وعوده فى المجال السياسى، فقد تضمنت تقييد الاستثناءات التى يتمتع بـها رئيس الدولة على حساب السلطتين التشريعية والتنفيذية، لاسيما قدرته علـى إقالـة الحكومة، وفصل السلطة القضائية عن السلطة التشريعية، وتحجيـم البيروقراطيـة، وإبعاد العناصر الفاسدة من جهاز الشرطة، ومنح قدر أكبر من الحريـات لأجـهزة الإعلام، وفتح المجال أمام القطاع الخاص لإنشاء المحطات التليفزيونية.

وعلى الصعيد الخارجى كان أبرز وعود رئيس الوزراء نواز شـريف هـو العمل على تطبيع العلاقات مع الهند وتسوية القضية الكشميريـة، لما فى ذلـك مـن آثار إيجابية بالنسبة للوضع الاقتصادى العام فى البـلاد، وكذلـك الوضـع الأمنـى والعلاقات العرقية والطائفيـة. وبالفعل فقد كانت هناك عدة خطـوات فـى مسـيرة التطبيع مع الهند، وكان من أبرز تلك الخطوات، ما أسفر عنه اللقـاء الذى تم بيـن نواز شريف ونظيره الهندى آنذاك كومار جوجرال، على هامش اجتماعات منظمـة جنوب آسيا الاقتصادية (سارك) فى يونيو ١٩٩٧، الذى أثمـر عقـد اجتماعـات للخبراء بين البلدين، وتشكيل لجنة خاصة لحل قضية كشمير، وأخـرى للأغـراض الأمنية لإزالة أسباب التوتر بينهما، والنظر فى إيجاد آلية لاحتواء أى نزاع محتمـل بينهما خاصة على الحدود. وكان من أبرز الاتفاقات التى تمـت، إزالـة الحواجـز والقرارات الإدارية والسياسية التى تعطل مسيرة الانفتاح التجارى بينهما.

وفى الحقيقة فإن تحقيق هذا البرنامج قد أصبح الآن موضع شك كبير علـى الرغـم من الإنجازات التى تحققت بالفعل فى مجال الإصلاح السياسـى، وأصبـح على الحكومة الباكستانيـة أن تواجه الآن المعضلة النووية الهنديـة، وتواجه فـى الوقت نفسه التحديات الأربعة التالية:

● العنف الطائفى فى الداخل الذى يزداد حدة كل يوم، وهناك تفسـير رسـمى يقول إن هذا النوع من العنف يأتى من دول الجوار عبر الحدود، والإشـارة

هنا واضحة إلى أن عبارة "دول الجوار" تعنى الهند فى الأساس. وأن هذا العنف، الذى تمارسه طوائف أو منظمات أو مجموعات عرقية ضد بعضها بعضا فى باكستان ، هو نتيجة لتدخلات خارجية تستغل بعض التعقيدات القائمة بين المجموعات العرقية والطائفية الباكستانية. لكن المشكلة الآن صارت أكثر عمقا نتيجة انتشار السلاح فى باكستان . فطبقا لما قاله لنا وزير الداخلية الباكستانية شودرى شجاعت حسين، فإنه يوجد فى باكستان مليون وثلاثمائة ألف كلاشينكوف، بالإضافة إلى أسلحة أخرى أكثر ثقلا وفتكا، وعندما ذكرنا هذه الحقيقة لوزير الإعلام مشاهد حسين ، كان تعليقه "هذا على أقل تقدير" . ومع استمرار الحرب الأفغانية واحتدامها بين الطوائف المتنازعة، ومع أوضاع الحدود الباكستانية التى يصعب السيطرة عليها، فإن امتداد العنف إلى باكستان يصبح تحديا لا يمكن تجاهله.

- العقوبات الاقتصادية الدولية، وهذه بدورها ناتجة عن الموقف الدولى الذى تقوده الولايات المتحدة ضد باكستان بعد قيامها بتجاربها النووية ردا على التجارب الهندية النووية، وبالتالى كيف يمكن تعويض هذه الموارد – اعتمادا على القدرات الذاتية – خاصة الانخفاض المتوقع فى القروض، وفى المساعدات الخارجية التى كانت تسهم فى عملية التنمية فى البلاد.
- الاستمرار فى الإصلاحات السياسية فى ظل إعلان حالة الطوارئ فى أعقاب القيام بالتجارب النووية الست، وذلك تحسبا لأى هجمات خارجية على المنشآت النووية الباكستانية . وبغض النظر عن الأسباب التى دفعت إلى إعلان حالة الطوارئ هذه، فإن استمرارها سوف يعوق الإصلاحات السياسية التى وعد بها رئيس الوزراء، وقطع شوطا لا بأس به فيها، وإن كانت لا تزال تحتاج إلى المزيد من الجهد والعمل، لاسيما إتاحة الفرصة أمام مزيد من الحريات فى مجال الإعلام المرئى، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص لإنشاء محطات تليفزيونية.
- مواجهة الفساد فى البيروقراطية الحكومية الذى يؤثر بدوره على فعالية

باكستان فى جذب الاستثمارات من الخارج، وعلى الأداء الحكومى كلـه فـى مجال التنمية.

ويبدو، فى رأيى، أن مفتاح مواجهة هذه القضايا مجتمعة يبدأ بترتيب البيـت الاقتصـادى من الداخل، وهو ما أوضحته الميزانية التـى قدمـها وزيـر الماليـة والتخطيط سارتاج عزيز إلى البرلمان الباكستانى، وكان عنوانـها "الاعتمـاد علـى الذات"، وقد تضمنت وسائل مواجهة العجز الناجم عن العقوبـات الاقتصاديـة بعـد التفجيـرات النووية التى أجرتها باكستان، والمتوقع أن يصل إلـى حوالـى مليـار ونصف مليار دولار. وقد شملت هذه الوسائل إجراءات التقشف الحكومى، وتكويـن صندوق قومى لتعبئة الموارد الداخلية والخارجية للعاملين الباكستانيين فى الخـارج، وزيادة الصادرات ، والحصول على القروض السلعية النفطية من دول الخليج، مـع محاولة الاستمرار فى التنمية والحفاظ على مستوى الضرائب نفسـه دون زيادتـها لكى تستمر باكستان جاذبة للاستثمارات فى الداخل، ومن الخارج أيضـا، وهى كلـها إجراءات غاية فى التعقيد.

وقد تركنا إسلام أباد وهى مفعمة بالفخر لمـا أثبتـته مـن قـدرة علميـة وتكنولوجية أهلتها لتحقيـق التوازن النووى مع الهند، وفـى الوقـت نفسـه معبـأة لمواجهة التحديات، وما تأتـى به الأيام من تحركات وتفاعلات سياسية واقتصاديـة فى الداخل والخارج.

المحطة الثانية

نيـــودلهـــى

هبطنا فى مطار إنديرا غاندى الدولى فى نيودلهى، وعندما وصلنا إلى فنـــدق تاج محل قرب منتصف الليل كانت درجة الحرارة اثنتين وأربعيـــن درجـــة مئويـــة، وربمـــا كانت أكثر من ذلك، وخشى مرافقونا من فداحة الرقم وتأثيراتـــــه النفسـية علينا، ولكن حالة القيظ لم تكن بحال من الأحوال حائلا دون الإحساس بأننا جئنا إلــى بلد عظيم، بمقاييس الحجم والبشر، والأهم من ذلك هو الحضارة الموغلة فى القــــدم، التى تتراكم فيها طبقات من الحكمة والعطاء للإنسانية، وإفراز شخصيات بارزة فـــى التاريخ المعاصر وحده من أمثال العملاقين غاندى ونهرو، ممـــا أعطـــى لحركـــات التحرر الوطنى كثيرا من الإلهام والثـــقـــة فى قدرة الدول النامية على التخلص مـــن السلاسل التى كبلها بها الاستعمار.

ليست هذه هى المرة الأولى التى أزور فيها الهند، بـــل المـــرة الخامســـة أو السادسة، وقد حضرت خلال تلك الزيارات اللقاءات المختلفة بيـــن زعمـــاء مصـــر والهند، فى تجمعات عدم الانحياز، أو فى المؤتمرات الاقتصادية أو غيرهـــا، ولكـــن هذه المـــرة بالذات كانت مختلفة كل الاختلاف عن المـــرات الســـابقة : أولا لأنـــها جاءت فى إطار بعثة صحفية موسعة أوفدتها "الأهرام" لتقصى الأوضاع فـــى آســيا، وثانيا لأنها جاءت بعد التفجيرات النووية الهندية والباكستانيـــة، وثالثا لأنـــها جـــاءت بعد الزيارة التى قمنا بها لباكستان، وسمعنا خلالها وجهة النظـــــر الباكســـتانية، وآن الأوان لكى نسمع من الطرف الآخر.

وربما كان من أكثر جوانب الصورة إثارة لنا أننا استمعنا فى نيودلهى لبقيـــة

القصة الخاصة بأول أزمة نووية بعد انتهاء الحرب الباردة . إذ أنه فـــى الساعـــة الثانية من صبـــاح يوم التفجيرات النووية الباكستانية ، وردت معلومات إلى إســـلام أباد تفيــد بأن ثمانى طائرات "إف - ١٦" هندية قد وضعت فـــى حالـــة الاســـتعداد لقصف المواقع النووية الباكستانية، وبناء عليه قامت وزارة الخارجيـــة الباكســـتانية باستدعاء السفير الهندى، وسفراء الدول الخمس الكبرى، وأخبرتهم بـــأن باكستـــان سوف ترد بكل ما لديها من وسائل القوة على أى اعتداء تتعرض لـــه مـــن جـــانب الهنـــد . وباقى فصول القصة عرفناه فى الهند، ومن المتحـــدث الرســـمى لـــوزارة الخارجية الهندية نفسه، السيد كيسى سنج، فقد قام السفير الهندى فـــى إســـلام أبـــاد بالاتصال بوزير خارجيتـــه الذى كان يغط فى نوم عميق فى ليلة حارة مـــن ليـــالى نيودلهى، وبسبب الصوت المرتفع لجهاز التكييف كان من المســـتحيل علـــى وزيـــر الخارجية أن يسمع رنين التليفون، وهكذا بعد أن أعيت الحيلة الســـفير إزاء الرنيـــن الذى لا يجد مجيبـــا، فإنه أخذ على عاتقه البحث فى أنحاء نيودلهى عـــن شـــخص يمكنه الرد على التليفون، ويذهب إلى منزل وزير الخارجية لكـــى يخـــبره بالأزمـــة المحدقة.

وهكذا كان ممكنا أن تنشب أزمة نووية لا تقل حدتها عن أزمـــة الصواريـــخ الكوبية أيام جون كنيدى، لأن جهازا رديئا للتكييف كان صوتـــه أعلـــى مـــن رنيـــن التليفون. وعلى أى الأحوال فإن إشارة المتحدث الرسمى إلى استحالة نـــوم الوزيـــر بينما تقوم الطائرات الهندية بالاستعداد لقصف المواقع الباكســـتانية، كدليـــل علـــى رفضه للقصة الباكستانية من أساسها ، لم تكن كافية ولا قابلة للتصديـــق وحدهـــا، ولذلك فقد أضاف دليلين آخرين :

- أولهما : أن دولـــة أخرى غير باكستـــان لم ترصد هذه الطائرات، حيـــث نفى وجودها تماما المتحدث الرسمى باسم البيت الأبيض الأمريكـــى والـــذى تتوافر لديه – من خلال الأقمار الصناعية – صـــور عـــن كـــل التحركـــات العسكرية فى العالم.
- وثانيهما : أن قيام الهند بقصف المواقع النووية الباكستانيـــة يعنى بـــالضرورة

أن ترد باكستان عسكريا على هذا العمل الذى سيعد وحده إعلانــا للحــرب، وهو أمر كان لابد أن تستعد الهند له بإعلان التعبئــة فــى قواتــها، وإعــادة توزيعها لكى تتناسب مع أوضاع الحرب المقبلة، وهى مسألة كــان يســتحيل التغطية عليها لأنها سوف تتضمن تحريك أعداد هائلة مــن القــوات، وهــذا الأمر لم تقم به الهند إطلاقا، وبالتالى فلم يرصده أحد على الإطلاق، وهـــو – على حد تعبير المتحدث الرسمى الهندى – ما يقطع بأن قصــة الطــائرات الهندية التى تستعد لقصف المواقع الباكستانية لا أساس لها من الصحة.

وإلى جانب ذلك ، فإن الهند كانت على يقين من امتلاك باكســتان للســلاح النووى، ولم يكن لديها أى باعث للقيام باستفزاز إسلام أباد لاستخــدام هذا الســلاح، فى الوقت الذى تسلــم فيه الهند بأن امتلاك باكستان للسلاح النــووى واحــد مــن حقوق السيادة الباكستانية، كما أن هذا السلاح يعطى باكستان من الأمــن مــا يكفــى للثــقــة بنفسها فى مواجهة الهند وتعويض الاختلال فى توازن القوى بيــن البلديــن بسبب حجم الهند مساحة وسكانا، ومن ثم فإن التفاوض بين البلدين، والتوصــل إلــى حل للمشكلات المعلقة بينهما بما فيها كشمير، يصبح مجديا فى حالة تــوازن القــوى الفعلى.

ولم يكن هذا ما سمعناه من المتحدث الرسمى فقط، بل يكاد يكون حديث كــل من التقينا بهم فى نيودلهى . ولم يكن ذلك هو الإجماع الوحيد الذى ووجهنا به، بــل كان هناك إجماع آخر على الأسباب التى أدت بالهند إلى إجراء تجاربها النووية :

☐ **أولها** : أن الهند لم تقبل أبدا بالنظام العالمى النووى الذى يقوم على التميـــيز بين خمس دول نووية لها الحق فى امتلاك السلاح الذرى فى العالم، بينما بقيـــة دول العالم لا تملك هذا الحق ، وهكذا فإن الموقف الهندى – حسب ما أكده جاسوانت سنج رئيس هيئة التخطيط، وهو الرجل المقرب من رئيــس وزراء الهند – كــان دومــا يرفض التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية إلا إذا ارتبط ذلك ببرنـــامج لإزالة الأسلحة النووية من الدول التى تعمل المعاهدة لمصلحتها . وفى دولة مثـــل الهند مساحتها ٣ر٣ مليون كيلو متر مربع تقريبا، وعدد سكانها يقترب مــن المليــار

نسمة تقريبا، وعانت طويلا الاستعمار والسيطرة الغربية عليها، فإنه لابد أن يعد هـذا الأمر غير مقبول لديها، ولذلك كان لابد من النضال ضد هذه السيطرة، لكيلا تسمح الهند بأوضاع تمييزية ضدها وضد غيرها من الدول، ولذا فإنها قد قبلت فقط بمعاهدتى إزالة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية على أساس أنهما لا تشكلان تمييزا ضد الدول التى لا تملك هذه الأسلحة وتضمنان إزالتها من الدول التى تمتلكها.

☐ **وثانيها** : أن الأوضاع الاستراتيجية للهند حتمت عليها الوقوع تحت احتمال أخطار نووية داهمة من قبل دول أخرى مثل الصين فى الشمال الشرقى، التى لديها سلاح نووى معلن منذ عام ١٩٦٤، وباكستان فى الشمال الغربى ولديها برنامج ذرى نشيط منذ عام ١٩٧١، كما أنه فى المحيط الهندى هناك قاعدة "دييجو جارسيا" التى يوجد بها الأسطول النووى الأمريكى. كل ذلك يعرض الأمن الهندى للخطر حسب تحليل جاسجيت سنج – مدير معهد دراسات الدفاع – للموقف فى أثناء لقائنا به فى دلهى، ووفقا لتعبيره، لا يمكن مواجهته إلا بتكوين نوع من الحد الأدنى للردع النووى، خاصة فى دولة عاشت قرنين ونصف القرن تحت السيطرة الأجنبية، وتعرضت لأربع حروب، ثلاث منها مع باكستان (١٩٤٧، ١٩٦٥، ١٩٧١) وواحدة هزمت فيها من الصين (١٩٦٢) واغتصبت منها أراض مساحتها ١٤ ألف كيلو متر مربع ، فضلا عن أن الخرائط الصينية تضع ولايتين هنديتين ضمن الأراضى الصينية ، تبلغ مساحتهما ٩٤ ألف كيلومتر مربع.

☐ **وثالثها** : ولعل ذلك هو السبب المباشر، أن معاهدة منع التجارب النووية سوف تدخل دور التنفيذ النهائى فى سبتمبر من العام القادم، وهى معاهدة عالمية تطبق على كل دول العالم، سواء وقعت على المعاهدة أو لم توقع، وإلا تعرضت للعقوبات الدولية. وهذا فضلا عن أنه يشكل سابقة فى العلاقات الدولية تخل بمبدأ السيادة، ويضمن الاحتكار النووى لدول بعينها استكملت تجاربها بالفعل من قبل، فإنه كان سيعرض الهند لعقوبات أشد من تلك التى قد تتعرض لها الآن، لأن العقوبات سوف تشترك فيها كل دول العالم وليس الولايات المتحدة فقط. ولما كان إجراء هذه التجارب النووية لازما من الناحية الفنية البحتة لاستكمال الهند لعملية

التسلح النووى، فإنه لم يكن هناك بد من القيام بهذه التجارب فى المواعيد التى تمت فيها، خاصة أن حزب "بهاراتيا جاناتا" أو حزب الشعب الذى يقود الوزارة الائتلافية الحالية فى الهند كان قد وضع إجراء التجارب النووية ضمن برنامجه الانتخابى الذى فاز على أساسه فى الانتخابات.

ولهذه الأسباب الثلاثة قامت الهند بإجراء تجاربها النووية فى شهر مايو الماضى. وكان البرنامج النووى الهندى قد بدأ مبكرا للغاية عندما تم إنشاء الوكالة الهندية للطاقة الذرية فى ظل الاستعمار البريطانى عام ١٩٤٤، وبدأت سلسلة بناء المفاعلات النووية الهندية بمساعدات أمريكية وكندية، وافتتح أولها عام ١٩٥٦، ولكن الهند انتظرت حتى عام ١٩٧٤ حتى تجرى أول تفجيراتها النووية "السلمية" على حد تعبير إنديرا غاندى، وكان سبب التأخير طبقا لوجهة النظر الهندية، محاولات الهند المستميتة للعمل من أجل وضع برنامج عالمى لإزالة الأسلحة النووية من الكرة الأرضية كلها، وهو الأمر الذى حاولته الهند فى أثناء مناقشات الإعداد لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وبعدها، ولما لم تستجب الدول العظمى للجهود الهندية، فإنه كان لابد من اتباع الهند لخيارها النووى الخاص.

ومن وجهة النظر الهندية ، فإن السلاح النووى يجب ألا يكون مصدر تهديد لأحد، فتاريخ الهند الطويل لم يشهد أبدا بأنها قامت بالاعتداء على أحد من جيرانها، وهى – كما يقولون فى نيودلهى – فى جميع الحروب التى خاضتها كان الاعتداء دائما من جانب الأطراف الأخرى المحيطة بها. أما ما يقال عن التوسع الشديد فى القوة العسكرية الهندية، وأن ذلك قد يمثل تهديدا لجيرانها، فضلا عما قد يسببه ذلك للهند من تكاليف اقتصادية باهظة، فإن الحقائق تقول إن الهند هى أقل دول الإقليم من ناحية الإنفاق العسكرى، حيث تنفق فقط ٥ر٢% من ناتجها الفعلى الإجمالى، مقابل ٧% لباكستان و ٥ر٧% للصين و ٥ر٣% للمتوسط العالمى.

وفيما يتعلق بمشكلة جامو وكشمير تحديدا، وهى التى تهدد العلاقات الهندية الباكستانية ، فإن الهند تعلن أنها على استعداد تام للتفاوض المباشر حولها مع الحكومة الباكستانية، خاصة أنه قد حدث بالفعل الآن نوع من الردع النووى المتبادل

بين الطرفين. ويرجع الإصرار الهندى على المفاوضات المباشرة الثنائية إلى تخوفها من التدخل الأجنبى فى جنوب آسيا، والذى لم يؤد فى حالات أخرى مثل أفغانستان والبوسنة إلا إلى تعقيد القضايا واستمرارها فترات طويلة، كما أنه يوجد بين البلدين من التاريخ والثقافة والمصالح المشتركة ما يكفى للتوصل إلى حل سلمى ثنائى للقضية. وعندما تساءلنا عن مضمون الحل الذى تراه الهند، فإن المسئولين الهنود لم يطرحوا حلا محددا ، مكتفين بالرد على الموقف الباكستانى بضرورة تطبيق قرارات الأمم المتحدة، بأن هذه القرارات تنص على ضرورة الانسحاب الباكستانى من المناطق التى تحتلها من كشمير قبل تطبيق حق تقرير المصير. ومن جانب آخر، فإنه بعد أكثر من خمسين عاما تغيرت أوضاع كثيرة فى الواقع،مما يجعل تطبيق هذه القرارات غير ذى بال، وبذا قد تحتاج نظرة جديدة للموقف.

بالإضافة إلى هذه الحجج القانونية، فقد طرحت من قبل من قابلناهم حجج سياسية أخرى لتبرير الموقف الهندى:

- أولاها أنه لا توجد حركة تحرير حقيقية فى كشمير، وإنما هناك حركات إرهابية تأتى وتدعم من الخارج، وبعض منها جاء من أفغانستان بمن فيهم بعض الإرهابيين العرب والمصريين الذين تمكنت القوات الهندية من قتلهم. وفيما عدا الإرهاب فإن الأوضاع هادئة فى كشمير، وللتدليل على ذلك دعانا وزير الدفاع لزيارتها والتأكد من هذه الحقيقة بأنفسنا.

- وثانيتها أن القبول باستقلال جامو وكشمير وانضمامهما لباكستان سوف يعنى فى الحقيقة تمزيق الهند، حيث ستجد العناصر الإرهابية من مجموعات عرقية وثقافية أخرى فى ذلك سابقة يمكن تكرارها فى أكثر من مكان.

- وثالثتها، وأهمها جميعا، أن مثل هذه النتيجة سوف تعرض المسلمين فى الهند، الذين يبلغ عددهم - كما ذكر لنا كومار جوجرال رئيس الوزراء

السابق – ١٦٠ مليون نسمة، وهم أكثر من سكان باكستان، لخطر هائل، سوف يذكرنا فى حد ذاته بمآسى تقسيم الهند عام ١٩٤٧ والتى أدت إلى وقوع مليون من الضحايا، وتحول ١٠ ملايين نسمة آخرين إلى لاجئين.

إن وجهات النظر هذه تعبر عن أغلبية الرأى العام الهندى الساحقة، وإجماع الأحزاب السياسية الرئيسية عليها، ولكن ذلك لا يمنع – كما هو الحال فى باكستان – من وجود أقلية ترى خطأ دخول الهند فى مجال التسليح النووى على أسس مختلفة. فالبعض يرى أن سباق التسلح – الذى سوف تشعله التفجيرات النووية – لابد أن يقود إلى حالة من عدم الاستقرار السياسى فى إقليم جنوب آسيا . والبعض الآخر يثير شكوكا حول قدرة الاقتصاد الهندى ، فى هذه المرحلة من النمو والسعى إلى الاندماج فى النظام الاقتصادى العالمى ، على تحمل تكاليف التسلح النووى فى بلد لا تزال أغلبيته الساحقة دون خط الفقر. وأخيرا هناك من يعارضها استنادا إلى أسس أخلاقية، حيث تتنافى هذه الأسلحة، خاصة فى ضوء قوتها التدميرية الهائلة، مع تقاليد المهاتما غاندى نفسه . وعندما سألنا حفيد المهاتما غاندى ، الدكتور راجوهان غاندى الخبير فى مركز دراسات السياسات بنيودلهى ، عما كان سيكون عليه موقف جده من سياسة التسلح النووى، قال على الفور : إن جدى كان سيعارضها تماما، وأنا كذلك، فإنى أعارضها تماما. ولكن معارضة هذه الأقلية الصغيرة مهما يكن نشاطها، لا تنفى أن الأغلبية لا تؤيد سياسة التسلح النووى فقط، وإنما ترى فيها أيضا مصدرا للفخر، وشعورا بأن الهند فى النهاية نالت مكانتها التى تستحقها، وأن على العالم الاستماع إليها بدءا من اليوم.

المحطـة الثالثـة

سنغـافـورة

كان الانتقال من الهند إلى سنغافورة نقلة كيفية حقيقية فى رحلتنا الطويلة فـى آسيا، فقد انتقلنا من عاصمة دولة قارية كبرى تبلغ مساحتها أكثر من ثلاثـة ملاييـن كيلو متر مربع، فأصبحنا فى دولة مساحتها ٦٤٨ كيلو مترا مربعا، من بينها سـتون كيلو مترا تمت إضافتها إلى المساحة من اقتطاع أراض مـن البحـر عـن طريـق الاستصلاح منذ الاستقلال عام ١٩٦٥ . ومن دولة عملاقة يقترب عدد سكانها مـن مليار نسمة ، وجدنا أنفسنا فى دولة عدد سكانها لا يزيد على ثلاثة ملاييـن نسـمة. ومن دولة نامية لا يصل متوسط نصيب الفرد فيها من الدخـل القومـى إلـى ٤٠٠ دولار، إلى دولة يزيد فيها نصيب الفرد على ٢٦ ألـف دولار . ومـن دولـة ذات حضارة عريقة وموغلة فى القدم وممتدة وراء الحدود مثل الهند، إلى دولـة حديثـة بكل ما تعنيه الحداثة من معان، تنحصر فيها حضارات متنوعة (٧٦% مـن أصـل صينى، و ١٥% من أصل مالاوى، و ٧% من أصل هنـدى، و ٢% مـن أصـول أوراسية) تحاول الانصهار فى بوتقة التقـدم الاقتصادى، وتتطلع إلى المستقبل الـذى يفترض فيه دوما أن يكون أفضل من الحاضر. ومـن دولـة تلعـب دورا إقليميـا وعالميا، وترى أن لها حقا مشروعا يتيحه لها موقعها وموضعها وحجمها وثـقـلها السكانى، إلى دولة تدرك عن يقين حدودها الجغرافية والسياسية، كما تعرف الآفـاق اللانهائية التى قد يتيحها لها التقدم الاقتصادى.

وربما كانت هذه المفارقات كلها وراء قرارنا زيارة سنغـافورة دون غيرهـا

من دول الإقليم، فقد كنا نريد أن نعرف آثار التحولات العميقة التى جرت فى جنوب آسيا من جراء التفجيرات النووية، على باقى المساحة الشاسعة الممتدة حتى شرق القارة، وكذلك الآثار الهائلة للأزمة الاقتصادية التى غرقت فيها دول الإقليم على امتداد المسافة من سول فى كوريا الجنوبية فى الشمال، حتى جاكارتا فى إندونيسيا فى الجنوب. ومن الناحية الجغرافية البحتة كنت سنغافورة هى النقطة التى يلتقى عندها كلا الاتجاهين، والأكثر من ذلك أنها كانت الدولة التى نبعت منها فكرة النموذج الآسيوى فى التطور كنموذج مقابل ومختلف عن النموذج الغربى، من حيث المؤسسات، ومن حيث العلاقة بين السياسة والاقتصاد، والقيم النابعة من ثقافة مغايرة ترى فى نفسها القدرة على ابتداع طريق آخر للتقدم غير الذى جرى إنجازه فى الغرب.

وربما بدت هذه المفارقات بكل الوضوح فور وصولنا إلى سنغافورة بعد رحلة شاقة استغرقت الليل بطوله من نيودلهى إلى سنغافورة، التى وصلنا إليها فى الساعة السابعة والربع صباحا، حيث كان ينتظرنا أول مواعيدنا فى الساعة التاسعة، وهى فترة كانت كافية بالكاد للوصول إلى الفندق وإلقاء حقائبنا ثم العودة إلى الطريق من جديد. لم يكن هناك ذلك الترحيب والاحتفاء، أو كلمات المجاملة عن العلاقات الوثيقة مع مصر التى شعرنا بها فى كل من باكستان والهند، وإنما كانت هناك صيغة عملية براجماتية تعرف أن لدينا يومى عمل فقط، لا يمكن السماح بأن يمرا دون أن نعرف الإجابات السنغافورية عن أسئلتنا نحن القادمين من الشرق الأوسط.

هذه الإجابات جاءت دوما محددة فى أرقام ممتدة من الماضى إلى الحاضر ومنه إلى المستقبل، فكل ما هو موجود فى سنغافورة له امتداداته إلى القرن الحادى والعشرين. فمن الميناء الذى هو صناعة كبرى فى حد ذاتها تسهم بحوالى ٤% من الدخل المحلى الإجمالى ، إلى صناعة الإلكترونيات والمعلومات التى هى المدخل الأساسى إلى القرن القادم، إلى السياحة، وهكذا. وباختصار فإننا وجدنا أنفسنا أمام مجتمع "ديجيتال" ، أى "رقمى" ، لا يعرف مجالا كبيرا للآراء الشخصية أو البالغة

التعميم، فعرفنا أن الدخل القومى الإجمالى بلغ فى العام الماضى ٩٩ مليار دولار أمريكى ، أى أصبح أكثر من ١٤٠ مثلا لما كان عليه عام ١٩٦٠ عندما كان ٧٠٠ مليون دولار فقط. أما التجارة الخارجية من صادرات وواردات، فقد بلغت فى عام ١٩٩٧ نحو ٢٥٠ مليار دولار، وفى ذات العام بلغ معدل النمو ٧ر٩%، منخفضا عما كان عليه فى عام ١٩٩٥ حينما وصل إلى ١٠%، وفى ذات العام أيضا وصل حجم الاحتياطى النقدى إلى ٧٥ مليار دولار، فى الوقت الذى وصل عدد السائحين فيه إلى ٧ ملايين سائح.

هذه التجربة الثرية التى كانت تجرى كالقطار السريع الذى لا يعرف محطات للوصول تعرضت لأخطار جمة نجمت كلها عن أسباب خارجية لا يد لسنغافورة فيها، ولا تملك فى الوقت نفسه قدرة على التحكم فيها، فقد داهمتها التفجيرات النووية فى الهند وباكستان التى بدت كأنها خروج على الخط الذى لاح أن التجربة الآسيوية ارتضته كسبيل للتقدم واكتساب المكانة العالمية والمشاركة فى النظام الدولى. وسواء كنا فى مقابلة مع السفير كواشونج كوان ومجموعة الباحثين فى معهد دراسات الدفاع والاستراتيجية فى جامعة تانيونج التكنولوجية، أو مع السيد ليسلى فونج ومجموعة المحررين فى صحيفة "ستريت تايمز"، أو مع وزير الخارجية والعدل جايا كومار، فإن التعبير عن الأسف والقلق والانزعاج قد حدد موقف سنغافورة من هذه التفجيرات. وقد علمنا من هذا الأخير أن وزارة الخارجية السنغافورية كانت قد استدعت سفيرى الهند وباكستان لكى تعبر لهما عن هذه المشاعر فى كلمات متطابقة لكل منهما، ولم تعلن سنغافورة شيئا من ذلك، ولم تصدر حتى بيانا رسميا، ليس فقط لأن سنغافورة تعرف حدودها، وإنما أيضا لأن قواعد اللعبة النووية ينبغى لها أن تخص آخرين أكثر قدرة.

ولكن بعيدا عن الموقف الرسمى، فإن التفجيرات النووية الهندية والباكستانية اعتبرت فى سنغافورة تطورا سلبيا قد يؤثر على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وقد يؤثر سلبا أيضا على الأوضاع فى جنوب آسيا. ولكن معالجة هذا الموقف، على حد تعبير ليسلى فونج، لا يمكن أن تتم عن طريق سنغافورة ، وإنما

يمكن أن تتم فقط عن طريق المنتدى الإقليمى الآسيوى المختص بمناقشة القضايا الأمنية فى آسيا ، بطريقة غير رسمية وهادئة. أما سنغافورة ذات العلاقات الاقتصادية مع كل من الهند وباكستان ، فإنها لن تلتزم بأية عقوبات دولية عليهما ما لم تكن صادرة أساسا عن مجلس الأمن، وفى نفس الوقت فإنها سوف تقوم بمراقبة عملية نقل التكنولوجيا النووية من أى من هاتين الدولتين إلى أى جهة أخرى سواء داخل الإقليم أو خارجه.

ولما كنا قد تطرقنا للمسائل الأمنية فى جنوب وشرق آسيا، فقد طرحنا على من قابلناهم قضية الدور الصينى فى المنطقة، والذى كان سؤالا ملحا للغاية أثناء زيارتنا للهند. وهنا فى سنغافورة وجدنا النظرة مختلفة عنها فى الهند، فالصين لدى السنغافوريين صين جديدة تماما تشعر بالمسئولية تجاه المنطقة ككل، وتقوم بدور رئيسى فى عملية التكامل الاقتصادى الإقليمى، وهى مهتمة أيضا بمتابعة رحلتها فى التحرر الاقتصادى وتحسين حياة مواطنيها وتعبئة الموارد والسياسات لتحقيق هذا الهدف. ولذا فإنه ليس من مصلحة الصين القيام بأى عمل قد يؤثر على علاقاتها بالقوى الكبرى ذات المصالح الواسعة فى المنطقة، فإن آخر ما يريده الصينيون الآن هو تهديد الاستقرار الإقليمى لأن ذلك سيؤثر سلبا على أدائهم الاقتصادى الناجح.

ولهذا فإن كل من قابلناهم فى سنغافورة قدروا للغاية أهمية العلاقات الصينية — الأمريكية، وقالوا عنها إنها تعد أهم علاقة استراتيجية فى منطقة آسيا والباسيفيك، خلال تعليقهم على رحلة كلينتون إلى الصين، وأعربوا عن عدم خوفهم من هذه العلاقة، أو من إجراء أى اتفاق بينهما على حساب باقى دول المنطقة، لأن الخوف كل الخوف هو أن يتحولا إلى عدوين بدلا من أن يكونا شريكين. فمثل هذا التحول سوف يقلب كل الأمور رأسا على عقب فى المنطقة كلها، وسوف يكون له ثمن كبير يدفعه الجميع، وإنه من الأفضل للجميع أن يتطور التعاون الأمريكى — الصينى فى كل المجالات، لأن ذلك قد يضمن تكثيفا للوجود الأمريكى فى المنطقة. فمثل هذا الوجود له تقويم عال فى سنغافورة، لأن خبراء معهد الدراسات الأمنية

والاستراتيجية يرون أن الوجود الأمريكى فى المنطقة عبر العقود الخمسة الماضية كان له أثر فعال فى حماية الدول الآسيوية من التهديد الشيوعى، مما أتاح لها الفرصة للبناء والنمو واستيعاب التكنولوجيا.

ولكن الأزمة الاقتصادية الآسيوية كانت أكثر إزعاجا وإثارة للقلق بل وتهديدا لسنغافورة من أى شيء آخر. ووفق تعبير ليسلى فونج فإنها تكاد تكون أهم أزمة تعرضت لها بلاده منذ الحرب العالمية الثانية. فالاستراتيجية التنموية لسنغافورة قامت على عمودين رئيسيين، أولهما هو تعميق النمو فى صناعات القرن القادم خاصة فى مجال الإلكترونيات التى بلغت نسبتها ٥١% من الناتج الصناعى، مقابل ٢١% للكيماويات و ١١% للصناعات الهندسية و ١٧% للصناعات التقليدية. وثانيهما كان التوسع فى علاقات التكامل الاقتصادى مع إقليم آسيا والباسيفيك، والعمل بالعلاقات ذاتها مع أمريكا الشمالية وأوروبا، وذلك بأن تكون سنغافورة هى المركز الإقليمى لهذه العملية سواء من حيث الاتصالات أو المواصلات أو المعلومات. وكانت الحقائق تؤكد أن بوسع سنغافورة القيام بهذا الدور، فهى من زاوية القدرة التنافسية – طبقا للتقارير العالمية – تشغل المكانة الثانية على مستوى العالم بعد سويسرا وقبل الولايات المتحدة واليابان وألمانيا. وفى هذا الإطار فإن إقليم آسيا والباسيفيك كان هو البوابة التى تدخل منها سنغافورة إلى كل من الإقليمية والعالمية. ونتيجة لهذا النمو الهائل فى هذا الإقليم خلال العقدين الماضيين، فإن نصيبه بلغ ٢٧% من الناتج المحلى العالمى، مقابل ٢٦٫٥% لأوروبا و ٣١% لشمال أمريكا.

ومن هنا نستطيع أن نفهم الضربة التى وجهت إلى سنغافورة بسبب الأزمة الاقتصادية فى آسيا، والتى أدت إلى توقع انخفاض معدل النمو إلى ١٫٥% هذا العام، وانخفاض عدد السائحين القادمين إليها بمقدار ٢٢%، وهى ضربة لم تعرفها سنغافورة فى تاريخها . صحيح أن سنغافورة كانت أقل الدول الآسيوية تضررا من الأزمة نتيجة الاحتياطى الهائل من العملات الذى تمتلكه، ونظامها المالى الصارم الذى تلتزم به، ونظافة الحكم الذى تعرفه استنادا للتقاليد التى أرساها مؤسس

الدولة لى كوان يو، إلا أنه فى دولة تقوم فلسفتها على صناعة المستقبل فإن الصورة البائسة التى تبدو عليها الدول الآسيوية الأخرى الآن تجعل مستقبل سنغافورة معلقا تماما على قدرة الدول الأخرى على الخروج من أزمتها.

وهنا تأتى أهمية تحليل سنغافورة لعناصر الأزمة الاقتصادية فى آسيا. وسواء كنا فى هيئة ميناء سنغافورة أو فى مجلس التنمية الاقتصادية أو هيئة النقد السنغافورية، فإن أسباب الأزمة التى استمعنا إليها كانت واحدة :

- أولها ما أدى إليه النمو الاقتصادى المتواصل من حالة اللامبالاة بالقواعد السليمة للممارسة الاقتصادية الرشيدة، خاصة فيما يتعلق بالاقتصاد الكلى.
- وثانيها ذلك الضعف الشديد للنظام المالى، خاصة فيما يتعلق بقواعد الإقراض قصير الأجل.
- وثالثها ضعف المؤسسات الرقابية إلى الدرجة التى أدت إلى تفشى المحاباة والمحسوبية والفساد.
- وأخيرا التكالب الشديد من مؤسسات الإقراض الدولية على منح القروض للدول الآسيوية اعتمادا على تصور استمرار النمو بنفس معدلاته المرتفعة.

وإذا كان الحال كذلك، فما هو سبيل الخروج من المأزق ؟ هنا تأتى الإجابة السنغافورية بضرورة التعامل مع كل هذه الأسباب مجتمعة ، وهى فى حد ذاتها مسألة تحتاج إلى زمن قد يستغرق ما بين ثلاث وخمس سنوات حتى تعود الدول الآسيوية إلى معدلات النمو المرتفعة التى تعودت عليها فى الماضى . وقد أضاف مضيفونا فى هيئة النقد السنغافورية مفتاحا آخر لتجاوز الأزمة ، هو ضرورة عودة الاقتصاد اليابانى إلى عافيته ، لأن اليابان كانت وستظل هى بوابة النمو فى آسيا. وكما يبدو – كما قال لنا محدثونا – فإن الإجراءات التى بدأت اليابان فى اتخاذها تدعو إلى التفاؤل.

ولم يكن هناك بد من أن نحمل لهم النظرية التآمرية السائدة فى منطقتنا العربية ، حول أن الأزمة الآسيوية ربما تكون راجعة لرغبة الغرب فى ضرب

اقتصاد المنطقة فى أعقاب التجربة الآسيوية التى باتت تنافسه على القـــوة والمنعـــة الاقتصادية . وكان الرد، إلى جانب الابتسامة الساخرة للمتحدثين معنا فى هيئة النقـــد السنغافورية، باستحالـــة حدوث مثل هذه المؤامرة لأن هناك متغيرات كثيرة تدخـــل فى العمليـــة الاقتصادية يصعب على أى طرف كان التحكم فيها أو التلاعـــب بـــها جميعا فى الوقت نفسه . كما أن الدول الغربية تتحمل الكثير من الخسارة فـــى هـــذه الأزمة، حيث إن الاستثمـــارات الأمريكية والأوروبية الهائلة فى آسيا قد تأثرت مـــن حالة التدهور فى الاقتصادات الآسيوية، كما أن الأزمة سوف تؤثر عاجلا أو آجـــلا على الاقتصادين الأمريكى والأوروبى نتيجة تراجع الطلب الآسيوى على منتجاتهما.

وهنا انتقلنـــا إلى اختبار المقولة العربية الثانية فى أن المشكلة قد تكمن فـــى العولمة، وكانت الإجابة قاطعة بأنه لا يوجد أى اختيار آخر فى عالم اليـــوم ســـوى الاندماج فى النظام الرأسمالى العـــالمى، خاصـــة فـــى عصـــر الثـــورة العلميـــة والتكنولوجية والمعلوماتية، وأن كل محاولات الخروج على العولمة لم تؤد إلا إلـــى كوارث كبرى فى المجتمعات التى حاولتها . ولكن ذلك يعنى - كما قال لنـــا ليســـلى فونج رئيس تحرير "ستريت تايمز" - أن العولمة باتت تفرز هى الأخرى مشـــكلاتها التى تحتاج إلى حل، وفى مقدمتها تأتى مشكلة المضاربين الذين باتوا يشكلون تـــهديدا للعالم المعاصر وكل حركة رؤوس الأموال فيه.

المحطة الرابعة

جاكرتا

عبرنا خط الاستواء بعد ساعة من الطيران من سنغافورة، وعندما أعلنت مضيفة الطائرة أننا فى سبيلنا إلى الهبوط فى مطار جاكرتا الدولى، وجدنا أنفسنا فوق الأرض التى شهدت منذ أسابيع قليلة تطورات كبرى جذبت الاهتمام العالمى إليها، حين أدت الأزمة الاقتصادية الطاحنة إلى اضطرابات سياسية قادت إلى تغيرات درامية أطاحت بالرئيس سوهارتو، وأتت بالرئيس بحر الدين يوسف حبيبى إلى السلطة. ومنذ وصولنا إلى جاكرتا حاولنا معرفة حقيقة قصة تلك الأيام الستة المثيرة، فيما بين عودة الرئيس سوهارتو إلى إندونيسيا يوم ١٥ مايو من القاهرة، حيث كان يشارك فى اجتماعات قمة مجموعة الدول الـ١٥ بعد انفجار الاضطرابات، وحتى إعلانه عن تنازله عن منصب رئيس الجمهورية لنائبه فى الساعة التاسعة من مساء يوم ٢١ مايو، ثم تولى الأخير دفة القيادة بعد ذلك بساعة واحدة، ولكن عناصر القصة ظلت دوما ناقصة ومتضاربة فى أحيان كثيرة، وقد أوضح لنا ما فيها من متناقضات الرئيس حبيبى نفسه عندما التقينا به.

ولم يكن اهتمامنا بقصة التغيير السياسى فى إندونيسيا راجعا فقط إلى أننا قد رغبنا فى تعريف القارئ المصرى والعربى بها، وإنما أيضا لأنه تتجمع عندها عناصر الأزمة الاقتصادية والسياسية فى هذا البلد الكبير، ولأنه عندها أيضا يتحدد مستقبل هذه الدولة فى المدى القريب والمدى البعيد. ولن نكون مبالغين إذا قلنا إن مستقبل الأوضاع فى جنوب شرق آسيا قد يكون مرتبطا بما يجرى فى إندونيسيا

التى تقع بين القارة الآسيوية فى الشمـال وقارة استراليا فـى الجنـوب ، ويحدهـا المحيط الهندى من جهتى الغرب والجنوب، ثم المحيط الهادى من الشـرق، وبحـر الصين الجنوبى فى الشمال، وكل ذلك يعطيها مكانـة اسـتراتيجية حاكمـة تجعـل إشعاعات ما يحدث فيها تتعدى بكثير قوة حجمها وحدودها.

ولكن الموقع الاستراتيجى لا يمثل وحده أهمية إندونيسـيا، فمسـاحتها فـى الأرض والماء ٨ر٩ مليون كيلو متر مربع ، وهى بذلك تزيد على مساحة أوروبـا، وهى ثالث دولة آسيوية فى المساحة بعد الصين والهند. ثم إنها من حيث عدد السكان تعتبر الدولة الرابعة فى العالم بعد الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية، حيـث يبلغ عدد سكانها حوالى ٢١١ مليون نسمة، مما يجعلها بالتأكيد أكبر دولة إسـلامية، لأن ٨٧% منهم يدينون بالإسلام، ويتوزع الباقون بين معتنقـى الديانـات الأخـرى كالمسيحية (البروتستانتية ٦% والكاثوليكية ٣%) والعقائد البوذية (١%) والهندوسـية (٢%)، أما الباقى فمن اللادينيين. ولكن وجود هـذه الأغلبيـة الإسـلامية لا يعنـى بالضرورة درجة عالية من التجانس فيما بينها، فسكان إندونيسيا ينتمـون لجماعـات عرقية متباينة، ويتحدثون بنحو ٥٨٣ لغة ولهجة مكتوبة، ويعيشون فوق ست جـزر كبيرة هى : جاوا، وبالى، وسومطره، وكليمنتان ، وإيريان، وجايا، من ضمن جـزر إندونيسيا المتناثرة التى تبلغ نحو ١٧٥٠٨ جزر، معظمها غير مأهول بالسكان.

وهذا الموقع الاستراتيجى المهم بالإضافـة إلى عدد السكان الكبير ، فضـلا عن الترابط الاقتصادى الذى يجمع بين إندونيسيـا وغيرها من الـدول الآسـيوية ، جعل من أزمتها الاقتصادية درسا بليغا لكل الاقتصادات الآسـيوية الأخـرى، التـى تجتمع معها فى عدد من العوامل وتختلف معها فى عوامل أخـرى. هـذا الـدرس الإندونيسى البليغ عبارة عن مزيج بين عدة عوامل بعضها داخلى والآخـر مرتبـط بعوامل خارجية. فعلى الصعيد الداخلى ، يبرز العامل المالى المتمثل فـى ضعـف النظام المصرفى وسيولته الشديدة وغياب القواعد المصرفية الصارمة، بالإضافة إلـى تغليب الاعتبارات الشخصية . وفى إندونيسيا – على لسان بعض مسئوليها المـاليين والاقتصاديين مثـل يوسف أنور رئيس مجلس إدارة سوق المال، وجيانجـار كارثـا

ساسميتا الوزير المنسق لشئون الاقتصاد والمالية والصناعة فى الوزارة – سمعنا تحليلا يؤكد أن أهم العوامل التى أدت إلى أزمتها الاقتصادية هى أن تكلفة رأس المال لم يكن حسابها يتم بشكل واقعى، والتهوين من توقعات مخاطر الاستثمار. وفى الوقت نفسه غابت القواعد والأسس التنظيمية التى من شأنها تنظيم سوق المال وتسوية المعاملات المالية، وكذلك محاولة تثبيت سعر العملة الوطنية مقابل الدولار مما أفقدها قيمتها الحقيقية . ثم التراجع فى الصادرات نتيجة لانخفاض سعر الين اليابانى، وبعد ذلك الطفرة الكبيرة فى الصادرات الصينية . وقد رافق ذلك كله ارتفاع حجم الديون قصيرة الأجل حيث بلغت بالنسبة للقطاع الخاص وحده فى إندونيسيا حوالى ٣٢ مليار دولار، منها ٦٫٣ مليار دولار استحقت السداد فى نهاية عام ١٩٩٧ ، فى الوقت الذى بلغ فيه إجمالى الدين الخارجى لإندونيسيا ١١٧ مليار دولار. ومما زاد من تفاقم هذه المشكلة ضعف المؤسسات النقدية وسياسات النظام المصرفى، حيث منحت البنوك قروضا كبيرة بضمانات غير كافية، ثم محاولة الحكومة تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادى بدون معالجة أوجه القصور الخطيرة فى الاقتصاد مما صرف الانتباه عنها . بالإضافة إلى ارتباط الحكومة بعدة مشروعات قومية باهظة التكاليف، لم تكن لها فى الحقيقة جدوى اقتصادية مثل صناعة الطائرة الوطنية وصناعة السيارة الوطنية.

ومع بداية الأزمة فى شهر يوليو ٩٧ ، فضل بعض الشركات والأفراد الاحتفاظ بأرصدتهم الدولارية، وعدم تحويلها إلى الروبية، على أمل انخفاض قيمة العملة الوطنية، ثم استبدالها بالدولار تحقيقا لمنفعة مالية عاجلة، مما أدى إلى زيادة الضغوط التضخمية على نحو غير مسبوق فى الأسواق. وقد ارتبط ذلك كله بمناخ من الفساد العام، وغياب المشاركة السياسية، وتحكم النخبة المحدودة المحيطة بالرئيس السابق سوهارتو فى مقدرات البلاد. ولذلك فإن نشوء الأزمة فى بدايتها كأزمة مالية، مع عدم اتخاذ الخطوات اللازمة لاحتوائها منذ أيامها الأولى، كان هو السبب وراء تصاعدها بسرعة شديدة، ثم تحولها إلى أزمة اقتصادية طاحنة، أدت إلى كشف أوجه الضعف العديدة فى الاقتصاد الإندونيسى. وحين شعر المواطن

العادى بحدة هذه الأزمة ، ومع غياب المؤسسات القادرة على اتخاذ القرارات الصعبة، بات الأمر معلقا على ضرورة القيام بتغيير سياسى حقيقى. ومن هنا كانت الضغوط الشعبية التى تزايدت بسرعة شديدة، وطالبت بأن تكون بداية مواجهة الأزمة هى الإطاحة بالرئيس سوهارتو.

ولم يكن تغيير الرئيس سوهارتو فى حد ذاته مخرجا وحيدا من الأزمة التى عصفت بإندونيسيا اقتصاديا وسياسيا ، فذلك يبدو أنه – تحقيقا للتغير السياسى المنشود – يحتاج لفترة طويلة من الزمن، ولكنه كان تعبيرا عن الدخول فى مرحلة جديدة بعد ٣٢ عاما من حكمه. ورغم أن الرئيس الجديد بحر الدين حبيبى لم يكن بعيدا عن الرئيس السابق، وما زال مرتبطا به – على حد تعبيره – عاطفيا وإنسانيا، إلا أن الأمر الذى شعرنا به فى العاصمة جاكرتا، هو أن هناك رغبة صادقة فى التعلم من تجارب الماضى ، واتخاذ الإجراءات المناسبة للخروج من الأزمة الاقتصادية، وكذلك إعطاء مساحة من الحرية السياسية للمواطن الإندونيسى.

إن التجربة الإندونيسية، وإن كانت تقترب من نصف القرن واجهت خلاله العديد من التحديات، فإن ما شهدته مؤخرا من تغييرات كان له طابع خاص جدا، ربما تبرز خصوصيته فى البيئة الدولية التى عاصرت هذه التجربة . ففى السابق، وإبان الحرب الباردة تحديدا، كان الدعم الغربى الذى توافر للرئيس السابق سوهارتو كفيلا بأن يوفر لإندونيسيا نوعا من التأييد والدعم السياسى والاقتصادى، وقد ساعدها ذلك على تحقيق قفزة اقتصادية هائلة. ويكفى أن نذكر أنه طوال عقدين من الزمن كان متوسط نمو الدخل القومى يقترب من ٨% سنويا، وشهدت فيهما البنية الأساسية للبلاد تطورا مذهلا، مما انعكس على مدنها الكبرى، خاصة جاكرتا، التى تبدو الآن كمدينة غربية بما فيها من ناطحات سحاب فى كل مكان . ثم جاء التغير الكبير فى النظام الدولى فى السنوات الخمس الأخيرة، حيث تدعم الاتجاه نحو بناء التكتلات الاقتصادية الكبرى، وفرض قواعد وآليات جديدة للدور الدولى، خاصة من جانب الولايات المتحدة التى تسعى لتعديل الميزان التجارى مع دول شرق آسيا، وفرض سياسة المقايضة بين مناخ ديمقراطى من ناحية وتوفير

الاستثمارات والتكنولوجيا لهذه الدول من ناحية أخرى.

وفى واقع الأمر فإن هذا التغير فى المناخ الدولى كان له دور كبير فى تغيير معادلة التقدم التى استندت إليها معظم دول شرق آسيا ، ومنها إندونيسيا . فلم يعد مقبولا – إلى حد كبير – أن تتغلب الاعتبارات الاقتصادية على الاعتبارات السياسية، كما أن معيار الاستقرار كأساس للشرعية لم يعد هو المعيار الوحيد. وبالتالى أصبح من الضرورى لهذه النظم الآسيوية أن تزيد من الجرعة الديمقراطية فى السياسة حتى تستطيع أن تحافظ على تقدمها الاقتصادي ونفوذها السياسى.

والمتتبع عن قرب لمسار الأحداث التى انتهت برحيل الرئيس سوهارتو واعتلاء نائبه حبيبى الحكم، يمكن أن يلاحظ أوجه الشبه بين ظروف رحيل سوكارنو ورحيل سوهارتو، فكلاهما قد أجبر على التنازل عن الحكم تحت وطأة الأزمة الاقتصادية والضغوط الدولية. فقد برزت بوادر التغيير منذ الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٢ والرئاسية عام ١٩٩٣، إذ تنامت العديد من التساؤلات والمطالبات بالمشاركة وبالحريات العامة، وضرورة إفساح المجال أمام الأجيال الجديدة، وهو ما يدركه الرئيس حبيبى الآن إدراكا واعيا ، ويعمل له حسابا كبيرا فى طريقته لإدارة الدولة فى الفترة القادمة.

ومن هذا المنطلق، فإن تفاعل الأزمة النقدية الراهنة مع المعطيات الجديدة لنظام حبيبى الذى يرى العديد من الأطراف أنه فترة انتقالية، بالإضافة لضغوط صندوق النقد الدولى، تظل جميعها مجموعة من التحديات الجسيمة، على الرئيس الجديد مواجهتها بحكمة شديدة حتى يعبر بالبلاد إلى بر الأمان. والواقع أن هذه التحديات تتطلب، بالدرجة الأولى، درجة كبيرة من الحكمة السياسية التى قد تعيد للمواطن الإندونيسى ثقته فى النظام العام وتكشف له انفتاحه الضرورى، كما تعيد للمستثمر، سواء المحلى أو الأجنبى، ثقته فى المؤسسات والسياسات الإندونيسية حتى يتخذ قراره بالعودة مرة أخرى إلى البلاد من أجل الاستثمار والإنتاج فى ربوعها. وحين يتخذ الرئيس حبيبى هذه القرارات المطلوبة وتتحول إلى سياسات نافذة فسوف يتغير الكثير .

وقد بذل الرئيس حبيبى خلال الأسابيع الستة الأولى من رئاسته جهدا هائلا لكى يعبر ببلاده هذه الأزمة الطاحنة. وحسب ما روى لنا العاملون فى صحيفة "ريببليكا" الإندونيسية، وأكد لنا هو شخصيا، فإن عدد ساعات نومه لم تتجاوز الساعتين فقط فى اليوم . وقد بدأ بالعمل بالفعل على إزالة الشكوك الذائعة بكثرة عنه فى المجتمع الإندونيسي، والتقى بمعظم الاتجاهات السياسية والدينية والطائفية والعرقية، ثم بأقارب ضحايا حادث جامعة " تريساكتى" التى انطلقت منها شرارة الاضطرابات التى أطاحت بسوهارتو . وركز الرئيس حبيبى جهوده على خمس قضايا :

- أولاها أنه يمثل ذاته فقط وليس دمية فى يد الرئيس السابق سوهارتو، بالرغم من الصداقة التى ربطت بينهما على مدى الأربعين عاما الماضية.
- وثانيتها أنه تبنى برنامجا إصلاحيا يتطلب الصبر ومنحه الفرصة والوقت لكى يستطيع تنفيذه، ويتضمن البرنامج تغيير القوانين السياسية البالية التى حكمت البلاد لعقود طويلة، وإجراء انتخابات برلمانية تقوم على الحرية والتعدد الحزبى، واختيار رئيس جديد ونائبه خلال العام المقبل.
- وثالثتها أن أهم أولوياته هى الخلاص من الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى خفضت معدلات النمو إلى ١٠% سلبا ورفعت التضخم إلى ٤٥%، ورفعت معدلات البطالة إلى ٢١% من إجمالى القوة العاملة، وأدت إلى انهيار سعر العملة بحوالى ٦٠٠% من القيمة التى كانت عليها فى شهر يونيو من العام الماضى، والعمل من أجل التخفيف من معاناة الشعب، خاصة الفقراء، وتوفير الاحتياجات الرئيسية لهم.
- ورابعتها أنه لا تفرقة بين أفراد الشعب الإندونيسى بسبب الدين أو الجنس، وأن الجميع لهم الحقوق والواجبات نفسها، وذلك لتهدئة مخاوف الأقلية الحاكمة للاقتصاد الإندونيسى.
- وخامستها أنه سيحارب الفساد والمحسوبية والمحاباة.

وخلال الفترة القصيرة التي قضيناها في إندونيسيا شعرنا بأن الشعب الإندونيسي قد قرر إعطاء رئيسه الجديد الفرصة لتنفيذ برنامجه، ولكن هذه المرة بعيون مفتوحة تراقب وتتابع. صحيح أن ميجاواتي سوكارنو ، ابنة الرئيس الراحل سوكارنو وأحد قادة المعارضة ، قالت لنا إنها سوف ترشح نفسها في الانتخابات المقبلة، لأنها لا تزال تتشكك في قدرة حبيبي على إخراج البلاد من هذه الأزمة أو إجراء انتخابات نظيفة، إلا أن قادة السياسة والرأي الذي التقينا بهم أجمعوا على أن الرجل يستحق إعطاءه الوقت الكافي لإدارة الأزمة والخروج منها، خاصة أن برنامجه يبدو مبشرا. ولكن الجميع اتفقوا أيضا على أنهم سوف يترقبون القوانين التي سيصدرها، ويتابعون النتائج التي سوف يسفر عنها تطبيق مذكرة التفاهم مع صندوق النقد الدولي التي تم التوصل إليها في ٢٤ يونيو الماضي.

وهكذا تركنا جاكارتا المضيئة والمتلألئة بفضل فترة ازدهار دامت عقدين من السنوات، ولكنها تعيش الآن في فترة عسر شديدة تشير لسنوات عجاف مقبلة، مع أنه يحدوها الأمل في أن يكون التغيير السياسي الذي حدث هو بداية الخروج من الأزمة الطاحنة سياسيا واقتصاديا.

المحطة الخامسة

بكين

في السابعة من صباح يوم الأحد ٥ يوليو هبطت طائرتنا إلى أرض مطار بكين الدولى ، بعد رحلة ليلية مرهقة بدأناها فى مساء اليوم السابق من جاكرتا . وكما هى العادة ، فلم تكن الرحلة وقتا للنوم أو الاستراحة، فقد كان لدينا الكثير من العمل الذى ينبغى علينا القيام به بمراجعة ما تم من مقابلاتنا فى إندونيسيا وإعداده للنشر، ثم تجميع الأوراق والأسئلة الخاصة بمحطتنا المقبلة. وهكذا انهمك أعضاء بعثة الأهرام فى العمل، وأقاموا مكتب عمل صغيرا مكونا من جهازين للكمبيوتر وطابعة وأجهزة التسجيل، بالإضافة إلى كم هائل من الأوراق والدراسات، حتى أن أعضاء طاقم الضيافة فى الطائرة تصوروا أننا نعمل فى واحدة من الشركات التى تعد لصفقة كبيرة جديدة من صفقات العمر . وكم كانت سعادتى كبيرة عندما جاءنى الزميل د. حسن أبو طالب وهو فى فرح غامر ، عند توقفنا القصير فى مطار سنغافورة، لكى يقول لى إنه قد توصل إلى صفحة «مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية» على شبكة الإنترنت فى أحد أجهزة الكمبيوتر الموجودة فى المطار، وساعتها أدركت كم تطورت "الأهرام" وكم تطور العالم وصحافته، فقد كنا على بعد آلاف الأميال من الوطن، ولكن صحافتنا كانت موجودة ومؤثرة لمن يريد أن يعرف، من خلال وجهة نظرنا، ما يجرى فى مصر، وفى منطقتنا العربية ، بل والعالم، وليس من خلال أجهزة الإعلام الدولية.

وطوال الرحلة لم ينقطع التفكير فى الصين عن أذهاننا، فلم تكن هذه هى

المرة الأولى لزيارتى لها، وإنما سبقتها رحلات عديـــــدة تـابعت فيــها الأحــداث والتغيرات المثيرة التى ما انفكت بكين تفاجئنــا وتفاجئ العالم بها. وهذه المـــرة لــم أتمالك نفسى من استعادة القصة التى رواها فى مذكراته هنرى كيســنجر، مستشــار الأمن القومى الأمريكى ووزير الخارجية الأسبق بعد ذلك ، عندما زار الصيــن لأول مرة وقابل خلالها الزعيم الراحل ماو تسى تونج، حيث قال إنه شعر كما لـــو كــان مركز الكون يتغير عند دخول ماو إلى الحجرة، تعبيــرا عـــن حضــوره الطــاغى وتاريخه المثير . وكان ظنى وقت قراءة المذكرات – كما هو الآن – أن القضية لــم تكن قضية شخص ما، مهما كان تأثيره، وإنما هى قضية شعب وأمة ودولـــة ليســوا ككل الشعوب والأمم والدول.

ففى حدود علمى ، فإنه لا يوجد فى العالم سوى مصر والصين كانت لـــهما سلطة سياسية مركزية فوق مساحة جغرافية محددة من الأرض يعيش عليها شـــعب ضربت جذوره فى الأعماق وتواصلت أجياله لآلاف السنين. صحيح أنه كانت هنــاك حضارات قديمة، ولكنها لم تترجم نفسها إلى كيانات سياسية فى شكل دولة على مــر العصور، مثل هاتين الدولتين . لقد كان هذا التواصل الطويل للدولـــة يوجــد تقــاليد عريقة متوارثة، ربما لا يحسها أهل البلد أنفسهم لأنهم جـــزء منـــه، ولكنـــه يعطــى الزائرين دوما شعورا بالاحترام والرهبة، وكان ذلك ما يؤكده لـــى الكثــيرون مــن الضيوف الأجانب لمصر. وفوق ذلك فإن حجم الصين الهائل يضيف إلـــى موهبــة الدولة أبعادا أخرى، فمساحتها تزيد قليلا على مساحة الولايات المتحدة، وهى الدولـــة الثالثة من حيث المساحة بعد روسيا وكندا، ولكنها الدولة الأولى، بغير منـــازع، فـــى عدد السكـــان الذى وصل الآن إلى مليار وثلاثمائة مليون نســـمة . وكـــان تـــاريخ الصين المعاصر – من الثورة الشيوعية ذات الأيديولوجية الماوية، ومنها إلى فـــترة الثورة الثقـــافية، وحتى الانفتاح الاقتصادى وأيديولوجية دينج تساو بينج – قد جعلــها محطا للأنظار والمتابعة من كل العالم.

ولذلك لم يكن غريبا طوال جولاتنا السابقة – فى باكستان والهند وســنغافورة وإندونيسيا – أن تكون الصين هى الحاضر الغائب فى كل مناقشـــاتنا . فقــد كـــانت

حاضرة بوزنها النووى فى المعادلات الجديدة التى أفرزتها التفجيرات الذرية الهندية والباكستانية، كما كانت موجودة بكل ثقلها الاقتصادى فى الأزمة الاقتصادية التى تعيشها الدول الآسيوية، وكانت تفرض نفسها فى كل الأحوال بحكم امتداداتها الديموغرافية فى سنغافورة وإندونيسيا والكثير من الدول الآسيوية الأخرى، وبحكم وزنها العالمى الذى تعزز مع قيام الرئيس الأمريكى كلينتون بزيارتها لمدة تسعة أيام ، عندما كانت أخبار الزيارة فى مقدمة كل نشرات الأخبار فى الدول التى زرناها.

وفى المطار كان الزملاء من "صحيفة الشعب الصينية" قد أعدوا لنا برنامج الزيارة ، وكان البند الأول فيه، بعد وصولنا بساعات، زيارة سور الصين العظيم، وكأنهم أرادوا تذكيرنا بالعبقرية التى بنت سورا طوله ٢٤٠٠ كيلو متر لحماية هذه العبقرية ذاتها من الغزاة "البرابرة" من الخارج . ولكن الصين الحديثة المعاصرة كانت كل ما يهمنا وما تهدف إليه مهمتنا ، والتى كانت تلخصها كلها مدينة بكين التى بدت لنا كورشة عمل هائلة، اتضحت صورتها أمامنا على الفور فى عمليات البناء والتشييد العملاقة التى غيرت وجهها تماما عما عرفته منذ سنوات، وقد انعكس ذلك على وجوه الناس وملابسهم، حيث ظهر عليهم رخاء لم يعرفوه لسنوات طويلة، وبدا لنا ذلك ملموسا فى صالات الفنادق والمطاعم والشوارع، وحتى فى "ميدان السلام السماوى" الذى يأتى له عشرات الألوف كل يوم؛ لكى يقدموا مشاعر الاحترام للزعيم ماو.

وقد عكس ذلك كله حقيقة النمو الاقتصادى السريع وغير المسبوق الذى حققته الصين خلال العقدين الماضيين، وعلى وجه التحديد منذ انعقاد مؤتمر الحزب الشيوعى الصينى، تحت قيادة دينج تساو بينج، ليعلن الانفتاح الاقتصادى فى الصين وبدء عملية نمو متسارع ربما لم تسبقها إليها دولة أخرى. وبعد أن كانت الصين خلال الستينيات ومعظم السبعينيات لا تشكل إلا دولة فقيرة وفوضوية أحيانا، فإنها مع التسعينيات باتت قوة اقتصادية عظمى حتى تنبأت لها مجلة محافظة مثل "الإيكونوميست" البريطانية بأنها سوف تكون أكبر اقتصاد فى العالم فى عام ٢٠١٠.

وتوصلت دراسة لصندوق النقد الدولىعام ١٩٩٣ إلى أن الاقتصاد الصينى بات يشكل ٦% من الناتج العالمى، وهو ما يضعه فى المكانة الثالثة بعد الولايات المتحدة واليابان. وحتى وفق تقديرات أخرى محافظة تشككت فى تقديرات "الإيكونوميست" ، فإن هذه التقديرات تنبأت بأنه فى حالة حفاظ الصين على معدل نمو سنوى قدره ٦% فإنها سوف تكون أكبر قوة اقتصادية فى العالم فى منتصف القرن المقبل. ولكن الحقيقة هى أن الاقتصاد الصينى كان ينمو خلال الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٩٣ بمعدل نمو سنوى قدره فى المتوسط ٩%، ونمت صادراتها خلال الفترة نفسها بمعدل سنوى قدره ١٧%، وجذبت ٤٠% من الاستثمارات الخارجية المباشرة فى العالم الثالث ، مما جعل البنك الدولى يصف الصين بأنها "مركز محتمل للجاذبية الاقتصادية".

وخلال السنوات التالية حافظت الصين على المعدلات العالية نفسها للنمو، وزادت عليها حتى تجاوزت فى بعض السنوات ١٠%، حتى بذلت الحكومة الصينية جهدا كبيرا لتخفيضها. وفى العام الماضى ، ١٩٩٧ ، بلغ معدل النمو ٨ر٨% بينما انخفض التضخم إلى ٨%، كما بلغ إجمالى حجم التجارة الخارجية ٠٦ر٣٢٥ مليار دولار، وقد بلغت الصادرات ٧ر١٨٢ مليار دولار بزيادة قدرها ٦ر٢٠%، وبلغت الواردات ٣٦ر١٤٢ مليار دولار بزيادة قدرها ٥ر٢% مقارنة بعام ١٩٩٦. وكان لذلك أثره على الاحتياطيات من العملة الأجنبية التى ارتفعت إلى ١٤٠ مليار دولار. ومن جانب آخر بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية الفعلية ٣ر٤٥ مليار دولار ، بزيادة قدرها ٣% على إجمالى عام ١٩٩٦.

وهذه القفزات الهائلة فى النمو الاقتصادى تعود إلى أسباب كثيرة ومتنوعة ومعقدة، منها أن الصين بدأت من مستوى متدن للغاية فى التنمية الاقتصادية، ومنها الإرادة الحديدية للنخبة السياسية الصينية التى جعلت تحقيق معدلات عالية للنمو هدفا أسمى لا يعلوه ولا يسبقه هدف آخر، ومنها الانتشار السريع للتكنولوجيا والأفكار والتطبيقات العملية الإدارية، ثم الحركة السريعة لرؤوس الأموال التى تبحث عن أفضل مناخ للاستثمار، وهو الذى هيأته الحكومة الصينية حتى بات عدد

الشركات العالمية متعددة الجنسيات التى تعمل فى الصين ما يقرب من ٣٠٠ شركة من الشركات القوية والكبيرة فى العالم ، جاءت من ١٥٠ دولة، ولكن الأغلبية الساحقة منها جاءت، كما قالت "دار النجم الجديد الصينية للنشر" بفخر، من الدول المتطورة فى أوروبا وأمريكا واليابان.

وربما كان من أهم أسباب النمو الاقتصادى الصينى أنه قد حدث من خلال آلية الاعتماد المتبادل مع إقليم شرق وجنوب شرق آسيا، ورجع فى جزء كبير منه إلى الاستثمارات التى تدفقت من هونج كونج وتايوان ودول جنوب شرق آسيا وكوريا الجنوبية . كما أن بزوغ الصين ، كسوق يعتد بها، قد أوجد فرصا واسعة للتوسع والنمو بالنسبة لاقتصاديات الدول المحيطة بها والقريبة منها. وخلال التسعينيات نمت التجارة بين الصين وكل من سنغافورة وإندونيسيا وتايلاند وماليزيا والفلبين بمعدل سنوى قدره ٥ر٨%. وقد كان من نتيجة الفائض الذى حققته هذه الدول فى تجارتها مع الصين أن أصبحت الاستثمارات فى السوق الصينية مربحة تماما، حتى أن سنغافورة وحدها خصصت مليارى دولار للاستثمار فى الصين فى عام ١٩٩٣ وحده.

وقد كان هذا التدفق لرؤوس الأموال راجعا إلى انخفاض تكلفة عملية الإنتاج فى الصين والاحتمالات الكامنة فى السوق الصينية، مما جعل رئيس وزراء ماليزيا، محاضر محمد، يصفها بأنها سوف تكون قاطرة النمو فى شرق آسيا بما فيه جنوب شرق آسيا أولا، ثم بعد ذلك فى العالم كله.

لكن هذا الاعتماد المتبادل الذى كان أحد أسباب النمو الاقتصادى فى الصين ، بات الآن مهددا بفعل الأزمة الاقتصادية الطاحنة فى دول شرق وجنوب شرق آسيا، ويبدو أن غيومها قد بدأت تلقى بظلالها على الصين أيضا. وعلى الرغم من أن المسئولين قد أكدوا لنا أن معدل النمو الصينى لن يقل بأى حال عن ٨%، فإن هناك عددا من الشواهد التى تقول إن المحافظة على هذا المعدل سوف تكون مهمة شاقة أكثر من أى وقت مضى. وقد ظهرت دلائل ذلك فى ضعف الطلب الداخلى وارتفاع البطالة التى وصلت فى بعض المناطق إلى ٣٠%، كما لوحظ أنه

خلال النصف الأول من العام الحالى انخفضت التعاقدات الاستثمارية الجديدة. والأكثر من ذلك أهمية، أن عددا من المشكلات الرئيسية بات يواجه الاقتصاد الصينى، فى مقدمته إصلاح الشركات المملوكة للدولة، والتى رغم امتلاكها لثلثى الأصول الثابتة فى البلاد، فإن إسهامها فى الناتج الإجمالى المحلى استمر فى الانخفاض من ٧٨% عام ١٩٧٨ ليصل إلى ٣٤% عام ١٩٩٤. كما بلغ معدل نمو هذه الشركات حوالى ثلث معدل النمو الذى تحققه الوحدات الإنتاجية الخاصة، مما أصبح يفرض على الحكومة الصينية اختيار طريق الخصخصة الذى حاولت تجنبه طويلا، وقد بدأته بالفعل مع الوحدات الإنتاجية الصغيرة تدريجيا . إلا أنه من الواضح أن الاندفاع فى هذا الطريق بسرعة أكبر سوف يؤثر حتما على الاستقرار السياسى والاجتماعى فيها، لأن ذلك يتم فى وقت تتفاوت فيه درجات توزيع التنمية بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، والأقاليم المختلفة فى الصين.

وكل هذه المشكلات باتت تفرض نفسها على الصين بعد سنوات طويلة من النجاح المتواصل . وعلى الرغم من أنها – بصفة عامة – تسودها حالة من الاستقرار السياسى، وثبات التوجه نحو الإصلاحات الاقتصادية خاصة بعد مقررات المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعى الصينى فى سبتمبر ١٩٩٧، والذى جرى فيه تفسير الملكية العامة على أنها يمكن أن تكون مجموع الملكيات الفردية لأفراد المجتمع الصينى، فإن هناك شواهد مقلقة للصين تتمثل فى الاضطرابات فى إقليم شينجيانج المتمتع بالحكم الذاتى، ووقوع عدد من الانفجارات فى بكين ومدينة فوجو فى مقاطعة فوجيان، وكان آخرها فى شهر مايو الماضى فى مدينة ووهان. كما وقعت المظاهرات فى ستشوان فى شهر يوليو الماضى ، وخلال شهرى أبريل ومايو الماضيين حدثت مظاهرات فى أماكن متفرقة من الصين من جانب العمال الذين تم الاستغناء عنهم، وكان أخطرها فى مدينتين بمقاطعة خونان، حيث أدى التصدى لتلك المظاهرات إلى مقتل عشرة أفراد وإصابة أكثر من مائة آخرين.

كانت هذه هى الصين التى وصلنا إليها، وبالتأكيد فإن الأمور فيها أكثر تعقيدا مما كنا نعرف من خلال مصادر المعلومات المختلفة، ولذا بدأنا لقاءاتنا

بالشخصيات الصينية وكبار السئولين هناك، لكى نعـــرف الحقيقـــة مـــن مصادرهـــا الأصلية.

بكين .. مرة ثانية

حين وصلنا إلى العاصمة الصينية بكين، لم يكن الحديث قد انتهى بعد عن نتائج زيارة الرئيس الأمريكى بيل كلينتون لها، وهى الزيارة التى استمرت تسعة أيام وكانت أطول زيارة يقوم بها الرئيس الأمريكى لأية دولة، وأول زيارة لرئيس أمريكى للصين منذ تسع سنوات، وقد زار خلالها، إلى جانب العاصمة بكين، شنغهاى، وشيان، وجويلين، ثم هونج كونج، وهى كبرى المدن الصناعية فى الصين التى تقود ثورتها فى التنمية والإصلاح الاقتصادى، وفقا لنظرية صينية جديدة اسمها "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية".

وحين أعددنا لرحلتنا الآسيوية تعمدنا أن تكون المحطة الصينية هى المحطة الأخيرة، وأن تأتى أيضا فى أعقاب انتهاء زيارة الرئيس كلينتون لها، وكان هدفنا فى ذلك مزدوجا ، وهو أن يكون حوارنا مع المسئولين الصينيين شاملا لكل من القضايا الآسيوية الساخنة، كالتفجيرات النووية الهندية والباكستانية، والأزمة الاقتصادية، وأن يتاح لنا أيضا الإطلاع على النتائج التى تمخضت عنها زيارة الرئيس الأمريكى للصين على الصعيدين الإقليمى والدولى. وقد تبين لنا بعد انتهاء زيارتنا لبكين التى شملت لقاء العديد من المسئولين والأصدقاء الصينيين القدامى، أننا قد حققنا الهدفين معا . فقد أجرينا حوارات ولقاءات مع كل من وزير الإعلام جاوشى شينج والسيد جى بى دنج نائب وزير الخارجية للشرق الأوسط وإفريقيا، والوزير داى بينج قوه وزير دائرة الاتصالات الخارجية باللجنة المركزية بالحزب الشيوعى، ومع رئيس مجلس إدارة صحيفة الشعب، ثم مع نائب الوزير قاو تشيو فو

رئيس وكالة أنباء الصين " شنخوا"، ويانج شن تشيوان مدير مصلحة النشر للغات الأجنبية ، وشاو هواتسه رئيس مجلس إدارة جريدة الشعب اليومية ، ثم توجت بالحوار العميق مع رئيس مجلس الدولة ، أى رئيس وزراء الصين تشو رونجى .
هذه الحوارات كلها تطرقت إلى العديد من القضايا، بداية من التنمية فى الصين، ومرورا بالمشاركة الاستراتيجية التى أعلن عنها فى أثناء زيارة الرئيس كلينتون لبكين، ونهاية بالمشكلات والعقبات التى تواجه التجربة الصينية فى الإصلاح الاقتصادى، وتحسين مستوى معيشة المواطنين، ودور الحزب، ونظرية الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، وقضايا أخرى ساخنة إقليمية ودولية.

وفى كل هذه الحوارات حرص المسئولون الصينيون على التعبير عن آرائهم وأفكارهم بعبارات واضحة لا تحتمل اللبس، وهى سمة بارزة لمسناها فى إجابات كل المسئولين، وفى إجابات الباحثين والخبراء فى المعهد الصينى للعلاقات الدولية المعاصرة، وفى معهد الصين للدراسات الدولية، مما ساعدنا بحق على تبين المواقف الصينية بوضوح تام.

وقد كان لقاؤنا مع رئيس مجلس الدولة تشو رونجى مهمّا بكل المقاييس، حيث أوضح فيه وجهة نظر الصين فى العديد من القضايا والمشكلات الدولية والداخلية . فعندما توجهنا إلى مقر اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى لمقابلته، كان مقررا للقاء نصف ساعة فقط، لكن سعة صدر تشو رونجى، وتقديره للدور الذى يقوم به "الأهرام" – فى المجال الإعلامى مصريا وعربيا ودوليا – فضلا عن كثرة القضايا المطروحة ، جعلت اللقاء يمتد إلى ساعة كاملة رغم مسئولياته العديدة . وكان الرجل قد عاد لتوه من جولة تفقدية فى المناطق الجنوبية من الصين، التى تعرضت لفيضانات هائلة، شردت آلافا من المواطنين وتسببت فى قتل ما يزيد على ٢٠٠ فلاح صينى ، وهى جولة استمرت أكثر من خمسة أيام متواصلة ، وعكست حرص رئيس الوزراء الصينى على أن يكون إلى جانب مواطنيه فى وقت عصيب . وقد قدّرنا نحن هذه الظروف الطارئة التى أجلت لقاءنا به عن الموعد المحدد من البداية، ولم نجد مفرا من أن تمتد إقامتنا فى بكين

لمدة يومين آخرين حتى نتمكن من لقائه، وليكون خاتمة اللقاءات الصينية.

ولقد تبلورت أمام عيوننا خلال كل هذه الحوارات ملامح التجربة الصينية في الإصلاح الاقتصادى، وفى إدارة علاقاتها الخارجية، وفى كيفية احتواء آثار الأزمة المالية الاقتصادية التى عصفت بدول جنوب شرق آسيا.

واستمرت إقامتنا فى بكين أسبوعا كاملا، لاحظنا خلاله أن تقويم المسئولين الصينيين لنتائج زيارة الرئيس كلينتون قد تعرض لمنحنى متغير واضح. ففى اليومين الأولين - ولم يكن قد مضى على نهاية زيارة الرئيس كلينتون سوى يوم واحد - وجدنا ترحيبا شديدا بالإعلان عن إنشاء مشاركة استراتيجية بين الصين والولايات المتحدة، ولكن فى نهاية لقاءاتنا بدا لدينا تقويم أكثر واقعية لهذا الإعلان ولمضمونه ومراميه . ونستطيع أن نفسر حرارة الترحيب الأول بهذه المشاركة الاستراتيجية بما تعنيه من اعتراف أكبر قوة عالمية فى عالم اليوم - أى الولايات المتحدة - بدور الصين الصاعد فى الشئون الدولية والإقليمية. وهو الأمر الذى تجسد فى الإعلانات الثلاثة المشتركة بين الصين وأمريكا، بشأن بروتوكول اتفاقية الأسلحة البيولوجية، والبيان الخاص بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ثم البيان الثالث حول الأوضاع فى جنوب آسيا. وفى كل هذه البيانات كان التركيز على تعاون البلدين والتزامهما المشترك بممارسة جهود دولية لمعارضة انتشار الأسلحة البيولوجية ومواصلة الجهود الرامية للقضاء على تهديد الألغام الأرضية للأفراد، والعمل من أجل منع سباق التسلح النووى والصاروخى فى جنوب آسيا.

وقد ركز هذا التقويم فيما بعد على نقاط الخلاف التى ما زالت قائمة فى علاقات البلدين، والتى تحتاج بدورها إلى وقت طويل لكى تجد الحلول المناسبة لها، وذلك حسب قول جى بى دنج نائب وزير الخارجية الصينى. ولا يقف الأمر عند طرح المشكلات والخلافات المعلقة، مثل قضية تايوان، وقضية انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، وقضية حقوق الإنسان فى الصين، بل يمتد إلى تعريف المشاركة الاستراتيجية نفسها . والنقطة التى ركز عليها المسئولون الصينيون بعد الزيارة، أن هذه المشاركة الاستراتيجية هى نوع من الحوار الممتد حول القضايا

محل الخلاف، أو بعض القضايا الإقليمية والعالمية الأخرى، وأنها تهدف إلى تعميق العلاقات الثنائية، ولن تكون أبدا تحالفا عسكريا موجها إلى أى طرف آخر.

ومن أبرز النتائج التى خرجنا بها من تلك الحوارات هى أن الصين دولة مسئولة وتعرف التزاماتها الدولية والإقليمية، وأنه ليس فى نيتها مهاجمة أحد أو تهديده أو ابتزازه. وبدا لنا أن هذه المعانى هى جزء من رسائل صينية موجهة إلى الدول المجاورة، لاسيما الهند التى بررت تجربتها النووية بالتحسب لتهديدات صينية فى المستقبل، وهو الأمر الذى وجد انتقادا كبيرا لدى المسئولين الصينيين. وكانت بعض دول الجوار قد عبرت عن بعض القلق نتيجة للإعلان عن المشاركة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وأيضا نتيجة لإمكانات الاقتصاد الصينى فى النمو خلال السنوات المقبلة. وكان نائب وزير الخارجية جى بى دنج واضحا فى التأكيد على تلك المعانى أيضا، أى معانى المسئولية والالتزام بالاستقرار الإقليمى، ووصفها بأنها مبادئ أساسية فى السياسة الخارجية الصينية، التى تستند إلى العناصر الخمسة لمبدأ التعايش السلمى، كعدم التدخل فى شئون الآخرين الداخلية، والحفاظ على الاستقرار الإقليمى، واحترام رغبة الشعوب فى اختيار نظامها الاجتماعى والاقتصادى والسياسى.

ومثل هذه المسئولية الصينية هى التى تفسر– من وجهة نظر من قابلناهم – احترام الموقف الصينى المسئول تجاه الأزمة الاقتصادية الآسيوية. فعلى الرغم من أن الصين قد أضيرت كثيرا من تلك الأزمة ، فلقد عمدت إلى مساعدة الدول المتضررة. حيث يبلغ حجم المساعدات الصينية لها إلى ٤ مليارات من الدولارات، فى حين اقتصرت المساعدات الأمريكية لهذه الدول على مليارى دولار فقط، أما اليابان فلم تقدم مساعدة تذكر لها، بل إنها عمدت إلى الاستفادة من الأزمة بعد تخفيض قيمة عملتها لكى تحقق صادرات أكبر، وبذلك تقل خسائرها، وهذا الموقف اليابانى محل انتقاد كبير من المسئولين الصينيين، وقد حظى بشرح واف من جانب السيد تشو رونجى رئيس مجلس الدولة الصينى.

وعلى النقيض من الموقف اليابانى يجيء موقف الصين، التى تصر على

عدم تخفيض عملتها، لأن ذلك سوف يؤدى فى رأيها إلى دورة أخرى من الأزمة فى كل منطقة آسيا، رغم أنه قد يحقق مكاسب للاقتصاد الصينى نفسه. ويأتى الموقف الصينى فى هذا الشأن تعبيرا عن الالتزام والمسئولية تجاه الدول المجاورة، بالقول والفعل معا. وقد تطرقت حواراتنا أيضا إلى العديد من الجوانب الداخلية الخاصة بالتجربة الصينية فى الإصلاح والتنمية، وانعكاساتها على دور الحزب الشيوعى الصينى وعلى مبادئه النظرية فى الاشتراكية وبناء نظام اقتصادى اشتراكى. وأهمية هذه القضايا تنبع من خصوصية التجربة الصينية ، ومن أن بعض الآليات والوسائل التى تتبعها الحكومة الصينية ويؤيدها الحزب تماما، قريبة جدا من – إن لم تكن هى نفسها – الآليات والوسائل المستخدمة فى نظم الاقتصاد الحر الرأسمالى. ومن اليسير أن تلحظ عين الزائر للعاصمة بكين وبعض المدن الصينية الكبرى كشنغهاى ، أن سلوكيات الأفراد الصينيين العاديين سواء فى الملبس أو فى طريقة الحياة اليومية، هى تقريبا السلوكيات نفسها التى يمارسها الأفراد العاديون فى مدن غربية عريقة عرفت الطريق الرأسمالى منذ زمن طويل جدا.

ومع ذلك، فإن الحزب الشيوعى الصينى ما زال له حضور قوى جدا فى الحياة العامة هناك ويصل عدد أعضائه إلى ٦٠ مليون عضو، أى أن رقم العضوية فى الحزب يقترب من إجمالى عدد سكان مصر كلهم. وما زال الحزب أيضا متمسكا بفكرة المركزية، ولكن مع ربطها بالظروف الخاصة للصين. ومن هنا جاء تعبير بناء الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، والواقع أن هذا التعبير يعبر عن نظرية متكاملة دشنها الزعيم الراحل دينج تساو بينج، وما زال الحزب متمسكا بها ومعتبرا أن النتائج الواقعية لهذه النظرية قد برهنت على نجاحها، وصلاحيتها إلى ما بعد عام ٢٠٠٠.

لكن الأمر المؤكد أن الصين – حسب ما قاله لنا وزير دائرة الاتصالات الخارجية التابعة للجنة المركزية للحزب – لن تمارس الخصخصة، ولن تتخلى عن القطاع العام والجماعى. وكل ما هناك هو اتخاذ إجراءات لزيادة فاعلية هذين القطاعين وتحريرهما من القيود الإدارية، لكن الاعتماد عليهما فى الإصلاح والتنمية

سوف يستمر. ولذا فإن الصين تعتبر نفسها مطورة للنظرية الاشتراكية وليست مستوردة للنظام الرأسمالى. صحيح أنها تقوم بجذب الاستثمارات الأجنبية وتتعامل مع الدول الرأسمالية بمنطق الربح والخسارة والمنافع المتبادلة، لكنها أيضا تتمسك بالمبادئ الاشتراكية المرتبطة بظروف الصين الواقعية ، وليست المبادئ الواردة فى النظريات الجامدة البعيدة كل البعد عن الواقع العملى للحياة فى الصين، مع العمل فى الوقت نفسه على تحسين أداء الدوائر الحكومية وعدم انفصالها عن الجماهير.

وفى النهاية، فلقد لمسنا فى الصين تقديرا كبيرا لمصر وللدور الرائد الذى يقوم به الرئيس مبارك من أجل إنجاح عملية السلام وتحقيق الاستقرار. كما كان لافتا لاهتمامنا ذلك التقدير الكبير الذى عبر عنه بحرارة وصدق السيد تشو رونجى رئيس مجلس الدولة للدكتور كمال الجنزورى، وتوجيه الدعوة له لزيارة الصين لاستكمال بحث ومناقشة آفاق التعاون الاقتصادى بين البلدين وفقا للأسس والمعايير الاقتصادية السليمة. كما لمسنا أيضا ترحيبا كبيرا "بالأهرام"، باعتباره صرحا إعلاميا وفكريا وسياسيا. وفى كل اللقاءات كانت الكلمات تعجز عن الرد أو الشكر على تلك الحفاوة البالغة التى لقيناها فى الصين، التى إن دلت على شىء، فإنما تدل على أن مصر والصين صاحبتى التراث الحضارى والعطاء الإنسانى العظيم، قادرتان معا على إثراء البشرية وخدمة تطورها واستقرارها على مر العصور.

ختام الرحلة

ملاحظات .. وتأملات .. ونتائج

انتهت رحلتنا إلى آسيا من الناحية العملية عقب مقابلتنا لرئيس وزراء الصين تشو رونجى عصر يوم الجمعة ١٠ يوليو الماضى، وبات علينا أن نستعد للعودة إلى مصر صباح اليوم التالى فى رحلة تستغرق ٢٢ ساعة متصلة. وقد كان أمامنا قبل السفر أكثر من مهمة ينبغى أن نفرغ منها أولا، فالمسئولون عن مكتب رئيس الوزراء لم يسمحوا لنا بوضع أجهزة التسجيل أمامه، فحرصنا على أن يقوم جميع أفراد بعثة الأهرام بالكتابة الفورية لكل ما قاله رئيس الوزراء، ومن ثم أصبح علينا مضاهاة الكتابات المختلفة للتأكد من النقل الحرفى لكلمات القيادة الصينية، وكان علينا بعد ذلك إعداد حقائبنا للسفر، وقد تحولت هذه المهمة البسيطة إلى مشكلة كبرى.

فقد تجمعت لدينا كميات هائلة من الأوراق والدراسات والكتب والوثائق جمعناها من الدول الخمس التى زرناها، حيث كان الكل حريصا على أن يشفع وجهات نظره بما يؤيدها من معلومات. ولذا كان علينا أن نصنف كل ذلك لنستطيع الإفادة منه عند عودتنا إلى مصر . ووسط هذه الشواغل دعتنا قيادة جريدة "الشعب" الصينية إلى العشاء توديعا للبعثة فى يومها الأخير. ولما كنا قد تشبعنا لأقصى حد من الطعام الصينى، كما كنا نعرف التقاليد الصينية بالغة الكرم فى أن يكون ذلك ثلاثة عشر طبقا تأتى على التوالى، وتتخللها كلمات التحية والترحيب والحفاوة والشكر والتقدير على الجانبين، فقد حاولنا الاعتذار لكننا فشلنا فشلا ذريعا، خاصة

بعد أن أدركنا أن المنهج السياسى فى الصين يستلزم هذا العشاء بعد مقابلة رئيس الوزراء لكى يتم توضيح ما خفى علينا، أو ما التبس من حديثه الذى يتم عن طريق مترجم من اللغة الصينية إلى اللغة العربية، وتأكيد ما يجب تأكيده.

وبشكل ما انتهينا من المهام الثلاث، وأصبحنا على متن الطائرة فى الطريق إلى القاهرة، وكان آخر من ودعنا سفيرنا القدير فى بكين د. نعمان جلال. وحين دارت محركات الطائرة لم أتمالك نفسى من استعادة شريط الرحلة كلها التى استمرت واحدا وعشرين يوما قطعنا فيها ٦٦ ألف كيلو متر، وهبطنا وصعدنا من ثلاثة عشر مطارا، وبلغ عدد ساعات الطيران فيها ٧٤ ساعة ، وزرنا خلالها تسع مدن فى خمس دول، كان فى اثنتين منها عجيبتان من عجائب الدنيا السبع، هما تاج محل بالهند، وسور الصين العظيم فى الصين، وأجرينا ٨٠ مقابلة رسمية غير عشرات أخرى جرت حول موائد الغداء والعشاء، وكان منها لقاءات مع رئيس للجمهورية وثلاثة رؤساء للوزارة ، وعدد كبير من الوزراء وكبار المسئولين والصحفيين ورجال أعمال وقادة مؤسسات مالية ونقدية وبحثية فى الشئون السياسية والاستراتيجية.

وعلى الرغم من أننا كنا قد قطعنا كثيرا من خطوط الطول والعرض بعيدا عن القاهرة، فإن مصر كانت حاضرة معنا طوال الوقت ، ليس فقط لأننا كنا على اتصال دائم "بالأهرام" للاطمئنان على النشر والتأكد من استقبال الصور التى أرسلناها عبر مكاتب وكالات الأنباء فى الدول التى زرناها ، وإنما لأن وسائل الاتصال العالمية المعاصرة أيضا لم تعد تترك مكانا فى الكرة الأرضية لا تنقل إليه ما يجرى من أحداث زاد أو قل شأنها ، ومنها تابعنا بشغف اجتماعات القمة الثلاثية بين الرئيس حسنى مبارك وجلالة الملك حسين والرئيس عرفات وغيرها من الأنباء المهمة . وكذلك لأن هدف الرحلة من أولها إلى آخرها لم يكن فقط استجلاء للحقائق بأنفسنا حول ما يجرى فى آسيا، وإنما كان علينا أن نعرف أيضا انعكاساته على منطقتنا والدروس المستفادة من التجربة الآسيوية كلها.

وإذا كان لى أن أقدم عددا من الاستنتاجات السريعة حول الرحلة كلها هنا،

فلقد خرجت من الرحلة الطويلة إلى القارة بهذه الملاحظات والتأملات:

☐ **أولا** : إن الموقف فى جنوب آسيا أكثر تفجرا والتهابا مما نعرف عنه فى منطقتنا . فما وجدناه فى باكستان والهند والصين من حساسيات ومرارات تاريخية لا يقل إطلاقا عما نعرفه فى منطقتنا ، وبشكل عام فإن التفجيرات النووية الهندية والباكستانية بدت لنا أكثر منطقية هناك مما كانت تبدو لنا قبل السفر . فمع كل من قابلناهم فى الدول الثلاث كان هناك خمسون عاما من التوتر والصراع الساخن والبارد حاضرة طوال الوقت ، وكأن تقسيم الهند إلى دولتين فى عام ١٩٤٧ وما ترتب عليه من نتائج قد حدث بالأمس ، وكأن تقسيم باكستان عام ١٩٧١ قد وقع قبيل أيام . وباختصار شديد ، وعلى الرغم من كل النيات الطيبة ، فإن أحدا فى الدول الثلاث لم يتعايش مع ما انتهى إليه التاريخ ، ولا هو حتى الآن على استعداد للقبول بشرعيته.

صحيح أن الأطراف الثلاثة تطالب فى وقت واحد بحل جميع المشكلات بالطرق السلمية، وأن أيا منها ليس على استعداد لخوض حرب من أجل استعادة حق يراه مشروعا، ولكن المشكلة هى أنه لا توجد صياغة واحدة ثنائية أو إقليمية أو دولية للتعامل مع الأوضاع الراهنة . وهناك اتهامات متبادلة بالتدخل فى الشئون الداخلية، حيث ترى باكستان الأصابع الهندية فى الاضطرابات التى تجرى فى الجنوب، بالقدر الذى ترى معه الهند الأيدى الباكستانية فى الصراع الدائر فى كشمير، وبالقدر نفسه الذى ترى فيه الصين ضلوعا هنديا فى مشكلة التبت. كما أن هناك اتهامات متبادلة يتعلق بعضها بتفسير قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بكل نزاع، وبعضها الآخر مرتبط بما يعد من جانب كل طرف انتهاكا لما تم التراضى على أنه أمر واقع حتى حدوث إشعار آخر.

لقد عرضنا وجهات النظر لجميع الأطراف كل فى حينه إزاء القضايا المختلفة، ولكن ما يهمنا هنا هو أن نؤكد أن حرارة المنطقة قد ارتفعت بأكثر مما هى مرتفعة فى الأصل بسبب التفجيرات النووية الهندية والباكستانية التى بدت كأنها قد ألقت حطبا على نار كانت هادئة أو حتى خامدة تحت الرماد. صحيح أن الجميع

فى إسلام أباد ونيودلهى وبكين قالوا لنا إن أسلحتهم النووية دفاعية فى الأساس، وإنهم لن يكونوا البادئين أبدا باستخدامها، بل كان هناك من قال لنا إن توازن الرعب النووى قد يكون أدعى لحل الصراعات، لكنه صحيح أيضا أننا لم نجد دليلا واحدا على أنها قادت إلى أى قاعدة جديدة لحلها، فالكل فى حالة شك دائم ، والنار ملتهبة فى كشمير، والقلق باد فى خرائط الطرفين حول الحدود الصينية الهندية. والأهم من كل ذلك هو أن النخب الحاكمة باتت أكثر توجسا وخوفا من طموحات الآخرين وسعيهم نحو "الهيمنة".

ولعل ما حدث مؤخرا من تبادل للقصف المدفعى بين القوات الهندية والباكستانية على خط التماس فى كشمير ، واغتيال عشرات من الأبرياء بعد أقل من مرور يومين على اجتماع رئيسى وزراء البلدين، ما يكشف عن ذلك القدر المتصاعد من التوتر والتوجس.

وما يهمنا هنا فى مصر هو أن علاقاتنا مع الأطراف الثلاثة بلا شك متميزة بحكم الروابط الإسلامية وروابط عدم الانحياز، والعمل من أجل الاستقلال الوطنى فى عالم ما زالت القيادة فيه للدول الغربية والاستعمارية السابقة ، وبحكم استثمارات كبيرة سياسية ودبلوماسية بذلناها على مدى العقود الماضية للحصول على تأييدها لقضايانا ومواقفنا، ومن ثم فإن الخلافات والأزمات التى يمكن أن تنتج عن الأوضاع الجديدة هناك قد تضعنا أمام خيارات صعبة . ولذا فإننى أدعو أجهزتنا السياسية والدبلوماسية إلى أن تعيد فتح ملفات قضايا منطقة جنوب آسيا من جديد ، وتعد من الآن للمرحلة المقبلة اختيارات واضحة تحافظ على ما بنيناه، كما تحافظ على القوى الثلاث ذخيرة للعالم النامى وسعيه للاستقلال فى عالم شديد التعقيد ، والأهم أن تمنع قوى أخرى تناوئنا وتسعى طوال الوقت للصيد فى الماء العكر من أن تحقق أهدافها ومخططاتها فى هذه المنطقة على حسابنا.

□ **ثانيا** : إن التفجيرات النووية الهندية والباكستانية لم تقتصر آثارها على منطقة جنوب آسيا، بل امتدت إلى منطقة جنوب شرق آسيا التى رأت فيها– كما قيل لنا فى سنغافورة وإندونيسيا – خروجا على الخط الذى يرى تحقيق الأمن فى

التنمية المتواصلة والمتسارعة والتعاون والاندماج الإقليمى والعالمى من جانب، ومبررا للخوف من "الهيمنة" الهندية من جانب آخر. وربما جاء الخوف من الهند تحديدا لقربها الجغرافى، ولحجمها الهائل وتأثيرها الثقافى والحضارى والديموغرافى الأبعد بكثير من حدودها، أو نتيجة الطبيعة الأيديولوجية للحزب القائد للتحالف الحاكم فيها، أو للتوسع الكبير فى قوتها العسكرية، أو لكل هذه الأسباب مجتمعة. ولكن الذى يهمنا هنا أيضا هو أن الهند الدولة الصديقة سوف تصبح موضوعا للتوتر فى منطقة استراتيجية واسعة وممتدة باتساع المحيط الهندى وحتى التحامه بالمحيط الهادى، وهى مساحة تتلاصق وتتلامس وتلقى بظلالها على منطقة الخليج التى لنا فيها – بحكم التاريخ والحاضر – ما يتطلب المراقبة والمتابعة المستمرة.

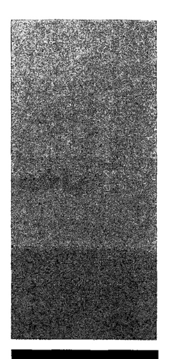
☐ **ثالثا :** إن أسباب الأزمة الاقتصادية فى آسيا قد باتت معروفة، وبعضها يعود إلى فترة نمو طويلة وبمعدلات عالية خلقت حالة من التقاعس عن رؤية الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد، خاصة تلك المتعلقة بالمديونية والتوازن الإقليمى فى التنمية . وبشكل ما فإن أحدا وسط النجاح الساحق لم يكن على استعداد للاستماع لأخبار سيئة، ومن ثم لم يتم تفادى الأزمة قبل وقوعها المدوى. أما البعض الثانى فيعود إلى ضعف المؤسسات المالية ومخالفتها للقواعد الصارمة فى الإقراض ، الذى سرعان ما اختلط بالنفوذ السياسى أو ما يمكن تلخيصه فى كلمات "المحاباة والمحسوبية والفساد". وبعد ذلك يأتى البعض الثالث متعلقا بدرجة التواؤم بين الانفتاح الاقتصادى والاندماج فى الاقتصاد العالمى من جانب، ومدى مرونة النظم السياسية من جانب آخر. وهذه الأسباب التى سبق التفصيل عنها يجمع عليها من التقينا بهم خلال رحلتنا، وهى أسباب فى جوهرها داخلية، ومن ثم فإن إصلاحها يبدأ بالداخل أولا بتعميق التحولات الرأسمالية وفق قواعد متعارف عليها فى الدول الرأسمالية المتقدمة . أما دور الخارج ، ممثلا فى الدول الأخرى خاصة اليابان والولايات المتحدة والصين، فإن دورهم هو توفير البيئة التنموية المناسبة لاستعادة آسيا لمكانتها التى أصبحت لا غنى عنها لهذه الدول على وجه التحديد.

هذا الإصلاح الداخلي – الذى بدا أن هناك إصرارا وتصميما عليه لدى كل من قابلناهم – يستند إلى أسباب موضوعية ترجع إلى سيادة أخلاقيات العمل الشاق بين المواطنين، وبنية تعليمية وتكنولوجية مناسبة ، وبنية تحتية نضجت إلى حد كبير خلال سنوات النمو . ولكن هذا الإصلاح وتخطى الأزمة والتعامل مع تبعاتها السياسية والاقتصادية سوف يحتاج لوقت يتراوح بين ثلاث وخمس سنوات حتى تستعيد الدول الآسيوية حيويتها الاقتصادية السابقة. هذه الفترة ذاتها هى التى علينا أيضا التعامل مع تبعاتها، فمن ناحية فإن تراجع الاقتصادات الآسيوية سوف يؤثر على الطلب العالمى نتيجة لتراجع معدلات النمو والسياسات الانكماشية التى سوف تتبعها هذه الدول . وفيما يخصنا ، فإن الطلب على النفط الذى يعتمد فى زيادته على الطلب الآسيوى الذى كان متصاعدا، سوف يواجه بانتكاسة كبرى ظهرت آثارها بالفعل على أسعار النفط العالمية . وهى مسألة لن تؤثر سلبا فقط على صادراتنا المصرية بل على المنطقة العربية بأسرها، حيث لا يزال النفط هو العمود الفقرى لاقتصاداتها سواء تلك المنتجة للنفط أو غير المنتجة له ولكنها تعتمد اعتمادا كبيرا على عوائد تحويلات العاملين فى منطقة الخليج.

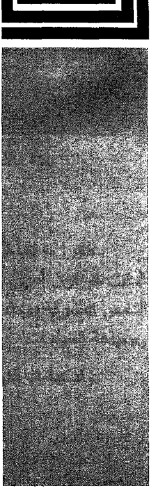
لكن الأزمة الاقتصادية الآسيوية قد لا تكون شرا كلها، فقد قدمت لنا دروسا ينبغى التعرف عليها والعمل على تجنب تكرارها لدينا. صحيح أن معدلات التنمية لدينا لم تصل إلى الدرجة التى وصلت إليها فى الدول الآسيوية، وأن حجم الدين الخارجى لدينا متواضع بالمقارنة بما هو الحال عليه فى آسيا ، كما أن سياساتنا المالية والبنكية محافظة بشكل عام ، إلا أن اليقظة مطلوبة فى كل الأحوال . وأخص بالذكر هنا مجالين على وجه التحديد : مجال الإقراض البنكى الذى يجب أن يخضع لأقصى درجات الشفافية والقدرة على الموازنة بين اعتبارات الاستثمار الضرورية للنمو الاقتصادى، واعتبارات الضمانات التى تجعلنا نتأكد من أن هذه الأموال تسير بالفعل فى وجهات استثمارية تخدم الاقتصاد القومى. ومجال الاستثمار العقارى الذى أرى شواهد قد تجعل التوسع فيه بعد حد معين مضرا بمجالات الاستثمار الإنتاجى خاصة فى المجال الصناعى الذى هو لب التنمية الاقتصادية ،

وهو الفارق الحقيقى بين التنمية والتخلف.

☐ **رابعا :** إننا وجدنا لمصر رصيدا هائلا بتاريخها وموقعها وسياستها فى الماضى والحاضر فى كل الدول التى زرناها، ولكن هذه الأرصدة على أهميتها لن تكون كافية فى المستقبل . وعلى الأرجح فإن الرصيد الاقتصادى سوف يكون هو الحاكم فى علاقات مصر بهذه الدول، سواء خلال الفترة المضنية للخروج من أزمتها الراهنة، أو بعد تجاوزها . ولقد هالنا كثيرا الضعف الشديد للعلاقات الاقتصادية بيننا وبين الدول الخمس التى زرناها رغم النيات الحسنة المتوافرة والرغبة الكبيرة فى تنمية هذه العلاقات ، وفى هذه الحالة فقد يرجع بعض الأسباب هنا إلى مصر ذاتها من حيث مشكلة ضعف الصادرات لديها، والتى لا تزال محدودة للغاية على الرغم من أنها الرصيد الرئيسى للعلاقات بين الدول فى القرن الحادى والعشرين . ولعلى هنا أتذكر أنه منذ عام واحد كان هذا الموضوع على رأس قائمة اهتماماتنا العامة، لكنه بعد عام آخر فإن صادراتنا تناقصت ولم تزد ، وربما كان ذلك يحتاج تفصيلا واهتماما أكبر فيما بعد ، ولكن حسبنا هنا القول إن تنمية صادراتنا هى المفتاح لعلاقاتنا المستقبلية ليس فقط مع آسيا ولكن مع كل دول العالم.

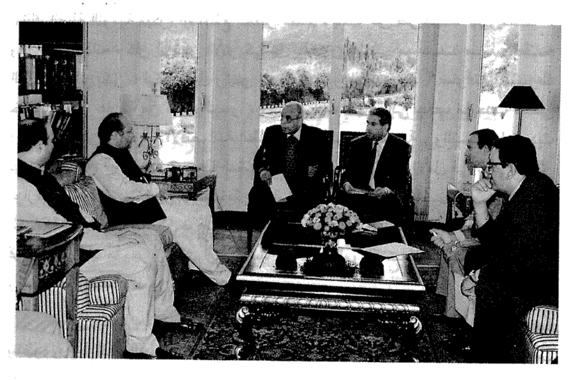


ثانيا: حـــوارات



حوار مع رئيس وزراء باكستان :

باكستان رفضت ٥ مليارات دولار رشوة



بعثة «الأهرام» فى حوار مع نواز شريف رئيس وزراء باكستان

كثيرا ما تنبأ المفكرون الاستراتيجيون فى السنوات الأخيرة بأن يكون القرن المقبل هو قرن آسيا . وقبل عام وبضعة أشهر من مطلع القرن الجديد شهدت قارة الشمس المشرقة دوما، أحداثا خطيرة أجبرت العالم على إعادة ترتيب الأولويات وصياغة السياسات .

وقد جاءت الشرارة الأولى لهذه الأحداث من الهند الطامحة بقرار

الحكومة الجديدة فيها إلى اقتحام النادى النووى بـ ٥ تجارب نووية عسكرية ، وسرعان ما لحقت بها باكستان السائرة دائما على حبل مشدود ، لينخرط البلدان فى سباق للإعلان عن محتوى ترسانة كل منهما من الرءوس النووية والصواريخ القادرة على حملها .

ومن وراء قمم جبال الهيمالايا المتحدية تحرك التنين الصينى الذى كان قد امتلك القنبلة النووية مبكرا ليستطلع الخطر القادم ، باحثا عن طريقة لترويضه . وفى الوقت ذاته ، كان الرئيس الأمريكى بيل كلينتون على موعد مع رحلته التاريخية إلى بكين ، ليكون أول رئيس أمريكى يزور الصين منذ ٩ سنوات ، مرت خلالها سيول عارمة من تحت الجسر ، وكان فى مقدمتها - إلى جانب ما حدث فى الهند وباكستان - الأزمة الاقتصادية الطاحنة فى النمور الآسيوية ، والتى امتدت نيرانها لتحرق الين اليابانى . هذا المشهد الذى يجمع بين بشائر الأمل فى عالم أكثر توازنا بصعود آسيا ، وبين نذر الخطر الكامن فى النزاعات المزمنة بين دولها العملاقة التى أصبحت الآن نووية ، دفعنا إلى الذهاب إلى هناك لنرى الأحداث عن قرب، ولنراقب ما يجرى على أرض آسيا من الهند إلى باكستان ، ثم سنغافورة وإندونيسيا وختاما بالصين .

وفى باكستان ، محطتنا الأولى فى هذه الرحلة ، بدا الجميع وكأنهم كانوا ينتظرون زيارتنا ، فلقد فتحت أمامنا كل الأبواب ، وطرحت كل الآراء وأجيبت كل الأسئلة . التقينا أولا بالسيد جوهر أيوب خان وزير الخارجية ، وتناقشنا مع باحثى وخبراء معهد الدراسات الإقليمية فى إسلام أباد ، ثم استقبلنا السيد وزير المالية والتخطيط سارتاج عزيز فى مقر مجلس النواب ، وبعدها زرنا أكبر مجموعة صحفية فى روالبندى وهى "دار جنك الصحفية" ، التى تصدر صحفا باللغتين الإنجليزية والأردية، واجتمعنا مع هيئة تحريرها ، وتناولنا العشاء فى اليوم نفسه على مائدة وزير الشئون الدينية راجا محمد ظفر الحق .

وفى اليوم الثانى استقبلنا وزير الداخلية شودرى شجاعت ، ثم جاء بعد ذلك لقاء "القمة" مع السيد نواز شريف رئيس وزراء باكستان بصحبة وزير الإعلام

المرموق مشاهد حسين .

وقد اختار رئيس الوزراء الشاب – فى لفتة كريمة منه – أن يستقبلنا فى مقر إقامته وليس فى مكتبه. ومع ذلك فقد علمنا أن الرجل لم يعد يقيم فى مقره الرسمى، ولكنه تركه إلى مبنى مجاور من غرفتين التزاما بسياسة التقشف الاقتصادى لمواجهة العقوبات المفروضة على بلاده ، التى وصلت إلى حد منع تشغيل جميع أجهزة التكييف فى المبانى الحكومية والرسمية ، بما فيها مبنى البرلمان نفسه ، على الرغم من ارتفاع حرارة الجو ، وإلى حد عرض المقر الجديد لرئاسة الوزراء الذى لم يفتتح بعد للبيع بمبلغ ستين مليون دولار .

كما علمنا أيضا من وزير الإعلام قبل أن يبدأ الحوار ، جزءا من تفاصيل المناخ الذى اتخذ فيه رئيس الوزراء قراره التاريخى بإجراء التفجيرات النووية . وكانت هذه أول مرة نسمع فيها عن إغراءات قدمها الرئيس كلينتون لنواز شريف لإثنائه عن قرار إجراء التفجيرات قبل ساعات فقط من إجرائها . وقد تمثلت إغراءات كلينتون فى خمسة تعهدات شخصية من جانبه بتقديم منح مالية لباكستان قدرها خمسة مليارات من الدولارات ، وإسقاط الديون الأمريكية على باكستان ، وكذلك إلغاء قانون "بريسلر" الذى قرر فرض عقوبات على باكستان بسبب برنامجها النووى منذ عدة سنوات ، ثم تسليم الباكستانيين صفقة الطائرات من طراز "إف ١٦" التى سبق أن جمدتها الحكومة الأمريكية ، لتحمل باكستان على وقف هذا البرنامج ، وأخيرا توجيه دعوة رسمية إلى رئيس الوزراء الباكستانى لزيارة واشنطن .

ولكن هل تمنح كل مليارات الدنيا الباكستانيين الشعور بالأمن ؟ فالهند – بالنسبة لهم – دولة عدوانية تصبو إلى بناء إمبراطوريتها على حساب الجيران . ولهذا الغرض فإنها أقامت ترسانة حربية هائلة وأسطولا قادرا على الوصول إلى المياه البعيدة . والهند أيضا ، فى نظر كل باكستانى ، دولة عنصرية تقوم على التمييز ضد الأقليات خاصة المسلمين .

وتأكيدا للاستعداد الهندى (الفطرى) للعدوان فى نظر الباكستانيين ، فقد سمعنا من أكثر من مسئول أن القيادة الباكستانية رصدت ثمانى طائرات هندية

مجهزة لقصف المنشآت النووية فى بلادهم فى الليلة السابقة على إجراء التفجيرات . وعلى الفور استدعى وزير الخارجية الباكستانى بتكليف عاجل من رئيس الوزراء، السفير الهندى، وأبلغه أن باكستان سوف ترد بكل ما أوتيت من قوة على أى عدوان هندى . وبعد لحظات كانت الرسالة التحذيرية نفسها تصل إلى وزارات الخارجية فى عواصم الدول الخمس الكبرى ، وهكذا فإن العالم يكون قد شهد – ربما دون أن يدرى – أولى الأزمات النووية بعد انتهاء الحرب الباردة .

■ **وبدأ الحوار مع نواز شريف بسؤال عن كيفية اتخاذه قرار إجراء التفجيرات النووية وسط كل تلك الضغوط والإغراءات ، وما هى المشاورات التى أجراها على الصعيدين المحلى والدولى فى هذا الصدد ؟**

□□ **شريف** : لم يكن هذا قرارا سهلا ، إلا أن التفجيرات الهندية لم تمثل – فى الواقع – صدمة ، حيث إنه سبق ذلك تصريحات وبيانات من المسئولين الهنود تشير إلى أن الهند قررت المضى قدما على طريق التسلح النووى وإدخال هذه الأسلحة فى ترسانتها العسكرية ، الأمر الذى مثل بالنسبة لنا خطرا دفعنا لإجراء اتصالات مع المجتمع الدولى ومع الهند نفسها، تحسبا من الدخول فى هذا المنعطف بالغ الخطورة. وبعد إجراء الهند تجاربها ، أدركنا أن الأمن القومى الباكستانى يواجه تهديدا شديدا بسبب اختلال ميزان القوة فى المنطقة ، وهو الأمر الذى دفعنا – كأى دولة مستقلة ذات سيادة – إلى عدم تعريض أمننا القومى لمثل هذا الخطر .

وتشاورنا مع جميع الدول الصديقة فى هذا الموضوع . وفى هذا الإطار ، فإننا نشعر بالامتنان لزعماء العالم – بما فى ذلك الرئيس الأمريكى بيل كلينتون – الذين اتصلوا بى هاتفيا معربين عن قلقهم من تطورات الأحداث . والحقيقة أننا لم نرغب فى اتباع سياسة رد الفعل المباشر والفورى ، لأننا استشعرنا أن أى قرار سريع وغير مدروس يمكن أن يؤدى إلى نتائج عكسية . كنا نرغب فى قرار يضمن أمننا القومى ويدفع المجتمع الدولى للاعتراف بقلقنا المشروع من الناحية الأمنية . ولذلك انتظرنا أسبوعين ، وكنا ندرك أن علينا تحمل عقوبات بسبب موقف أوجدته الهند ، وكان الرد الوحيد هو إجراء تجاربنا النووية فى المقابل .

■ **هل كانت هناك وجهات نظر معارضة للتفجيرات الباكستانية سواء داخل أو خارج حكومتكم ؟ وكيف كان رد فعلكم إزاء الآراء المعارضة ؟**

□□ **شريف** : لم تكن هناك آراء معارضة فى باكستان ، بل كان هناك إجماع ، كما أن الضغوط الداخلية فى باكستان كانت فى حالة تصاعد مستمر فى أعقاب التجارب الهندية . معارضة قرار

الحكومة ظهرت فى الهند فى أعقاب إجرائها التجارب النووية ، وقد كانت هذه الآراء المعارضة واضحة للجميع . وحتى على الصعيد الخارجي ، فإن المجتمع الدولى يدرك تماما أن باكستان لم يكن لديها خيار آخر سوى الرد على التفجيرات الهندية بتفجيرات مماثلة .

■ **البعض تصور – مثلا – أنه كان يمكن لباكستان طلب مظلة نووية أمريكية كإجراء مضاد؟**

□□ **شريف** : لم تطرح قضية توفير مظلة نووية أمريكية لباكستان للبحث . ولا أعتقد أن هناك دولة فى العالم يمكنها أن توفر مظلة نووية لدولة أخرى . وكدولة ذات سيادة ، فإن من حق باكستان الدفاع عن نفسها ، وهو الأمر الذى يتسق مع الخطوة التى اتخذناها .

إن الدولة التى تمتلك القدرات للدفاع عن نفسها يجب ألا تعتمد علي الآخرين ، وأعتقد أننا بفضل من الله تعالى نمتلك هذه القدرات .

■ **كيف ترون التوازن الاستراتيجي فى جنوب آسيا حاليا ؟ وهل تستشعرون أنكم الآن أكثر أمنا أو أنكم أقرب لتحقيق أهدافكم فى كشمير ؟**

□□ **شريف** : أعتقد أن التوازن الاستراتيجى فى المنطقة تمت استعادته الآن بعد الخطوة التى أقدمنا عليها ، وكان هذا التوازن الاستراتيجى قد اختل بشدة بعد التجارب الهندية . نحن لم نسع إلى الانضمام إلى نادى الدول النووية المعلنة ، بل فرض علينا هذا الموقف بعد أن تعرض أمننا للخطر بشدة .

إننا لم نطلق التهديدات مثلما فعلت الهند بالتهديد بمهاجمتنا فى أعقاب تجاربها .. وعلى الرغم من أن الهند بادرت بإجراء تجاربها النووية فى وقت مبكر ، وعلى الرغم من أنه كانت لدينا القدرة على إجراء تجارب مماثلة منذ ٢٠ عاما ، فإننا امتنعنا عن ذلك طواعية . أيضا فإننا كنا دولة تقدر المسئولية ، فلم نصدر هذه التكنولوجيا النووية إلى دول أخرى على مدار هذه السنين ، على الرغم من أننا لسنا أغنياء ، فى الوقت الذى فعلت فيه دول نووية أخرى ذلك .

والحقيقة أنه يجب بعد ذلك التعامل مع جوهر المشكلة ، الذى كان سببا فى التوتر الحالى فى المنطقة ، وهو إقليم كشمير ، الذى كان أيضا السبب فى ثلاث حروب بين الهند وباكستان ، بالإضافة إلى كونه سببا فيما يسمى بسباق التسلح الحالى فى المنطقة.

لقد قتلت القوات الهندية بوحشية آلافا من المدنيين فى كشمير على مدار السنوات الماضية ، كما مارست تلك القوات جميع أنواع الفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان والتى تتم حتى يومنا هذا . وعلى الرغم من قرارات الأمم المتحدة التى صدرت حول كشمير منذ عشرات السنين ، وعلى الرغم أيضا من معاناة المدنيين ، فإن الهند ترفض حتى الآن بحث حل هذه المشكلة .

إن كل ما تطالب به باكستان هو احترام الهند قرارات لم تصدرها باكستان أو أى دولة فى العالم، وإنما هى قرارات دولية أصدرها مجلس الأمن ، ومن الواجب احترامها وتنفيذها ، وتلك مسئولية يشترك فيها مجلس الأمن هو الآخر . وأعتقد أن هذا مطلب معقول وعادل لحل القضية بشكل نهائى ، وحتى تتمكن هاتان الدولتان النوويتان من العيش فى سلام والتفرغ لقضايا التنمية .

■ **كيف تقيمون ما ورد أخيرا فى رسالة من رئيس الوزراء الهندى لكم باستعداد بلاده لفتح حوار معكم حول كشمير ؟**

□□ **شريف** : نعم ، لقد ذكر فى رسالته أنه يرغب فى مناقشة قضية كشمير معنا . ولكن يجب أن نعرف أن تلك القضية كانت محور محادثات كثيرة بين البلدين إلا أن ذلك لم يسفر عن شىء حتى الآن . ولهذا ، فإننى أعتقد أن الدور الدولى أهم الآن من أى وقت مضى .

■ **تردد أنكم ستجتمعون مع رئيس وزراء الهند ، يوم ٢٤ يوليو القادم فى كولومبو عاصمة سرى لانكا على هامش قمة التجمع الاقتصادى لدول جنوب آسيا ، فما هى توقعاتكم للنتائج؟**

□□ **شريف** : أنا أرحب دائما بأى اجتماع مع رئيس وزراء الهند ، ولكننى أتمنى أن يعقب اللقاء نتائج محددة فى مصلحة البلدين ، وألا يكون الاجتماع لمجرد الاجتماع . وإذا نجحنا فى معالجة السبب الحقيقى والرئيسى للمشكلة ، فإن سباق التسلح والتوتر سينتهيان إلى الأبد فى هذه المنطقة ويبدأ البلدان فى التركيز على التنمية .

■ **ولكن هل سيتم مثل هذا الاجتماع فى القريب العاجل ؟**

□□ **شريف** : أعتقد ذلك ، وكما قلت .. أنا أرحب بمثل هذه الاجتماعات بشرط أن تعقب هذه الاجتماعات نتائج محددة . كما أعتقد أنه أصبح من الضرورى جدا أن يبدأ المجتمع الدولى ، وأن تبدأ الأمم المتحدة فى لعب دور نشيط فى حل الخلافات بين البلدين .

■ **لقد بدأت حكومتكم برامج تنمية شاملة .. إلى أى مدى سيمكنكم المضى قدما فى تنفيذ هذه البرامج مع وجود احتمالات قوية بسباق تسلح فى المنطقة ؟**

□□ **شريف** : لا شك فى أن مثل هذا السباق يؤثر بالسلب على اقتصاد البلدين ، وهو الأمر الذى كان يدفعنا لمحاولة تحاشى الدخول فى مثل هذا السباق . أنا أرغب فى الخروج من هذا السباق بأسرع وقت ، حيث إنه ليس فى مصلحة البلدين ، إلا أن ذلك لن يكون متاحا بدون حل مشكلة كشمير .

■ **كيف تقيمون ردود الفعل الدولية تجاه التجارب النووية الباكستانية من جانب أمريكا والصين واليابان وروسيا ؟**

□□ **شويف** : يجب على المجتمع الدولى أن يفرق بين التجــارب الهندية وتلك الباكســتانية . لقــد تمت التجارب الباكستانية كرد فعل على عمل استفــزازى هو التجارب والتهديدات الهندية ، ولــم يكن هناك خيار آخر لدى باكستان، خاصة فى ظل رد فعل المجتمع الدولى الذى جاء ضعيفا جــدا تجاه التجارب الهندية . لقد عارض العديد من الدول فــرض عقوبات على الــهند، وقــد أعطينــا المجتمع الدولى فرصة لكى نرى ردود أفعاله ، ولكنها لم تكن على المستوى الواجب، ومــن هنــا شعرنا بأنه يجب علينا أن نتحرك .

■ **لقد قمتم أخيــرا بزيارة المملكة العربية السعودية ، فما هو الدعم الذى تســعون إليه منها؟**

□□ **شويف** : السعودية دولة شقيقة وصديقة ، وقد حافظنا على تقليد التشاور بشكل منتظم معــها وذلك منذ قيام دولة باكستان ، وهو الأمر الذى ينسحب من ناحية قوة العلاقــات علــى بقيــة دول الخليج . وقد جاءت زيارتى للسعودية فى هذا الإطار .

■ **أفغانستان كانت وما زالت جرحا ينزف فى جسد باكستان .. ألا تظنون أنــه حــان الوقت لكى تغير باكستان من أسلوب اقترابها من أفغانستان ؟**

□□ **شويف** : لقد كنا واضحين كل الوضوح فيما يتعلــق بالوضع فى أفغانســتان ، وموقفنــا أن السبيل لحل سلمى هو تشكيل حكومة موسعة تشمــل جميع الأعراق فى البــلاد ، وقــد أحرزنــا بالفعل تقدما فى هذا الصدد .

■ **ما هو مضمون هذا التقدم ؟**

□□ **شويف** : لقد وافقت جميع الفصائل الأفغانيــة على الجلوس معا وحل مشــاكلها مــن خــلال الحوار . وقد تطلب ذلك جهودا منا استغرقت أكثر من ١٣ شهرا .

■ **كيف ترون العلاقات المصرية – الباكستانية ؟ وهل يمكن لمصر تقديم المســاعدة فى حل قضية كشمير ؟**

□□ **شويف** : مصر وباكستان تتمتعان بعلاقات ممتازة ، كما أن الشعب الباكستانى يكن مشــاعر عميقة من الود للشعب المصرى ، ونعتقد أنه توجد إمكانية هائلة لتطوير هذه العلاقــات لمصلحــة البلدين فى جميع المجالات . وأنا شخصيا أحد الحريصين على تقوية العلاقات مع مصر . وأحــب فى هذا المقام أن أعرب عن شعورى بالامتنــان للدعوة الكريمة التى وجهها لى أخــيرا الرئيــس حسنى مبارك لزيارة مصر ، وسوف أقوم بهذه الزيارة إن شاء الله ، وأتمنى أن يكون ذلــك فــى القريب .

■ **ما هو تقويمكم لموجة العنف التى تشهدها حاليا مدينة كراتشى ؟**

□□ **شريف** : لقد استمرت أعمال العنف منذ فترة ، وقد بدأنا نتعامل معها بمنتهى الجدية ، ولأن تلك الاضطرابات سياسية فى الأساس ، فإننى آمل فى أن تنتهى قريبا.

■ **كيف ترون الموقف فى الشرق الأوسط فى ظل تجمد عملية السلام ، خاصة مع ما يتردد عن تعاون هندى – إسرائيلى فى المجال النووى ؟**

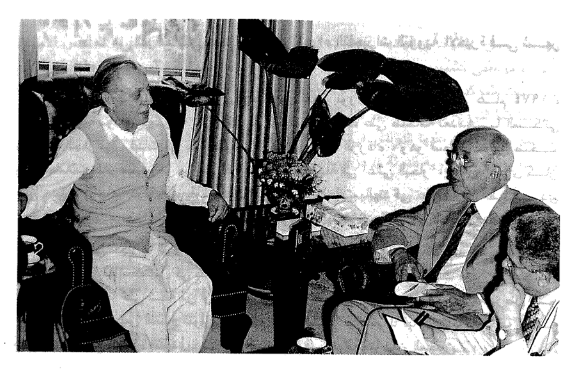
□□ **شريف** : لقد أيدنا الحق العربى الفلسطينى دائما وبقوة ، ولم نتخلف أبدا عن واجبنا فى هذا الصدد . ويكفى أن أقول لك إن القضية الفلسطينية بالنسبة لنا أهم من قضية كشمير أضعاف المرات، وأعتقد أن المجتمع الدولى عليه مسئولية التدخل بشكل غير منحاز لوضع نهاية عادلة لهذا الصراع. أما بالنسبة للتعاون الهندى – الإسرائيلى ، فإن هناك معلومات كثيرة جدا حوله ولكن لا أدرى مدى صدقها .

■ **ما هى الإجراءات التى اتخذتموها لمواجهة العقوبات الاقتصادية ضدكم ؟**

□□ **شريف** : لا يوجد شىء تأخذه فى هذا العالم دون أن تدفع ثمنه ، فإذا كنا نرغب فى تأمين أنفسنا ، فيجب علينا أن نعتمد على الذات ونتحمل الصعاب ، وهذا ما بدأته مع نفسى ، وأعد الشعب له ، لكى نحافظ على استقلالنا .

حوار مع وزير خارجية باكستان :

الحرب النووية واردة فى آسيا



جوهر أيوب خان فى حوار مع الأستاذ إبراهيم نافع والدكتور عبد المنعم سعيد

كان أول لقاء لنا بالمسئولين فى باكستان مع السيد جوهر أيوب خان وزير الخارجية ، فكانت بداية لها دلالتها المتوافقة مع ظلال الخطر التى تخيم على سماء المنطقة .

فالرجل فى نظر الهند هو صقر الصقور فى إسلام أباد عاصمة باكستان .. وفى اللحظة العصيبة المحفوفة بمخاطر الحرب النووية يصبح من المفيد أن نبدأ حواراتنا فى باكستان باستطلاع أكثر الاحتمالات تشاؤما .. ومناقشة التحركات التى

يمكن أن تبدد ظلال التشاؤم وتحدد معالم الطريق نحو سلام يستهدف إنقاذ آسيا وأجزاء أخرى من العالم من ويلات الحرب النووية .

ومن نقطة البداية الطبيعية التى شكلت معالم الأزمة الحالية ، وهى السباق النووى بين الهند وباكستان ، بدأ حوارنا الصريح مع الرجل الذى تتهمه الهند بزعامة الجناح المتشدد ضدها فى بلده .

■ **ما هى الدوافع التى حدت بالهند إلى إجراء التفجيرات النووية الأخيرة فى شهر مايو الماضى ؟**

□□ **خان** : لنبدأ القصة من فصلها الأول . فمنذ أول تفجير نووى أجرته الهند فى عام ١٩٧٤ ، انتهجت سياسة مؤداها الهيمنة على المنطقة ، معتمدة فى ذلك على ضخامة تعدادها السكانى وموقعها الجغرافى . فبدأت فى بناء ما يسمى بأسطول المياه الزرقاء ، وهو أسطول حربى ضخم يضم حاملات طائرات ، وهو ما يعنى قواعد جوية متنقلة فى أعالى البحار ، الأمر الذى كان شيئا جديدا من جانب دولة آسيوية . وكانت الهزيمة التى حاقت بالهند فى عام ١٩٦٢ على أيدى الصين قد دفعتها إلى تحديث صناعاتها العسكرية وجيشها بدعم من الغرب بهدف محاصرة الصين.

أطلقت الهند على تفجيرها النووى اسم "بوذا المبتسم" ، وذلك كناية عن أغراضه السلمية التى أعلنت نيودلهى أنها ستتمثل فى بناء الموانئ وشق القنوات المائية وغير ذلك من الأغراض السلمية. إلا أننا كنا على ثقة من أن الأمور لن تسير على هذا النحو ، ومن أن الغرض هو التسلح النووى وتكريس التسلح النووى ، وذلك فى الوقت الذى اتهمنا فيه الغرب بالسخف لأنه كان مؤيدا للتسلح الهندى التقليدى ردا على الصين ، وفى النهاية كنا نحن المحقين .

وحتى الآن لم نسمع ولم نر أن الهند قد استخدمت تلك القدرات النووية فى شق الطرق أو فى إزالة الجبال أو فى شق القنوات ، وإنما كل ما كانت تفعله هو بناء ترسانة نووية وتطوير أنظمة صواريخ حاملة لرؤوس نووية متقدمة .

وقد أقدم الغرب على تشجيع الهند فى هذا المضمار متأثرا بالوهم الذى روجت له الهند ، وهو أن تلك الترسانة الصاروخية النووية ستكون موجهة إلى الصين .

وبالمناسبة ، فقد تحدّيت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت هنا فى مكتبى أن تذكر نظاما تسليحيا هنديا واحدا موجها إلى الصين ، فلم تحر جوابا . وبالطبع ، فإن الناظر إلى خريطة المنطقة يستطيع بسهولة أن يدرك أن مثل هذه الأهداف غير ممكنة التحقيق ، وذلك بسبب العوائق الجغرافية الهائلة مثل سلاسل جبال الهيمالايا الشاهقة التى تفصل بين الصين والهند ، فهى تجعل

من المستحيل على الدولتين تحريك قوات برية كبيرة فى هذه الممرات الجبلية الضيقة .

وفى الوقت الذى نجحت فيه الهند فى أن تخدع الغرب بهذا الهدف المستحيل فى الصين ، كانت جميع أسلحتها غير التقليدية موجهة - فى الواقع - نحو باكستان .

وقد كانت الاعتداءات الهندية المتكررة على باكستان فى الأعوام ٤٧ و ٤٨ و ٦٥ و ١٩٧١ ، بالإضافة إلى اعتداءاتها المتكررة على دول أخرى فى المنطقة مثل استيلائها على مستعمرة "جوا" البرتغالية بالقوة فى عام ١٩٦١ ، وعدوانها على الصين فى ١٩٦٢ ثم تدخلها فى سيريلانكا ، دليلا آخر على أن الصين ليست هى الهدف ، ولكنه الجيران الأصغر .

وقد عانينا من الانتهاكات الهندية للقرارات الدولية ، مثل رفضها الدائم لقرار مجلس الأمن بإعطاء مواطنى كشمير حق تقرير المصير ، بالإضافة إلى انتهاكها للاتفاقيات الثنائية بدليل المعلومات المؤكدة التى رصدتها أجهزة مخابراتنا عن الاستعدادات الهندية لشن ضربة إجهاضية ضد منشآتنا النووية فى أعقاب إجرائنا التفجيرات النووية فى الشهر الماضى ، وذلك بالرغم من الاتفاقية التى وقعت عليها الدولتان فى عام ١٩٨٢ والتى تقضى بامتناع كل من الدولتين عن مهاجمة المنشآت النووية للدولة الأخرى .

وقد أتيحت لنا الفرصة لمتابعة تجهيز الطائرات الهندية بالصواريخ طويلة المدى بشكل دقيق ، وهو الأمر الذى دفعنا لإجراء اتصالات سريعة ومكثفة بعواصم الدول الكبرى ، بالإضافة إلى الاتصال بالسكرتير العام للأمم المتحدة وبالهند نفسها . وقلنا للجميع إننا نتعامل مع الموقف بمنتهى الجدية ، وبأننا مستعدون وأن طائراتنا الآن فى الجو ولديها تعليمات بتوجيه ضربة انتقامية لأهداف محددة فى الهند بمجرد انتهاك القاذفات الهندية لمجالنا الجوى ، وهو الأمر الذى اضطر الهند للتراجع عن مخططاتها بما أننا أضعنا عليها عنصر المفاجأة .

وقد أدركنا فى باكستان على الفور الأهداف التى تسعى الهند لتحقيقها تحت قيادة حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسى المتعصب من وراء التفجيرات النووية الأخيرة . وهى تحديدا الدخول كعضو سادس فى النادى النووى ، وفرض نفسها كعضو دائم فى مجلس الأمن ، ومناطحة الصين فى المنطقة كقوة عظمى مهيمنة على المنطقة .

وقد تعاملنا مع جميع هذه الأهداف بمنتهى الجدية ، حيث إنه لا يوجد باكستانى واحد يقبل بالهند كقوة مهيمنة فى المنطقة . فى الوقت نفسه، فإن الشعب الباكستانى فى أعقاب التفجيرات الهندية كان سيتساءل عن مغزى تضحياته على مدار سنوات طويلة عانى خلالها عقوبات دولية بسبب إقدامنا على تطوير سلاح نووى وأنظمة صواريخ حاملة لها ، فى حالة امتناع الحكومة عن الرد بتفجيرات مماثلة . وخاصة أن الهند أخذت تروج حملات دعائية قوية حول عدم وجود إمكانات نووية لدى باكستان ، وأننا فى باكستان لن نتحمل العقوبات المنتظرة إذا كان لدينا مثل هذه الإمكانات وأجرينا التفجير . وإلى جانب الضغوط من جانب الرأى العام ، فإن التفجيرات الهندية

أخلت بالتوازن الاستراتيجى فى المنطقة فى ظل تفوق الجيش الهندى الذى يصل حجمه إلى أربعة أضعاف حجم الجيش الباكستانى ، تدعمه صناعات عسكرية متقدمة ليس لدينا مثلها ، مما يعنى أننا لا نطيق الدخول فى حرب استنزاف مع الهند تتجاوز عدة أيام .

لكل ذلك كان علينا أن نطور نظاما استراتيجيا يعطينا ميزة عسكرية نستطيع من خلالها أن نوقف بها دولة قوية مثل الهند عند حدودها ، وقد كان هذا النظام هو السلاح النووى وما تطلبه من تفجيرات أخيرة ردا على التفجيرات الهندية . وقد أجرينا ستة تفجيرات نووية مختلفة على مدى يومين ، وكان كل منها يتوافق مع نظام من أنظمة الصواريخ الحاملة لها والتى تختلف باختلاف مداها ، وهى تبدأ لدينا من صواريخ ذات مدى حده الأدنى ٦٠٠ كم ويصل حدها الأقصى حتى الآن إلى ١٥٠٠ كم . ولكن الميزة هنا هى أن أنظمتنا الصاروخية أدق وأطول مدى من تلك التى تمتلكها الهند ، كما أن المدن الهندية أكثر تكدسا بالسكان من نظيرتها الباكستانية . أما الميزة الثالثة ، فهى أن الملايين من المدنيين الباكستانيين مسلحون حتى أسنانهم بدءا من الأسلحة الأوتوماتيكية وصولا إلى قاذفات الصواريخ ، ويكفى أن تعلم أن عدد البنادق الأوتوماتيكية من طراز كلاشينكوف غير المرخصة والتى يحملها مواطنون باكستانيون يربو على ٥ر١ مليون قطعة!.

ولهذا فإنه عندما قدم إلينا المبعوث الأمريكى ليحذرنا من العقوبات التى ستفرض علينا فى حالة الرد على التحدى الهندى ، قلت له على الفور أنت تتحدث عن أشياء خبرناها منذ عام ١٩٦٥ ، نحن نعلم ما نحن مقدمون عليه .

فشل الغرب

■ **ما هو تقويمكم لرد الفعل الدولى على التفجيرات الباكستانية ؟**

□□ **خان** : نحن نرى أن القيادات فى الغرب قد فشلت ، وأنه ليست هناك فائدة مرجوة من عقد المؤتمرات ، كما لا توجد فائدة من وراء إدانتنا ، لقد أبلغنا جميع القيادات الغربية والأمم المتحدة بما فى ذلك مجلس الأمن كتابة محذرين من أن التطورات ستؤدى فى النهاية إلى هذا الموقف الذى نقفه حاليا . وقلنا لهم إن جوهر النزاع هو إقليم كشمير، وهو الذى أدى إلى جميع الحروب بيننا وبين الهند ، وهو الذى كان وراء سباق التسلح النووى والصاروخى ، ومع ذلك فإنهم يتحدثون عن منع الانتشار النووى فى المنطقة ! . وحتى بعد أن جاءت حكومة بهاراتيا جاناتا الهندية المتطرفة، ونفذت ما تعهدت به فى برنامجها الانتخابى من تصنيع السلاح النووى واختبار أنظمة الحمل الصاروخية ، وأطلقت تهديداتها بتركيع باكستان ، فإن هذه القيادات الغربية لم تلق بالا لتحذيراتنا حتى استيقظت ذات صباح على صوت التفجيرات النووية . وعندما تستيقظ

القيادات بعد كل هذه التحذيرات على صوت التفجيرات النووية ، فإن مثل هذا الموقف لا يوصف إلا بكونه موقفا مؤسفا.

وفى الوقت الذى أخفى فيه رئيس وزراء الهند قراره بإجراء التفجيرات النووية عن برلمانه ، وعن كامل أعضاء حكومته ، وعن لجنة الدفاع فى مجلس وزرائه ، حتى أنه لم يبلغ وزير دفاعه إلا قبل موعد التفجيرات بيومين ، فإننا هنا فى باكستان دخلنا فى نقاش عام فى الحكومة والبرلمان ووسائل الإعلام حول الرد المناسب والذى تمثل فى ضرورة الرد بتفجيرات مماثلة ، حيث إن ما حدث عرض أمننا القومى للخطر الشديد، وهو الأمر الذى لا ينظر له الغرب بنفس الطريقة .

وأعود إلى جوهر الصراع ، ألا وهو "كشمير" ، ذلك الإقليم الذى يشكل واديه امتدادا طبيعيا لباكستان ، وتقطنه أغلبية مسلمة ساحقة على خلاف وتنافر حاد مع الهند . ومع ذلك فنحن لا نطالب بضم كشمير إلى باكستان ، ولكننا مع منح سكانه حق تقرير مصيرهم حتى وإن كان ذلك سيؤدى إلى انضمامهم إلى الهند أو استقلالهم ، لأنهم فى الأصل ضُموا إلى الهند بالقوة بسبب أن حاكمهم عند التقسيم كان هندوسيا ، بينما لم تنضم ولاية حيدر أباد الهندية إلى باكستان مع أن حاكمها المسلم طلب ذلك ، بحجة أن أغلبيتها من الهندوس . وحتى يتحقق ذلك سنستمر فى دعمهم سياسيا ومعنويا ودبلوماسيا قدر استطاعتنا . وفى هذا ، فإن التاريخ علمنا أن ما ليس متاحا حاليا يمكن أن يتحقق فى المستقبل . فمن كان يتصور أن فرنسا ستخرج من الجزائر ، أو أن إنجلترا ستخرج من مصر والسودان ، ومن كان يتخيل من الأساس أن يتم تقسيم الهند نفسها ؟! .

إنها فى الأساس أفكار يضحى من أجلها البشر لكى تتحقق ، وليس صحيحا ما تدعيه الهند من أن السبب فى كل هذا التوتر هو مجرد وجود ألفين من "الإرهابيين" تدعمهم باكستان فى كشمير . ودعونا نطرح سؤالا : كيف يمكن لألفى "إرهابى" أن يحشدوا فى الإقليم ٦٠٠ ألف جندى هندى لمكافحتهم ؟!. يبدو أن الجيش الهندى فى هذه الحالة جيش عديم الكفاءة، أو أن هؤلاء الـ ٢٠٠٠ إرهابى يتمتعون بقدرات خارقة ؟ ! .

وأقول لقيادات العالم الغربى التى لا تقدر حرج موقفنا فى باكستان إن القيادة الهندية التى أخفت قرارها بالتفجيرات النووية عن جميع مؤسسات دولتها ، كان يمكنها بكل سهولة وبنفس الطريقة اتخاذ قرار بمهاجمة باكستان .

مستعدون للوساطة

- **هل مازلتم مستعدين لقبول أو طلب جهود وساطة من جانب الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن ؟**

□□ **خان** : بالطبع ، نحن مستعدون لطلب تدخل السكرتير العام للأمم المتحدة لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولى الذى صدر منذ خمسين عاما بحق سكان كشمير فى تقرير مصيرهم ، خاصة أن قرارات مجلس الأمن لا تسقط بالتقادم . ولقد أبلغنا السكرتير العام وأعضاء مجلس الأمن الدائميين بأنهم يعملون بشكل انتقائى ويعتمدون معايير مزدوجة . فلو كان هذا قرارا ضد العراق لكانت الجيوش والأسلحة الغربية قد حشدت وأعلنت الحرب لتنفيذ هذا القرار .

فى الوقت نفسه ، فإننا فى باكستان والهند لم نسجل سابقة نجاح من قبل فى أى محادثات ثنائية . والسابقة الوحيدة التى سجلنا فيها نجاحا كانت عندما تدخل البنك الدولى فى محادثاتنا مع الهند حول تنظيم توزيع حصص مياه الأنهار . لقد أثبتت المحادثات الثنائية فشلها بين البلدين حتى الآن، ومن هنا كانت مطالبتنا بتدخل دولى للوساطة .

فعلى مدار الشهور التسعة منذ شهر مارس من العام الماضى حتى نوفمبر من العام الحالى عقدنا أربعة لقاءات على مستوى رؤساء الوزارات ، وثلاث جولات محادثات على مستوى وزراء الدولة، ولقاء على مستوى وزيرى الخارجية . ذلك العدد القياسى من جولات المحادثات الذى تم فى زمن قياسى أيضا لم يسفر عن شىء . فى الوقت نفسه ، فإن حركة تحرير كشمير دائما ما تشكو من أنه عندما ترغب الهند فى شن هجمات على مقاتلى الحركة ، فإنها تلجأ إلى الدخول فى محادثات مع باكستان بهدف تخفيف الضغوط الواقعة عليها .

ولهذا نحن نطالب بتدخل أمريكى يابانى صينى ، ومن الأمم المتحدة ، للوساطة ولمراقبة أى محادثات قادمة ، وإلا أصبحت محادثات لمجرد المحادثات ومضيعة للوقت والمال. فالهنود دائما ما يعلنون عن رغبتهم فى إجراء محادثات فى أى مكان وزمان ، وعندما تبدأ المحادثات يقولون إن كشمير شأن داخلى وذلك بعد أن تم ضمها وإدماجها فى جسد الهند كما ينص على ذلك الدستور . وقد كان ردى على وزير الدولة للشئون الخارجية أن باكستان يمكنها تعديل دستورها لكى ينص على ضم مناطق هندية واسعة ذات أغلبية مسلمة ، إلا أن المسألة ليست فى نصوص تضاف إلى الدستور ، وإنما فى إرادة المواطنين الذين يقاتلون الهند فى كشمير التى تحولت إلى ثكنة عسكرية . ولهذا ، فإنى أقولها بوضوح إنه إذا ما تم حل مشكلة كشمير ، فإنه لن تكون هناك أى مشكلات مع الهند ، حيث إن الحدود لا خلاف عليها بين البلدين ، كما أنه لا توجد مشكلات التداخل السكانى العرقى والدينى بين مواطنى الدولتين على جانبى الحدود.

جرح كشمير النازف

■ **كيف يتفق اعتقادكم بأن جوهر المشكلة يكمن فى كشمير مع ما يتردد بأن وقف سباق التسلح يمكن أن يكون مدخلا للحل ، فى حين أن ذلك سيؤدى إلى تجميد**

المشكلة على الأرجح؟

□□ **خان** : سباق التسلح فى هذا الإطار لن يؤدى حتى إلى تجميد الصراع ، وإنما سيؤدى إلى تأجيج الصراع أكثر . ولنأخذ أوروبا كنموذج ، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم تشهد أوروبا مثل هذه الفترة الطويلة نسبيا من السلام على مدار تاريخها . والسبب فى ذلك لا يكمن فى أن القوى المنتصرة كانت تحتفظ لنفسها برادع نووى فقط ، ولكن السبب الأساسى هو أن خلافات الاتحاد السوفيتى وأوروبا الغربية لم تدر حول مطالب إقليمية ، وإنما كانت خلافات أيديولوجية ، وهو عكس ما هو قائم بين الهند وباكستان ، حيث يوجد جرح نازف فى كشمير ومناوشات عسكرية حدودية مستمرة .

وأقول إن تطوير باكستان والهند لسلاح نووى يمكن - فى مثل هذه الظروف التى يتسم بها الصراع فى المنطقة - أن يؤدى إلى حرب نووية مخيفة خاصة إذا ما تطورت الاشتباكات الحدودية إلى حركة هروب جماعى للسكان من على جانبى الحدود .

الموقف جد خطير ، حيث إن الجيشين يتربصان لبعضهما البعض . وعندما أتحدث عن الجيشين، فأنا أتحدث عن جيشين محترفين على جانب كبير من الكفاءة والتسليح والعدد ، إذ يبلغ تعداد الجيش الهندى ١ر٢ مليون بخلاف احتياطى حجمه ٥٠٠ ألف ، فى حين يبلغ تعداد الجيش الباكستانى نصف مليون ومثله احتياطى ، وهذا عدد كبير جدا من القوات على تلك المنطقة .

■ **لكن توازن الرعب النووى فى أوروبا جمد الخلافات الحدودية التى كانت قائمة بالفعل بين فرنسا وألمانيا على سبيل المثال .**

□□ **خان** : ليس هذا بالضبط ، فقد تم التوصل إلى حل لهذا النزاع فيما بعد ، والذى بدونه لم يكن للوحدة الأوروبية أن تتم ، وهو - فى نفس الوقت - ما ليس بحادث بين الهند وباكستان .

■ **ما هى احتمالات سباق تسلح محموم بين البلدين ، والتأثيرات الاقتصادية الناجمة عن ذلك؟**

□□ **خان** : تستطيع حاليا شراء مقاتلة مستعملة وبحالة جيدة من طراز "إف - ١٦" مقابل ٣ ملايين دولار، ترتفع إلى ٥ ملايين إذا ما كانت أحدث نسبيا، وتقفز إلى ١٦ مليونا إذا ما خرجت للتو من المصنع . أما مقاتلة الميراج ٢٠٠٠ فرنسية الصنع فيصل ثمنها إلى ١٩ مليون دولار، فى حين يصل سعر المقاتلة "إس - يو" روسية الصنع إلى ٣٠ مليون دولار ، وهى مبالغ خرافية .

وقد تدهش إذا علمت أن أرخص أنظمة التسليح وأكثرها اقتصادية حاليا هى الأسلحة النووية وأنظمة الصواريخ الحاملة لها .

■ **كيف تتخيلون مستقبل كشمير ؟**

□□ **خان** : من الصعب على الهند أن تحتفظ بقبضتها العسكرية لزمن طويل على هذه المنطقة . لقد وصل تعداد القوات الهندية المرابطة فى كشمير فقط إلى ٦٠٠ ألف جندى - أى ما يماثل تعداد جيوش فرنسا وألمانيا وإيطاليا مجتمعين . هذا الأمر يكلف الهند فوق ما يحتمله اقتصادها.

■ **ما هى توقعاتكم من الدول العربية والإسلامية فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة بصفة خاصة والصراع بصفة عامة ؟**

□□ **خان** : بالنسبة للجانب النووى ، فإن معظم الدول العربية والإسلامية وقعت على معاهدتى منع الانتشار النووى ومنع التجارب النووية ، وأعتقد أن الشعوب الإسلامية تشعر الآن بالفخر لمجرد أن دولة مسلمة نجحت فى كسر احتكار السلاح النووى الذى كان وقفا على الآخرين .

■ **ما هو تقويمكم للعلاقات مع مصر ؟**

□□ **خان** : العلاقات مع مصر شهدت نموا مطردا على مدار السنوات الخمس الماضية ، حيث بلغ حجم التبادل التجارى ٥٠ مليون دولار معظمها صادرات من باكستان ، إلا أن هذا الرقم ينبغى أن يتضاعف . أيضا ، فإن زيارات المسئولين من الجانبين لا تنقطع ، ونحن ما زلنا نتطلع بشوق لزيارة الرئيس حسنى مبارك لنا .

النيات الإسرائيلية

■ **وماذا عما تردد عن نيات إجهاضية إسرائيلية ضد نظامكم النووى ؟**

□□ **خان** : ليس لدىّ ما يؤكد ذلك ، ولكن ما أرغب فى تأكيده هو أن أى عدوان علينا من أى طرف سيقابل برد انتقامى وبلا رحمة .

■ **منذ شهور قامت "الأهرام" بإجراء لقاءات فى أفغانستان مع جميع زعماء أجنحة التحالف الأفغانى الشمالى المعارض - وعلى رأسهم الزعيم الأفغانى الطاجيكى أحمد شاه مسعود - الذين أجمعوا على اتهام باكستان بأنها السبب الرئيسى فى الفوضى التى تجتاح حاليا أفغانستان ، وذلك بهدف إلهاء الشعب هناك عن قضية السيادة على إقليم بيشاور التى لم تحسم بعد على حد قولهم .**

□□ **خان** : بالرغم من أن قبر والد أحمد شاه مسعود موجود فى بيشاور ، إلا أننى أعتقد أن شاه مسعود لا يعلم شيئا عما يتحدث عنه عندما يقول إن بيشاور لم تحسم بعد . فخط "ديورانت" الذى يرسم الحدود بين الدولتين موجود وقائم بالفعل .. إن شاه مسعود ليس زعيما

ولكنه رجل حرب .

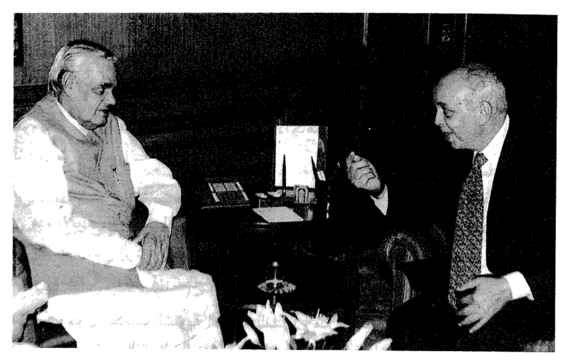
المشكلة تكمن فى أن شاه مسعود هو والرئيس السابق برهان الدين ربانى ينتميان إلى أقلية الطاجيك التى تمثل ١٣% من السكان، فى حين ينتمى القائد خليلى لأقلية الهزارا من الشيعة التى تمثل ١٠% من السكان ، أما الجنرال دوستم فينتمى إلى أقلية الأوزبك التى تمثل ٧% . أقول إن المشكلة تكمن فى أن هذه الأجنحة بالرغم من تحالفها معا ، فإن خلافاتها الداخلية تصل بها إلى حد قتال بعضها البعض .

- **من ضمن الاتهامات الموجهة من جانب هؤلاء القادة الأفغان أن باكستان تسعى دائما للحفاظ على وجود قوى لها فى أفغانستان ، وهو ما يعنى الاحتفاظ بحكومة موالية لها فى كابول لكى تعوض غياب العمق الاستراتيجى لها فى مواجهة الهند وذلك عن طريق أفغانستان. ما ردكم على هذا الاتهام ؟**

□□ **خان** : الحقيقة هى أن باكستان تفتقر للعمق الاستراتيجي بالفعل ، ولكننا نؤمن دائما بأن حكومة صديقة فى كابول قد توفر لنا العمق المفتقد . إلا أن ذلك لا يعنى محاولتنا وضع حكومة موالية لنا فى كابول . والحقيقة الأخرى هى أن الإقليمين الباكستانيين المتاخمين لحدود أفغانستان يسيطر عليهما العنصر البشتونى ، وهو العرق صاحب الأغلبية الساحقة فى أفغانستان، كما أنه عرق رئيسى فى باكستان ، وهو الأمر الذى يعكس مسئوليات وأولويات . ويكفى أن تعلم أن حجم الدعم الذى تقدمه باكستان لأفغانستان فى بند القمح فقط هو ٥٠ مليون دولار ، ناهيك عن العديد من بنود الدعم الأخرى . وبالرغم من ذلك فإننا لا نحابى أو نتحالف مع عرق ضد عرق ، حيث إننا على اتصال مستمر مع جميع قادة التحالف الشمالى المعارض . ولكن على المرء أن يكون واقعيا ، حيث يجب على باكستان أن تتعامل مع جهة مسيطرة فى أفغانستان ، ونحن حتى الآن لا نرى سوى الطالبان التى تسيطر على ٨٠% من مساحة البلاد .

حوار مع رئيس وزراء الهند :

الأسلحة النووية هدفها الردع فقط



الأستاذ إبراهيم نافع فى حوار مع رئيس وزراء الهند، أتال بيهارى فاجباى

بدا الجميع فى الهند – المحطة الثانية فى رحلتنا استكشافا للخطر القادم من آسيا مع تفجيراتها النووية – وكأنهم كانوا ينتظروننا ، ويريدون الحديث إلى القارئ العربى مباشرة بعد أن أسىء تفسير تصريحاتهم أكثر من مرة على حد تعبيرهم ، وبعد أن ترددت الاتهامات لسياستهم الخارجية والداخلية بالتطرف والنزوع إلى الهيمنة ، وبالتواطؤ مع إسرائيل ضد باكستان المسلمة .. إلخ . وكنا من جانبنا حريصين بصفة خاصة على الالتقاء بالسيد أتال بيهارى فاجباى رئيس وزراء

الهند، الذى يدور حوله وحول حزبه الجدل فى كل مكان ، وكذلك بالسيد جورج فيرنانديز وزير الدفاع ، الذى أثار أول عاصفة نووية منذ ذروة الحرب الباردة ، عندما هدد ، أو نسب إليه أنه هدد ، كلا من الصين وباكستان بالأسلحة النووية فور تفجير الهند لقنابلها النووية .

فى حديث مهم جرى فى أعقاب أزمة وزارية هندية ساخنة هددت حكومته بالسقوط ، صرح السيد أتال بيهارى فاجباى رئيس وزراء الهند ، بأنه يتوقع الكثير من لقائه يوم ٢٤ يوليو الحالى ، فى كولومبو عاصمة سرى لانكا ، بالسيد نواز شريف رئيس وزراء باكستان . وقال إن المباحثات بينهما سوف تتناول جميع القضايا الثنائية بما فيها مشكلة كشمير . وأضاف أن الهند بعد أن أصبحت دولة نووية رسميا تقترح توقيع اتفاقية دولية تحرم على أطرافها البدء باستخدام الأسلحة النووية ، مما يوجد بيئة مواتية لتشجيع الاتجاهات المطالبة بنزع أسلحة الدمار الشامل من العالم نزعا كليا .

وأكد السيد فاجباى أن رؤية الهند الاستراتيجية للتسلح النووى تتمثل فى أن هذه الأسلحة ليست للاستخدام ، وإنما هدفها الردع فقط . ولذا فإن الحد الأدنى من القدرة على الردع يكفى ، ولا نشعر بأن سباق التسلح النووى فى المنطقة ضرورة حتمية . وقال إن تسلح الهند نوويا ليس موجها إلى دولة بعينها .

وحول إمكانات التسوية السلمية للنزاع مع باكستان بخصوص مشكلة كشمير، قال رئيس الوزراء الهندى إن البلدين يستطيعان حل هذه المشكلة فى إطار ثنائى ، وإن مطالبة باكستان بدور دولى فى هذه المسألة غير مقبولة من جانب الهند ، لأنه لا حاجة لمثل هذا الدور الذى لن يكون مفيدا على أية حال . وأوضح أن اتفاق "سيملا" ، الموقع بين الهند وباكستان عام ١٩٧٢ ، يمثل - كما كان الغرض منه - إطارا صالحا لتسوية جميع المشكلات الثنائية بما فيها مشكلة كشمير، وجدد التزام بلاده بهذا الاتفاق .

كما أكد فاجباى أن حزبه وحكومته ملتزمان بعلمانية الدولة ، ومن ثم فإن مسلمى الهند هم جزء لا يتجزأ من الشعب الهندى ، وإنهم سيواصلون تقدمهم

ورخاءهم فى ظل حكومته كما كان الحال مع الحكومات السابقة .

وجدد رئيس الوزراء الهندى التزام بلاده بالحفاظ على الصداقة الاستراتيجية التاريخية مع مصر ، وقال : إن البلدين سيواصلان معا قيادة دول العالم الثالث النامية، من أجل تذليل الصعاب التى تعترض عملية التنمية فيها .وأكد أن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الهند وإسرائيل ، لا تعنى تخلى بلاده عن مساندتها القوية للقضايا العربية ، والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص .

وكان برنامج عملنا فى نيودلهى مشحونا بحوارات ومناقشات استغرقت خمسة أيام كاملة .. التقينا خلالها بوزير مالية الهند ، ثم مع أشهر رؤساء حكوماتها منذ انتهاء عصر عائلة نهرو : السيد جوجرال رئيس الوزراء السابق الملقب الآن بحكيم الهند ، وهو فى الثمانين من العمر ، ويشغل موقع الأب المؤسس لحزب الجبهة المتحدة ، والسيد جاسوانت سنج المعروف بفيلسوف حزب جاناتا الحاكم والمرشح لمنصب وزير الخارجية ، وهو يشغل حاليا منصب الممثل الشخصى لرئيس الوزراء فى المحافل الدولية ، وكان عائدا لتوه من مهمة فى واشنطن تقرر على إثرها فى العاصمة الأمريكية استقبال مبعوث باكستانى على مستوى عال . كما التقينا بالوكيل الدائم لوزارة الخارجية نظرا لغياب وزيرة الدولة للشئون الخارجية فى مهمة عمل بالخارج ، وبنائبة رئيس مجلس الولايات (المناظر لمجلس الشيوخ) وهى السيدة نجمة هبة الله ، حفيدة مولانا أبو الكلام أزاد العالم الإسلامى الهندى الكبير ، وتحاورنا أيضا مع عدد كبير من مستشارى رئيس الوزراء.

وإلى جانب المسئولين الحكوميين فقد التقينا بمجلس إدارة اتحاد الصناعات الهندى ، وخبراء مركز دراسات الدفاع والتحليل بنيودلهى ، وعدد لا بأس به من كبار الدبلوماسيين المتقاعدين الذين أداروا – عبر سنوات طويلة – مفاوضات الهند مع الدول الكبرى حول برنامجها النووى ، ومع باكستان حول مختلف القضايا المتنازع عليها بين البلدين .

وقد تغير موعد ومكان لقائنا برئيس الوزراء مرتين . المرة الأولى كانت فى تقديرنا بسبب حرصه على أن يستقبلنا فى بيته على نحو ما حدث فى باكستان ،

فتأجل الموعد من بعد ظهر يوم الأحد إلى التاسعة من صباح الاثنين ، وتغير المكان من المكتب إلى المنزل . ولكن فجر الاثنين بزغ ليشهد أزمة وزارية حادة سبقته، إذ أبلغت زعيمة الحزب المحلى فى ولاية تاميل نادو الجنوبية - وهى شريكة فى الائتلاف الحاكم - رئيس الحكومة فى منتصف الليل ، أنها ستعلن فى الصباح انسحاب حزبها من الحكومة لتسقطها ، لأن الحكومة لا تساندها بما فيه الكفاية فى مشكلاتها القضائية فى الولاية . وعلى الفور توافد زعماء حزب المؤتمر المعارض على نيودلهى من الولايات ، ومن العواصم الأجنبية ، وأعلنوا استعدادهم لتشكيل ائتلاف حاكم جديد . وهكذا أمضى السيد فاجباى الليل كله ساهرا فى مشاورات ومناورات لإنقاذ حكومته ، واضطر معاونوه إلى الاتصال بنا فى السادسة من صباح الاثنين راجين - وهم يشعرون بقدر كبير من الحرج - تأجيل الموعد ، دون تحديد الموعد الجديد . أما حرجهم فيرجع إلى أنهم يعلمون أن موعد سفرنا من نيودلهى إلى سنغافورة لم يكن قد تبقى عليه سوى بضع ساعات . وعلى مائدة الغداء مع كل من مستشار رئيس الوزراء للاتصالات الخارجية ، ومدير مكتبه ، والوكيل الدائم لوزارة الخارجية ، أخطرونا بأن الأزمة السياسية قد انفرجت قليلا أو على الأقل تأجل انفجارها، وأن رئيس الحكومة ينتظرنا الآن فى مكتبه . وعلى الرغم من الإرهاق الشديد البادى على وجه السيد فاجباى فقد دار معه هذا الحوار الطويل .

■ **لنبدأ حديثنا بتوقعاتكم عن اللقاء القادم فى كولومبو برئيس وزراء باكستان ؟**

□□ **فاجباى** : إننى أتوقع الكثير من النتائج ، وسوف أبحث معه كل الموضوعات الثنائية ، وسوف تستمر المباحثات بين البلدين بعد هذا اللقاء .

■ **هل ستبحثون مشكلة كشمير ؟**

□□ **فاجباى** : بالطبع ستكون بين القضايا التى سنتباحث حولها .

■ **ما هى فى تقديركم آثار التجارب النووية الهندية على المستوى الإقليمى مع كل من الصين وباكستان وروسيا واليابان ، وعلى المستوى الدولى مع الولايات المتحدة والدول العربية والإسلامية ، خاصة وقد مرت الآن فترة كافية لتبين هذه الآثار**

وللحكم على القرار ؟

□□ **فاجباى** : لم تكن التفجيرات النووية إلا استجابة من جانبنا للتدهور المطرد في أوضاعنا الأمنية ، ونتمنى من أصدقائنا في مصر أن يتذكروا أن الهند كانت دائما في مقدمة الدول الداعية إلى نزع السلاح الشامل . كما أننا نطالب المجتمع الدولى بأن يقدر قلقنا الذى لا إدعاء فيه ، وأن يقدر رشدنا في اتخاذ القرار. ومع ذلك، فإن رد الفعل تفاوت من دولة إلى أخرى ، وكل ما يمكننى قوله الآن هو أننى أشكر من تفهموا موقفنا القائم على المبادئ، وسوف نوالى اتصالاتنا مع الآخرين لنؤكد لهم حقنا في اتخاذ قراراتنا الوطنية المستقلة، وأن إجراء التجارب النووية كان له ما يبرره .

■ **هل كان للتوقيت الذى قررتم فيه إجراء تجاربكم النووية مغزى معين ؟ هل كان مثلا رسالة إلى أحد ، أو استعراضا للقوة أمام طرف بعينه ؟**

□□ **فاجباى** : إن توقيت قرار من هذا النوع يستند إلى تقويم موضوعى لعدد كبير من قضايا الأمن القومى المترابطة. وكان انشغالنا بالتدهور الجارى في أوضاعنا الأمنية مطروحا باستمرار أمام الرأى العام ، وآمل في أنك ستوافقنى في أنه لا توجد حلول وسط في مثل هذه المسائل . وفضلا عن ذلك ، فإن النظام الدولى النووى الحالى – ليس فقط – غير شامل ويتبنى معيارا تمييزيا لحساب الدول النووية الأصلية ، ولكنه أيضا لا يعالج بدرجة كافية هدف نزع السلاح النووى .

■ **وما هى الآثار المتوقعة لسباق التسلح – الذى بدأ بعد تفجيراتكم النووية الأخيرة– على عملية التنمية في جنوب آسيا ؟**

□□ **فاجباى** : يجب ألا تضللنا التقارير التى تزعم أن التوتر تصاعد في جنوب آسيا بعد التجارب النووية الهندية ، ولا أرى أية ضرورة حتمية لأى سباق للتسلح في المنطقة . ونحن لدينا برنامج نووى للأغراض السلمية منذ عدة عقود ، وكانت تكاليفه محدودة وتوزعت على عدد كبير من السنوات . وهكذا فإن تسلحنا بالأسلحة النووية لم يجعلنا نحول موارد مخصصة للتنمية إلى أغراض التسليح .

■ **ألا تلاحظون أن هذه هى المرة الأولى في تاريخ الأسلحة النووية أن تمتلكها دولتان متجاورتان ومتنازعتان ، مما يقلل كثيرا من الفترة بين إطلاقها ووصولها إلى أهدافها . فما هى الإجراءات التى اتخذتموها لتفادى خطأ الحساب في اتخاذ قرارات الحرب النووية ؟ وما هى الخطوط الحمراء التى إذا تجاوزها أحد تستخدم عندها الهند الأسلحة النووية ؟**

□□ **فاجباي** : لقد قلت ، وأقول الآن ، إن العقيدة الاستراتيجية للهند فيما يتعلق بالأسلحة النووية مختلفة عن العقائد الاستراتيجية للدول النووية الأخرى ، فليست لدينا النية للانخراط في سباق التسلح النووى الذى يؤدى بنا إلى بناء ترسانات نووية ضخمة ، لأن عقائد الدول النووية التقليدية تنطلق من أن الحرب النووية ليست مستبعدة . إن منهجنا هو الوصول إلى حد أدنى من الردع النووى يمنع استخدام الأسلحة النووية ضدنا . وفى عام ١٩٩٤ تقدمت الهند باقتراح إلى باكستان لعقد اتفاق يمنع بدء أى من الجانبين فى استخدام الأسلحة النووية ضد الجانب الآخر. وفى الشهر الماضى جددنا هذا العرض فى ضوء الظروف الجديدة . وفى الوقت نفسه اقترحنا أن نبحث عقد هذه الاتفاقات ، إما على أساس ثنائى أو فى إطار جماعى . وإذا حدث ذلك ، فستكون هذه هى الاتفاقية الأولى فى التاريخ لحظر البدء باستخدام الأسلحة النووية ، وهذا معناه إيجاد أمر واقع يجعل من غير الممكن استخدام هذه الأسلحة ، ومن ثم تزداد قوة الاتجاهات المناهضة للتسلح النووى .

وعلى أية حال فهذا الاقتراح ليس جديدا كلية من جانب الهند ، لأننا منذ عشرين عاما اقترحنا وضع ميثاق دولى من جانب الأمم المتحدة يمنع استخدام الأسلحة النووية أو التهديد بها. ولكن الدول النووية فى ذلك الوقت رفضت المشروع. ومع ذلك فسوف نستمر فى المطالبة بالاتفاق على عدم البدء باستخدام هذه الأسلحة على أساس عالمى ، وهذا ما يميزنا عن الدول الأخرى التى لا تشعر بأنها آمنة إلا بالسلاح النووى .

■ **يقال إن الهند تطور صواريخ مداها من ٣٥٠٠ إلى ٤٠٠٠ كيلو متر ، فهل تستهدفون قصف مواقع خارج جنوب آسيا ؟**

□□ **فاجباي** : دعنى أقل لك بوضوح كاف : إن سياستنا النووية ليست موجهة إلى دولة بعينها، ولا تمثل تهديدا لدولة بعينها ، وهدفنا هو تحقيق حد أدنى من الردع يمنع استخدام هذه الأسلحة.

■ **لماذا لم تؤد مطالبة مجلس الأمن لكم - ولباكستان أخيرا - بالانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، إلى تغيير موقفكم ؟**

□□ **فاجباي** : اعتراضاتنا على هذه الاتفاقية معروفة جيدا لكل دول العالم ، وكذلك فإن الجميع يعرفون أن الهند فى طليعة التحرك لنزع السلاح الشامل ، بما فى ذلك السلاح النووى . ونحن الآن دولة مسلحة نوويا ، ومعاهدة حظر الانتشار النووى وضعت تعريفا يحول دون الاعتراف بهذا الواقع الجديد . فما وجه الغرابة فى موقفنا من وضع لم نوجده ، وإنما أوجدته الدول النووية الخمس بتمييزها بينها وبين الدول الأخرى التى لم تكن مسلحة نوويا وقت صياغة المعاهدة والتصديق عليها.

■ **ما هى تفاصيل المبادرة الهندية الأخيرة التى رفضتها باكستان ؟**

□□ **فاجباى** : نحن مستعدون دائما للدخول فى حوار واسع النطاق مع باكستان حول كل القضايا، بما فيها النزاع حول كشمير . وقد قدمنا مقترحات محددة للجانب الباكستانى ولكنهم رفضوها ،ومع ذلك فإن جهودنا سوف تستمر ، لأننى واثق فى أن البلدين يمكنهما تسوية كل القضايا المعلقة بينهما منذ زمن طويل من خلال المفاوضات الثنائية. كما أننى أرى أنه لا حاجة لتدخل طرف ثالث كوسيط ، ولن يكون مثل هذا التدخل مفيدا . ومن حسن الحظ أن اتفاق "سيملا" الموقع بين الهند وباكستان عام ١٩٧٢ يوفر الإطار المناسب لمثل هذه المفاوضات .

(كان الدبلوماسى الهندى جاسوانت سنج - المقرب جدا من رئيس الوزراء - قد أعلن عشية لقائنا بالسيد فاجباى أن الهند سوف تقترح تحويل خط الهدنة الحالى بينها وبين كشمير إلى خط حدود دولية نهائية ، مما سيعنى أن تتخلى الهند عن مطالبتها بضم الجزء الباكستانى من كشمير إليها. ثم عاد السيد جاسوانت فى الصباح ونفى وجود مثل هذا الاقتراح ، وقال إن الصحف أساءت فهم تصريحاته . أما باكستان التى تعتبر الهند قوة احتلال فى الجزء الخاضع لسيطرتها من كشمير، وتطالب بمنح سكان الإقليم فى الجزءين الهندى والباكستانى حق تقرير المصير طبقا لقرار مجلس الأمن ، فإنها لم تكن قد أبدت رد فعل على الاقتراح الهندى "المنفى" حتى لحظة لقائنا برئيس وزراء الهند) .

■ **ما حقيقة موقفكم من المبادرة الباكستانية التى تقترح توقيع اتفاق ثنائى يفرض حظرا متبادلا على التجارب النووية ؟**

□□ **فاجباى** : موقفنا واضح تمام الوضوح ، فنحن قد أعلنا - متطوعين ومن جانب واحد - وقف تجاربنا النووية بعد ما أجريناه من تجارب يوم ١٣ مايو الماضى ، وقد أعدت تأكيد هذا الموقف حتى بعد أن أجرت باكستان تجاربها . ونحن مستعدون لتحويل هذا الموقف إلى تعهد ملزم ، ولكن بعد بحث تسوية عدة مسائل مهمة معلقة ، أهمها اعتراضاتنا على الاتفاقية الدولية للحظر الشامل للتجارب النووية وهى معروفة للجميع . وهكذا فإن الاقتراح الباكستانى يبدو لا داعى له ما دمنا قد قررنا وقف تجاربنا النووية بالفعل .

■ **ما هى فرص نجاح إعلان المبادئ الذى كثر الحديث عنه حول التعايش السلمى بين الهند وجيرانها ، وهو الإعلان المعروف باسم "مبدأ جوجرال" ، خاصة إن معظم جيران الهند يتهمونها بالسعى إلى الهيمنة ؟ وماذا ستفعلون لنزع فتيل الأزمة المتصاعدة فى جنوب آسيا ؟**

□□ **فاجباى** : إن هذا السؤال فاجأنى إلى حد ما ، لأن علاقات الهند الوثيقة والمتنامية مع جيرانها تقوم على الصداقة وحسن الجوار ، ووجود خلافات حول بعض القضايا فى إطار وجود اتفاق عام حول معظم القضايا هو أمر مألوف فى العلاقات الدولية ، وهذا ينطبق على

علاقاتنا بجيراننا بما فيهم باكستان . ولكنى أؤكد أنه باستثناء الباكستانيين فإنه لا أحد من جيراننا يعتبر الهند نزّاعة إلى الهيمنة أو الوصاية على الآخرين . وقد عاد لتوه رئيس جمهوريتنا من زيارة لنيبال ، وجاءت رئيسة وزراء بنجلاديش لزيارة نيودلهى يوم ١٧ يونيو الماضى ، كما زارنا منذ قليل رئيس جمهورية بورما ، وقبله بأيام استقبلنا وزير خارجية سرى لانكا . وإنى آمل فى أن تتاح لنا فرصة فى قمة "سارك" فى كولومبو فى أواخر الشهر الحالى لنبحث مع جميع جيراننا دعم علاقات التعاون الإقليمى .

■ **دعنا ننتقل إلى موضوع آخر ، ما هو دور الهند فى المستقبل فى مجموعة الدول الـ ١٥ النامية ؟**

□□ **فاجباى** : الهند مثلها مثل مصر دولة ذات حضارة قديمة . وقد تزايدت اتصالاتنا وأصبحت أكثر قوة فى العصر الحالى . والهند ومصر من الدول التى تقود العالم النامى فى القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كما أنهما تقودان تحرك الدول النامية من أجل إقامة نظام عالمى جديد . ونحن من جانبنا نشعر بمسئولية هائلة من أجل تحقيق هذه الأهداف . وأرى أن مجموعة الـ ١٥ هى حركة دولية تستطيع دفع مشكلات الدول النامية إلى بؤرة الاهتمام الدولى، وهى أيضا محفل مهم للتفاوض مع الدول المتقدمة حول قضايا التجارة والاستثمار والتدفقات المالية والتكنولوجية . وبلادنا - مثلها مثل الأعضاء الآخرين فى مجموعة الـ ١٥ - تسعى من أجل توفير ظروف حياة أفضل لشعوبها من خلال تعزيز التبادل الاقتصادى والتكنولوجى فيما بين الدول النامية وبين الدول المتقدمة .

■ **كيف ترى الهند أسباب الأزمة الاقتصادية فى آسيا ، وما هى تأثيراتها عليكم ؟**

□□ **فاجباى** : لن أدعى أن الانهيار الاقتصادى فى شرق آسيا ليست له آثار على الهند ، فنحن الآن جزء من الاقتصاد العالمى ، ولكن هناك مع ذلك أوجه اختلاف معينة فى الطريقة التى نديـر بها اقتصادنا ، وهى التى ساعدتنا على تجنب التدهور بعد الأزمة الأخيرة . إننا نضع قواعد لتدفق رءوس الأموال الأجنبية خاصة التدفقات قصيرة الأجل ، كما أننا نزيد من صادراتنا ، ونلتزم بالشفافية فى إدارة الاقتصاد ، وأعتقد أن حجم اقتصادنا وقوة مؤسساته سوف يمكناننا من مواصلة السير فى طريق التقدم .

■ **هل لنا أن نتحدث قليلا عن السياسة الداخلية فى الهند . إن حزبكم يوصف بأنه ذو نزعة قومية متشددة ، فما هى آثار هذه النزعة على مسلمى الهند ، وما آثارها على علاقاتكم بالدول الإسلامية فى المستقبل ؟**

□□ **فاجباى** : الهند دولة ديمقراطية علمانية ، وهذه العلمانية انبثقت من وعينا الحضارى ومن خبرتنا التاريخية ، وهى كانت أيضا جلية فى كفاحنا من أجل الاستقلال ، كما أن دستورنا ينص

عليها ، وحزبنا ملتزم بترسيخ التقاليد العلمانية فى الهند . والمسلمون فى الهند جزء لا يتجزأ من الشعب الهندى الذى يؤمن بالأخوة فى الوطن ، ونحن نؤمن بأن جميع الطوائف سوف تواصل نموها ورخاءها فى ظل حكومتنا . ومن حيث العلاقات مع الدول الإسلامية ، فإن لدينا تاريخا طويلا من الصداقة معها ، ونرغب فى استمرار هذه الصداقة والتعاون .

■ **الحديث عن التعاون الهندى - الإسرائيلى كثير ، فهل سيغير ذلك من موقف الهند فى الشرق الأوسط ، وأين تنتهى مصالح الهند وتبدأ مصالح إسرائيل ؟**

□□ **فاجباي** : نحن نقدر للغاية روابطنا التاريخية التقليدية مع دول الخليج ودول غرب آسيا ، وتأييدنا للقضايا العربية والقضية الفلسطينية هو حجر الزاوية فى سياستنا الخارجية . وليس هناك أى تغيير فى مساندة الهند للقضايا العربية بعد تبادل العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل . أما عن العلاقات بين الهند ومصر ، فهى علاقات تاريخية عميقة ، وهى ذات أبعاد اقتصادية وسياسية واستراتيجية بالغة الأهمية ، لأن رأينا مشترك فى معظم القضايا الكبرى إقليميا ودوليا.

حوار مع وزير الدفاع الهندى :

لم أصف الصين بأنها العدو الأول



جورج فيرنانديز وزير الدفاع الهندى أثناء حواره مع الأستاذ إبراهيم نافع

الخطر الزاحف فى آسيا أو منها للخارج لا يتمثل فقط فى قنابلها النووية أو انهياراتها الاقتصادية ، وإنما يتمثل أيضا فى التيارات والتفاعلات الجارية فى داخلها .. خاصة من جانب من يطلق عليهم وصف المتشددين ، الذين لا يتورعون عن استخدام لغة التهديد والوعيد . ومنذ اندلعت أزمة التجارب النووية فى جنوب آسيا ، كانت التصريحات الصادرة عن جورج فيرنانديز وزير الدفاع الهندى - وهو بالمناسبة مسيحى كاثوليكى وليس هندوسيا - تحمل الوعيد والتهديد لكل من الصين

وباكستان . وعندما كنا فى باكستان كانت تهديـدات فيرنانديز هى أول دليل قدمـوه لنا على مخططات الهند العدوانية .. فكان لابد من الحرص على لقاء الرجل ، كمـا حرصنا من قبل على لقاء رئيس وزرائه .

ووفقا لما كشفـه لنا فيرنانديز ، فإنه قد شارك فـى صنـع قـرار إجـراء التفجيرات النووية ، بالرغم من أنه كان حتى عامين ماضيين من معارضى التسـلح النووى الذين قادوا المظاهرات ضده لكونه اشتراكيا منـذ أن انخـرط فـى الحيـاة السياسية . وفى شىء من التحفز المسبق لنفى صفة التشدد عن نفسه بدأ حوارنا معه.

■ كيف علمتم بالتفجيرات التى أجرتها بلادكم ، وماذا كان رد فعلكم عليها ؟

□□ **فيرنانديز** : كان يجب علينا اتخاذ هذا القرار لمواجهة الخطر الماثل أمامنـا . وأحـب أن أوضح هنا أن مفهومنا للخطر لم يكن وليد اللحظة ، وإنما يعود لسنوات طويلة . وقد انعكس هـذا المفهوم على العديد من التقارير التى خرج البعض منها من وزارة الدفاع ، والبعض الآخـر مـن اللجان البرلمانية المختـلفة ، بما فى ذلك لجنة الدفاع التـابعة للبرلمان التى تضـم أعضـاء مـن مجلسى البرلمان . أما دورى – بعد تولى الوزارة الجديدة للمسئولية – فقـد تمثـل فـى صياغـة وعرض رؤيتنا للخطر للمرة الأولى وبشكل كامل ، مما أثار القلق فـى البـلاد وجعـل البعـض يتهموننى بأننى أدفع السفينة نحو القاع . وقد جاء أول رد فعل من الصين التى اسـتهدفتنى بشـكل شخصى ، إلا أننى كنت أشعر بأن ما أفعله هو جزء من واجبى .

لقد أجرت الهند أول تفجير نووى فى عام ١٩٧٤ ، إلا أنها لم تسلح نفسها نوويـا ، بـالرغم مـن امتلاكها القدرات التكنولوجية والعلمية . فى هذا الوقـت كنت فى السجن لقيـامى بتنظيـم أكـبر إضراب فى العالم آنذاك لعمال السكك الحديدية ، والذى شمل ٢ر١ مليون عامل ، بوصفى رئيـس اتحاد نقابات عمال السكك الحديدية . وفى زنزانتى فى تـلك الليلة – وكان قد جفانى النوم بسـبب هذا التفجير – كتبت مقالا نشر فى ربوع الهند وفى أماكن كثيرة من العالم . فـى هـذا المقـال ، انتقدت بلادى لإجرائها تفجيرا نوويا ، وحذرت عندئذ من أى نيات مستقبلية للتسلح النووى . وفـى الفقرة الأخيرة من المقال أكدت أنه ما دمنا قد نجحنـا فى تطوير قدرات نووية ، فإنه ينبغى علينـا ألا نتورط فى انتاج أسلحة نووية أخرى ، بل علينـا أن نستخـدم هذه القـدرات لإجبـار القـوة النووية فى العالم على التخلى عن أسلحتهـا النوويـة وإراحة البشرية منها . وقد تظاهرت ضـد هذه الأسلحة فى العاصمة البريطانية "لندن" ، وحاضرت ضدها فى جامعات اليابان . ثـم جـاءت نقطة التحول فى حياتى عندما توالت محاولات الضغط على الهند ، خاصة من الولايات المتحـدة،

لإجبارها على التوقيع على معاهدة منع إجراء التجارب النووية فى يوليو من عام ١٩٩٦ .

ومن قبل كانت معاهدة منع الانتشار النووى قد كرست احتكار عدد من الدول الكبرى للسلاح النووى فى العالم ، ومن بينها الصين التى تقع إلى الشمال من حدودنا . ولأن أمريكا كانت تعلم بحصول باكستان على التكنولوجيا النووية وتكنولوجيا الصواريخ من بكين ، إلا أنها أصرت على موقفها الضاغط علينا للتوقيع على معاهدة منع إجراء التجارب النووية . وهنا ألقيت خطابا فى البرلمان أعلنت فيه عن تغيير موقفى ، بعد أن كنت طوال حياتى ضد امتلاك سلاح نووى ، وكنت أشعر بالألم الشديد وأنا ألقى هذا الخطاب. وقد أعلنت – عقب إجرائنا التجارب الأخيرة – أنه يجب علينا الآن أن نستخدم هذا السلاح لإقناع الدول النووية بالتخلى عن الخيار النووى، ما دمنا قد فعلنا ما نراه مصلحة استراتيجية للهند وأعلنا أنفسنا رسميا دولة تمتلك السلاح النووى .

■ **وماذا عن صحة ما تردد عن أنكم لم تعلموا بقرار إجراء التفجير النووى إلا قبل يومين فقط من إجرائه ، بالرغم من كونك وزير الدفاع ، مما يثير القلق حول طبيعة اتخاذ القرارات العسكرية فى حكومتكم ؟**

□□ **فيرنانديز** : هذا الكلام غير صحيح بالمرة ، ولكننى لا أستطيع أن أتحدث عن الموعد الذى اتخذ فيه القرار ، ولا الأطراف التى شاركت فيه ، ولا عمن أبلغوا بالقرار ومتى . وكل ما أستطيع أن أقوله إن مثل هذا القرار فى يد رئيس الوزراء فى النهاية . وكل ما تردد فى الصحف حول هذا الموضوع هو من قبيل التكهنات ، ويستهدف الإساءة للحكومة الحالية .

■ **أنتم لم توقعوا على معاهدة منع الانتشار النووى ، وكان يمكنكم أن تحتفظوا بحقكم فى عدم التوقيع على معاهدة منع إجراء التجارب النووية أيضا بدلا من اللجوء لإجراء التفجيرات ؟**

□□ **فيرنانديز** : نحن غير ملزمين بمعاهدة منع الانتشار النووى لأننا لم نوقع عليها من الأساس. المشكلة هى فى معاهدة منع إجراء التجارب النووية التى ستتم المصادقة عليها قبل سبتمبر عام١٩٩٩، الأمر الذى كان سيفقدنا بعد هذا التاريخ خيار إجراء التجارب .

■ **جميع الدول التى تسعى للحصول على قدرات عسكرية نووية، والتى حصلت بالفعل عليها ، تؤكد أن تلك القدرات للأغراض الدفاعية فقط . ولكن مع التصاعد المستمر والسريع فى بناء ترسانتكم العسكرية فى البر والبحر ، فإن ذلك قد يثير شكوك العديد من دول الجوار ، ما تعليقكم ؟**

□□ **فيرنانديز** : لم تشن الهند على طول تاريخها حربا ضد أحد ، ولم تتعد حدودها ، وإن كانت هى التى تعرضت دائما للغزوات . إن تاريخنا دليل براءتنا وأكبر ضمان لجيراننا .

وبالنسبة للسلاح النووى ، فإن الجميع يعتبرونه سلاحا رادعا . ومنذ أيام قليلة ، وقّعت الصين والولايات المتحدة معاهدة تقضى بعدم توجيه صواريخ كل منهما إلى مدن الدولة الأخرى . وبالرغم من ذلك، فإن تلك المعاهدة لم ولن تؤدى إلى تخلى الدولتين عن قدراتهما النووية . أما بالنسبة لتنامى قدرات البحرية الهندية ، فكما تعلمون فإن لدينا سواحل يصل طولها إلى ٧٠٠٠ كيلو متر، وأسطولا تجاريا ضخما وموانئ ومصالح بحرية نرغب فى حمايتها ، بالإضافة إلى عمليات الإغاثة والإنقاذ .

■ إن بناء أسطول يضم حاملات طائرات وغواصات نووية ، بالإضافة إلى تطوير مدى بعض صواريخكم مثل "بريثفى" من ٣٥٠٠ إلى ٤٥٠٠ كم - كما يتردد - لا يمكن أن يكون لمجرد تأمين السواحل والحدود . فهل يعنى ذلك تغيرا فى العقيدة العسكرية الهندية ، وهل لكم أهداف عسكرية أخرى غير معلنة ؟

□□ **فيرنانديز** : كل ذلك يأتى فى إطار "هندنة" جميع الصناعات العسكرية بدلا من اللجوء لسوق السلاح العالمية ، كما هو الحال حاليا . نحن نسعى للاعتماد على أنفسنا فى ضمان مصالحنا الأمنية للدفاع فقط .

■ ترددت معلومات عن تعاون بينكم وبين إسرائيل ، فما هى أبعاده وحجمه ؟

□□ **فيرنانديز** : لقد اشترينا من إسرائيل بعض المعدات ، إلا أنه لا يوجد أى تعاون بين البلدين فى مجال الصناعات العسكرية . ونحن نأمل فى المزيد من التعاون مع إسرائيل لأننا نراه مفيدا لنا، ولكن ذلك لم يحدث حتى الآن .

■ وماذا عن تعاونكم مع إسرائيل فى المجال النووى ؟

□□ **فيرنانديز** : مطلقا ، فالبرنامج النووى هنا هندى خالص مائة فى المائة .

■ من يسيطر على السلاح النووى ، هل هو أنت بصفتكم وزيرا للدفاع أم رئيس الوزراء ؟

□□ **فيرنانديز** : رئيس الوزراء لكونه رئيسا للوزراء ، بالإضافة إلى كونه وزيرا للطاقة النووية .

■ ومن سيكون المسئول عن قرار استخدام الصواريخ النووية ؟

□□ **فيرنانديز** : بالأمس تسلمت تقرير لجنة العمل الخاصة التى كلفت بتشكيل مجلس للأمن القومى . وقد يكون من سلطات هذا المجلس اتخاذ مثل هذا القرار .

■ **نقلت وسائل الإعلام عنكم – عقب التفجيرات النووية الأخيرة – أن الصين هى العدو الأول لكم ، وأن صواريخكم موجهة إليها ، بالإضافة لقولكم إن باكستان يجب أن تأخذ فى اعتبارها – أثناء التعامل مع قضية كشمير – أن الهند أصبحت دولة نووية ، ما تفسيركم ؟**

□□ **فيرنانديز** : أنا لم أقل هذا عن الصين ، ولكنى قلت إنه إذا كانت هناك دولة يمكن أن تكون المصدر الأول للتهديد للهند فمن المحتمل أنها ستكون الصين . أنا لم أقل هذه الأشياء عن الصين ولا باكستان ، ولن أقضى بقية حياتى أنفى عن نفسى مثل هذه الادعاءات بسبب إبراز وسائل الإعلام الهندية لأجزاء من تصريحاتى مفصولة عن سياقها .

■ **ما صحة ما تردد عن أنكم تنشرون حاليا ٦٠٠ ألف جندى هندى فى كشمير وحدها؟**

□□ **فيرنانديز** : جيشنا بالكامل أقل قليلا من مليون ، فهل من المعقول أن أكرس ٦٠% من جيشى فى منطقة واحدة !. إن القوات فى كشمير تعمل أساسا على منع عمليات التسلل عبر الحدود . وهناك جزء كبير من القوات ينتشر فى مناطق مختلفة من الحدود مع الدول المجاورة . وأنا الآن أوجه لكم دعوة شخصية لزيارة كشمير لتروا بأنفسكم ما يجرى فيها .

■ **ماذا يعنى أنك مسيحى ، وأن كلا من رئيس أركان الجيش والرجل الأول فى البرنامج النووى الهندى مسلمان ؟**

□□ **فيرنانديز** : هذا يعنى بوضوح أن الهند دولة علمانية .

■ **ما تعليقكم على ما يتردد حول أن الهند التى تعانى نقصا فى الطاقة ، خاصة البترول ، سوف تحاول تأمين نصيبها منها بقوتها العسكرية خاصة من الخليج العربى؟**

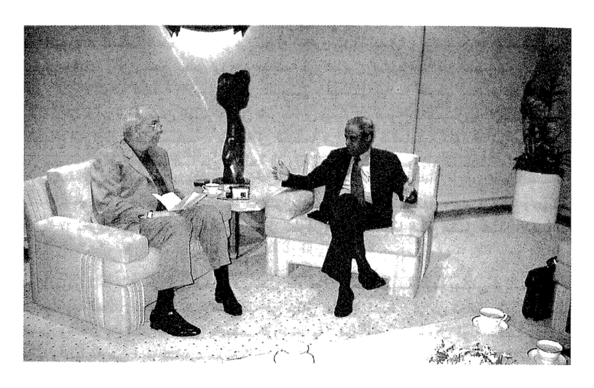
□□ **فيرنانديز** : إنها تقارير مغرضة تستهدف الإضرار بنا ، بالإضافة إلى استمرار احتكار الدول الكبرى للقوة النووية . نحن ليست لدينا أية نيات عدوانية تجاه دول الخليج ، وعلاقاتنا بها ممتازة ويعمل فيها عدد كبير من الهنود ، فكيف نخطط للعدوان عليها ؟!.

■ **هل توجد علاقات تعاون عسكرى بين مصر والهند ؟**

□□ **فيرنانديز** : نحن نرحب بذلك من كل قلوبنا ، وقد بدأنا بالفعل فى هذا الاتجاه فى أمور شتى، وسوف تستمر اتصالاتنا لتدعيم هذا التعاون بكل قوة .

حوار مع وزير خارجية سنغافورة :

آسيا ليست فى حاجة للتسلح النووى



حديث مستفيض بين وزير خارجية سنغافورة والأستاذ إبراهيم نافع

فى الطريق من الهند إلى إندونيسيا كان لابد من المرور على سنغافورة ، ليس فقط لأنها حلقة الالتقاء والانفصال بين كثير من خطوط الطيران فى العالم ، ولكن لأنها أيضا حلقة الالتقاء والانفصال بين كثير من خطوط السياسة العالمية والإقليمية ، فضلا عن أنها أفضل "ممثل" للدول الصغيرة المشغولة بالدرجة الأولى بالتنمية ، ويضيرها هذا الصراع النووى بين الديناصورات الآسيوية . فكان هذا الحوار السريع والمهم مع وزير خارجيتها السيد جايا كومار .

■ **كيف تقوّمون التجارب النووية الأخيرة فى المنطقة من جانب الهند وباكستان ؟**

□□ **الوزير** : سنغافورة لها موقف ثابت تجاه هذه القضايا ، فنحن نعارض المزيد من الانتشار النووى ، ونخشى من أن يؤدى ما حدث إلى مزيد من سباق التسلح فى المنطقة، وهو آخر شىء تريده هذه المنطقة حاليا . ولهذا فقد أعربنا لكل من سفيرى باكستان والهند عن خيبة أملنا وقلقنا مما يحدث .

■ **هل يتطابق موقفكم هذا مع موقف منظمة "الآسيان" ؟**

□□ **الوزير** : المنظمة نفسها لم تصدر بيانا حول التطورات الأخيرة ، خاصة إنه كان من المقرر – آنذاك – أن يجتمع مجلس وزراء المنظمة فى غضون أسابيع قليلة فى الفلبين . إلا أن رئيس الدورة الحالية لمنظمة "الآسيان" ، أى الفلبين ، أصدر بيانا عقب التجارب الهندية والباكستانية أعرب فيه عن قلقه ، ومن المرجح أن يثار موضوع التجارب الأخيرة فى الاجتماع الوزارى المقبل للمنظمة ، خاصة إن المنظمة فى الفترة الماضية كانت قد شرعت فى بذل جهودها من أجل إخلاء آسيا من الأسلحة النووية ، وهو ما يتعارض مع ما حدث تماما .

■ **دعنا نعد مرة أخرى للتجارب النووية ، الهندية والباكستانية ، ما هى وجهة نظركم فى الحجج الأمنية التى يقول الطرفان إنها دفعتهما إلى مثل هذا الإجراء الخطير ؟**

□□ **الوزير** : أنا لا أرغب فى الدخول فى جدل عام حول هذه القضية، وما يمكننى قوله : إن كل دولة لها الحق – كما هو منصوص عليه فى ميثاق الأمم المتحدة – فى أن تحافظ على أمنها القومى والدفاع عن النفس . أما رؤية سنغافورة نفسها ، فهى أنه من حق كل دولة الدفاع عن نفسها وأمنها القومى ، بما يتناسب مع متطلبات الأمن الإقليمى والدولى وعدم إيجاد مناطق توتر .

ولو كنا نعيش فى عالم مثالى لكان ينبغى على كل الدول ألا تمتلك أسلحة نووية ، ولكننا لا نعيش فى عالم مثالى . وبالتالى ، فإن الوضع الأمثل ليس فى أن يمتلك الجميع هذه الأسلحة ، وإنما ينبغى حصرها وتحديدها ومحاولة منع انتشارها . والغريب أن الدول الكبرى وسط كل هذه المخاطر تتفادى القضية الحقيقية ، وتتعامل مع قضايا مثل زيادة عدد الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن . وعلى الرغم من ذلك ، فلم تحاول دولة من هذه الدول أن تعلن عما إذا كان هؤلاء الأعضاء الدائمون الجدد سيتمتعون بحق الاعتراض "الفيتو" أم لا .. فإذا لم يتمتعوا بحق الاعتراض فما فائدة توسيع المجلس ؟!.

■ **ألا يمكن تعديل آليات عمل منظمة "الآسيان" لكى تستطيع مواجهة مثل هذه التطورات الخطيرة فى المنطقة ؟**

□□ **الوزير** : منذ سبع سنوات ، وقبل قيام التجمع ، اكتشفنا الحاجة إلى إجـــراء حـــوار آســـيوى صريح متعدد الأطراف ، خاصة فى الجانب الأمنى ، نتيجة وجود بؤر توتر فى المنطقــة ، مثـل بحر الصين ، والنزاع الصينى – التايـــوانى ، وغيرها من بؤر التوتر . ولكن دعنا نعـــترف بـأن تجمع "الآسيان" ليس منظمة قوية تنهض بكل الأهداف التى نطمح إليها ، فالمنظمـــة ليســت حلفــا كحلف شمال الأطلسى ، ومع ذلك فإننا نطمح لتأسيس آلية تـشتمل على ثلاث مراحـــل وهـــى : الحوار ، والدبلوماسية الوقائية ، وحل الصراعات .

■ **إذا انتقلنا إلى مشكلة أخرى ، فهل لنا أن نعرف تقويمكم للأزمة الاقتصادية الحالية فى جنوب آسيا ، وهل كان من الممكن تفاديها ؟**

□□ **الوزير** :فى الواقع لست متخصصا فى الاقتصـــاد ، ولكن دعنى أوضح لك وجهـــة نظرنـــا ، وهى أنه يجب عدم التقليل من خطورة هذه الأزمة التى نراها الأعنف والأخطـــر التـــى تشـــهدها المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية ، وهو أمر يستلزم دراسة الأزمة بعمـــق وتحليـل أسـبابها ، ونتائجها ، حتى نستفيد من هذه التجربة ، ونتعلم الدرس ونحاول تفادى مثل هـــذه الأزمـــات فـــى المستقبل ، عن طريق اتخاذ إجراءات الإصلاح اللازمة . ولكن أكثر مـــا أخشـــاه أن مثـل هـذه الإصلاحات ، وما يسبقها من إجراءات ، تحتاج إلى إرادة سياسية ، وربما تقابل بشكل سلبى مـــن قبل الرأى العام . أما من حيث المنطقة وما إذا كان ممكنا تفادى الأزمة ، فكل ما يمكن أن أقولـــه هو أنه ربما كان ضروريا وضع المزيد من القيود النقدية والاقتصادية لتفادى ذلك . ولكننى أعـــود فأقول : إن تلك المنطقة لديها مميزات نسبية كبيرة ، من بينها أن السكان يعلون مـــن قيـــم العمـــل والتعليم .

وبالنسبة لموقف سنغافورة من الاتهامات الموجهـــة للعولمة والتحرر بأنها السبـــب فى كـــل مـــا حدث ، فإننا نرفض تلك الاتهامات تماما .

■ **هل كان من الممكن التنبؤ بالأزمة ؟**

□□ **الوزير** : لقد كانت كل المؤشرات ، سواء المحلية أو العالميـــة ، الصادرة مـــن المؤسســـات النقدية والمالية العالمية إيجابية ، ولكن اتضح فيما بعد أن الصورة لم تكـــن كاملـــة . وهنـــا فـــى سنغافورة لاحظنا فى شهر مايو ١٩٩٦ ظاهرة تمادت إلى حد كبـــير ، إنـــها ظـــاهرة المضاربـــة الجنونية على أراضى البناء والمنازل . وقد زاد من حدة المضاربات قلة مســـاحة الأراضـــى فـــى الجزيرة. وفى ذلك الوقت بدأت الحكومة فى التدخل للحد من الظاهرة ، منعا لحدوث انـــهيار فـــى الأسواق، وهو ما لم يرض المضاربين الذين أضيروا فى أرباحهم الوفـــيرة الناجمـــة عـــن تلـــك المضاربات ، إلا أن تلك الإجراءات جنبتنا انهيارا هائلا فى أثناء الأزمة الأخيرة .

■ **ألا يمكن وضع نظام يمنع حدوث مثل هذه الانهيارات ؟**

□□ **الوزير** : لقد اجتمع بالفعل وزراء مالية دول "الآسيان" ، وبحثوا تأسيس نظام إنذار مبكر لمثل هذه الحالات لهذه المنطقة ، وأيضا على المستوى العالمى .

■ **كيف تنظرون إلى "صين قوية" ، من ناحية تأثير ذلك عليكم اقتصاديا وسياسيا وأمنيا؟**

□□ **الوزير** : ليس فقط من مصلحة سنغافورة ، ولكن من مصلحة دول المنطقة كلها أن تكون الصين دولة قوية . ولكن فى الوقت نفسه ، يجب على دول المنطقة والعالم أن تساعد الصين على إنهاء حالة العزلة النفسية التى تعيش فيها ، وأن تعى قواعد اللعبة اقتصاديا وعسكريا وسياسيا ، وهو أمر ضرورى قبل أن تصل الصين إلى مرحلة القوة الاقتصادية والعسكرية التى نتوقعها . إن المنطقة التى نعيش فيها فى جنوب آسيا تتميز بصراعات كثيرة على الحدود التى تشترك فيها كل من الفلبين، والهند ، وباكستان ، والصين ، وبروناى ، وماليزيا ، ولذا فإنه من الضرورى الاتفاق على آلية لفض المنازعات سلميا .

■ **ما هو تقويمكم لخطط الهند الطموحة لبناء أسطول بحرى ضخم فى أعالى البحار ؟ وهل يثير ذلك مخاوفكم من أهداف هندية للهيمنة على المنطقة ؟**

□□ **الوزير** : بداية أنا ليست تحت يدى حقائق فى هذا الشأن ، يمكن أن أستعين بها للحكم على الموقف. ولكن بصفة عامة ، فإنه من حق كل دولة أن تتبع سياسات دفاعية جيدة . أيضا فإنه كان من الضرورى أن تقوِّم تلك الخطوة فى آسيا لضم الهند إلى منتدى "الآسيان" الإقليمى ، لبدء حوار إيجابى يشمل جميع القضايا الدفاعية والأمنية .

■ **فى ظل المتغيرات الخطيرة التى تشهدها منطقة جنوب آسيا حاليا ، ما هى سياستكم الدفاعية ، وهل هناك دولة توفر لسنغافورة الحماية اللازمة ؟**

□□ **الوزير** : بداية إننا لا يمكننا أن نبنى سياستنا الدفاعية على فرضية أن أحدا سيأتى لإنقاذنا . ولذا كان يجب علينا الاعتماد على النفس ، على الرغم من كوننا دولة صغيرة . ولظروفنا الخاصة المتمثلة فى صغر مساحة الجزيرة ، وقلة عدد سكانها (٣ ملايين نسمة) ، فقد اعتمدنا سياسة التجنيد الإجبارى فيما يسمى الخدمة الوطنية ، التى تقضى بدخول الشباب وهو فى سن ١٨ سنة إلى الخدمة لمدة عامين ونصف العام بعد انتهاء دراسته الثانوية وقبل الالتحاق بالجامعة . وحتى سن الخمسين يتعين على المواطن أن يلبى نداء الاحتياط كل عام ، ويمضى به ٤٠ يوما للتدريب العسكرى .

■ **الحكومة الإسرائيلية الحالية أدت سياستها المعرقلة لعملية السلام فى الشرق الأوسط إلى اتساع الهوة بين الدول العربية من ناحية، وإسرائيل من ناحية أخرى .**

أين تقف سنغافورة من هذه الهوة الفاصلة ؟

□□ **الوزير** : موقفنا ثابت ومعلن ، وهو أننا نؤيد قرارات مجلس الأمن فى هذا الشأن الداعية إلى الانسحاب الإسرائيلى من جميع الأراضى العربية المحتلة ، ونحن نقدر بشكل كبير جهود مصر المخلصة لتحقيق السلام فى المنطقة .

■ **ما هو تقويمكم للعلاقات بين مصر وسنغافورة ؟**

□□ **الوزير** : العلاقات بين البلدين جيدة جدا ، وإن كنت على ثقة بأن هناك الكثير الذى يمكن تحقيقه بمزيد من التعاون الثنائى بيننا ، خاصة إن كلا البلدين يركز حاليا على التنمية الداخلية بجميع أبعادها . وما أتمناه هو المزيد من التفاعل بين القطاع الخاص فى الدولتين ، خاصة إن العلاقات الدولية حاليا يحكمها الاقتصاد . وعلى رجال الأعمال فى القطاع الخاص فى سنغافورة أن يذهبوا إلى مصر ، ويجب ألا يستمعوا لوسائل الإعلام الغربية التى تميل إلى المبالغة والإثارة ، خاصة عندما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط ، ومصر جزء مهم منه .

حوار مع رئيس إندونيسيا :

رفضت أن أرث الحكومة



الرئيس حبيبى فى صورة تذكارية مع بعثة « الأهرام »

عندما كنا نعد لرحلتنا إلى آسيا ، لم تكن الأوضاع السياسية فى إندونيسيا قد استقرت بعد ذهاب الرئيس السابق سوهارتو . فالرئيس الجديد كان قد فوجئ باستقالة سلفه ، وكان يحتاج بعض الوقت لترتيب " البيت " من الداخل . وعندما أصبح ممكنا أن نتوجه إلى جاكرتا ، كانت قد بقيت ثلاثة أيام على موعد بدء الرحلة من باكستان . وبجهد غير عادى تمكن السفير الإندونيسى بالقاهرة ، السيد حسن ويرادويا ، فى ثلاثة أيام من وضع جميع الترتيبات .

كان خط سير رحلتنا أن تبدأ زيارتنا لجاكرتا مساء الخميس لتنتهى مساء السبت، وكان معنى هذا أن لدينا يومين فقط للعمل ، أولهما تتخلله صلاة الجمعة ، وثانيهما أول يومى العطلة الأسبوعية فى إندونيسيا .

وكان الرئيس الجديد بحر الدين يوسف حبيبى وكبار أعضاء حكومته بالغى الكرم معنا، إلى حد أن الرئيس حبيبى حرص على أن يكون موجودا فى مكتبه بالقصر الرئاسى (الذى لا يقيم فيه) صباح السبت لاستقبالنا والإدلاء بحديثه الذى استغرق ساعة ونصف الساعة ، تقديرا منه لمصر وللرئيس مبارك أولا، ثم لـ "الأهرام" . كذلك توجه السيد فيصل تانجونج نائب رئيس الوزراء لشئون السياسة الخارجية والدفاع ، والمشرف على ٨ وزارات سيادية فى إندونيسيا ، إلى مكتبه فى الصباح الباكر من يوم الجمعة ، لكى يوفر لنا وقتا نلتقى فيه بكبار المسئولين الآخرين دون أن تتقاطع هذه المواعيد مع وقت الصلاة ، أو حتى مع اقتراب ميقاتها. وكذلك فعل السيد جيانجار كارتا ساسميتا نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية ، الذى يرأس مجموعة الوزراء الاقتصاديين ، وعددهم ١٠ وزراء . وبالمناسبة ، فإن رئيس الجمهورية فى إندونيسيا هو رئيس مجلس الوزراء طبقا للدستور .

وبابتسامة عريضة استقبلنا الرئيس حبيبى على باب مكتبه ليصطحبنا – بنفسه – إلى صف المقاعد الملتف حول المكتب . وما إن استراح فى مقعده بعد برهة ، حتى طلب إمهاله نصف دقيقة ليوقع رسالة إلى الرئيس الأمريكى بيل كلينتون ، قال إنه طلب من معاونيه تقديمها إليه اليوم ليوقعها بما أنه سيكون فى المكتب للحديث معنا . ولم نشأ أن نسأله عن مضمون الرسالة ، ولكننا رجحنا أنها رد على رسالة الرئيس كلينتون إليه ، التى أبلغه فيها بنتائج زيارته للصين .

وقد كان الرئيس الإندونيسى يضع أمامه خريطة كبيرة واضحة المعالم لمنطقة جنوب شرق آسيا ، وكلما أشار فى حديثه إلى أية دولة فيها كان يصر على أن نشاهدها على الخريطة بأنفسنا . فمثلا كان يتحدث عن صغر إحدى الدول المجاورة ، ووصفها بأنها مجرد نقطة على الخريطة ، فكان لابد أن يشير معاونوه

إلى هذه النقطة ، ويتوجه هو معنا بأنظاره إليها .

وهكذا كانت البداية "الودودة والساخنة" لحديث الرئيس الإندونيسى الجديد بحر الدين يوسف حبيبى .

■ **هل لنا أن نعرف تفاصيل الأيام الستة التى بدأت بعد عودة الرئيس السابق سوهارتو من قمة الـ ١٥ فى القاهرة ، وانتهت بتنحيه عن الرئاسة ؟ متى وكيف اتخذ قرار التنحى ، ومتى وكيف تم إبلاغكم بتوليكم المسئولية ؟**

□□ **الرئيس حبيبى** : الحقيقة أنه يجب أن تكون نقطة البداية : لماذا حدث هذا الآن وليس منذ عشر سنوات ، أو منذ عام ؟ والإجابة على ذلك تتطلب العودة إلى الوراء مئات السنين ، إذ احتلت هولندا إندونيسيا لمدة ٣٥٠ عاما ، فى حين احتلت بريطانيا الهند ، وماليزيا ، وسنغافورة . النقطة التى أود أن أوضحها أن هولندا لم تكن فى أى وقت من الأوقات قوة عالمية ، وذلك على عكس بريطانيا . فى ذلك الوقت عندما كانت تحتل القوة العظمى دولة أخرى لم تكن تلجأ إلى ممارسة الضغوط وتكون فى العادة عقلانية فى تصرفاتها بشكل نسبى ، وكل ما تهتم به هو بناء اقتصاد كفء فى المستعمرة يخدم اقتصادها بما فى ذلك إقامة بنية أساسية جيدة .

أما القوى الاستعمارية من الدرجة الثانية - كما كان الحال مع هولندا - فهى لا تهتم بهذه الموضوعات ، وإنما تتصرف بوحى من عدم ثقتها بنفسها ، فتمزق أوصال المجتمع والاقتصاد فى البلد الذى تحتله . فى ذلك الوقت كان تعداد سكان إندونيسيا يتجاوز ٦٠ مليون نسمة يعيشون فى دولة تفوق فى مساحتها قارة أوروبا ، فى حين كان تعداد هولندا فى ذلك الوقت أقل من ١٠ ملايين نسمة .

وفى أى مجتمع هناك قمة الهرم ، ثم الطبقة المتوسطة ، ثم الطبقة الدنيا . وعندما جاء المحتل الهولندى قلب هذا الهرم ، فأصبح الهولنديون هم قمة الهرم ، ثم استجلبوا المستوطنين الصينيين ليشكلوا الطبقة الوسطى ، وتحول معظم الشعب الإندونيسى إلى طبقة دنيا . وقد تم إجراء هذه التعديلات الجوهرية حتى يتم عزل الجماهير العريضة من أصحاب البلد الأصليين ، وحرمانهم من تطلعاتهم المشروعة ، وتفاديا لانفجارهم .

أيضا لعب الدين دورا مهما جدا فى سعى الاستعمار الهولندى إلى إقصاء الإندونيسيين عن العملية الاقتصادية الحديثة ، فقد كان من الضرورى إيجاد طبقة متوسطة غير مسلمة ، مستعدة فى سبيل مصلحتها أن تستوعب معايير وقيم المستعمر ، بما فى ذلك لغته ، بعيدا عن أبناء الوطن الأصليين . أما البريطانيون فلم يكن يعنيهم سوى ربط اقتصاد الدولة المحتلة باقتصادهم .

وقد أسفر هذا الوضع عن عدة نتائج فى إندونيسيا ، من بينها أن الإندونيسيين نجحوا فـى الحفـاظ على لغتهم الوطنية ، ولم يكتسبوا لغة المستعمر . كذلك فقد تركوا لنا الإسلام والقـرآن الكريـم ، حيث كان فى اعتقادهم أن مثل هذا الوضع سيهدئ من النفوس ، ولن يشعل الثورة . فـى الوقـت نفسه كان شبه محرم علينا تحصيل العلم . لكل ذلك فإنه – بعد ٥٢ سنة من الاستقلال – ما زالـت الطبقـة الوسطى المتحكمة فى المجتمع والاقتصاد فى إندونيسيا من الصينييـن كميراث لـ ٣٥٠ عاما من الاستعمار.

من ناحية أخرى ، فقد أدت تلك الأوضاع إلى أن يبقى أكثر من ٩٠% من الشعب على إسـلامه ، مما جعل إندونيسيا حاليا أكبر دولة مسلمة فى العالم ، وأدى ذلك إلى أن يلعب الإسلام دورا مـهما فى الإبقاء على علاقاتنا قوية مع العالم العربى ، وانظر إلى اسمى فهو بحر الدين يوسف حبيبـى، واسمى ولدىَّ : طارق ، وإلهام أكبر . ولا يفوتنى أن أنوّه إلى أنه نتيجة للعدد الضخم من السـكان لدينا ، فإن نسبة المثـقـفين فى إندونيسيا لا تقل عن ١٠ ملايين نسمة ، وهى نسبة عاليـة جـدا بالمقارنة بأى دولة أخرى فى العالم .

والآن ننتقل إلى مقدمات التغيير الذى حدث أخيرا لدينا هنا .. لقد بدأت الأزمة المالية فى كوريـا، وانتشرت انتشار النار فى الهشيم فى معظم دول جنوب شرق آسيا ، وجاءت الأزمـة فـى وقـت تطورت فيه وسائل الاتصال بشكل رهيب . أيضا جاءت الأزمة مع وجود قيادة مـن جيـل قديـم بالنسبة للغالبية العظمى من الشعب ، فى وقت يمر فيه العالم بتحولات عنيفة وجذرية على جميـع الأصعدة . وقد تجمعت هذه النذر فى وقت واحد ، وأسفرت الأزمة النقدية عن أزمـة اقتصاديـة عنيفة تحولت هى الأخرى إلى أزمة سياسية أعنف ، بلغت أوجها عندما توجـه الرئيـس السـابق سوهارتو إلى القاهرة لحضور اجتماعات قمة الـ ١٥ .

وقد أصر سوهارتو على أن يرأس الوفد المسافر إلى القاهرة بنفسه ، على الرغم مـن أن الخطـة كانت أن أسافر أنا – بوصفى نائب الرئيس – على رأس الوفد ، وذلك لأنه كان مطمئنـا إلـى أن الأوضاع تحت السيطرة فى البلاد . وقد اتخذ سوهارتو هذا القرار بناء على نصـائح مستشـاريه الذين أكدوا له أنه يستطيع الذهاب مطمئـنا ، وهم سيسيطرون على الموقف . ولو كنت أنـا فـى مكانه لما استمعت لهذه النصائح . وبدأت المظاهرات وتطورت إلى أعمال عنف وحرق لـم تكـن موجهة إلى أقلية بعينها ، بقدر ما كانت بسبب الإحسـاس بالغبـن الاجتمـاعى فـى المجتمـع الإندونيسى الذى هو مجتمع متدين ، وهذا الغبن ليس من الإسلام .

ثم جاء صباح يوم ٢٠ مايو الماضى ، عندما اجتمعت مع الرئـيس سوهارتو فى المكتـب الـذى نجلس فيه الآن ، ليبلغنى بأنه سيجرى تغييرا وزاريا موسـعا ، وأنـه سيؤسـس لجنـة تختـص بالمعلومات والإعلام . وفجأة – فى الحادية عشرة مساء اليوم نفسه – اتصل بى وزير شئون رئاسة الجمهورية، وأبلغنى بأن الرئيس غيّر رأيه، وأنه سيتنحى عن المنصب، وأننى – طبقا للدسـتور – سأتولى المسئولية ومعى الوزارة الجديدة . وقد عارضت فكرة أن أرث وزارة ليس لـى يـد فـى

تشكيلها ، ومن ثم أُبلغت فيما بعد بأنه سيتنحى قبل أن يحلف الوزراء اليمين الدستورية لكى يترك لى حرية تشكيل الوزارة .

فماذا حدث خلال الساعات بين اجتماعى به فى الصباح وبين إبلاغ وزير شئون الرئاسة لى فى المساء بأن الرئيس قرر الاستقالة ؟ كل ما أعلمه أنه ذهب إلى جزيرة "سولويزى" بعد اجتماعه بى ، وأنه اتصل من هناك بوزير الرئاسة ليكلفه بأن يطلب منى الاستعداد لتسلم مهام منصب رئيس الجمهورية فى الصباح التالى .

■ ألم تتصل بعد ذلك بالرئيس السابق لتعرف ما حدث ؟

□□ **الرئيس حبيبى** : تحدثت معه فى التليفون فى الثامن من شهر يونيو الماضى بمناسبة عيد ميلاده بعد أن أرسلت له الزهور . والحقيقة أننى امتنعت عن زيارته بناء على نصيحته ، حيث قال لى إنه لا يرغب فى أن يحسبنى أحد دمية بين أصابعه . كما أكد لى أنه يشفق علىّ من المجهود الضخم الذى أبذله من أجل إندونيسيا . وبالطبع فإنه لأمر قاس علىّ ألا أرى الرئيس سوهارتو الذى كان – ولا يزال – بمثابة الوالد لى . فعلى مدار ما يقرب من ٢٥ عاما كنت أراه وأعمل معه وأستمع له بصفة شبه يومية .

كما أننى أعرفه معرفة أسرية منذ ٤٩ عاما ، إذ كان صديقا حميما لوالدى . والأكثر من ذلك أن ظروف وفاة والدى جعلت سوهارتو يشعر بمسئولية الأب نحوى ، فقد كان الرئيس السابق ضيفا على منزلنا فى إحدى الليالى ، وكان وقتها ضابطا شابا تعسكر وحدته بالقرب من مدينتنا ، وبينما كان والدى – رحمه الله – يؤم صلاة العشاء ، فاضت روحه فى أثناء السجود، وكنت بين المصلين فى تلك الليلة ، ولم يكن عمرى يتجاوز ١٤ عاما ، لذا قرر سوهارتو أن يكون مسئولا عنى وفاء لصداقته لوالدى ، وتقديرا للظرف الذى مات فيه . وأذكر ذات مرة أنه قال لى : إنك ستكون رئيسا لإندونيسيا ، وكان عمرى ٢٧ عاما . كانت مشكلتى الوحيدة مع الرئيس سوهارتو أنه كان يثق بى أكثر مما كنت أثق أنا بنفسى . وعندما اتصلت به فى عيد ميلاده ، قال لى إنه يعلم أننى ابن بار بوالده ، ولهذا فإنه يصلى دائما ويدعو لى بالتوفيق والنجاح.

وقد تحدث معى البعض فى وجوب قطع العلاقة القوية بينى وبين الرئيس سوهارتو ، فقلت لهم : إنكم إذا كنتم ترغبون فى إنكار هذا الرجل ودوره كزعيم لكم ، فإننى أرفض أن أكون زعيما لكم الآن .

■ منذ عام تقريبا أعلنت المؤسسات المالية العالمية أن إندونيسيا أصبحت إحدى الدول القليلة فى العالم التى نجحت فى تحقيق معدلات تنمية اقتصادية واجتماعية كبيرة . فماذا حدث فى هذا العام وأدى إلى هذه النتائج ؟

□□ **الرئيس حبيبى** : لمئات من السنين عاش الشعب الإندونيسى فى ظل نظام زراعى إقطاعى

بكل ما يحمله المعنى من قيم إقطاعية ، وهو الأمر الذى كانت له تأثيرات سلبية على تطور الحياة السياسية لدينا . ومع بداية سنوات الاستقلال ، بدأ التعليم ينتشر ، وأرسلت البعثات إلى الخارج ، وظهرت أجيال جديدة من المتعلمين المثقفين الذين تشربوا قيما اصطدمت بالقيم الإقطاعية هنا . وبناء على القيم الإقطاعية ، فإنه كان من الصعب على أى أحد أن يدخل فى نقاش مع الرئيسين سوكارنو وسوهارتو ، فى حين أننى أمثل جيلا آخر يسهل عليه الدخول فى مناقشات ومجادلات .

أما على الصعيد الاقتصادى ، فإننا عمدنا إلى أسلوب التنمية السريع جدا أكثر من اللازم ، وبشكل لم يتح لنا الوقت لكى نضع "ضوابط" تتحكم فى النشاط الاقتصادى . وهو الحال فى معظم دول جنوب آسيا التى ضربتها الأزمة .

لقد بدأت الأزمة فى كوريا الجنوبية ، ثم اجتاحت تايلاند ، وإندونيسيا، وماليزيا، وهونج كونج ، ثم سنغافورة بدرجة أقل ، وهى الدول التى حققت نموا سريعا كان معدله يزيد على ١٠% سنويا ، أى معدل نمو مكون من رقمين كما يقال . ولكن الأزمة لم تعرف طريقها إلى بنجلاديش، والهند ، والفلبين التى سار نموها بمعدل هادئ . وقد تعلمنا من درس المحنة الحالية ألا نسمح بمثل هذه المعدلات السريعة فى النمو مرة أخرى . يضاف إلى ذلك أن رقابة الدولة على الاقتصاد كانت معدومة .

■ **ألم يلاحظ أحد فى الحكومة أو خارجها ظاهرة انعدام الرقابة وينبه إلى مخاطرها الجسيمة؟**

□□ **الرئيس حبيبى** : كلنا كنا ندرك وجود هذا النقص ، وفى كل مرة كان الموضوع يطرح فيها للنقاش كنا نؤجل اتخاذ القرارات ، أو نؤجل اتخاذها إلى حين استكمال المناقشة ما دامت الأمور تسير على ما يرام . وأؤكد هنا مرة أخرى أن هذا الخطأ لن يتكرر أبدا ، ونحن نعد الآن لإصدار قوانين لمنع الاحتكار ، وتحقيق أكبر قدر من الشفافية فى إدارة الاقتصاد ، وقوانين تضمن عدم تأثير النفوذ السياسى على المنافسة الاقتصادية الحرة .

■ **كم تحتاج من الوقت لتنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية التى وعدت بها ؟**

□□ **الرئيس حبيبى** : نحن نعمل على أن نخفض معدل التضخم فى البلاد بمقدار ١٠% مع نهاية العام المقبل ، وبالطبع فليس من المتوقع حدوث نمو فى بقية هذا العام ، وربما طيلة العام المقبل . غير أننا نتوقع أن يستعيد الاقتصاد الإندونيسى قدرته على النمو قرب نهاية العام المقبل وبداية عام ٢٠٠٠ ، ولكن بنسبة لن تتجاوز ٢ر١% .

وعلى الصعيد السياسى ، فنحن بدأنا مشروعات لتعديل القوانين والدستور ، من بينها - على سبيل المثال - العفو العام عن جميع المسجونين السياسيين ، بشرط عدم الانتماء إلى أى حزب

غير شرعى فى البلاد ، أو الانضمام إلى حزب يناهض الدستور الحالى ، أو التورط فى عمل إجرامى . أيضا سوف نطلق حرية المواطنين فى إصدار الصحف والمجلات ولن تتدخل الحكومة لإغلاقها ، وسنترك القضاء يفصل فى منازعات النشر . وسيتم بالإضافة إلى ذلك إطلاق حرية تشكيل الأحزاب والتنظيمات العمالية والتعاونية ، وحرية التظاهر ، ولكن بعد الحصول على تصريح .

وفى الوقت نفسه ، فقد عدّلنا قانون حظر الاجتماعات الذى كان يشترط ألا يزيد عدد المجتمعين على ١٠٠ شخص . ولا أتخيل أن أى رئيس سيخلفنى سيستطيع أن ينقلب على التغييرات التى نجريها حاليا .

وأستطيع القول إننى أدخلت تقليدا جديدا ، يدعم الديمقراطية ، فقد كان علىّ أن أجرى مشاورات موسعة تشمل – بطبيعة الحال – الجمعية الوطنية (البرلمان) ، فقررت كسر القاعدة التى كان يتبعها الرئيسان السابقان ، فلم أستدع زعماء البرلمان إلى قصر الرئاسة .. وذهبت بنفسى إليهم .

وسوف تجرى انتخابات تشكيل جمعية وطنية جديدة طبقا لقانون الانتخابات الذى سيعدل فى شهر يوليو ١٩٩٩ ، على أن تجتمع الجمعية بتشكيلها الجديد يوم ١١ ديسمبر عام ٩٩ لتنتخب الرئيس الجديد الذى سيتسلم منى السلطة ونائبه ، ويقوم الرئيس بتشكيل مجلس وزرائه قبل حلول شهر يناير عام ٢٠٠٠ . وهكذا فإن لدينا برنامجا محددا بجدول زمنى لتنفيذ الإصلاح السياسى ، ويجب هنا أن أنوه بصفة خاصة إلى أن جميع الأحزاب سيسمح لها بخوض الانتخابات .

■ **كيف استقبلتم المسئولية الجديدة فى ظل أزمة سياسية واقتصادية طاحنة على هذا النحو ؟**

□□ **الرئيس حبيبى** : صدقنى كانت أول مرة أقرأ الدستور الإندونيسى بتفحص هى التى قرأته فيها بعد أدائى اليمين رئيسا للجمهورية خلفا للرئيس سوهارتو ، وقد فوجئت بأنه يضع فوق كاهلى مسئوليات ضخمة جدا جعلتنى أشعر بالخوف ، وقمت إلى الصلاة ، وكانت دعوتى التى كررتها كثيرا : "ساعدنى يا رب" .

■ **لقد كنتم داخل الوزارة وفى قلب النظام لسنوات عديدة ، وكنتم قريبين جدا من الرئيس السابق .. فلم لم تبذلوا محاولات للإصلاح ؟**

□□ **الرئيس حبيبى** : هناك اختياران : الأول أن تحاول إحداث تغيير تدريجى من الداخل ، وهذا أمر صعب ، وهو ما كنت أعمل له . أما الاختيار الثانى فهو أن تنضم للجماهير فى الشوارع وتصيح بأعلى صوتك . إن التغيير السلمى المنهجى المنظم لا يمكن أن تفعله وأنت خارج النظام ، ولكن يجب أن تكون فى قلبه ، وقد كنت أقول للرئيس سوهارتو كل ما أريد قوله، وكانت اجتماعاتى به تطول حتى تسع ساعات أحيانا ، وكانت علاقتنا تسمح بذلك ، لأنه

يعرفنى وأعرفه منذ ٤٩ عاما – كما قلت – وكنت أناديه (باهارتو) وهى تعنى باللغة الإندونيسية (أبى) . ومع ذلك فأنا شخصية مستقلة عنه ، لأن الابن الطبيعى يكون عندما يكبر شخصية مستقلة عن أبيه ، وربما تفوق على أبيه مع كل الاحترام للرئيس السابق . وفى عام ١٩٧٤ قال لى الرئيس سوهارتو : إنه سيأتى اليوم الذى يشار لك فيه بالبنان ويلتف حولك الجميع ، ولكنك ستكون وحيدا . وهو ما حدث لى بالضبط منذ توليى الرئاسة ، خاصة عندما اكتشفت أن جميع المسئوليات تقع على عاتق الرئيس . ولا أبالغ عندما أقول لك إننى لا أنام حاليا أكثر من ثلاث ساعات فى اليوم . لقد مر الآن – يوم إجراء الحديث – ٤٤ يوما منذ توليت السلطة ، ولكننى أشعر بأنها أربع سنوات . ولعل من أكثر الأشياء التى أعمل على مباشرتها هو عدم حدوث انقسامات فى الجيش ، الأمر الذى إذا حدث فسيؤدى إلى تحلل الدولة.

■ **أين ينتهى دور المؤسسة المدنية فى إندونيسيا ، وأين يبدأ دور المؤسسة العسكرية؟**

□□ **الرئيس حبيبى** : العسكريون فى إندونيسيا لا يتعدون أن يكونوا طبقة من المتخصصين الفنيين المحترفين فى مجال العسكرية ، مثلهم مثل المهندسين والأطباء والمحاسبين وغيرهم من المهن التكنوقراطية . والعسكريون كان لهم دور بارز فى حصول هذه البلاد على الاستقلال ، والدفاع عن هذا الاستقلال ، وهم جزء من الشعب . ولهذا أقول إنه لم تكن ، ولن تكون ، هناك أية مشاكل بين العسكريين والمؤسسة المدنية فى إندونيسيا .

■ **ما هى رؤيتكم للتفجيرات النووية المتبادلة بين الهند وباكستان ، وتأثير ذلك على المنطقة وبلادكم ؟**

□□ **الرئيس حبيبى** : مع بدء عصر العولمة والاعتماد المتبادل بين الدول ، فإننا نشعر بقلق شديد من تأثير ما حدث على المنطقة . والحقيقة أنه ليس من الصعب إنتاج الأسلحة ، ولكن من الأفضل والأصعب إنتاج ووضع أنساق وأنظمة لزيادة الدخل . وهذا كل ما يمكننى قوله فى هذا الشأن .

■ **هل ستفتحون صفحة جديدة فى العلاقات مع الصين ؟**

□□ **الرئيس حبيبى** : ليست هناك مشكلات حقيقية بيننا وبين الصين . والمشكلات التى حدثت هنا مع المواطنين من أصول صينية كان دافعها الغيرة والفجوات الاجتماعية . نحن هنا ليست عندنا مشكلات عرقية .

■ **كيف تنظرون إلى مستقبل العلاقات مع مصر ؟**

□□ **الرئيس حبيبى** : العلاقات بين البلدين يجب أن تشهد طفرة كبيرة ، وهذا قرار اتخذته

بالفعل لأننى أعتقد أن دور مصر وثـقـلها السياسى والفكرى والاقتصادى هو الأكبر والأهم فـى الشرق الأوسط .

حبيبى : أقود طائرة إندونيسيا وليس معى طيار مساعد !

بعد أن انتهى الحوار ووقفنا لالتقاط الصور التذكارية ، جاءت وقفتنا بجوار نموذج لطائرة ركـاب على حامل خشبى ، فأشار حبيـى إلى النموذج ، وقال : كنـت أتمنـى أن أصحبكـم لمشـاهدة طائرتى ، فهذا نموذج أول طائرة ركاب أنتجتها إندونيسيا، وهى من تصميمى، وتسع ٤٠ راكبـا . فأنا - كما تعلمون - كنت مديرا فنيـا لواحد من أكبر مصانع الطائرات فى ألمانيا ، ولكنـى الآن أقود طائرة أكبر كثيرا تحمل ٢١١ مليون إندونيسى ، وليس معى قائد طائرة مساعد !!.

حوار مع رئيس وزراء الصين :

لا نثق في تعهدات الهند



بعثة « الأهرام » فى لقاء مع رئيس وزراء الصين

لم تكن مشاغل رئيس وزراء الصين خافية علينا ، فهو لم يكن فى العاصمة بكين طوال فترة وجودنا فيها ، وإنما كان فى جنوب البلاد يقود بنفسه جيش المليون متطوع لمكافحة الفيضانات الموسمية التى أصابت المقاطعات الجنوبية ، وأدت إلى وفاة مائتى شخص على الأقل ، فضلا عن تشريد بضعة آلاف آخرين ، ناهيك عن الخسائر الاقتصادية الجسيمة .

وكان الموعد الأصلى للقاء رئيس وزراء الصين الجديد - المتوثب بالحيوية والمتوقد بالذكاء - هو يوم الخميس ٩ يوليو الذى كنا سنغادر بكين فى مسائه . ولكن خطر الفيضانات لم يكن قد انتهى ، وبما أن رئيس الجمهورية كان قد بدأ سلسلة من الزيارات الخارجية لشرح نتائج زيارة الرئيس الأمريكى بيل كلينتون لبكين لزعماء الدول الصديقة المجاورة للصين ، فقد كان على رئيس الوزراء أن يبقى فى الجنوب ، مما أدى إلى تأجيل موعدنا معه إلى مساء الجمعة ، على أمل أن تخف حدة الفيضانات خلال هذه الساعات الأربع والعشرين .

ولحسن الحظ ، فإن هذا ما حدث بالفعل ، ولكن كان على رئيس الوزراء عندما عاد إلى بكين أن يبت فى قائمة طويلة من المواعيد الرسمية ، وكان الموعد الذى يتعارض مع موعد لقائنا هو موعد استقباله وزير خارجية كوريا الجنوبية الذى كان يزور بكين ، وقرر أن يلتقى ببعثة "الأهرام" . ولم نكن نعلم - حين استقبلنا السيد تشو رونجى - أن موعدنا معه تسبب فى إلغاء موعده مع وزير الخارجية الكورى الجنوبى ، ولكننا علمنا بذلك فى المساء ، عندما كلف أحد معاونيه بزيارتنا على حفل عشاء وداعى أقامته جريدة "الشعب" الكبرى ، ليبلغنا اعتذارا صينيا رقيقا عن عدم إذاعة خبر استقبال رئيس الوزراء لبعثة "الأهرام" فى تليفزيون بكين، حتى لا يشعر وزير خارجية كوريا الجنوبية بشيء من الضيق . وقبل أن نسأل مندوب رئيس الوزراء عما إذا كان من حقنا أن ننشر هذه القصة ، بادرنا هو قائلا : سيكون من حقكم عندما تعودوا إلى القاهرة أن تنشروا ما حدث بكل تفاصيله ، لأن رئيس الوزراء يريد إبلاغ الشعب المصرى وقيادته رسالة حب وتقدير لهم .

وكان السيد تشو رونجى قد أبلغنا هذه الرسالة بنفسه قبل أن يجيب عن تساؤلاتنا ، إذ بدأ هو الحديث قائلا : "أعتذر عن تأجيل هذا اللقاء لأننى كنت فى مهمة فى جنوب الصين كما تعلمون ، وأود أن أؤكد فى البداية أن الصين ترتبط بمصر بعلاقة طيبة جدا ، وتكن احتراما كبيرا للشعب المصرى وللرئيس مبارك ، الذى التقيت به مرتين ، الأولى فى أثناء زيارتى لمصر ، والثانية فى أثناء زيارته للصين ، ونحن نقدر مواقفه الكريمة، ونقدر أيضا جهوده فى قيادة الشعب المصرى

لصيانة استقلاله الوطنى ، وجهوده من أجل بناء اقتصاد الدولة ، ولهذا السبب نعبر لكل الأصدقاء المصريين من خلالكم عن مشاعرنا الطيبة .." .

وأضاف رئيس الوزراء الصينى قائلا : "نحن نعرف أن إبراهيم نافع صحفى مخضرم ، وأنه زار الصين أكثر من مرة ، ونود فى هذه المناسبة أن نشكركم لما تقومون به من تعزيز للعلاقة بين الشعبين ، وقد علمنا أنكم زرتم أربع دول آسيوية قبل الصين التى هى المحطة الأخيرة فى هذه الجولة ، وأنكم تقابلتم مع مسئولين صينيين قبلى أجابوا عن أسئلتكم ، وعلى الرغم من ذلك فإننى مستعد للإجابة عن أى سؤال" .

■ **نشكركم على إتاحة هذه الفرصة للقاء بكم ، واسمحوا لى أن أنقل لكم وللشعب الصينى وللرئيس تسه مين تحيات الرئيس مبارك ورئيس مجلس الوزراء د. كمال الجنزورى ، ونرجو أن تتقبلوا تعازينا فى ضحايا الفيضان الأخير . أما سؤالنا فيتعلق بالإجراءات التى تمت لتنفيذ الاتفاقيات الأخيرة بين مصر والصين ؟**

□□ **تشو ونجى** : هناك تعاون اقتصادى وتجارى طيب بين مصر والصين ، ونحن نتعامل بإيجابية مع نتائج الزيارة التى قمت بها لمصر ، ومع جميع المقترحات التى طرحها الجانب المصرى ، مثل التعاون فى بناء منطقة التجارة الحرة فى خليج السويس . والصين من جانبها ملتزمة بجميع الاتفاقيات الموقعة فى هذا الإطار . وكان د. كمال الجنزورى قد استقبلنى استقبالا طيبا فى أثناء زيارتى لمصر ، وإننى أدعوه إلى زيارة الصين لاستكمال مناقشة سبل تعزيز التعاون الاقتصادى والتجارى بين البلدين بشكل تفصيلى .

■ **ماذا قلتم للرئيس الأمريكى فى أثناء زيارته الأخيرة لبلدكم بشأن عملية السلام فى الشرق الأوسط ، هل شجعتموه على اتخاذ خطوات بعينها ؟**

□□ **تشو ونجى** : خلال زيارة الرئيس الأمريكى كلينتون للصين كانت هناك موضوعات كثيرة تم بحثها مع الرئيس تسه مين ، وقد تركزت المباحثات حول القضايا الثنائية بين البلدين ، لكنها تناولت قضية الشرق الأوسط بشكل عام ، والجانب الأمريكى يعرف جيدا موقف الصين من قضية الشرق الأوسط . ومن جانبنا نؤكد أننا على استعداد لبذل جهودنا من أجل السلام فى منطقتكم ، ولكن الصين تدرك أنها لا تستطيع وحدها دفع عملية السلام العربية – الإسرائيلية .

وخلال زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلى للصين أجريت معه مباحثات حول قضية فلسطين ،

ودعوته إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات للتوصل إلى تفاهم مع الفلسطينيين وحل القضية معهم ، وقال لى إن مشكلته الأساسية هى الأمن ، والمنطلق الأساسى للجانب الإسرائيلى هو الدوافع الأمنية . وكان نيتانياهو قد زار سور الصين العظيم قبل مقابلتى معه وفوجئت به يقول : لو أن لدى إسرائيل مثل هذا السور كان وضعها الأمنى سيتحسن ، فكان ردى هو أن السور العظيم لا يمكن أن يحل مشكلته الأمنية ، وحتى المعدات الحديثة لا تستطيع أن تحل هذه المشكلة ، ولكن السلام العادل والشامل والتعايش السلمى مع الفلسطينيين هو الذى يضمن الأمن .

■ وما هو المعنى المحدد للمشاركة الاستراتيجية بينكم وبين الولايات المتحدة كما اتفقتم عليها مع الرئيس كلينتون ؟

□□ **تشو ونجى** : المشاركة الاستراتيجية مع أمريكا ليس لها معنى عسكرى أبدا ، وإنما هى علاقة تشاور منتظمة . والاستراتيجية قد تعنى الناحية الاقتصادية أيضا، ولكن ذلك لا يعنى أبدا وجود تحالف عسكرى بين الصين وأمريكا . والتعبير الدقيق هو إقامة مشاركة استراتيجية بناءة بين البلدين . وخلال الزيارة وقعنا اتفاقية عدم تصويب الأسلحة النووية لأهداف فى البلدين . وكانت الولايات المتحدة قد وقعت مثل هذه الاتفاقية مع روسيا. ولأن الصين منذ فترة طويلة تدعو إلى الحظر الشامل للأسلحة النووية ، وتعهدت من طرف واحد بعدم توجيه ضربة نووية إلى أى طرف آخر ، فإنه لم تكن هناك مشكلة فى توقيع هذه الاتفاقية . ولا توجد مجالات أخرى يمكن التعاون فيها عسكريا مع أمريكا التى ما زالت تمارس سياسة الحصار العسكرى ضد الصين، وهناك مواد كثيرة تمنع الولايات المتحدة تصديرها إلى الصين ، بحجة أنها تستخدم فى الانتاج الحربى ، وذلك فى الوقت الذى تصدر فيه الولايات المتحدة معدات عسكرية حديثة إلى تايوان ، لدرجة أن بعض الأمريكيين اقترحوا تصدير نظام مضاد للصواريخ إلى تايوان ، ولكننا أبلغنا الرئيس كلينتون أننا نرفض ذلك بشدة . كذلك فإننا لم نتوصل مع الولايات المتحدة إلى اتفاق حول مشاركة الصين فى منظمة التجارة العالمية ، وأيضا لم نتفق حول حصول الصين على وضع الدولة الأولى بالرعاية تجاريا مع الولايات المتحدة ، والحجة الأمريكية فى ذلك هى أن الصين لم تف بمطالب واشنطن حول حرية الوصول إلى الأسواق الصينية .

■ بعض من قابلناهم فى الدول الأربع التى زرناها أكدوا أنهم سعداء بشعور الصين بالمسئولية نحوهم ، ولكن تبقى الصين مخيفة للجميع بسبب حجمها الهائل على الأقل، فبماذا تردون ؟

□□ **تشو ونجى** : طبعا الصين دولة مسئولة إلى حد كبير ، ففى خلال الأزمة المالية فى شرق آسيا تحملنا المسئولية بصورة كاملة . وعلى الرغم من أن اليابان وكوريا الجنوبية خفضتا عملتيهما، فإن الصين لم تفعل مثلهما ، وسوف ندفع ثمنا كبيرا لذلك ، فصادراتنا إلى الخارج انخفضت انخفاضا كبيرا ، ونحن نواجه ضغوطا كبيرة لهذا السبب . وعلى الرغم من ذلك ، فإن

عزم الصين لم ولن يضعف ، لأن تخفيض الصين عملتها الوطنية سيؤدى إلى إطلاق دورة جديدة للأزمة فى المنطقة ، تزيد من معاناة كل دولها .

فى الوقت نفسه قدمنا – بقدر الإمكان – مساعدات مالية إلى دول مثل : تايلاند ، وكوريا الجنوبية، وإندونيسيا ، وهى مساعدات وصلت إلى حوالى أربعة مليارات دولار أمريكى . كما أيدنا جهود صندوق النقد الدولى لإنهاء واحتواء هذه الأزمة ، ونؤيد أيضا جدول مساعدات الصندوق لهذه الدول . والصين تحتل الآن المركز الثالث بعد الولايات المتحدة واليابان فى تقديم المساعدات لدول شرق آسيا . ولما كانت اليابان هى الدولة الدائنة لهذه الدول ، فهذا يعنى أن الصين تسدد ديون هذه الدول لليابان . ولذلك عندما عقد مؤتمر لنواب وزراء المالية للدول المانحة السبع الكبرى منذ أيام فى طوكيو ، قدر الحاضرون موقف الصين ، بينما انتقد الجميع موقف اليابان لأنها لم تتخذ الإجراءات المناسبة للخروج من هذه الأزمة . ولولا رفض الصين الشديد سلوك اليابان ، لما مارست الولايات المتحدة الضغوط الحالية عليها لتتخذ بعض الإجراءات لمواجهة الأزمة . وكان الين اليابانى قبل الأزمة فى مواجهة الدولار الأمريكى يساوى ١٣٧ ، ولكنه انخفض إلى ١٤٠ ، وهو الآن ١٤١ مقابل الدولار الأمريكى . ولا يزال تخفيض اليابان عملتها يسبب غموضا فى الموقف ، ويؤدى إلى استمرار الأزمة . إن تخفيض الين اليابانى هو فى مصلحة اليابان فقط ، وسيلحق أضرارا فادحة ببقية دول المنطقة .

■ **وماذا عن حجم الصين المخيف لجيرانها ؟**

□□ **تشو ونجى** : أعتقد أن القول بأن حجم الصين مخيف جاء من الهند فقط ، وليست هناك دولة غيرها لديها مثل هذا الرأى . وقد استخدمت الهند هذه النظرية ذريعة للقيام بالتفجيرات النووية ، لكن الهدف الحقيقى للتجارب النووية الهندية هو ممارسة الهيمنة ، وتسوية الأزمة الداخلية لحزب جاناتا . وإننى أتساءل : لماذا تخيف الصين الدول الأخرى ، إنها تقدم التضحيات وتدفع ثمن احتواء الأزمة المالية فى جنوب شرق آسيا ، وبسبب الإمكانات الاقتصادية المحدودة فإن الصين تخصص نسبة محدودة من مواردها لإغراض الدفاع ، وهى أقل مما تخصصه الهند واليابان . والحقيقة أن الصين تحتاج إلى بعض الإمكانات الدفاعية ، ولولا هذه الإمكانات الدفاعية لما عادت هونج كونج ، ولاستقلت تايوان منذ وقت طويل .

والقول إن الصين مخيفة يأتى أحيانا من الولايات المتحدة ، لأن البعض فيها يقول إن الأسلحة النووية الصينية موجهة إلى الولايات المتحدة . وهذا القلق لا داعى له ، لأن الصين تعهدت من طرف واحد بأنها لن تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية . وبالنسبة للهند فليس هناك ما يمكن للصين أن تخيفها به ، وكانت حدة التوتر على الحدود بين البلدين قد خفت منذ سنوات لأن الصين ليس لديها وقت تبدده فى تهديد وتخويف الآخرين ، بينما هى مشغولة فى تنمية اقتصادها . إننى

أؤكد عدم وجود أى تهديد صينى للهند ، وأؤكد حرصنا على علاقات حسن الجوار والتعايش السلمى .

■ **الصين دولة نووية ، ولكنها تعترض على امتلاك دول أخرى مثل هذا السلاح ، فكيف تفسرون هذا الموقف ؟**

□□ **تشو ونجى** : نحن نعتقد أن المخاطر سوف تزداد مع زيادة عدد الدول التى تملك السلاح النووى ، ولذلك فنحن شاركنا فى معاهدة حظر الانتشار النووى . وعلى سبيل المثال ، فبعد أن قامت الهند بتجاربها النووية تبعتها باكستان ، وإذا قامت إسرائيل بهذه التجارب النووية فسوف تتبعها دول أخرى فى المنطقة ، وهذا لن يحل المشكلة . بالإضافة إلى ذلك ، فإن حجم الترسانة النووية فى الصين هو الأصغر مقارنة بالدول النووية الأخرى ، وهذا يعنى أن الصين لا تعارض التجارب الهندية والباكستانية ، لأنها تريد أن تحتكر الأسلحة النووية فى آسيا ، ولكنك تعرف أن باكستان قامت بتجاربها بعد الهند .

■ **لماذا يتعين على العالم ألا يصدق التعهد الهندى بعدم توجيه ضربة نووية أولى ، بينما يجب عليه تصديق التعهد الصينى بعدم استخدام الأسلحة النووية من طرف واحد؟**

□□ **تشو ونجى** : لقد أجبت عن هذا السؤال بالفعل ، والمنطلق الرئيسى فى إجابتى هو عدد الدول المالكة ، فكلما كان العدد أقل ، كانت المخاطر أقل أيضا . أما أن الهند تتعهد بعدم استخدام الأسلحة النووية ، فهذا لا يصدقه الآخرون ، لأن الهند تعهدت بعدم إنتاج الأسلحة النووية ولم تلتزم بذلك .

■ **وماذا عن تحديات العمل الداخلى التى تواجه الصين الآن ؟**

□□ **تشو ونجى** : هذا سؤال تطول الإجابة عنه ، وهو دليل على أنك صحفى مخضرم ، فهناك مثل صينى يقول "كلما كان عمر الخردل طويلا ، كان طعمه أشد تأثيرا" . إن مسيرة الإصلاح فى الصين كانت تسير بصورة سلسة ، ولكن الأزمة المالية فى جنوب شرق آسيا أثرت سلبا على مسيرتنا . ووفقا لخطتنا الوطنية فلدينا ثلاثة أهداف هى : عدم تخفيض العملة الوطنية ، والحد من نسبة التضخم بما لا يزيد على ٣% ، وزيادة معدل نمو الناتج القومى إلى ٨% . وبالنسبة للهدف الأول فقد حققنا توازنا بين الإيراد والإنفاق داخليا وخارجيا ، ولذا فليست لدينا أى مشكلة فى هذا الهدف .

أما الهدفان الثانى والثالث فهما يمثلان مشكلة كبيرة أمامنا ، لأن الأزمة المالية أثرت على جهودنا فى هذا المجال ، خاصة فى ميدان التصدير . وفى العام الماضى زاد حجم الصادرات بنسبة

٢٠%، ولكن هذه النسبة انخفضت إلى ٦% فقط فى الربع الأول من هذا العـــام . وفـــى الشـــهر الماضى توقف نمو الصادرات ، والمؤكد أن معدل النمو سينخفض هذا العام إلى ٦% فقط ، وهـــو ما سيؤثر على هدفنا ، وهذه أكبر مشكلة تقلقنا حاليا ، الأمر الذى يتطلب منا زيـــادة الاســـتثمارات الداخلية ، ومزيدا من المخصصات الماليـــة فى الداخل لتعويـــض الخسائر فى مجال التصديـــر . وهذا يعنى أننا سنخصص اعتمادات كبيرة لمشروعات البنيـــة الأساســـية كـــالطرق ، والســـكك الحديدية والكبارى ، من أجل زيادة القوة الشرائية للمواطنين لتحفيز الإنتاج الداخلـــى ، بشـــرط ألا يؤدى ذلك إلى ارتفاع التضخم ، وهذه مشكلة أخرى ، ولكن فى الوقت نفسه لدينا ثـــقة فـــى أننـــا سنحقق هذا الهدف .

■ لماذا تأخرت الصين فى التصديق على الاتفاق الخاص بإنشاء المنطقة الصناعيـــة الحرة فى خليج السويس ؟

□□ **تشورونجى :** بالنسبة للتعاون فى مجال المنطقة الصناعية ، فهذا الموضوع ليـــس سياســـيا ، ولكنه اقتصادى بحت ، والعلاقات السياسية بين مصر والصين طيبـــة جـــدا ، لكـــن مثـــل هـــذه الموضوعات الاقتصادية تحتاج إلى مزيد من الدراسات والمشاورات ، ولابد من إجـــراء دراســـة جدوى لهذا المشروع ، ولكن هذا لا يعنى أن الصين لن تصدق على الاتفاقية ، وإنما تلتزم بمزيـــد من الإعداد لكى نوثـــق العلاقات بين البلدين . نحن مستعدون لدفع المشروع إلى الأمام ، ويمكـــن أن أضرب مثلا، فالعلاقات بين الصين وروسيا وقزاقستـــان طيبة ، والدولتان الأخيرتان عرضتـــا على الصين شراء بعض حقول النفط لديهمـــا ، ولكنها بعيدة جدا عنا ، ولا نستطيع شراءها إلا بعد بناء خطوط أنابيب لنقل النفط . وبما أننا لا نستطيع تحمل تكاليف بناء هذه الأنابيب فإننـــا رفضنـــا العرض. ومن جانبى فإننى أرى أن هناك فرصة قريبة للوصول إلى تعاون اقتصـــادى بنـــاء بيـــن مصر والصين ، وبهذه المناسبة أرجو منكم أن تنقلوا تحياتنا إلى د. كمـــال الجـــنزورى ، وأجـــدد دعوتى له لزيارة بكين فى أقرب فرصة ، لمناقشة سبل تقوية التعاون الاقتصادى بين بلدينا .



ثالثا: تحقيقات ميدانية

لقاءات باكستانية

وزراء المالية والداخلية والإعلام يتحدثون:
التجارب النووية تقررت بعد حوار وطنى

من الاقتصاد إلى الأمن الداخلى إلى الحرب الكلامية بين إسلام أباد ونيودلهى عبر الصحف ومحطات التليفزيون المحلية والإقليمية والعالمية ، دارت الأحاديث بصراحة كاملة بيننا وبين وزراء المالية والداخلية والإعلام فى باكستان .. وبيننا وبين خبراء معهد الدراسات الإقليمية وكبار الكتّاب والمعلقين والدبلوماسيين هناك ، خلال استراحة من مناقشة برلمانية عاصفة ، وأخرى فى صالون ملحق بمكتب الوزير ، وثالثة على مائدة غداء أو عشاء ، ورابعة فى الطريق من موعد إلى آخر .

كانت الصعوبات الاقتصادية التى ظهرت آثارها فور إعلان الولايات المتحدة عن قرارها بوقف كل أشكال المعونات المالية لباكستان ، عقابا على إقدامها على إجراء التجارب النووية ، تفرض نفسها على جدول الأعمال الحكومى والقومى ، وقد وصلنا إلى إسلام أباد ومشروع الميزانية الجديدة أمام البرلمان ، بعد أن كان قد تم سحبه لتعديله فى ضوء المتغيرات الجديدة القاسية .

وكأنما أراد وزير المالية الباكستانى السيد سارتاج عزيز أن نشعر بدقة الظرف الاقتصادى فى بلاده ، وبدقة الموقف الذى يقلقه هو دفاعا عن مشروعه الجديد للموازنة ، فاختار أن يلقانا فى مكتبه بالبرلمان (الجمعية الوطنية) وهو خارج

لتوه من المناقشة ليعود إليهـا بعد أن يجيب عن تساؤلاتنـا التى يبدو – كما لاحـظ هو – أنها لم تختلف كثيرا عن أسئلة أعضاء البرلمان .

تفاؤل وسط غيوم

بدأ الرجل متحدثا عن الآمال الكبيرة التى علقتها حكومته وناخبوها – وهـم الأغلبية الكاسحة – على برنامج الإصلاح الاقتصادى الشامل فى البـلاد . وكـانت الإصلاحات قد بدأت تـؤتى ثمارها فى أكثر من مجال . قال إن تطبيق الإصلاحـات بدأ فى أبريل من العام الماضى ، وكانت الإصلاحـات واسـعة تـشمل تخفيـض الضرائب والجمارك وإصلاح النظام المصرفى، وكذلك تعديل قوانين سـوق المـال والاستثمار ، واستئناف مسيرة الإصلاح الزراعى التى كانت قد توقفت بسبب عـدم الاستقرار السياسى . وهو يرى أن هذه الإصلاحات هى التى خففـت وقـع الأزمـة الاقتصاديـة فى شرق آسيـا على بلاده ؛ إذ لولا إصلاح البنوك الذى تم فى يونيـو من العام الماضى ، لكانت الأمـوال قد هربت منها عندما وقعت التفجيرات النوويـة. وكان العجـز فى احتياطى باكستان من العملات الأجنبية يصـل إلـى ٤ مليـارات دولار، وتم تخفيضه إلى مليارى دولار فقط . أما العجز فى الموازنة العامة فكـانت نسبته ٦ر٢% وأمكن تخفيضـه إلى ٥ر٢% ، كذلك انخفض التضخم مـن ٣ر١٢% إلى ٨% . أما معدل النمو فقد ارتفع إلى ٥ر٥% . واستطرد وزير الماليـة قـائلا : وسط هذه البشائر تلبدت السماوات فجأة بالغيـوم السياسية ، فأجرت الهند تجاربـها النووية ، وفرض علينا أن نختار بين أن نأكل أكثر أو نحمى حياتنا ذاتـها ، وكـان التردد غير وارد . وبعد أن أجرينا حوارا وطنيا شاملا تم اتخـاذ القـرار بـإجراء تجاربنا النووية ، وعندها فقدنا مبلغا يصل إلى ثلاثة مليارات من الدولارات ، منـها ١٥٠٠ مليون دولار هى دفعات المعونة والقروض الأمريكية من الآن وحتى نهايـة العام الحالى ، و١٥٠٠ مليون أخرى فى صورة تدفقات مالية من مصـادر أخـرى عديدة .

وكنا قد لاحظنا فور وصولنا إلـى باكسـتان أن سـعر صـرف "الروبيـة" الباكستانية قد انخفض . وكنا نعلم أيضا أن قيودا على تحويل الأموال من البنوك قـد فرضت ، وأن قيودا مماثلة فرضت على الاستيراد ، بالإضافة إلى إجراءات التقشـف الحكومى البادية فى كل مكان لتوفير الطاقة وغيرها من المواد الأساسية . ومع ذلـك يرى وزير المالية الباكستانى أن الأمل موجود ، فهناك اتفاق استكملت كل إجراءاتـه مع البنك الدولى يمنح باكستان قرضا قيمته ١٥٠٠ مليـون دولار ، ولـن تسـتطيع الولايات المتحدة وقفه لأن البنك لا يخضع لقوانينها . كما ستحصل باكسـتان علـى قرض من بنك التمويل الآسيـوى قيمته ٣٥٠ مليون دولار . وفى سـبتمبر القـادم سوف تحصل على مجموعة من القروض بقيمة إجمالية تبلغ ١٣٠٠ مليـون دولار . وقد أسفرت زيارة رئيس الوزراء نواز شريف للسعوديـة عن الحصول على وعـد بإمداد باكستـان بالبترول مع تأجيل سداد ثمنه لفترة طويلة . ورغم أن الاتفـاق لـم يوقع بعد ، فإن وزير المالية الباكستانى كان واثـقا من أنه وعد قاطع .

وذكر السيد سارتاج عزيز أن باكستان من جانبها تقوم بإصلاحات اقتصاديـة جديدة ، وتضع سياسة رشيدة لإدارة مواردها . ومن حسـن الحـظ أن إصلاحاتنـا الزراعية تبشر بنتائج جيدة جدا فى عدد من المحاصيل مما سيعفينا من اسـتيرادها ، بل وقد يتيح إمكانات تصديرية ليست هينة ، وعلى ذلك ستنخفض وارداتنا الزراعيـة من ٤ مليارات دولار فى العام الماضى إلى ١٥٠٠ مليون دولار فقـط فـى العـام الحالى. كما أننا سنصدر السكر بعد أن كنا نستورده حتى العام الماضى . ونأمل فـى أن تزيد الصادرات الباكستانية عموما بنسبة ١٥% مما يخفض العجز التجارى إلـى مليار دولار فقط .

وإلى جانب زيادة الصادرات ، فلدينا ثلاث وسائل أخرى لمواجهة العقوبـات هى: زيادة الضرائب ، ولكن باعتدال حتى لا ينكمش الاقتصاد ، وتخفيـض الإنفـاق الحكومى ، وتعبئة موارد جديدة مثل تحويلات الباكسـتانيين مـن الخـارج ، وهـم مستعدون لذلك ، وكذلك تبرعاتهم "لصندوق رئيس الوزراء للاعتماد على الذات" .

ويلخص وزير المالية الباكستانى الآثار الاقتصادية لقرار إجـــراء التجــارب النووية والعقوبات التى تترتب عليه ، بأن العجز فى الميزانية سوف ينخفض بنســـبة ١٠% ، والواردات سوف تنخفــض بنفس النسبة . أما ميزانية الدفاع فقــد ارتفعــت بنسبة ٨% على حساب أوجه الإنفاق والاستثمار الأخرى بالطبع . وكـــانت الزيــادة ٣% فقط قبل أن ترفع الهند ميزانيتها الدفاعية بنسبة ١٤% .

عنف وتهريب .. وأفغانستان

وليست هموم باكستان نووية واقتصادية فقــط ، بل هناك أيضـــا مشــكلات الأمن الداخلى المزمنة . وبينما كنا نتحدث مع السيد شودرى شجاعت وزير الداخليــة الباكستانى ، كان هناك عدد كبير من القتلى يتساقطون يوميا حول كراتشى عاصمـــة إقليم البنجاب . يقول الوزير إن هذه مشكلة طائفية مزمنـــة لـــها أســـبابها السياســـية والاجتماعية ، وتعالج السلطات المحلية فى الإقليم – وهى منتخبـــة – جــزءا مـــن الأسباب ، بينما تعالج الحكومة المركزية الجزء الآخر . وتقوم اســـتراتيجيتنا هنـــاك على تشجيع الحوار بين الأطراف المتنافسة لأنه لا حل بدون اتفاق هـــذه الأطـــراف معا. ومن ناحية أخرى ، فإننا نقوم بفرض القانون والنظام بكل ما فى وســـعنا مـــن وسائل فى إطار الشرعية القانونية .

وردا على سؤال حول تغاضى الحكومة عن تـــفشى ظاهرة حمل الأســـلحة غير المرخصة من الأنواع الثـــقيلة بالنسبة للأسلحة الشخصية ، قال شـــجاعت : إن انتشار السلاح بدأ مع الحرب الأفغانية ، ولكنها ظاهرة ليســـت منتشـــرة فـــى كـــل المقاطعات ، ولكل مقاطعة ثـــقافتها الخاصة التى تؤثـــر علـــى انتشـــار الســـلاح أو محدوديته فيهـــا. ولكن بصفة عامة ، فإن السلاح بالنسبة للمواطن الباكستانى جـــزء من هيبته وكرامته ، وهو لا يستخدمه على أية حال بسهولة . ونحن ندرك أن عـــلاج هذه الظاهـــرة يتطلب وقتـــا وتدرجا. ونفى شجاعت وجود جيوب فى إقليم البنجـــاب لا تزال متمسكة بامتلاك الرقيق ، كما تردد أبواق الدعاية المعادية على حد قولـــه ،

واكتفى بالقول بأن ما يحدث هناك ليس استرقاقا ولكنه استمرار للتقاليد الإقطاعية التى نقاومها . كذلك أكد أن حكومته تقاوم بكل جهودها عمليات التهريب للمواد غير المشروعة ، خاصة المخدرات ، والتى تأتى من أفغانستان بسبب الحدود الطويلة بين البلدين ، ولكنه اعترف بأن هناك الكثير مما يجب عمله فى هذا الصدد . وعن المشكلة الأفغانية ، بوصفها جرحا نازفا فى جنب باكستان الغربى ، قال وزير الداخلية شودرى شجاعت إن حكومة طالبان الأفغانية هى إرث ثقيل تركته لهم حكومة بنظير بوتو ، ولكنهم مضطرون للتعامل معها بوصفها السلطة المسيطرة هناك ، وأبدى تشاؤما من احتمالات وجود حل سلمى للمشكلة الأفغانية .

أما عن وجود إرهابيين يتسللون من أفغانستان إلى باكستان أو بالعكس ، فقد نفى شجاعت ذلك بصورة قاطعة . وقال إنه بالنسبة للإرهابيين المصريين والعرب، فإن باكستان أدركت منذ سنوات قليلة فقط صحة موقف مصر ، واستشعرت القلق المصرى من هذه الظاهرة ، وأخذت على عاتقها إزالة أسباب هذا القلق . وذكر وزير الداخلية الباكستانى أنه تم إرسال تقرير إلى الحكومة المصرية عن نتائج تحقيقات العمل الإرهابى ضد سفارتها فى إسلام أباد ، وأن الحكومة المصرية راضية عن هذه النتائج . وأكد أنه لا يوجد الآن على الأرض الباكستانية أية عناصر إرهابية مصرية على الإطلاق ، وأن الاتفاقين الأمنى والقضائى الأخيرين بين مصر وباكستان يسيران بصورة مرضية للطرفين .

وفى رد على سؤال حول معلوماته عن أسامة بن لادن ، الممول الرئيسى للإرهاب الأصولى الدولى ، قال الوزير شجاعت : " لا ندرى عنه شيئا ، وإذا كان فى أفغانستان فهو لا يدخل إليها ولا يخرج منها عن طريق باكستان" .

(ملحوظة : أبلغنا رئيس تحرير صحيفة "أوصاف" الباكستانية بأنه التقى بأسامة بن لادن مؤخرا فى أفغانستان ، ومعه أيمن الظواهرى الإرهابى المصرى الهارب ، ونجل الشيخ عمر عبد الرحمن مفتى الإرهاب فى مصر المسجون فى أمريكا).

حوار سريع

وحين التقينا بوزير الإعلام السيد مشاهد حسين على مائدة الغـــداء ، كـــانت سمعته كمتحدث مفوض ووزير نشيط قد سبقـــته إلينا ، فهو تعبير عن الجيل الجديـــد من السياسيين الذين فرضوا أنفسهم على الساحة السياسية الباكستانية اعتمـــادا علـــى كفاءتهم الشخصية ، وليس امتدادا لأسرة احترفت العمل السياسى سابقا . ولأنه تعلـــم فى الولايات المتحدة وخبر دور الإعلام فيها والمنطق الذى يقوم عليه ، وقـــع عليـــه العبء الأكبر فى مواجهة الصحافة العالمية المسموعة والمرئية ليشرح الأسباب التـــى دفعـــت بلاده للقيام بالاختبار النووى يوم ٢٨ مايو الماضى. وعـــبر ٤٠ لقـــاء مـــع وسائل الإعلام العالمية المختلفة ، يبدو أنه قد نجح فى التعبير عـــن وجهـــة النظـــر الباكستانية ، أو هكذا بدا لنا حين تحدث إلينا على مدار أكثر مـــن ســـاعة ونصـــف الساعـــة . أعاد مشاهد حسيـــن على مسامعنا خلفيات القرار ، والتى ركزهـــا فـــى التهديد الهندى الكبير ، ليس فقط فى كشمير ، ولكن لباكستان نفسها ، مستشهدا فـــى ذلك بعدد من الظواهر التى تؤكد وجهة نظر بلاده ، أبرزهـــا مـــا أســـماه بالنزعـــة العدوانيـــة للحكومة الهندية الجديدة بقيادة حزب بهاراتيا جاناتا ، المتطـــرف قوميـــا ودينيا حسب قوله . فهذه الحكومة جاءت لتقلب المائدة رأسا على عقب ، فقد جمـــدت العمل باتفاق تضمّن عددا من الخطوات لتنشيط العلاقات بين البلدين ، كان قـــد تـــم التوصل إليه على مستوى الخبراء فى يوليو ١٩٩٧ بعد اتفاق رئيسى وزراء البلدين . ومن بين تلك الخطوات الحوار حول كشمير . إذ اتبعت الحكومـــة الهنديـــة سياســـة عدوانية تجاه المسلمين فى كشمير بل وفى الهند نفسها ، حيث تحـــاول أن تـــفرض عليهم قانونا للأحوال الشخصيـــة يتعارض مع الديـــن الإسلامى ، وهى تعمـــد إلـــى اتباع سياســـة توسعية بحرية ، وتهدف إلى ممارسة قدر من الهيمنة علـــى منطقـــة جنوب آسيا . ثم جاءت التفجيرات النووية الهندية المفاجئة لتثبت لباكستان – حســـب حديث وزير الإعلام – أن نوازع الهند العدوانية فى تزايد مستمر .

وأكد وزير الإعلام أن هذه التطـــورات فرضـــت على باكســـتان الشـــعور بالقلق وعـــدم الأمان، وكان على الحكومـــة أن تتخذ القرار المناسب الـــذى يحمـــى

البلاد ، ويحفظ أمنها وسيادتها، ويجعل الهند تفكر مائة مرة قبل أن تخطط لأى تهديد لنا . وتمثل هذا القرار فى إجراء تفجيرات نووية للإعلان عن القدرات النووية الباكستانية بصراحة ووضوح . ورغم الضغوط التى حاولت الدول الغربية ممارستها علينا لمنعنا من الإقدام على هذه الخطوة ، وكذلك الإغراءات التى قدمها لنا الرئيس الأمريكى ، فلم يكن أمامنا سوى هذا الخيار . لكن ما يجب قوله - حسب الوزير مشاهد حسين - إن قرار الحكومة إجراء التفجيرات النووية لم يكن فوقيا أو منفصلا عن الرأى العام وحاجات المواطنين الباكستانيين وتطلعهم إلى الأمن الحقيقى . فقد اتخذته الحكومة بعد إجراء حوار وطنى موسع ، شارك فيه كبار الكتاب السياسيين، وعسكريون متقاعدون، ودبلوماسيون خارج الخدمة، وغيرهم . وفى هذا الحوار ، ظهر لنا أن الغالبية العظمى ترى أن الخيار الوحيد هو إجراء التجارب النووية . صحيح وجدت بعض أصوات معارضة ، ولكنها كانت قليلة واستندت إلى أسباب اقتصادية بالأساس ، ولكن المؤيدين كانوا أكثر ، واستندوا إلى اعتبارات الأمن . وحين نقارن بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الأمنية ، فلا شك سيكون الترجيح للاعتبارات الأمنية. وما أحب أن أؤكده هنا أن وزارة الإعلام لم تتدخل أبدا فى هذا الحوار ، وتركت الساحة مفتوحة لتداول جميع الآراء لأن القضية خطيرة ، ولأننا فى الحكومة كنا نريد التعرف على كل الآراء بصراحة ووضوح. وأيضا فإن الذين عارضوا إجراء التفجيرات النووية لا يمكن المساس بوطنيتهم ، ووجهة نظرهم محل احترام وتقدير .

كان هدفنا هو تصحيح الخلل الذى صنعته الهند بقوة ، وأعتقد أننا نجحنا فى ذلك . وهنا أعطى مثلا ، فقد توارت لغة التهديد التى ميزت تصريحات بعض المسئولين الهنود قبل خطوتنا تلك . وهناك أيضا لغة هندية رسمية جديدة تجاه باكستان ، وتجاه الرغبة فى الحوار حول مشكلة كشمير ، وهى رغبة لم تكن موجودة قبل إجرائنا للتفجيرات النووية الستة ، حيث لمسنا إشارات تشكك فى قدرتنا على إجراء الاختبارات النووية .

والجميع الآن – كما أكد لنا وزير الإعلام الباكستانى – فى كل باكستان

متفقون على أن هناك توازنا جديدا للقوى فى جنوب آسيا . وهذا التوازن له نتائجه الإقليمية وأيضا الداخلية. فنظرا لأن الحكومة برئاسة نواز شريف قد تجاوبت مع ضغوط الرأى العام فى هذا السياق ، فقد زادت مساحة التأييد الشعبى لها . كذلك فإن شعبية نواز شريف نفسه زادت بصورة ملحوظة ، وهذا بدوره يسمح للحكومة بأن تسير فى إجراءاتها الأخرى فى مجال الإصلاح السياسى والإصلاح الذى تعهدت به لكل المواطنين . واستطرد قائلا : إننا لسنا دولة عدوانية ، ونعتقد أن لدينا الحق كدولة ذات سيادة فى اتخاذ القرارات التى تناسبنا وتتفق مع مصالحنا ما دامت لا تهدد أحدا آخر . إننا هنا فى باكستان نعتقد أنه من الضرورى حل مشكلة كشمير حلا نهائيا، حتى لا يكون هناك أى مصدر للتوتر أو الدخول فى حرب مع الهند . ودعنى أقل لكم إن هناك اتجاهين لحل مشكلة كشمير وتسوية المشكلات العالقة فى العلاقات الهندية الباكستانية :

☐ **الاتجاه الأول** يرى أنه من الضرورى البدء بحل مشكلة كشمير بصورة نهائية ومن خلال تدخل المجتمع الدولى ، وأن يكون معيار الحل إعطاء حق تقرير المصير لمواطنى كشمير حسب القرارات الدولية . ثم بعد ذلك نتجه إلى تنشيط العلاقات بين البلدين . والافتراض الذى يقوم عليه هذا الاتجاه أساسه أن كشمير تشكل قلب التوتر فى العلاقات الهندية الباكستانية ، وأن معالجة هذا القلب من شأنها أن تسمح بالتحول إلى أى قضية أخرى لتسويتها .

☐ **أما الاتجاه الثانى** ، فيرى أنه من الممكن تجميد مشكلة كشمير لفترة من الزمن يتم فيها البدء بإجراءات لبناء الثقة وتنشيط العلاقات والاتصالات بين البلدين فى المجالات الرسمية وغير الرسمية ، بداية بالخطوات الصغيرة التى تكبر فيما بعد رويدا رويدا . وبعد أن يتم تدعيم العلاقات وتجاوز مجالات الشك وعدم اليقين ، يمكن الدخول بقوة على مشكلة كشمير وحلها نهائيا .

وحسب وزير الإعلام ، فإن الاتجاه الغالب فى باكستان هو الاتجاه الأول . وذلك نظرا لأن كشمير موجودة فى وجدان كل مواطن باكستانى ، وليس ممكنا أن يطرحها جانبا . فالمهم إذن البدء بحل هذه القضية نهائيا ، وهذا من شأنه أن يقود

إلى علاقات أفضل وأوسع بين الهند وباكستان .

وكما لاحظنـــا فى حوارات سابقة مع مسئولين سابقين ومواطنين عـــاديين ، فإن كشمير إحـــدى القضايا التى يتبارز حولها السياسيون والأحزاب على اختـــلاف أفكارهم وبرامجهم ، وهو أمر من شأنه أن يمثل قيدا كبيرا على أى تحرك حكومـــى فى المستقبل .

وكان قد آن لنا أن نغادر باكستان إلى الجانب الآخر من الحدود ، حيث بـــدأ الفصل الأول من قصة الأمل والخوف التى نعيش أحداثها تحت شمس جنـــوب آســـيا الملتهبة .

لقاءات فى الهند

وزير المالية :
العقوبات لن تؤثر على التنمية

المستشار السياسى لرئيس الوزراء :
هستيريا آسيا فى الفكر الاستراتيجى الأمريكى

معلومات جديدة ووجهات نظر مختلفة ، أسفرت عنها حملة مكثفة من اللقاءات فى العاصمة الهندية نيودلهى ، شملت هذه اللقاءات كلا من السيد باشوانتت سنها وزير المالية ، والمنظر الفكرى الأول والمستشار السياسى الأول لرئيس الوزراء الهندى السيد جاسوانت سنج ، ورئيس الوزراء الهندى السابق كومار جوجرال أحد زعماء المعارضة حاليا ، والسيد كيسى سنج مساعد وزير الخارجية والمتحدث الرسمى ، وعدة خبراء من مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية والدفاعية .

قال جاسوانت سنج إن مهمته الأخيرة فى واشنطن كان هدفها إزالة الغيوم العالقة حول الهند فى أذهان الفريق السياسى الأمريكى المؤمن بضرورة التعاون مع الصين على حساب بقية دول جنوب وشرق آسيا ، وقال إن الفكر الاستراتيجى الأمريكى مصاب بما يمكن تسميته بـ "هستيريا" آسيا . وأوضح أنه أكد للأمريكيين أن الهند ليست لديها النية لإشعال حرب باردة فى القارة الآسيوية . أما مساعد وزير

الخارجية الهندية والمتحدث الرسمى ، فقد كشف النقاب عن أن الهند كانت تستطيع التسلح نوويا منذ عام ١٩٦٦ ، وأن السبب المباشر فى قرار إجراء التفجيرات النووية هو نجاح تجربة الصاروخ الباكستانى "غورى" القادر على حمل رؤوس نووية ، واتهم الولايات المتحدة بتجاهل البرنامج الصاروخى لباكستان . وقال إن التعاون النووى بين الصين و باكستان دفع الهند مبكرا إلى أخذ حذرها.

أما رئيس الوزراء السابق جوجرال ، فقد أزاح الستار عن أن قرار التسلح النووى كان قد اتخذ عام ١٩٨٨ ، وكان الباقى فقط هو إجراء التجارب ، لكنه لم يشعر بحاجة إليها عندما كان رئيسا للوزراء . وهو يؤكد أنه فى الغالب لم يكن ليتخذ قرار إجراء التفجيرات النووية الآن لو كان هو رئيس وزراء الهند الحالى . وأضاف إن الدستور الهندى عدل ٧٠ مرة لاستيعاب مشكلات الأقليات .

وشرح لنا وزير المالية الآثار الاقتصادية لقرار إجراء التجارب النووية ، فقال: إن ما سنفقده هذا العام بسبب العقوبات الأمريكية لا يزيد على مليارى دولار ، وهو رقم لا يعد مخيفا لنا ، ولكن الأثر السلبى الرئيسى هو الجو النفسى العام المصاحب لفرض العقوبات ، والذى قد يقلل من تدفق الاستثمارات مؤقتا . وأكد أن الاحتياطى النقدى فى الهند كبير وأكثر من كاف ، وأن معدل النمو البالغ ٧% سنويا لن يتأثر كثيرا .

فى اللقاء مع السيد جاسوانت سنج، كان سؤالنا الأول عن المهمة التى كلف بها فى الولايات المتحدة فى أعقاب إجراء الهند تجاربها النووية وما تلاها من قلق دولى . وأجاب قائلا : لقد ذهبت إلى الولايات المتحدة ليس لشرح الموقف الهندى ، لأننا لم نخالف أى معاهدة دولية أو معاهدة جماعية أو ثنائية مع أى طرف آخر . فما فعلناه هو ممارسة حقنا السيادى لحماية أمننا القومى كما ينبغى أن يكون . فدولة مثل الهند لها حضارة عظيمة ليس عليها أن تشرح لأحد قراراتها ، لكنى دخلت فى حوار مع المسئولين الأمريكيين فى المؤسسات المختلفة فى الكونجرس والبيت الأبيض والخارجية ووسائل الإعلام ومع قادة الرأى ورجال الأعمال ، وذلك بغرض إزالة غيوم الشك المتبادل التى تراكمت فى الآونة الأخيرة . وكانت قضية

الانتشار النووى هى أهم القضايا التى ناقشتها هناك سواء فى واشنطن أو فى نيويورك. ومن خلال المناقشة تبلور اتجاهان أساسيان :

- الأول هو النظر إلى ما جرى فى الهند كقضية ذات صلة بالانتشار النووى حسب تعريف الدول الخمس النووية الكبرى .
- والثانى هو ما أصفه بأنه مشكلة الولايات المتحدة نفسها وإسرائيل ذات صلة بذلك ، والتى أثارت "هستيريا" حول الوضع فى جنوب آسيا ، وكأن الوضع فى هذه المنطقة على شفا مذبحة نووية . وهنا أقول : إن الوضع فى آسيا ليس به أى "هستيريا" ، وهو لن يتطور إلى حرب ، وهو بالطبع لن يكون مذبحة نووية . وأعتقد أن هذه الهستيريا حول الهند لها علاقة بالعقوبات التى تريد الولايات المتحدة فرضها ، وكذلك بالدور الذى يمكن أن تؤثر به الهند على أوضاع جنوب آسيا .

وعن حدود دور حزب بهاراتيا جاناتا فى اتخاذ قرار التفجيرات النووية ، أكد جاسوانت أن الحكومة التى يرأسها حزب بهاراتيا جاناتا هى حكومة ائتلافية ، وأن للحزب حلفاء ، ولقد كان القرار التزاما بما جاء فى الوثائق المشكلة لهذا الائتلاف ، والتى تضمنت الالتزام فيما يتعلق بالأمن وبممارسة سياسة نووية محددة واضحة وليست سياسة غامضة ، والإعلان عن حجم الإمكانيات التى تملكها الهند فى هذا المجال . وإذا رجعنا إلى بيان الحكومة فى البرلمان حول التفجيرات النووية لوجدنا إشارة تفصيلية حول الاستمرارية فى البرنامج النووى الهندى منذ فترة طويلة ، وبالتالى فالقرار ليس قرار الحزب ولكنه قرار الحكومة كلها . وأى ربط للقرار بالحزب وحده هو استنتاج غير صحيح .

وأكد جاسوانت لنا فى لهجة تتسم بالثقة والاعتداد بالنفس : إننا فى الهند وبعد التفجيرات فى الثالث عشر من مايو الماضى اتخذنا عدة إجراءات ، وقد وضعنا نظاما صارما يضبط الاختبارات النووية ، وأعلنا أننا لن نقوم بالضربة النووية الأولى ، وأعلنا أيضا عن رغبتنا الكاملة فى الدخول فى مفاوضات ذات معنى ، حول الإجراءات الواردة فى معاهدة منع الانتشار النووى فيما يتعلق بتسهيل

نقل المواد النووية للأغراض السلمية ، وهى الإجراءات التى كان يجب أن تؤخذ من قبل دول عديدة . وأكدنا أيضا أنه ليس لدينا النية فى الدخول فى حرب باردة . وحددنا عقيدتنا العسكرية النووية وهى ذات شقين : الأول أنه لا ضربة نووية أولى ، والثانى هو امتلاك الحد الأدنى من الردع .

وأضاف جاسوانت سببا آخر للتفجيرات النووية ، وهو أن لها غرضا علميا بالأساس لتطوير وترقية معلومات العلماء الهنود . فلقد بدأ البرنامج النووى الهندى فى ١٩٤٧ ، ونحن الآن فى ١٩٩٨ ، وهناك الكثير مما حدث فى هذا المجال ، كما أن التطوير العلمى والتكنولوجى لا يمكن وقفه . وإذا كنا قد انتظرنا حتى توقيع معاهدة الحظر الشامل للاختبارات النووية فى نهاية ١٩٩٩ ، والتى تتضمن عقوبات جماعية تلقائية على الدول التى ستقوم بأى اختبارات نووية بعد توقيع المعاهدة ، فسيكون موقف الهند صعبا جدا . ولذا كان ضروريا للأغراض العلمية أن نتخذ القرار الآن .

السبب المباشر

وأوضح المتحدث الرسمى الهندى أن البرنامج النووى الهندى بدأ بعد فترة قليلة من الاستقلال ، وكان الهدف أن نرتفع بقاماتنا أمام قوى الاستعمار ، وتأكيد حقنا فى اتخاذ القرارات الأمنية والسياسية الخارجية . وقد بدأ البرنامج سلميا ، ثم وصلنا إلى مرحلة القدرة على التسلح النووى فى عام ١٩٦٦ ، وليس عام ١٩٧٤ كما هو شائع . ولو فعلنا ذلك لكانت الهند قد أصبحت عضوا فى النادى النووى المعلن فى معاهدة منع الانتشار النووى . كما كان محتملا أن يصبح بلدنا عضوا دائما فى مجلس الأمن الآن . وكان السبب فى عدم تسلحنا نوويا عام ١٩٦٦ هو أننا كنا فى مقدمة دول عدم الانحياز ، وكنا من أصحاب الصوت العالى فى المطالبة بمنع الانتشار النووى ، وكنا نعتقد أن الإجماع على التخلص من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التى تمتلكها الدول الكبرى سيقود إلى إجماع مماثل على نزع السلاح

النووى ، لأنها جميعا أسلحة دمار شامل ، ولكنه لم يحدث . وحتى الآن نحـــن مــع النزع الشامل للسلاح النووى .

ووفقا لرأى كيسى سنج ، فلم يكن أمام رئيس الوزراء الهندى فى الحكومــــة الحالية خيار سوى اتخاذ قرار التفجير ، بعد أن أجرت باكستان تجربة على صــاروخ قادر على حمل سلاح نووى إلى الهند ، وهو أمر قد تجاهلته الولايات المتحدة .

حكيم الهند

كومار جوجرال رئيس وزراء الهند السابق ، أو حكيم الهند المعاصر ، واسع الأفق وذو التجربة السياسية العريضة ، استقبلنا فى بيته . وكان الحوار معـــه حــول الهند وطبيعتهــا ومشكلاتها التى لا يمكن حصرها ، وما تواجهه من تحديات ســـواء فى الداخل أو فى الخارج.

كانت نقطة البداية فى الحوار هى السؤال عن كيفية فــــهم الـــهند وســـماتها الأساسية التى تؤثر على مجمل العملية السياسية والاجتماعية . وهنا قــال جوجــرال بحكمة كبيرة : إن الهند بلد كبير ، سمته الأساسية هى الحضارة الموغلة فى القـــدم ، والتنوع الشديد الذى يتطلــب تحركا سياسيا واجتماعيا خاصا . إنه تنوع يزيــد مــن غنى الهند الثــقافى والحضارى على نحو فريد جدا . ففى الهند العديد من الأقليـــات العرقية والدينية ، لكنى فى الحقيقة أجد من الصعب جدا أن أطلق وصف أقلية علــى المسلمين الهنود الذين يبلغ عددهم أكثر من ١٦٠مليونا ، أو ١٦% من السكان . وفى بعض الولايات يتساوى عددهم مع الهندوس ، ويزيدون فى ولايــات أخــرى، وهــم حقيقة اجتماعية وسكانية ودينية .

التنوع أيضا – حسب قوله – نجده فى وجود مجتمعات قبلية وخاصـــة فــى الشمال يمثــلها عدد من الأعضاء فى البرلمان بما يساوى ٧% . ومثل هذه الحقــائق لا تستطيع أى حكومة أن تغفلها أو تعمل ضدها . ولقد تم تعديل دســـتورنا ٧٠ مــرة

لكى يتلاءم مع هذه الحقائق . وفى السنوات الأخيرة زادت الحاجة عندنا لدعم الفيدرالية . وفى القضايا الكبيرة فإن الولايات لها دور كبير ، وأصبحت هذه المؤسسات أكثر استقلالية ، وهى فى بعض الأحيان تحرج الحكومة . ولكن كل هذه الظواهر إيجابية . ومع ذلك فإن هناك أيضا سلبيات لها ، من أبرزها أن عدد السكان هائل يصل إلى ما يقرب من مليار نسمة ، وهذا يعنى كمّا ضخما من المشكلات والحاجات التى يجب توفيرها عبر مساحة واسعة جدا .

أما عن المسألة النووية فى الهند ، فأشار رئيس الوزراء السابق إلى أن الصين قد بدأت فى الاختبارات النووية عام ١٩٦٤ ، ولهذا قررنا نحن فى الهند إجراء تجربة نووية ، فى عام ١٩٧٤، وقررنا فى عام ١٩٨٨ التسلح النووى بعد أن تأكدنا من وجود أسلحة فى الصين وباكستان ودييجو جارسيا . ولكن تم وضع البرنامج النووى تحت سيطرة المدنيين وليس العسكريين ، الذين لا يعرفون حجم القوة التى لدينا . وبالنسبة لتفجير ١٣ مايو الماضى، فقد كان علماؤنا راغبين فى الحصول على بيانات ومعلومات تدلهم على مدى قوة السلاح النووى الذى فى أيديهم. وهذا الوضع يختلف عن وضع الدول النووية الخمس ، التى تخطت هذه التجارب ولم تعد تحتاجها ، ولذلك حظرت هذه التجارب وتدعو إلى تطبيق الحظر على كل العالم .

وهنا تساءلنا عن الأسباب التى دعته كرئيس للوزراء لعدم اتخاذ قرار بشأن إجراء تجربة نووية . فقال جوجرال : لم أجر التجارب النووية لأننى كنت متيقنا أن باكستان سوف ترد ، وأيضا لأننى كنت أضع تحسين الحالة الاقتصادية للهند كأولوية قصوى . وهنا يجب أن نضع فى الاعتبار أن عدم توقيعنا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هو وسيلة للضغط على الأمريكيين . وحتى لو كنت رئيسا للوزراء حتى هذه اللحظة ، لم أكن لأرى أن هناك تهديدا حاليا ومباشرا يفرض إجراء تجربة نووية . ونحن فى الهند ندعو إلى إزالة هذه الأسلحة ، ولكننا نعتقد أن هذا الأمر مستحيل على مستوى العالم . ولقد قررنا ألا نرد على الدعاية الباكستانية . أما الصين فهناك العديد من الأسباب التى تدعو للتعاون معها ، ولكن

البلدين ورثا تناقضات جوهرية عديدة تحول دون تحقيق تعاون يفيدهما ويفيد المنطقة . ورغم خطأ الحكومة الحالية ، فهناك لقاءات مقرر عقدها بين خبراء البلدين للنقاش حول المشكلات العديدة .

وحول أبرز الأمور الداخلية ، قال جوجرال : إن رئيس الوزراء الحالى فاجباى شخصية جيدة ، ولكنه يمثل حزبا متطرفا يتناقض مع شخصيته ، وأنا شخصيا أميل إلى شخصية غاندى . وأعتقد أن حزب المؤتمر "الكونجرس" سيكون له مستقبل بالرغم من بعض المشكلات التى يواجهها ، وكذلك حالة التخبط التى يعيش فيها حاليا.

السلام والتنمية

وفى مستهل حديثه قال وزير المالية الهندى باشوانتت سنها : إن ميزانية الدفاع لا تتجاوز ٥ر٢% من الناتج المحلى الإجمالى ، فى حين أنها تصل إلى ٥% فى بعض الدول المجاورة . وأكد أن التجارب النووية الأخيرة لم تضف أعباء جديدة على اقتصاد الهند .

وردا على سؤال عن تأثير زيادة ميزانية الدفاع بنسبة ١٤% على عملية التنمية ، قال وزير المالية : إن هذه الزيادة غير حقيقية لأنها جاءت بسبب ارتفاع نسبة التضخم وانخفاض قيمة العملة . وحول العقوبات المالية والاقتصادية ، قال الوزير: إن العقوبات فرضتها دولة واحدة وهى أمريكا ، وقد امتنعت الدول الأخرى عن مجاراتها . ووفقا لتقدير الأمريكيين أنفسهم فإن حجم المساعدات التى يمكن أن تحجب عن الهند لا يزيد على مليارى دولار ، وهو رقم ليس مخيفا لنا ، ولكن التأثير الحقيقى لهذه العقوبات هو خلق جو من عدم الثقة لدى المستثمرين فى الداخل وفى الخارج. ولكننى على ثقة من قدرة الهند على تجاوز هذه الأزمة .

وقال : لا تنسوا أن الهند دولة ضخمة جدا ومتعددة الموارد ، ولدينا احتياطى

ضخم وأكثر من كاف من النقد الأجنبى ، وتجارتنا جيدة . إن الـــهند تحصـــل علـــى مساعدات سنوية تصل قيمتها إلى ٦ مليارات دولار ، نصفها على الأقل مـــن البنـــك الدولى ، ومنها مليار دولار من بنك التنمية الآسيوى ، ومليارا دولار أخـــــرى مـــن اليابان وبقيـــة الأطراف الأخرى المانحة . وأكد الوزير أن الهند يمكنـــها أن تحـــافظ على معدل النمو الذى وصلت إليه على مدار السنوات الأربع الماضية وهو ٧% .

تشجيع أمريكى

وحين قابلنا السفير ديكسيت السكرتير السابق للخارجية الهندية ، وأحد كبـــار المعلـــقين السياسيين فى الصحف الهندية حاليا ، قال لنا : إن الهند من أوائل الـــدول التى اهتمت بنزع أسلحة الدمار الشامل الكيماوية والبيولوجية والنووية أيضا ، لكـــن الظروف الدولية لم تساعد على تحقيق هذا الهدف المتعلق بالأسلحة النووية تحديـــدا ، ولذلك تعرضنا لكثير من الضغوط المختلفة . فدين راسك وزير خارجيـــة الولايـــات المتحدة الأسبق ، أبلغ نهرو عام ١٩٦٣ رسالة قال فيها : إن الصيـــن ســـوف تنتـــج أسلحة نووية فى غضون عام ، وإن الولايات المتحدة لا تمانع أن تكون الهند دولـــة نوويـــة أيضا . وقال راسك : إن الولايات المتحدة تعرف أن الهند لديها الإمكانـــات لكى تكون دولة نووية. وكان مغزى هذه الرسالة - حسب حديـــث الســـفير الســـابق ديكسيت - يتضح فى توقيتها ، حيث كانت علاقات الهند متوترة مع الصين ، وكـــانت العلاقات متوتـــرة أيضا بين الولايات المتحـــدة والصين ، غـــير أن نـــهرو رفـــض الطلب. وكان ذلـــك نابعا من موقف الهند الرافض للانتشار النووى . وقال ديكســـيت إن الهند كانت مستعدة لتوقيع معاهدة حظر الانتشار النووى فى يناير ١٩٦٧ ولكـــن بشرط أن تتخلى عن طبيعتها التمييزية . وإن المعلومات التى تقول إن الـــهند بـــدأت برنامجهـــا النووى قبل باكستان غير صحيحة . ففى ينـــاير ١٩٧٢ بـــدأ البرنـــامج النووى الباكستانى قبل التفجير الهندى بعامين . والحقيقـــة أنه كانت لدينا فـــى هـــذه الفترة المبكرة إشارات عديدة عن قرار عملى باكســتـــانى بالتحول إلى دولة نوويـــة .

ولذلك قررت السيدة إنديرا غاندى امتلاك برنامج نووى ، وهو برنامج نووى محلى تماما . لكن الظروف الدولية جعلت كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق يقدمان لنا دعما سياسيا ومعنويا بطريقة ضمنية .

وقال ديكسيت : إن الهند لا ترغب فى أى مواجهة عسكرية حول كشمير ، ولا تعمل على هذا الأساس . والصحيح - حسب قوله - إن الباكستانيين هم الذين لديهم تصريحات تقول إنه إذا لم تحل مشكلة كشمير فستكون هناك حرب نووية . إن قدراتنا أعدت أصلا لتوجيه ضربة ثانية وليست من أجل القيام بضربة أولى ، ويمكن القول إنه حتى الآن ليس لدينا نظام للتعبئة . أما عن البرنامج النووى الباكستانى ، فقال السفير ديكسيت إنه فى عام ١٩٨٧ أرسل الأمريكيون للهند ما يفيد بوجود دلائل على أن برنامج باكستان النووى قد وصل إلى مرحلة متقدمة ، وأنهم على وشك صنع قنبلة نووية . والواقع - حسب قوله - "إننى لو كنت باكستانيا ، فليس أمامى أى شيء آخر إلا متابعة البرنامج النووى ، وأنا كهندى سعيد بذلك ، لأنه يعطى الباكستانيين الثقة فى أنفسهم ، ويجعل التفاوض معهم حول القضايا المعلقة أيسر كثيرا" .

لقاءات إندونيسية

نائبا رئيس الوزراء الإندونيسى للاقتصاد والدفاع والأمن :
ليس للجيش دور فى استقالة سوهارتو

إندونيسيا دولة تزيد مساحتها على مساحة أوروبا مجتمعة ، كما أن تعداد سكانها يقفز بها لأن تكون أكبر دولة إسلامية فى العالم ، فضلا عن أنها تتمتع بثروات طبيعية تجعلها مؤهلة لمكانة اقتصادية مرموقة على المستوى الدولى . لكل ذلك ، فإن الإحاطة بحقيقة الأوضاع التى أدت إلى الأزمة الاقتصادية ومن ثم السياسية فى إندونيسيا ، كانت تتطلب اللقاء بأكبر عدد من كبار المسئولين فيها إلى جانب مواطنين عاديين يعكسون آراء رجل الشارع فى إندونيسيا . وهكذا تعددت اللقاءات مع عدد كبير من الشخصيات والمصادر ، من رجال تحملوا مسئولية إجراء الإصلاحات وهم فى داخل السلطة مثل فيصل تانجونج نائب رئيس الوزراء والمنسق العام لجميع الوزارات السيادية ، وجيانجار كارتا ساسميتا نائب رئيس الوزراء والمنسق العام لمجموعة الوزارات الاقتصادية ، ويوسف أنور رئيس هيئة سوق المال ، إلى نساء وإلى رجال أخذوا على عاتقهم مهمة محاولة التغيير من مقاعد المعارضة مثل السيدة ميجاواتى سوكارنو ، ابنة الزعيم الإندونيسى الراحل سوكارنو ، إلى السيد مرزوقى أحد زعماء حركة حقوق الإنسان فى إندونيسيا .

أوجز السيد تانجونج تفسيره للأزمة السياسة فى بلاده بأنها جاءت نتيجة

مباشرة للأزمة الاقتصادية ، التى كشفت عن الهوة الكبيرة التى تفصل بين البسطاء من الشعب وحفنة قليلة مسيطرة على الاقتصاد. أما السيد كارثا ساسميتا ، فقد أوضح أن أحد أهم أسباب الأزمة الاقتصادية هو إسراف القطاع الخاص فى الاقتراض والتوسع فى مشروعات بطيئة الدوران اقتصاديا ، وكذلك فى المضاربات العقارية. أما يوسف أنور رئيس هيئة سوق المال ، فقد عارض رأى نائب رئيس الوزراء فى موقفه الرافض لتدخل الدولة بالرقابة ، مشيرا إلى أن انعدام الضوابط على النشاط المصرفى كان أحد العوامل الرئيسية فى حدوث الأزمة . وفى حين ناشد أنور رجال الأعمال فى مصر أن يتعلموا من درس محنة إندونيسيا ، فقد أوصى المسئولين المصريين بوضع ضوابط قوية على البنوك فى سياسة منح قروض قصيرة الأجل إلا فى الحالات القصوى .

كما أكد السيد تانجونج أن الجيش لم يكن له دور فى قرار الرئيس السابق سوهارتو بالتنحى ، وأن قرار التنحى جاء بعد أن أدرك الرئيس أن هناك قطاعات كبيرة تطالب بالتغيير ، على خلاف ما كان يعتقد من قبل . وذكرت السيدة ميجاواتى سوكارنو ، دون مواربة ، أنها تعارض الرئيس الجديد بحر الدين حبيبى لأنه امتداد لنظام سوهارتو ، ولأنها تشك فى قدرته على تنفيذ الإصلاحات التى تعهد بها ، مشيرة إلى أنها أيضا لا توافق على إبعاد الجيش عن الحياة السياسية نهائيا لأنه هو الذى حارب من أجل الاستقلال .

وحول الصراع الهندى – الباكستانى بسبب إقليم كشمير ، أكد السيد تانجونج – فى أكثر من موضع أثناء الحديث معه – إيمانه بأن مصر هى الدولة التى يمكنها من خلال الوساطة أن تضع هذا الصراع على بداية طريق التسوية السلمية .

فى الوقت نفسه ، نفى السيد كارثا ساسميتا رسميا الشائعات التى تتردد فى العاصمة جاكرتا حول طلب أمريكى بشراء أو استئجار جزيرتين إندونيسيتين نائيتين لاستخدامهما كقاعدتين عسكريتين ، وذلك بالرغم مما سمعناه من مصدر إندونيسى مطلع عن وجود اتجاه لبيع أو تأجير جزيرة إندونيسية غير مأهولة بالسكان لسنغافورة .

رجل الضبط والربط!

فى مكتبه قال لنا السيد فيصل تانجونج نائب رئيس الوزراء والمنسق العـام لجميع الوزارات السيادية فى إندونيسيا ، بما فى ذلـك وزارات الدفـاع والداخليـة والخارجية ، والذى يوصف بأنه أحد محاور ارتكاز السلطة فى إندونيسيا ، ردا علـى أسئلتنا واستفساراتنا :"إن الأسباب وراء الأزمة فى إندونيسـيا سياسـية واقتصاديـة وتشريعية ، ونعمل حاليا على معالجتها لكى نمكّن المواطنين البسـطاء مـن الحيـاة الكريمة على مشارف القرن الـ ٢١.. ".

وأوضح أن الشرارة الأولى جاءت مع بدء الأزمة المالية فى تايلاند ثم امتدت سريعا إلى كوريا الجنوبية ومنها إلى ماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة ، مشيرا إلـى أن المسألة بدت وكأنها حلقات متداخلة كل منها تجذب الأخرى ، ولم يكـن بالوسـع أن توقفها إندونيسيا بمفردها.

وقال إن الأزمة المالية العنيفة كانت مقدمة للأزمة السياسية ، وعملت علـى تأجيجها ، كما أن البسطاء من الشعب أصيبوا بالملل نتيجة للجمود الذى سيطر علـى الحياة السياسية لما يزيد على ٣٠ عاما ، بسبب تركيز السلطات فى يد واحدة ، ممـا حدا بالحكومة الحالية إلى مراجعة العديد من القوانين المنظمة للحياة السياسية بما فـى ذلك القوانين المنظمة للانتخابات العامة ، وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب ، وتعديـل قوانين مكافحة الأنشطة التخريبية والنشاط الاقتصادى ، ولهذا فقط سميت الحكومـة الحالية باسم حكومة الإصلاحات ، حيث إنها أخذت على عاتقها هذه المسئولية حتـى يتم انتخاب المجلس التشريعى فى العام المقبل .

وتعمل الحكومة الحالية جاهدة على الخروج من الأزمة المالية العنيفة التـى تجتاح البلاد من خلال تعديلات وإصلاحـات واسـعة النطـاق علـى التشـريعات الاقتصادية ، وذلك بالإضافة للمساعدات الاقتصادية مـن الخـارج خاصـة الـدول المجاورة ، كما نأمل فى الحصول على مساعدات من دول الشرق الأوسط .

وحول ملابسات تنحى الرئيس السابق سوهارتو ، قال تانجونج : إن الرئيـس

سوهارتو وزعماء حزبه الحاكم أعلنوا قبيل إعادة انتخابه للفترة السابعة رئيسا لإندونيسيا أن جميع قطاعات الشعب ، وفى مقدمتهم المواطنون البسطاء يؤيدون استمراره فى الحكم ، وعندما بدأت الأزمة الاقتصادية ثم السياسية من بعدها ظهر أن غالبية أفراد الشعب لا يرغبون فى بقاء الرئيس مما دفعه للتنحى عن السلطة ، أى أن القرار جاء باقتناع منه وليس بضغط من أى جهة أخرى بما فى ذلك المؤسسة العسكرية .

ولكن هل كانت هناك أسباب هيكلية فى اقتصاد إندونيسيا لا توجد بالدرجة نفسها فى الدول الآسيوية الأخرى التى اجتاحتها الأزمة ، وهى التى أكسبت الأزمة عنفا أكثر فى إندونيسيا عن غيرها من دول جنوب شرق آسيا ؟ . أوضح تانجونج إنه مسئول عن الوزارات السيادية السياسية والأمنية ، وليست له علاقة بالوزارات الاقتصادية ، إلا أنه عاد فقال إننا كنا نظن أن أساس اقتصادنا فى عهد الرئيس سوهارتو أكثر متانة مما اتضح فيما بعد ، حيث إن الاقتصاد كان يتحكم فيه عدد قليل من الأشخاص الذين ينتمون إلى قمة المجتمع وليس عامة الشعب الذين عانوا بشدة دون غيرهم من الطبقات من الأزمة الأخيرة .

أما العنف الذى أفرزته الأزمة الأخيرة ، فيرى السيد تانجونج أن العنف ليس من طبيعة الشعب الإندونيسى لأن الغالبية العظمى من الشعب الإندونيسى مسلمة ، وأن الإسلام يرفض التعصب ضد عرق معين ، وأن ما حدث من أعمال عنف ضد الأقلية من أصل صينى فى البلاد لم يكن بسبب التحيز ضد عرق الصينيين بقدر ما كان تعبيرا عن الغيرة الناجمة من اتساع الهوة فى مستوى المعيشة بين الجانبين . وعلى أية حال فالحكومة الحالية ترفض العنف أيا كانت أشكاله أو أسبابه ، وتعالج ذلك برفع مستوى معيشة البسطاء من المواطنين .

وقال تانجونج إن دور القوات المسلحة فى الحياة العامة فى إندونيسيا سيعاد تقويمه فى الفترة المقبلة ، وأن من بين الجهات التى ستعيد تقويمه البرلمان الجديد بعد الانتخابات العامة المقبلة ، سواء ظل هذا الدور على ما هو عليه أو أدخلت عليه بعض التعديلات . ولكنه أكد فى الوقت نفسه ضرورة تخصيص عدد من مقاعد

البرلمان للجيش ، خاصة إن دور القوات المسلحة فى إندونيسيا مقبول ومقدّر من الجميع ، وذلك نتيجة لخصوصية ظروف البلاد والتى من بينها وجود طوائف دينية وجماعات عرقية تعد بالمئات .

ثم استعرض نائب رئيس وزراء إندونيسيا للشئون الخارجية والدفاع الأوضاع الاستراتيجية الإقليمية ، وقال إنه بالرغم من البعد الجغرافى بيننا وبين الهند وباكستان، فإن التفجيرات النووية هناك أثارت قلقنا ، حيث إن إندونيسيا ترى أنه يجب عدم حيازة مثل هذه الأسلحة كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية ، وقد كانت لنا – مع دول آسيوية أخرى – محاولات لإصلاح ذات البين بين الدولتين . ونأمل فى أن تعتمد الدولتان سبلا سلمية لحل خلافاتهما بدلا من الدخول فى سباق تسلح يضر بالجميع . وأضاف أن بلاده ترى أن بداية الحل السلمى هى فى ترك مواطنى إقليم كشمير المتنازع عليه بين البلدين لتقرير مصيرهم ، وهو ما يتفق مع القرارات الدولية فى هذا الشأن ، مشيرا إلى أن مصر مؤهلة للدخول كوسيط بين البلدين لما تتمتع به من علاقات ممتازة مع البلدين المتنازعين .

وحول العلاقات مع الصين وتأثير زيارة الرئيس الأمريكى بيل كلينتون الأخيرة لبكين، أوضح تانجونج أنه متفائل من الانفتاح النسبى الذى تشهده الصين حاليا سواء نحو إندونيسيا أو القوى العظمى بما فيها الولايات المتحدة ، لأن هذا الانفتاح يبعث على الأمل فى تخفيف التوترات فى المنطقة . وكشف المسئول الإندونيسى الكبير عن أن بلاده تلقت بالفعل مساعدات من الصين لمواجهة الأزمة الاقتصادية الحادة التى تمر بها .

من ناحية أخرى ، أعرب السيد فيصل تانجونج عن أمله فى أن تشهد العلاقات بين القوات المسلحة فى مصر وإندونيسيا مزيدا من التعاون فى مجالات الدراسات العسكرية والتدريب ، وقال إنه يتمتع بعلاقات طيبة مع المشير محمد حسين طنطاوى وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة . وبينما كنا نتأهب لمغادرة مكتب المسئول الإندونيسى رفيع المستوى ، استوقفنا الرجل لكى يقول : "أحب أن أعيد تأكيد كلماتى مرة أخرى من أن وساطة مصرية بين كل من الهند

وباكستان يمكن أن تلعب دورا إيجابيا فى الوصول بالصراع بينهما إلى بداية طريق لحل سلمى .." .

رجل ضد الرقابة

أما السيد جيانجار كارتا ساسميتا نائب رئيس الوزراء المنسق لوزارات المجموعة الاقتصادية ورئيس الفريق التفاوضى مع صندوق النقد الدولى ، فهو يرى أن الاقتصاد الإندونيسى فى حاجة إلى عامين على الأقل للدخول فى طور النقاهة من الأزمة الحالية . وهو يشترك أيضا فى التحليل القائل بأن جرأة القطاع الخاص فى الاقتراض والتوسع فى الإنفاق على مشروعات لا يأتى عائدها بسرعة، والإنفاق على المضاربة العقارية ، كانا هما السببين الرئيسيين فى حدوث الأزمة .

وقد علمت بعثة "الأهرام" أن الحكومة الإندونيسية قد وقعت رسالة النيات الرابعة للصندوق ، كما تم إقرار برنامج المعونات المالية التى سيقدمها صندوق النقد الدولى لإندونيسيا ، وتبلغ قيمته الإجمالية ٨ مليارات من الدولارات . وقد نفى الرجل تماما كل ما يتردد فى وسائل الإعلام العالمية وبين الدبلوماسيين الأجانب فى جاكرتا، حول ضغوط سياسية تمارسها الولايات المتحدة على إندونيسيا لإقرار هذه المساعدات، فقال إن الأمريكيين والغرب عموما لم يكونوا سعداء بأوضاع حقوق الإنسان فى إندونيسيا ، ولكن ما يحدث الآن من تحول ديمقراطى ، وتحسين لحالة حقوق الإنسان فى إندونيسيا نفعله نحن من تلقاء أنفسنا وبسبب التغيير السياسى الذى ترتب على استقالة الرئيس "سوهارتو" ، وتولى نائبه "حبيبى" السلطة ، وليس بالتالى بسبب ضغوط خارجية . وقلنا له إن الشائعات حول الضغوط الخارجية لا تقتصر على حقوق الإنسان ، والديمقراطية ، ولكنها تتحدث أيضا عن طلب أمريكى بشراء أو تأجير جزيرتين إندونيسيتين نائيتين لبناء قواعد فيهما للأسطول الأمريكى السابع فى المحيط الهادى عوضا عن الخروج من قاعدة الفلبين ، واحتياطيا لقاعدة أوكيناوا فى اليابان . فقال إننى أنفى رسميا هذه التقارير تماما ، فلا الولايات المتحدة تقدمت

بطلب كهذا ، ولا نحن مستعدون للاستجابة له .

بعد ذلك التقينا برجل أعمال إندونيسى كبير على مائدة عشاء ، قال إنه جاء إلى العشاء بعد لقاء مع أحد كبار الجنرالات ، وأنه علم منه أن التفكير يتجه إلى بيع أو تأجير جزيرة إندونيسية غير مأهولة بالسكان إلى سنغافورة بمبلغ ٥٠ مليار دولار، وهذه الجزيرة لا تبعد عن سنغافورة سوى ٢٥ كم فقط ، وتبيع إندونيسيا فعلا رملها منذ فترة طويلة لسنغافورة التى تستخدمه فى ردم مساحات من البحر لتوسيع مساحتها الضيقة جدا والتى لا تتعدى ٦٠٠ كيلو متر مربع .

كذلك نفى نائب رئيس الوزراء الإندونيسى لوزارات المجموعة الاقتصادية أى احتمال لتفشى المجاعة فى البلاد ، خصوصا فى جزيرة جاوة المزدحمة جدا بالسكان ، وقال إن هذا الاحتمال كان واردا لو لم تتخذ حكومة الرئيس حبيبى الإجراءات العاجلة التى اتخذتها فعلا ، وهى إجراءات جعلت الوضع محتملا بالنسبة للفقراء . وقال : طبعا هناك فقر ، وسيبقى الفقر طويلا بعض الشىء فى بعض مناطق جاوة ، ولكن إن شاء الله لن يتحول إلى مجاعة .

لكن السيد كارثا ساسميتا الذى كان قائدا للقوات الجوية الإندونيسية ، ثم تخصص فى الاقتصاد وحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة هارفارد الأمريكية، لا يشارك الرئيس حبيبى وبقية زملائه حتى الآن فى ضرورة تدخل الدولة لرقابة الاقتصاد القومى ، باعتبار أن غياب هذه الرقابة كان سببا رئيسيا فى الانهيار الذى حدث . فعندما قلنا له إن رئيس هيئة سوق المال الذى كنا قد التقيناه قبله - وسرد تفاصيل هذا اللقاء توا - يرى أن السلوك غير المحافظ للأفراد وللقطاع الخاص ككل كان أهم مسببات الأزمة ، وأن بقية السياسيين الذين التقيناهم يرون أن غيبة الرقابة الحكومية هى التى دفعت إلى هذا السلوك المغامر ، فهل آن الأوان للتدخل الحكومى فى أسعار الفائدة على القروض واستخدام بقية الأدوات النقدية المعروفة لتحديد حجم الائتمان فى الاقتصاد القومى ككل ، قال الرجل : كلا .. إن سياستنا ستبقى كما هى ، أى سيبقى كل شىء على ما هو عليه بما فيه الائتمان (أى القروض التى تقدمها البنوك التجارية فى الداخل والخارج) متروكا للعرض والطلب.

وقلنا له إنه حتى فى أعتى الدول الرأسمالية تتدخل الحكومة عن طريق البنك المركزى لتحديد نسب الفائدة ونسب الخصم والاحتياطى النقدى فى البنوك التجارية ، فقال ولو .. إننا نفضل ترك قوى السوق تتفاعل *(فيما بعد قال لنا دبلوماسيون أجانب إنه من المرجح أن يترك السيد كارثا ساسميتا منصبه بعد إتمام الاتفاق مع صندوق النقد الدولى ، لأن أفكاره لن تتفق مع سياسة الرئيس حبيبى . وعندما التقينا فى اليوم التالى بالرئيس حبيبى ، اكتشفنا أنه يعطى الرقابة الحكومية أولوية فى سياسته الاقتصادية ويعتبر أن غيابها هو سبب الكارثة)* .

كذلك رفض نائب رئيس الوزراء للوزارات الاقتصادية فى إندونيسيا كل اقتراح لتحديد نسب فائدة تفضيلية بين قطاعات الاقتصاد . وقلنا إن ذلك يحدث فى أوروبا والولايات المتحدة، فعندما يريدون – مثلا – تنشيط قطاع العقارات فإنهم يخفضون الفائدة على القروض العقارية ، والعكس عندما يرون أن القطاع توسع أكثر من اللازم . فعاد وقال إن سياستنا هى عدم التدخل ، على الرغم من أننى أوافقكم على أن توسع القطاع العقارى فى إندونيسيا كان سببا مهما جدا من أسباب الكارثة .

وإذا عرفنا أن عدد البنوك فى إندونيسيا يبلغ مائتى بنك ، وأن بوسع أى شخص أن يؤسس بنكا بالاقتراض من الخارج ، وأن التجار اليابانيين يفضلون استثمار فائض أموالهم فى تأسيس بنوك فى إندونيسيا ، فلربما عرفنا أسباب إجابات ساسميتا ، الذى قد يكون خائفا من احتمال نزوح هذه الأموال إلى خارج البلاد فى هذا الوقت الصعب، إن هى أحست بأن الحكومة تنوى التدخل للتحكم فى عملياتها .

درس مقدم لمصر

يوسف أنور رئيس مجلس إدارة سوق المال بجاكرتا تم تعيينه حديثا فى إطار الإجراءات التى اتخذت من أجل الإصلاح الاقتصادى ومواجهة نتائج الأزمة الاقتصادية ، أو بعبارة أخرى تحسين أداء هيئة سوق المال حتى تستعيد الثقة فى

الاقتصاد الإندونيسى وجذب المستثمرين من الخارج مرة أخرى ، لاسيما من اليابان ، وأوروبا ، والولايات المتحدة . وحسبما قاله لنا يوسف أنور ، فإندونيسيا الآن فى وسط الأزمة الاقتصادية ، ولكنه يرى ضوءا فى آخر النفق ، تعبيرا منه عن التفاؤل فى إعادة الحيوية مرة أخرى إلى اقتصاد بلاده الذى أصيب بالركود طوال ما يقرب من عام كامل . وحول أسباب الأزمة التى بدأت مالية ، ثم تحولت إلى اقتصادية وسياسية شاملة ، قال لنا إن أحد أهم الأسباب يكمن فى ضعف النظام المصرفى فى البلاد سواء على صعيد المؤسسات أو السياسات التى كانت مطبقة ، حيث كان هناك أكثر من مائتى بنك تعمل فى البلاد دون ضوابط حقيقية ، وكانت تمارس حرية الإقراض بموجب القانون لمدة طويلة ، وهى حرية انتقدها كثير من المحللين فيما بعد ولكنها أنتجت الثقة آنذاك . وهذه البنوك فى سبيل تنافسها معا لم تكن تهتم كثيرا بالالتزام بالضوابط الضرورية عند الإقراض ، لاسيما الإقراض قصير الأجل ، والذى تركز بدوره فى التمويل العقارى لأنه يحقق ربحا سريعا فى فترة قصيرة . ومن هنا كانت هناك ظاهرة الإقراض الأكثر من اللازم ، أو الإقراض فى غير محله. وهى ظاهرة أدت إلى التركيز على قطاع العقارات ، ومن ثم المضاربة على الأرض وبناء عقارات ضخمة لم تكن هناك ضرورة لها ، وفى الوقت نفسه ، تجاهل الدخول فى القطاعات الإنتاجية الحقيقية . وهنا توقف يوسف أنور متوجها إلينا بنصيحة نعتبرها غالية ، قائلا إن على إخوتنا فى مصر أن يتعلموا منا هذا الدرس ، وأن يكونوا محافظين عند تقديم القروض قصيرة الأجل ، وأن يضعوا لها الضوابط المناسبة ، وأن يكون الإقراض فقط للمجالات ذات الضرورة العالية . ولذلك فإنهم فى جاكرتا اتخذوا قرارا بوقف ٣٠ بنكا ثبت ضعفها فى أثناء الأزمة ، وهناك تفكير فى دمج بعض البنوك الأخرى .

ومن الأسباب التى وراء الأزمة أيضا ، والتى تمتزج فيها العوامل النفسية مع عوامل مادية ، أن مؤشرات أداء الاقتصاد الإندونيسى فى نهاية ١٩٩٦ ومنتصف عام ١٩٩٧ كانت جيدة جدا ، حيث كان معدل النمو حتى آخر مايو ٩٧ قد وصل إلى ٧% ، وكان التضخم فى المعدلات المقبولة ، وكان أداء بورصة

جاكرتا عاليا . وهى مؤشرات قادت إلى الإحساس بالرضا وإلى الاقتناع بـــأن كـل الطرق والسياسات المتبعة صحيحة ، وكان التفاؤل عاليا جدا . ومن هنا حين حدثـت الأزمة ، كانت الصدمة كبيرة جدا . أما ما تحتاجه إندونيسيا الآن - حسب رأى رئيس سوق المال - فيتركز فى ثلاث دعائم متكاملة معـا ، أولاهـا الاسـتقرار السياسـى والأمنى ، وثانيتها تحقيق النمو الاقتصادى وتحويله من معدلات سالبة إلى معـدلات موجبة ، ثم ثالثتها المساواة بين الفئات الاجتماعية وبين القطاعـات الإنتاجيـة فـى الاهتمام . أما على صعيد السياسات المطلوبة ، فهى إعمال القانون وتأكيد النظـام ، وتدعيم مصادر الثروة البشرية عبر تطبيق سياسات حازمة للتنمية البشرية تقوم علـى مبادئ التدريب والكفاءة، وإنهاء تأثير القنوات الخلفية أو مصادر الفساد واللامبـالاة . كذلك فإن الاقتصاد الإندونيسى عليه أن يركز فى توجهه الحالى علـى أن يكـون ذا توجه عالمى، مستفيدا من حالة العولمة التى تفرض نفسها على الجميع وتقدم فرصـا كثيرة لمن يحسن استغلالها ، وقبل كل ذلك تدعيم القيم الأخلاقية فـى الأداء المـالى والمصرفى فى البلاد ، كخطوة لا غنى عنها لاستعادة الثـقة فـى النظـام المـالى الإندونيسى ، وإعادة جذب الاستثمارات الأجنبية .

ابنة زعيم .. تعارض الزعيم

فى حفل عشاء بجاكرتا ، دار بيننا وبين السـيدة ميجـاواتى ابنـة الرئيـس الإندونيسى الأسبـق أحمد سوكارنو - أول رؤساء إندونيسيـا المسـتقلة - حـوار سريع، وسألناها : هل أنت الآن زعيمة المعارضة ؟ فقـالت : إنه لا يوجـد شـىء رسمى فى إندونيسيا اسمه "معارضة" ، ولكن هذا اللقب أطلقه عليها الإعلام الغربـى ومن ثم عرفـت به . ولكنها تمثل الحزب الديمقراطى الإندونيسى ، على الرغم مـن أن الرئيس السابق سوهارتو قام بالإطاحة بها مـن رئاسـة الحـزب عـام ١٩٩٦ *(ملاحظة: هذا الحزب يتعرض لمشاكل داخلية كثيرة ، وكان قد منى بهزيمة سـاحقة فى انتخابات مايو ١٩٩٧ حيث حقق فقط نسبة ٣,٠٧% ، حاصلا بذلك على عـدد*

ضئيل من مقاعد البرلمان) ، ولكن السيدة ميجاواتى قالت لنا إنها تلقى تأييدا جماهيريا كبيرا ، ولذلك فهى ستشارك فى الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها فى خريف العام المقبل . وقد قالت بحزم : نعم ، وسأفوز إذا كانت الانتخابات نظيفة ولم يحدث بها تزوير ، لأن للحزب تأييدا شعبيا كبيرا بين الطوائف المختلفة للشعب الإندونيسى ، وبالذات فى الوقت الحاضر بسبب الأزمة الاقتصادية ، حيث يرى الشعب الإندونيسى أن حزبها هو الذى يستطيع أن يخرج إندونيسيا من أزمتها . أما عن موقفها من الرئيس حبيبى ، فقالت إنها لا تؤيده لأنه يمثل امتدادا لنظام سوهارتو ، ولأن الأزمة الطاحنة التى تمر بها إندونيسيا تتطلب قيادة قوية وذات تأييد شعبى تكون قادرة على إخراج البلاد من أزمتها . كما أنها تتشكك فى قدرة حبيبى على القيام بالإصلاحات التى يعد بها .

وعندما سألناها عن هذه الإصلاحات التى ترغب فيها ، قالت إنها تريد أن تقضى على الفساد ، وأن يحدث تحول ديمقراطى حقيقى فى البلاد وليس تجميليا . أما عن موقع الجيش فى النظام الديمقراطى ، وهل تطالب بإبعاده عن السلطة ، فقالت بحزم : لا ، لأن الجيش يمثل كل الشعب وهو ليس كالجيوش فى البلاد النامية الأخرى، لأنه مكون من العناصر التى حاربت من أجل استقلال البلاد ويقوم بالحفاظ على وحدتها واستقرارها . ولكنها أضافت أنها ترغب فى تمثيل الجيش على المستوى القومى فقط ، وليس على مستوى المحافظات كما هو حادث الآن . وعما إذا كان حزبها يمثل فكرا يساريا ، قالت نعم . وما معنى اليسارية الآن ؟ قالت: إنها بالطبع مختلفة عن معناها السابق ، فهناك متغيرات كثيرة فى التسعينيات مثل العولمة والتغيرات التكنولوجية فى العالم الذى تسعى إندونيسيا إلى الاندماج فيها، وهذا أمر ضرورى لمستقبل إندونيسيا ، وليس لنا خيار آخر غير ذلك ، ولكن من الضرورى مع عملية الاندماج هذه أن نحافظ أيضا على الطبقات الشعبية الفقيرة ، التى هى الضحية الأولى للأزمة الاقتصادية الراهنة . ولكن هل يمثل حزبها الفكر الاشتراكى الديمقراطى ، قالت : نعم .. نوعا من ذلك .

ضد التعذيب .. ومع الرئيس

وقابلنا أيضا أحد أبرز النشطاء فى مجال حقوق الإنسان ، وهو السيد يوسف مرزوقى ، الذى يرأس منظمة حماية حقوق الإنسان فى إندونيسيا ، وقد قال لنا : إن هناك مخالفات كثيرة لحقوق الإنسان فى عهد سوهارتو ، وكانت هناك حوادث للتعذيب، والقبض التعسفى ومناوأة حرية الرأى ، وبلغ عدد المعتقلين ٢٠٠ معتقل ، وهؤلاء بدأ الرئيس حبيبى الإفراج عنهم بالفعل . ولذلك فإننا نؤمن بضرورة إعطاء حبيبى الفرصة لكى ينفذ برنامجه الإصلاحى الذى أعلن عنه ، وسوف نراقب ذلك بدقة . وعندما سألناه من أين يأتى تمويل منظمة حقوق الإنسان التى يرأسها ، قال إنه يأتى من الدولة أساسا إلى جانب التبرعات من المواطنين . واعترف بأن هناك انفراجا نسبيا فى الوقت الراهن ، لكن هناك الكثير من الإجراءات الواجب اتخاذها لتعزيز حرية الرأى والتنظيم .

لقاءات فى بكين (١)

نائب وزير خارجية الصين :
لا تحالف عسكرى بين الصين وأمريكا

بسبب غلطة مقصودة من بنيامين نيتانياهو رئيس وزراء إسرائيل فى أثناء زيارته للصين فى شهر مايو الماضى ، كان للقاء مع السيد جى بى دنج نائب وزير الخارجية الصينية أهمية خاصة لدينا ولدى الجانب الصينى . ففى اليوم السابق كنا على موعد مع السيد وزير الإعلام ، وسألناه هل تعهدت القيادة الصينية لرئيس الوزراء الإسرائيلى حقا بوقف تعاونها العسكرى مع إيران وبعض الدول العربية ، خاصة وقف تزويد إيران بتكنولوجيا الصواريخ ؟ وهل كان من حق نيتانياهو أن يذيع مثل هذا التعهد من جانب واحد - إن كان قد حصل عليه - فى مؤتمر صحفى بقلب بكين ، وهل تقدمتم باحتجاج على هذه "الغلطة المقصودة" ، أو هل نفيتم صدور مثل هذا التعهد عنكم ؟ وكانت إجابة وزير الإعلام الصينى : إننا لم نخول أحدا فى إعلان مواقفنا نيابة عنا . وفى لهجة حذرة قال : إننى لست أفضل من يجيب عن بقية تساؤلاتكم فى موضوع "غلطة نيتانياهو" ، وبما أن زميلى وزير الخارجية فى مهمة بالخارج برفقة رئيس الجمهورية فسيكون نائبه فى استقبالكم غدا ، وسوف توجهون إليه هذه التساؤلات بالطبع ، ومن جانبى فإننى سوف أبلغه بما حدث اليوم .

وفى الموعد كان السيد جى بى دنج ، نائب وزير خارجية الصين ، فى انتظارنا ، غير أننا رأينا أن نترك قضية نيتانياهو والعلاقات الصينية الإسرائيلية

لترد فى سياقها المناسب من الحديث ، وبدأنا بالحديث حول نتـائج زيـارة الرئيس الأمريكى للصين التى كانت قد انتهت لتوها .

□□ **دنج** : هذه الزيارة بالطبع هى موضوع الساعة ، وتمت بناء على دعوة من السيد جيانج تسه مين رئيس جمهورية الصين ، وكانت ردا على زيارة رئيس جمهوريتنا لواشنطن . وقد بحث الجانبان خلال وجود الرئيس كلينتون فى بكين جميع القضايا الثنائية والدولية باستفاضة ، وتوصلا إلى اتفاق حول كثير من موضوعات البحث ، وعلى أن تحسين العلاقات الأمريكية الصينية ليس فى مصلحة البلدين فحسب، ولكنه يخدم السلام والاستقرار والتنمية فى شرق آسيا وفى العالم ككل . وقرر الرئيسان مواصلة الجهود لإقامة مشاركة استراتيجية حول الوضع فى جنوب آسيا ، وحظر الأسلحة البيولوجية ، وحظر إنتاج الألغام المضادة للأفراد ، ومنع الانتشار النووى ، وتعزيز الحوار الاستراتيجى فى المجالات المالية والاقتصادية وقضايا البيئة ، وتقوية العلاقات الصحية والثقافية والتعاون التجارى والاقتصادى على أساسا المنفعة المتبادلة .

وقد حقق الجانبان تقدما فى مفاوضات انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية ، وإنهاء توجيه الأسلحة النووية فى كل منهما إلى أهداف فى البلد الآخر . وهذا الاتفاق الأخير كان له أهمية سياسية أكثر من أهميته العملية .

كما حرص الجانب الصينى على تأكيد أن قضية تايوان قضية جوهرية وهى مفتاح نمو العلاقات مع الولايات المتحدة ، وقد أكد كلينتون التزام بلاده بمبدأ وجود "صين واحدة" ، وأعلن تأييده للاءات الصين الثلاث المشهورة حول تايوان ، وهى : لا لصين مستقلة وتايوان مستقلة ، لا لتايوان وحدها ، ولا لانضمام تايوان لأية منظمة تقوم عضويتها على الدول ذات السيادة .

وقد أبدى المجتمع الدولى كله تأييده لنتائج زيارة الرئيس الأمريكى ، كما كانت ردود الفعل داخل أمريكا نفسها إيجابية للغاية ، وأصبح الشعب الأمريكى أكثر تفهما للصين داخليا وخارجيا .

■ **أبدت الصين قلقا واضحا من التجارب النووية الأخيرة فى الهند وباكستان .. فما هى سياستكم تحديدا تجاه هذه المشكلة ؟**

□□ **دنج** : هذه التجارب نعتبرها ضربة قوية لجهود منع الانتشار النووى ، ونحن مستعدون للمشاركة فى أى عمل جماعى لمنع الانتشار النووى من ناحية ، ولنزع أسلحة الدمار الشامل من ناحية أخرى ، ونطالب كلا من الهند وباكستان بعدم إجراء المزيد من التجارب النووية . ومن الناحية السياسية ، فإن الصين مهتمة للغاية بحسن الجوار مع كل الدول ، وفى مقدمتها الهند ، على أساس المبادئ الخمسة المشهورة للتعايش السلمى ، ونحن نبذل جهدا حقيقيا فى هذا الاتجاه ، ولا نكتفى بالتصريحات . وقد تعهدت الصين منذ فترة طويلة بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ، ضد الدول غير النووية . وبوصفنا دولة تقدر المسئولية فإن قوتنا النووية

المحدودة لا تمثل تهديدا لأحد لا أمس ولا اليوم ولا غدا ، ونحن لا نفهم اتهام وزير دفاع الهند لنا بأننا نمثل تهديدا نوويا لبلاده ، وهو اتهام قصد به خلق ذريعة للتجارب النووية الهندية ، ولكنه قد عكر قطعا العلاقات بين البلدين - بل أضر بها ضررا بالغا .

■ لماذا تعطى الصين نفسها حق التسلح النووى وتنكره على الهند ؟

□□ **دنج** : كما ذكرت ، فقد تعهدنا بعدم استخدام أسلحتنا النووية ضد دولة غير نووية ، وكانت تجاربنا النووية قد جرت فى بيئة دولية تختلف عن البيئة الحالية التى أجرت فيها الهند تجاربها النووية .

لقد جرت التجارب النووية الهندية فى مناخ يناهض التسلح النووى ويحظر هذه التجارب فى اتفاقية دولية ، فى سياق اتجاه عالمى للحد من أسلحة الدمار الشامل والسعى لنزعها . وما فعلته الهند ليس ضربة واحدة لهذه الجهود ، ولكنه يمكن أن يجر وراءه ضربات أخرى من دول تحذو حذو النموذج الهندى .

ونحن نعلم أن الهند بذلت جهودا كبيرة لإقناع بعض الدول بالاحتفاظ بحق إنتاج وحيازة الأسلحة النووية ما دام الخمسة الكبار فى العالم يحتفظون بها ، وهذا قول صحيح ظاهريا ، ولكن حقيقته أن الهند تسعى للهيمنة ، وأن المثل الذى ضربته للدول الطامحة لامتلاك أسلحة دمار شامل سيؤدى إلى فوضى نووية فى العالم .

■ لماذا لم تفكر الصين حتى الآن فى عقد اتفاق يمنع توجيه الصواريخ الصينية إلى الهند ، والصواريخ الهندية إلى الصين ، كما حدث مع الولايات المتحدة ؟

□□ **دنج** : هذا صعب لأن المجتمع الدولى لم يعترف بالهند كدولة نووية وكذلك باكستان .

■ طالبتم الهند وباكستان - فى إطار اجتماع وزراء خارجية الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن - بعد تجاربهما النووية ، بتسوية نزاعهما حول كشمير باعتبار أن ذلك النزاع يعد مصدرا محتملا لحرب نووية ، فلماذا لا تطبقون هذا المبدأ على نزاعاتكم الحدودية مع الهند ؟

□□ **دنج** : مشكلة الحدود بين الصين والهند تختلف اختلافا جوهريا عن مشكلة كشمير ، فالمشكلة هنا نابعة من الترسيم القديم لحدودنا مع الهند ، وهو ترسيم غير قانونى . ومع ذلك فنحن ندعو دائما للحل السلمى ، ولكن يجب أولا حفظ السلام والهدوء على طول الحدود بين البلدين . وهناك اتفاق موقع بين البلدين ، ونحن ننفذه بأمانة ، لأننا لا نؤمن بالحلول العسكرية ، لحاجتنا وحاجة الهند مثلنا للتركيز على التنمية ، إذ لا نزال نعانى من انخفاض مستوى المعيشة برغم نمونا السريع.

■ **عودة إلى نتائج زيارة كلينتون ، ما هى الأسس التى سيتم على أساسها التعاون الاستراتيجى بين الصين والولايات المتحدة فى آسيا .. لأن المشكلات المعلقة بين الجانبين ليست تايوان فقط ، وإنما هناك كوريا وكمبوديا وغيرهما ، إلى جانب الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة ككل ؟**

□□ **دنج** : يجب ألا تترجم المشاركة الاستراتيجية بيننا وبين الولايات المتحدة فى أذهان الآخرين إلى تحالف عسكرى استراتيجى يؤدى إلى عمل مشترك بين البلدين ، لأنها تعنى فقط تبادل الآراء حول بعض القضايا ، ولن يكون ذلك موجها ضد أحد . إن الولايات المتحدة قوة عظمى عالمية ولها مصالح واهتمام بالأمن والاستقرار فى أى مكان فى العالم ، ونحن مهتمون بمنطقتنا ، ولذلك نتشاور . وبالنسبة للنزاعات الإقليمية مثل كوريا وغيرها ، فإن المشاركة الاستراتيجية الصينية الأمريكية قد توفر فرصا أفضل للتسويات السلمية .

■ **نصل الآن إلى الزوبعة التى أثارها رئيس الوزراء الإسرائيلى أثناء زيارته للصين ، بقوله إنه حصل على تعهد من القيادة الصينية بوقف التعاون العسكرى مع إيران وبعض الدول العربية ، وخاصة بعدم تزويد إيران بتكنولوجيا إنتاج الصواريخ . ما الذى حدث بالضبط ؟**

□□ **دنج** : لقد شرح نيتانياهو الهموم الأمنية لإسرائيل ، وأكدت الصين موقفها المبدئى ، وهو أن جوهر المشكلة هو احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية والعربية ، وأن على إسرائيل أن تطبق الاتفاقات وتلتزم بمبدأ الأرض مقابل السلام .

وأشار نيتانياهو إلى إيران ، قائلا إن إسرائيل تشعر بقلق من ناحية إيران لسببين ، هما عدم اعتراف إيران بها ، وتنامى قوة إيران العسكرية التى من المحتمل أن توجه ضد إسرائيل.

وقلنا له إن الصين تلتزم بمبادئ معينة فى بيع الأسلحة ، وأننا نلتزم بأحكام معاهدة الحد من تداول تكنولوجيا الصواريخ قدر الإمكان ، ومن ثم فلا توجد ضرورة للتعهد لنيتانياهو لأن التعاون مع إيران شىء طبيعى . وقد توقف التعاون الصينى مع إيران فى مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية بسبب نقص التمويل الإيرانى ، وإيران تتعاون الآن مع روسيا فى هذا الميدان .

وقد تتساءلون لماذا لم ترفض الصين ما قاله نيتانياهو ؟ وردنا أنكم أنتم العرب تعرفون أولا موقف الصين من القضايا العربية ، كما أنكم تعرفون نيتانياهو أكثر مما نعرفه ، فهو رجل سياسى يخاطب ناخبيه وهذا كل ما أستطيع قوله .

وعلى أى حال ، فقد دعونا السفراء العرب فى بكين جميعا وأطلعناهم على نتائج زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلى للصين .

■ **هل طلبتم من رئيس وزراء إسرائيل الانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النووى ؟**

□□ **دنج** : لم يكن الموضوع مطروحا للبحث لأن زيارته تمت قبل التجارب الهندية – الباكستانية ، لكن موقفنا الدائم هو مطالبة إسرائيل بالانضمام للمعاهدة .

■ **وماذا عن التعاون العسكرى بين الصين وإسرائيل فى مجالات تطوير الغواصات ومحركات الطائرات وأنظمة الرادار وغيرها ؟ وما هو الثمن الذى تأخذه إسرائيل ؟**

□□ **دنج** : الصين مستعدة لتطوير العلاقات مع جميع الدول ، ولا يعنى ذلك الموافقة على سياستها الخارجية . واعتراف الصين بإسرائيل بالتشاور مع الدول العربية كان هو السبب الرئيسى فى تطوير علاقاتنا بها . ونحن نتعاون مع إسرائيل علميا وتكنولوجيا ، وعسكريا ، لكن حجم تعاوننا العسكرى معها لا يصل أبدا إلى حجم تعاوننا مع العرب .

وربما يكون لدى إسرائيل انطباع بأنه من خلال التعاون معنا فإنه قد يمكن تخفيف انتقاداتنا لها ، لكن الصين لديها مبادئ لا تحيد عنها . وكما قلت للسفراء العرب فإن إسرائيل لم تحصل منا على غير الانتقادات . وقد حاول نيتانياهو الحصول على بعض التعاطف من جانبنا فى مواجهة الضغط الدولى المركز عليه ، لكن موقفنا لم يتغير . وأكرر لسنا مضطرين للتعهد بوقف التعاون مع الدول العربية وإيران لأنه تعاون لا يتجاوز الحدود .

■ **هل توافق الصين على منح صلاحيات كاملة للأعضاء المقترح إضافتهم إلى مجلس الأمن بصفة دائمة ، وهل تؤيد مصر فى مسعاها للحصول على مقعد دائم ؟**

□□ **دنج** : يحكمنا فى هذه المسألة مبدآن : أولهما العدالة فى التوزيع الجغرافى ، وثانيهما التشاور مع كل الأطراف المعنية .

وفى رأينا أن أية زيادة قادمة فى عضوية مجلس الأمن يجب أن تكون من حق العالم الثالث لأن دوله هى التى وسعت عضوية الأمم المتحدة ، ولكن بقية الدول الكبرى للأسف لا تشاركنا هذا الرأى .

وبالنسبة لمصر فإننا أصدقاء حقيقيون لمصر ، ولكن يصعب القول الآن إن الصين تؤيد منحها مقعدا دائما لأن هناك دولا إفريقية أخرى ذات ثقل مثل مصر ، كنيجيريا وجنوب إفريقيا .

لقاءات فى بكين (٢)

وزير الإعلام الصينى
يحذر من أزمة اقتصادية عالمية طاحنة

بالرغم من كونه وزير الإعلام ، وهو المتحدث الرسمى للحكومة فى معظم الأحيان ، حيث تصب عنده جميع التقارير من مختلف الجهات الحكومية لتوظيفها إعلاميا ، فإن السيد جاوشى شينج وزير الإعلام الصينى تردد فى الإجابة عن سؤال يتعلق بسلوك رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نيتانياهو أثناء زيارته للصين فى الربيع الماضى ، وبدلا من ذلك أحال بعثة "الأهرام" إلى وزارة الخارجية لكى ترد هى على هذا السؤال الذى بدا أنه يثير حرجا لدى الجانب الصين ! . بيد أن أجوبة وزير الإعلام عن بقية الأسئلة تدفقت بحرارة لا تقل عن حرارة الأسئلة نفسها .

فقد اتهم وزير الإعلام الولايات المتحدة بأنها لم تتدخل لمعالجة الأمور التى كانت تتجه بمنطقة جنوب آسيا إلى الأزمة المالية الحادة ، التى تعانى منها الآن ، إلا بعد أن حدثت الأزمة بالفعل ، وأن تدخلها حتى الآن ليس كافيا ، مشيرا إلى أن واشنطن أسهمت حتى الآن بمليارى دولار فقط ، فى حين دفعت الصين أربعة مليارات دولار بخلاف خسائرها غير المباشرة . فى الوقت نفسه ، كشف الوزير عن أن أحد الأسباب الرئيسية للأزمة الحالية ، هو خلل الهياكل الصناعية فى بعض دول جنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى قيام بعض من هذه الدول ببيع منتجاته

بأقل من سعر التكلفة الحقيقية للملاحقة على سداد الديون المتراكمة عليها وخدمة فوائد هذه الديون .

وتحدث وزير الإعلام عن نتائج زيارة الرئيس بيل كلينتون الأخيرة للصين والتى عكست الانفتاح النسبى بين البلدين ، إلا أنه عاد فأكد أن هناك خلافات كثيرة ما زالت قائمة بين الدولتين – وإن كانت ليست خلافات استراتيجية .

وفى الوقت الذى امتدح فيه الوزير تصريحات الرئيس الأمريكى الأخيرة التى أكد فيها أن بلاده لا تؤيد الاتجاهات الاستقلالية لتايوان عن الصين ، فإنه عاد فقال إنه لولا إمداد أمريكا لتايوان بالأسلحة المتقدمة ما جرؤت تايوان على الإفصاح عن ميولها الاستقلالية عن الصين .

■ **هل لنا أن نتعرف على أبعاد تأثير الأزمة المالية الآسيوية الأخيرة على الاقتصاد الصينى ؟**

□□ **شينج** : هذا سؤال مهم جدا لدرجة أن زعماء الصين مشغولون به بشكل يومى . لقد حدثت الأزمة منذ عام تقريبا ، ونحن نراقب تطوراتها ليل نهار . وقد ظهرت تأثيرات هذه الأزمة على الصين ، وأول هذه التأثيرات كان تخفيض قيمة عملات المنطقة مما أدى إلى التأثير بالسلب على صادرات الصين ، إلا أنه نتيجة لارتفاع جودة الصادرات الصينية ، فإن هذا التأثير السلبى غير ملحوظ بقوة حتى الآن . أيضا ، فإن الأزمة خفضت من تدفق رؤوس الأموال على الصين ، خاصة تلك القادمة من جنوب شرق آسيا ، لدرجة وصلت إلى الصفر ، كما تواجه المشروعات التى تحت الإنشاء والتأسيس صعوبات كثيرة . إلا أن تأثير انخفاض قيمة عملات هذه الدول على الاقتصاد الصينى أكبر بكثير من تأثير تراجع تدفق رؤوس الأموال من تلك المنطقة إلينا . وأكبر نموذج لذلك ، التأثير السلبى لخفض كوريا الجنوبية قيمة عملتها على صناعة بناء السفن فى الصين.

المشكلة الأكبر ، والتى كانت بعيدة عن توقعنا ، هى قيام اليابان بخفض قيمة الين مما سيؤدى إلى انخفاض ملحوظ فى الصادرات الصينية لليابان . وحتى الآن ، فإن الصين رفضت تخفيض قيمة عملتها ، حيث إننا لسنا مجبرين على ذلك حاليا . فقد بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية فى الصين على مدار السنوات الخمس الماضية ٤٠ مليار دولار ، فى حين وصل الاحتياطى من النقد الأجنبى إلى ١٤٠ مليار دولار . أما حجم الديون الخارجية ، فقد وصل إلى ١٢٠ مليار دولار، معظمها قروض طويلة ومتوسطة الأمد يتم سدادها بعد سنوات طويلة ، فى حين أن الميزان التجارى لا يزال فى صالحنا بشكل كبير . ولكل ذلك فإننا لسنا مضطرين لخفض عملتنا حاليا ،

بالرغم من التأثير السلبى لذلك ، خاصة على قدرة منتجاتنا التنافسية فى الأسواق الخارجية ، إلا أننا نحاول التغلب على ذلك بخفض تكاليف الإنتاج ، بالإضافة إلى حث البنوك الصينية علـى تمويل الصادرات . غير أننى أعود فأقول إن موقف اليابان فى هذا الصدد مهم جدا لنا ، خاصة إن أحد كبار المتخصصين فى الاقتصاد فى العالم ، وهو أمريكى الجنسية ، تنبأ بأنه إذا استمرت اليابان على هذا النحو من السياسات ، فإن أزمة مماثلة للأزمة الاقتصادية العالمية الحادة التى وقعت فى ثلاثينيات هذا القرن سوف تتكرر مرة أخرى .

■ ما هى توقعاتكم بالنسبة لمستقبل الأزمة ؟

□□ شينج : الخبراء الصينيون يعتقدون أنه إذا أوقفت اليابان خفض عملتها ، فإن الأزمة ستمر بسلام وبأقل الأضرار . أما بالنسبة لعدد السنوات التى تتطلبها اقتصادات آسيا لكى تتعافى من آثار الأزمة الحالية ، فإن الآراء تختلف حولها . فقد قال رئيس وزراء سنغافورة لى كوان يو، إن الأمر سيحتاج إلى عامين أو ثلاثة أعوام حتى تتعافى اقتصادات هذه الدول .. فى حين لخص بعض الاقتصاديين اليابانيين رأيهم فى بداية الأزمة ، بأن الاقتصاد اليابانى مصاب "بنزلة برد" مؤقتة ، ثم مع استمرار الأزمة تحولوا لكى يصفوها بنزلة برد شديدة .

■ هل توصل الاقتصاديون الصينيون إلى من هو الطرف الذى يقف وراء الأزمة وأسبابها؟

□□ شينج : فى اعتقادى أن الهياكل الاقتصادية والصناعية فى دول شرق آسيا بها بعض أوجه الخلل، حيث يؤدى ذلك إلى الاستثمار فى مجالات معينة أكثر مما يستلزمه الطلب ، بالإضافة إلى تضخم حجم الديون وأعبائها ، ومثال ذلك كوريا الجنوبية وتايلاند . وقد أدى هذا الوضع فى كثير من الأحيان إلى أن تصدّر تلك الدول العديد من المنتجات بأقل من سعر التكلفة الحقيقية لها من أجل ملاحقة سداد الديون . وقد اكتفت الولايات المتحدة طوال هذا الوقت بالالتزام بسياسة الانتظار والمشاهدة مع المحافظة على مصالحها حتى وقعت الأزمة ، وحتى وصلت الأمور إلى أنه لا فكاك من هذه الأزمة الآن ، إلا بتعاون دولى وثيق وبشكل يومى . أما عن الصين ، فقد أملى عليها هذا الوضع – وهو ألا يتجاوز معدل النمو فى ناتجها المحلى الإجمالى ٨% .

■ هل صحيح أن أمريكا طلبت منكم التدخل للتخفيف من الأزمة ؟

□□ شينج : لقد أعرب الأمريكيون عن رغبتهم فى الحصول على مساعدتنا للتخفيف من الأزمة فى العديد من المناسبات ، وقد كانت أحدث تلك المناسبات منذ أيام ، عندما أعرب الرئيس الأمريكى كلينتون عن رغبته هذه أثناء زيارته للصين ، إلا أن الأمريكيين لم يتدخلوا بسرعة لوقف خفض اليابان من قيمة عملتها . وحتى الآن أسهمت أمريكا بمبلغ مليارى دولار فى محاولة للتخفيف من آثار خفض الين ، وهو مبلغ لا يتناسب مع حجم الأزمة . فى حين أسهمت الصين

حتى الآن بأربعة مليـارات من الدولارات. بالإضافة إلى ذلك فقد تدخلنا لكى نخفـف مـن آثـار الأزمة على هونج كونج، وذلك بالرغـم من سياساتنا التى تقضى بعدم التدخل فيما يخص النشـاط الاقتصادى فى هونج كونج.

■ ما هو تقييمكم للتفجيرات النووية الهندية – الباكستانية الأخيرة ؟ وما هى تأثيرات تلك التفجيرات على المنطقة بصفة عامة ، وعلى الصين بصفة خاصة ؟

□□ **شينـج** : إن قيام الهند بإجراء تفجيراتها النووية ، يجعلنا نقول إن كل شيء فى هـذا الصـدد يسير كما كان مخططا له . وفيما يتعلق بالتصريحات المتكررة لوزير الدفاع الهندى ، والتى وصف فيها الصين بأنها المصدر الرئيسى للخطر على الهند والمنطقة ، واستخدام تلـك الحجـة لإجـراء التفجيرات ، أقول إن مثل تلك الحجة حجة واهية ، وهو نفس ما ينطبق على المبررات التى لجـأ إليها رئيس وزراء الهند فى مخاطبته للغرب فى أعقاب إجراء التفجير النووى . والدليل على ذلـك ما أكده مسئول كبير فى الإدارة الأمريكية من أن الصين لا يمكن أن تكون مصدر تهديد لشبه القارة الهندية . أما بالنسبة للتفجيرات الباكستانية ، فإنها جاءت كرد فعل متوقع على التفجيرات الهنديـة ، وهو أمر أسفنا له أيضا . ففى ٢٤ ساعة تجاهلت الهند جميع الجهود الدولية التى بذلت منذ نهايـة الحرب العالمية الثانية والتى استهدفـت منع الانتشار النووى ، تلك الجهود التـى أسـفرت عـن اتفاقيتى منع الانتشار النووى وحظر إجراء التجارب النووية . إن التفجير الهندى الأخير يمكنـه – إذا ما اتخذته دول أخرى كسابقة – أن يقفز بعدد الدول المسلحة نوويا إلى أكثر من ٢٠ دولة فـى العالم ، وهو ما يجعلنا قلقين للغاية بسبب هذا الوضع.

■ فى رأيكم ما هى أفضل الوسائل لمعالجة هذا الموقف ؟

□□ **شينـج** : إن هدفنا هو تحجيم والحد من انتشار هذه الأسلحة على المـدى البعيـد ، ويمكـن بالتدريج أن يجتمع المزيد من الدول لتحقيق هذا الهدف . ونحن نعتبر أنفسنا مثالا على ذلك حيـث أعلنا مرارا أننا لن نكون البادئين فى استخدام هذه الأسلحة .

■ إلى أى مدى تصدق اتهامات الهند لكم بمساعدة باكسـتان فـى تطويـر قدراتـها النووية؟

□□ **شينـج** : كل ما يمكن أن أقوله فى مواجهة هذا الاتهام غير الصحيح هو أنه يوجد تعاقد بيـن الدولتين يقضى بأن تزود الصين باكستان بمفاعل قدرته ٣٠٠ ميجاوات يعمل بضغط الماء ، وهـو لا يصلح إلا للأغراض السلمية ، كما أن التكنولوجيا المستخدمة فيه لا يمكن استغلالها فـى إنتـاج الأسلحة النوويـة ، وهو يتمتع بمعاملات أمان عالية . ودعنى أؤكد مرة أخرى أن الصين لم تمـد أى دولة ، بما فى ذلك باكستان ، بتكنولوجيا الأسلحة النووية . وبالرغم من ذلك ، فإن هذا المفاعل لا يزال تحت الإنشاء ، أيضا ، فإننا عندما نرغب فى إمداد أى دولة بمفـاعلات نوويـة ، فإننـا

نشتــرط عليها أن تخصص للأغراض السلمية ، وأن تخضع لرقابة وتفتيش وكالة الطاقة الذريــة ، وألا تنتــقل تكنولوجيتها إلى دولة ثالثة .

■ كيف يمكن تقويم العلاقات الصينية الأمريكية حاليا فى ضـــوء الزيــارة الأخـيرة للرئيس الأمريكى بيل كلينتون للصين ؟

□□ **شيفنج** : ما زالت توجد عوائــق فى طريق العلاقات ، إلا أن ذلك لا يعنى وجــود خلافــات حول قضايا استراتيجية بين الجانبين . وبالرغم من كل ذلك ، فإن زيارة الرئيس الأمريكـــى بيــل كلينتون الأخيرة أسهمت بشكل كبير فى تعزيز التفاهم ونقاط الاتفاق بين البلدين فى عدة مجــالات . وقد تميزت هذه الزيارة بالصراحة والانفتاح من الجانبين . ويكفى فى هذا الصدد تلــك المناقشــات والمناظرات المفتوحة التى عقدها كلينتون مع طلبة الجامعات الصينيين ، والتى أذيعت فى جميـــع وسائل الإعلام . لقد ناقش الرئيس الأمريكى العديد من القضايا الداخلية فى الصين وانتقدها علانيــة مثلما حدث فى انتقاداته لأوضاع حقوق الإنسان على حد تعبيره . وكل مـــا يمكــن أن نقولـــه إن الخلافات بين البلدين لا يمكنها أن تسوى فى فترة قصيرة .

■ هل تعهدت القيادة الصينية لرئيس وزراء إسرائيل بنيامين نيتانياهو أثناء زيارتــه الأخيرة للصين بوقف التعاون مع إيران وبعض الدول العربية – خاصة فيما يتعلـــق بتزويد إيران بتكنولوجيا الصواريخ ؟ وهل كان من حق نيتانياهو أن يذيع مثل هــذا التعهد من جانب واحد – إن كان قد حصل عليه – فى مؤتمــر صحفــى فــى قلــب العاصمة بكين ؟ وهل تقدمتم باحتجاج على هذه الغلطة المقصودة ؟

□□ **شيفنج** : ليس من سياساتنا أن نخول أحدا أيا كان أن يعلن عن مواقفنا نيابة عنـــا . ولكننـــى أعتقد أنه ما دام زميلى وزير الخارجية فى مهمة خارج البلاد ، فإنه من الأفضل أن تتوجهوا بـــهذا السؤال إلى نائبه، فإنه هو الذى سيكون فى استقبالكم غدا وسوف أبلغه بهذا .

■ ما هى الخطوط الحمراء التى إذا ما تم تجاوزها يمكن للصين أن تدخل فى حـــرب من أجل تايوان ؟

□□ **شيفنج** : نحن نعتبر تايوان شأنا صينيا داخليا ، إلا أنه نتيجة أوضاع وتدخلات دولية معينـــة فإن هذه القضية تبدو للبعض ذات بعد خارجى . وأقول إنه إذا لم تكن الولايات المتحدة تزود تايوان بجميع أنواع الأسلحة بما فى ذلك المقاتلات الحديثة وغيرها من الأسلحة المتقـــدمة ، لمـــا كـــان لتايوان القدرة والجرأة على التعبير عن رغبتها فى الانفصال عن الوطن الأم الصين . ولا أعتقد أنه يمكن أن تقوم حرب بين الجانبين بسبب الخلاف على تايوان .

وقد أعلن الرئيس كلينتون أخيرا أن أمريكا لا تدعم الاتجاهات الاستـــقلالية فى تـــايوان ، كمـــا أن

بلاده لا تؤيد "سياسة تايوان مستقلة وصين مستقلة" ، بالإضافة إلى معارضة أمريكا انضمام تايوان إلى أى منظمات دولية سواء تحت اسم تايوان أو الصين .

قبل أن نغادر مكتبه فى نهاية اللقاء ، استوقفنا وزير الإعلام لكى يؤكد لنا أنه فيما يتعلق بالسؤال الخاص بما أعلنه نيتانياهو عن تعهد صينى لإسرائيل بوقف التعاون مع إيران فى مجال تطوير الصواريخ ، فإنه من الأفضل لنا أن ننتظر لكى نحصل على إجابة واضحة من وزارة الخارجية الصينية .

لقاءات فى بكين (٣)

نائب رئيس الحزب الشيوعى :
ملتزمون باشتراكية صينية الخصائص

بعد الحوار مع كل من وزير الإعلام الصينى ونائب وزير خارجيتها ، كان أمامنا يومان انتظارا للقاء المرتقب مع رئيس الوزراء الصينى المشتعل حماسا وديناميكية . وفى هذين اليومين جرت ثلاثة لقاءات مهمة مع نائب رئيس الحزب الشيوعى المسئول عن الاتصالات الخارجية ، والخبراء الاستراتيجيين فى معهد الصين للدراسات الدولية ومعهد الصين للعلاقات الدولية الحديثة . تطرق اللقاء مع داى بينج قوه ، نائب رئيس الحزب الشيوعى الصينى ووزير دائرة الاتصالات الخارجية التابعة للحزب إلى عدد من القضايا الخارجية والداخلية ، لاسيما دور الحزب فى ظل التغيرات الاقتصادية الجارية فى البلاد ، وطبيعة نظرية "بناء الاشتراكية بخصائص صينية " . وردا على تساؤل حول الأولويات الأساسية التى يركز عليها الحزب فى ضوء الأزمة المالية التى عصفت ببعض دول جنوب شرق آسيا ، قال داى بينج قوه إن الأولوية التى يركز عليها الحزب فى الوقت الحاضر هى أن نتقن أمورنا الذاتية ، وأن نحافظ باستمرار على استقرار المجتمع واستمرار تقدمه وتعميق الإصلاح . أما فى المجال الاقتصادى ، فالتركيز منصب على تثبيت النمو الاقتصادى للبلاد بنسبة ٨% ، ووقف نسبة التضخم حول ٣% ، وثالثا عدم تخفيض قيمة العملة الصينية . وإنه من الطبيعى ولأجل التغلب على الأزمة

الآسيوية ، أن يتم الاعتماد على الجهود المبذولة من أطراف آخرى مثل الولايات المتحدة واليابان ، اللتين عليهما بذل مزيد من الجهود الخاصة فى هذا المجال .

أما عن الفكرة الشيوعية فى الصين بعد التجربة الضخمة التى مرت بها البلاد اقتصاديا، فقد قال المسئول الصينى إن الحزب الشيوعى الصينى منذ تأسيسه وحتى الآن ، وبعد مرور ٨٠ عاما ، ما زال مستمسكا بالربط بين المبادئ الأساسية للمركزية وظروف الصين الواقعية . وإن الحزب الآن يسير على طريق إقامة الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، وهى نظرية وضع أسسها الزعيم الراحل دينج تساو بينج ، وسوف نواصل الاستمساك بهذه النظرية ، التى سوف نغنيها ونطورها من خلال الممارسة العملية .

وتفسيرا للعلاقة بين النمو الاقتصادى العالى الذى تحققه الصين باستمرار منذ عدة سنوات ، واعتمادها على أسس النظام الرأسمالى كالقطاع الخاص والمبادرة الفردية وتحقيق الربح ، أكد وزير دائرة الاتصالات الخارجية بالحزب أن الصين لن تمارس الخصخصة ، وأن القطاع العام مازال يشكل حلقة رئيسية فى عملية الإصلاح الاقتصادى ، وذلك جنبا إلى جنب مع القطاع الجماعى ، فهما معا يشكلان نسبة كبيرة من القطاع الاقتصادى . وفى هذا النظام يتم السماح بوجود القطاع الخاص أو الفردى استنادا إلى فكرة أن الصين ما زالت فى المرحلة الأولية للاشتراكية والتى قد تمتد إلى منتصف القرن القادم ، وأن وجود القطاع الخاص أو الفردى ، لا يؤثر على طبيعة النظام الاشتراكى . فى الوقت نفسه ، فإن الصين تطور علاقاتها مع الدول الرأسمالية دون أن يكون ذلك مقدمة لتطبيق أو هو تطبيق لنفس المبادئ الرأسمالية ، فنظرا لأن الدول الاشتراكية الآن ليست كثيرة ، فليس هناك مخرج من التعامل مع الدول الرأسمالية ، لأن الصين لا تريد الانغلاق على نفسها . وما دامت هذه العلاقات تقوم على أساس الاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة، فهذا تصرف حكيم . فضلا عن أن علاقات الصين مع الدول الرأسمالية المتطورة ليست من أجل استيراد نظامها الرأسمالى ، ولكن من أجل جلب الأشياء المفيدة ، ومن أجل تعزيز وتطوير النظام الاشتراكى فى البلاد .

وفى المرحلة الأولى من الاشتراكية ، وتبعا للنظرية الصينية ، فإن المهمة الرئيسية للنظام الاشتراكى هى تطوير وتحرير القوة المنتجة ، واتخاذ البناء الاقتصادى كحلقة رئيسية ، والاستمساك بمبادئ أربعة أساسية : قيادة الحزب الشيوعى ، والطريق الاشتراكى ، والإصلاح الاقتصادى ، والانفتاح على العالم الخارجى . وإنه لبناء هذه الاشتراكية يجب أن تبقى الصين دولة يحكمها القانون وفقا لظروفها الواقعية .

تسريح العمال

وحول تساؤل عن تصفية بعض القطاعات وتسريح عدد من العاملين فيها ، أجاب : إننى أعتقد شخصيا أن تبسيط الأجهزة وتسريح بعض العاملين فيها هو من أجل هدفين : الأول أن يلبى حاجات تطبيق اقتصاد السوق الاشتراكية ، والثانى تطوير الدوائر الحكومية بروح مبدأ خدمة الشعب وعدم الانفصال عن الجماهير . وفى الحقيقة كانت الأجهزة الحكومية مكدسة بالعاملين ، ولذلك لم تكن فاعليتها مرتفعة . وهناك الآن ٢٩ وزارة ، وهو عدد أقل كثيرا من دول أخرى فى العالم ، وهو سيتقلص فى يوما ما فى المستقبل . أما تسريح العمالة ، فهذا راجع إلى الرغبة فى تعميق الإصلاح ، ولكى نحل مشكلة الإنتاجية المتخصصة فى بعض المصانع ، وأيضا للحاجات الناتجة عن تعديل هيكل هذه المصانع ، لاسيما استخدام التكنولوجيا الحديثة مع رفع الإنتاجية . وقد لاحظنا أنه مع تشغيل عمالة كثيرة ، فإن الإنتاجية تقل ، وهذا وضع لن يبقى طويلا . والآن هناك حوالى عشرة ملايين من العمال الذين تم تسريحهم ، وهم بحاجة إلى عمل جديد . وإنه إذا نظرنا إلى عدد العمال الإجمالى الذى يصل إلى ١٥٠ مليون عامل ، فإن نسبة العمالة المسرحة لا تكون كبيرة . لكن الحزب والحكومة عاقدان العزم على حل هذه المشكلة . وهناك إجراءات عديدة سيتم اتخاذها لحل هذه المشكلة . ونظرا لأن الصين تطبق النظام الاشتراكى فلن تترك هؤلاء العمال فى الشوارع .

وحول علاقة الحزب الشيوعى الصينى بالأحزاب فى البلدان الأخرى ، قال داى بينج قوه إن حزبه يستمسك بأربعة مبادئ رئيسية هى : الاستقلال وأخذ زمام المبادرة ، والمساواة الكاملة ، والاحترام المتبادل ، وعدم التدخل فى شئون الغير . وإنه انطلاقا من هذه المبادئ ، فإن الحزب يقيم علاقاته مع أحزاب شيوعية وغير شيوعية ما دامت أحزابا شرعية فى بلادها. وفى الوقت الحاضر فإن الحزب الشيوعى الصينى يقوم بتبادل وتعاون مع أكثر من ٣٠٠ حزب وتنظيم سياسى فى ١٣٠ دولة ، والحزب يقوم بهذه التبادلات ليس من أجل تصدير الأيديولوجية والقيم الصينية ، ولكن من أجل تعزيز التعارف والصداقة مع الدول الأخرى .

الصين والهند

وفى معهد الصين للدراسات الدولية كان لنا لقاء مع عدد من باحثى وخبراء المعهد برئاسة ييى زينجيا الباحث الأول بالمعهد ، الذى أشار إلى أن معهده مستقل ويدير شئونه بنفسه. وحول الوضع الراهن فى العلاقات الهندية الصينية ، قال ييى زينجيا : إنه على الرغم من أن لدينا خلافات حدودية كبيرة مع الهند ، فإننى لا أعتقد أن الصين تمثل تهديدا للهند ، لأن الصين تتبع سياسة حسن الجوار مع الجميع ، بما فى ذلك الهند . فنحن بحاجة حقيقية إلى سلام إقليمى ، ونحن فى الصين نعمل على تثبيته . وموقفنا الثابت هو العمل على حل الخلافات التاريخية بالطرق السلمية وليس بالحرب أو بالصراع ، ويمكننا أن نضع خلافاتنا جانبا وأن نقوم بالبناء فى المجالات الأخرى مثل التجارة والثقافة ، لكى نبنى الثقة المتبادلة التى تتيح لنا أن نعالج خلافاتنا التاريخية بالطرق السلمية . والحقيقة أن الحكومات الهندية السابقة قبلت هذه السياسة . وعبر السنوات العشر الماضية كانت علاقاتنا مستمرة فى التحسن مع الهند . وقد وصل حجم تجارتنا مع الهند إلى ١٫٨ مليار دولار سنويا ، ولم يكن قبل عشر سنوات سوى ١٠٠ مليون دولار فقط ، أى أن

التحسن تضاعف ١٧ مرة خلال عشر سنوات فقط. ولذلك فإن تصريح وزير الدفاع الهندى حول تهديد الصين للهند قد أضر كثيرا بالعلاقات بين البلدين، وهو تصريح له أسبابه الداخلية فى الهند ذاتها ولا علاقة له بالصين .

وعن طبيعة السلاح النووى الصينى ، ذكر بيى زينجيا أن قوة الصين النووية هى للدفاع عن النفس ولكسر احتكار الغرب لها ، وهى ليست للاستخدام ضد أحد بما فى ذلك الهند، وأن الصين لها موقف معلن وهو أنها لن تبدأ بضربة نووية أولى ضد أى جار . لذلك فإن أى حديث عن سياسة صينية لاحتواء الهند هو أمر غير مقبول وغير منطقى تماما . فنحن دولة من العالم النامى ، ولدينا مشكلة العدد الكبير من السكان ، كما أن لنا مصالح مشتركة مع الدول الأخرى ، ونسعى فى الوقت نفسه لإقامة نظام دولى عادل ، ونحن نريد للهند أن تكون متقدمة ومستقرة . وكنا قد لعبنا معا دورا إيجابيا فى مؤتمر باندونج وحركة عدم الانحياز فى نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، ثم كانت الحرب بيننا فى ١٩٦٢ ، حيث تدخلت الهند فى الشئون الداخلية للتبت ، رغبة منها فى جعلها منطقة عازلة . وهم فى ذلك اتبعوا سياسة بريطانية قديمة ، ومن هنا كان علينا أن ندافع عن أنفسنا . وقبل الحرب كنا قد اقترحنا عليهم تثبيت خط التحكيم كخط حدود ، ولكنهم رفضوا ذلك . وأكد الباحث الأول بالمعهد الصينى أن حرب ١٩٦٢ لم تكن مسئولية الصين ، ولكنها كانت مسئولية الهند التى خرقت سياسة التعايش السلمى . والتاريخ يثبت أنه إذا اتبعنا سياسة التعايش السلمى تكون العلاقات جيدة ، والعكس صحيح .

وذكر زينجيا أنه منذ منتصف الستينيات وحتى مطلع الثمانينيات كانت هناك نقاط إيجابية عديدة فى علاقات البلدين ، ذلك أن الهند دعمت المواقف الصينية فى الأمم المتحدة بشأن قضية تايوان وعدم الانتشار النووى . ولكن كانت هناك أيضا جوانب سلبية يجب وقفها مثل التدخل فى شئون التبت ، الذى ننظر إليه فى الصين على أنه يمثل دليلا على أن الهند تريد السيطرة على شبه القارة . وهذا أمر يجب وقفه ويجب تصحيحه ، كذلك على الهند أن تتخذ بعض الخطوات لاحترام سيادة الدول المجاورة .

وحول التفجيرات النووية الهندية والباكستانية ، قال الباحث الأول بالمعهد الصينى للدراسات الدولية ، إنه من الخطورة القصوى على كل المنطقة أن تحدث حرب نووية بين الهند وباكستان . والمشكلة الكبرى تكمن فى السياسة الهندية ذاتها . وإذا قرأنا التاريخ جيدا فسوف نجد أن المشكلة الكبرى هى فى المواقف الهندية التى أنكرت وجود باكستان . وإن من المهم أن يكون هناك حل لمشكلة كشمير حتى تتحرر العلاقات بين البلدين من نقطة التوتر الرئيسية بينهما . وربما يكون التقسيم – حسب ما طرحه الرئيس نهرو فى رسالته للسفير الصينى بنيودلهى عام ١٩٥٠– هو الحل الدائم . وفى الوقت الحاضر فإن الهند تعلن رفضها لأى مشاركة من طرف ثالث من أجل حل قضية كشمير ، وهذا يعنى أن الصين وغيرها من الدول ليست لديها الفرصة للعب أى دور فى حل هذه القضية .

وأشار بيى زينجيا إلى أن "مبدأ جوجرال" الذى أراد إقامة علاقات طيبة بين الهند وكل الدول الصغيرة فى شبه القارة الهندية ، هو محل تقدير كبير . وإنه إذا اتبعت الهند سياسة تتكر مصالح الدول السبع الأخرى فى شبه القارة ، فسيكون هذا أمرا خطيرا وخطأ كبيرا جدا . ونحن فى الصين نلاحظ أن الدول السبع الأخرى فى شبه القارة تعارض عضوية الهند كدولة فى مجلس الأمن ، لأنها لا تلعب دورا إيجابيا فى شئون المنطقة . إن على الهند أن تحترم تطلعات وطموحات هذه البلدان .

وحول زيارة الرئيس كلينتون للصين ، ذكر الباحث الأول بالمعهد الصينى للدراسات الدولية ، أنها زيارة ناجحة جدا ، وحتى المنشقون وبعض المعارضين اعترفوا بذلك ، وهى جزء من عملية بناء مشاركة استراتيجية بين البلدين لمواجهة أعباء القرن المقبل ولتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين ، وهى علاقة ليست موجودة بعد ، ويمكن أن نرصد لها معانى عديدة ، وجوهرها تبادل الاتصالات فى المجالات المختلفة .

عالم متعدد الأقطاب !

وأخذ فريق الباحثين في معهد الصين للعلاقات الدولية الحديثة على عاتقهم مهمة الرد على تساؤلاتنا ، حول الموقف الصينى من مشروع إقامة نظام عالمى متعدد الأقطاب، بدلا من عالم القطب الأمريكى الواحد ، وهو مشروع بادرت الصين نفسها بالدعوة إليه فى مؤتمر القمة الأخير لرئيسها جيانج تسه مين والرئيس الروسى بوريس يلتسين بموسكو فى العام الماضى، ثم سرعان ما انضمت إليهما فرنسا فى إعلان مشترك صدر من بكين عن قمة بين تسه مين والرئيس الفرنسى جاك شيراك بعد أسابيع من قمة موسكو .

ومن أول وهلة بدا من حديث كبير باحثى المعهد السيد زيانج بورين ، أن الصين لم تعد متحمسة للمشروع عقب زيارة الرئيس الأمريكى كلينتون لها ، أو أنها على الأقل تفهم مشروع العالم متعدد الأقطاب بطريقة غير التى فهمها بها العالم الخارجى ، خاصة دول العالم الثالث . قال كبير الباحثين ، إن روسيا وفرنسا تحمستا للفكرة كل لأسباب خاصة بها ، فروسيا تريد استعادة المكانة الضائعة ، وفرنسا تريد مكانة خاصة فى أوروبا . وربما تطلبت محاولة تحدى عالم القطب الأمريكى الواحد نوعا من التحالف الثلاثى بين الصين وكل من روسيا وفرنسا ، فى حين أن الصين من حيث المبدأ ، لا تؤمن بسياسة التحالفات مع أى دولة خارجية ، صغيرة كانت أم كبيرة ، وإن كانت تؤمن بالمشاركة .

وما يشغل الصين هو النمو الاقتصادى وتحسين مستوى معيشة شعبها ، وتخطط لكى يرتفع متوسط الدخل الفردى إلى ١٨٠٠ دولار عام ٢٠١٠ ، وهذا معدل لا يزيد على معدل الدخل الفردى فى الدول متوسطة النمو . وهكذا - فى رأى كبير الباحثين فى معهد الصين للعلاقات الدولية الحديثة - لا يمكن أن يشكل النمو الاقتصادى فى الصين تحديا للولايات المتحدة ، كما يحلو للبعض أن يشيعوا أو يتمنوا ، وهذه هى الحال بالنسبة لروسيا نفسها التى لن تمثل ، فى رأيه ، حتى عام ٢٠١٠ ، أى تحد اقتصادى لأمريكا ، ولذلك يجب أن تسعى الدولتان معا

لتحسين علاقاتهما بالولايات المتحدة من أجل توفير بيئة أفضل للبناء والتنمية الداخلية .

وبهذا – يقول الباحثون فى معهد الصين للعلاقات الدولية الحديثة - يكون مفهومنا لمشروع العالم متعدد الأقطاب هو السلام والتعاون ، وليس التنافس والصراع.

وعندما سألنا : أليس ذلك تراجعا كاملا سببه نتائج زيارة كلينتون الناجحة للصين ؟

قال إن العلاقات الجيدة مع واشنطن ، وتوفير بيئة مناسبة للنمو لا يعنيان توقف الصين "عن الكفاح ضد ما نرفضه فى الاستراتيجية الأمريكية" ، وإن بكين لا تزال ملتزمة بالتعاون مع جميع القوى المؤثرة دوليا للحفاظ على ما وصفه "بتعدد العالم" ، وإشعار الولايات المتحدة بمصالح الدول الثلاث التى تنادى بهذا التعدد ، أى الصين وروسيا وفرنسا .

رابعا: زيـــارة لقفــص النمور الآسيوية

الأزمة الاقتصادية وأسباب انتشارها

عبد العظيم حماد

النمور الآسيوية لم تعد طليقة .. كلها دخلت القفص .

الاقتصاد الإندونيسي مثلا انكمش بنسبة ٨٠% ، واقتصاد تايلاند انكمش بنسبة أقل ولكنها كبيرة أيضا ، إذ تبلغ ٥٠% ، أما كوريا الجنوبية فبلغ معدل الانكماش فى اقتصادها ٤٥% تليها ماليزيا بمعدل ٢٥% .

وبينما تجاهد إندونيسيا حتى لا تتفشى فيها المجاعات ، فإن الصين تجاهد لكى لا يتدهور معدل النمو فيها إلى أقل من ٦% ، برغم أن نظامها الاقتصادى المفتوح على العالم - والمنفصل عنه فى آن واحد - وقاها شرورا كثيرة فى الأزمة المالية . وكما أسقطت الأزمة رئيس إندونيسيا العتيد سوهارتو فى مايو الماضى ، فإن نفس هذه الأزمة أسقطت رئيس وزراء اليابان ريوتارو هاشيموتو منذ قليل . ومن المحيط الهادى هناك فى أقصى شرق آسيا إلى سواحل بحرنا الأحمر ، امتدت نيران الأزمة لتلفح كل من يقف فى طريقها . فالهند وباكستان - وغيرهما - تتوقعان انخفاضا فى الاستثمارات والصادرات ، وقناة السويس المصرية تشكو من انخفاض عدد السفن العابرة إلى آسيا من ١٤٨ سفينة يوميا إلى ٩٦ سفينة فقط .

وليس الغرب بشقيه الأوروبى والأمريكى عبر الأطلنطى فى مأمن كامل ، لأن اليابان التى تمتلك ما قيمته ٤٠٠ مليار دولار من الأوراق المالية الأمريكية قد تضطر إلى بيع جزء منها أو بيعها كلها .. وعندئذ ستقع الطامة الكبرى وتنهار

قطاعات كبيرة من الاقتصاد الأمريكى ذاته ، فيدخل العالم كله فـــى دوامـــة كســـاد اقتصادى عالمى كبير يفوق فى آثاره المدمرة كساد عام ١٩٣٠ .. وهـــذا مـــا قالــه وزير إعلام الصين وأكده رئيس الوزراء الصينى .

أصل الحكاية

ماذا حدث بالضبط وأدى إلى كل هذه المآسى ، وأين تقع على وجـــه الدقـــة نقطة البداية فى الأزمة ؟ وكيف شخص كبار المسئولين فى الدول التى زارتها بعثـــة الأهرام - وهى باكستان والهند وسنغافورة وإندونيسيا والصيـــن - أســـباب الأزمـــة وعوامل تفاقمها وطرق علاجها ؟ .

الرائج فى الأوساط الإعلامية ، خاصة فى شرقنا العربى الإسلامى ، هـــو أن مؤامرة دولية قادها المضارب اليهودى الأمريكى على العملات جورج سوروس هـــى التى كسحت النمور الآسيوية وأدخلتهـــا فى قفص الكساد الكئيب . ويستند أصحـــاب هذه النظريـــة إلى تصريح الدكتور محاضر محمد رئيس وزراء ماليزيا فـــى يوليـــو عام ١٩٩٧ - أى فى الشهـــر التالى لبدء الأزمة - قال فيـــه : "إن أى فـــرد يمتلـــك بضعة ملاييـــن من الدولارات يستطيع أن يدمر كل ما بنيناه من تقـــدم طـــوال ٤٠ عاما . لقد قالـــوا لنا إن علينا أن نكون منفتحين ، وأن التجـــارة والتـــداول النقـــدى ينبغى تحريرهمـــا كلية .. ولكن لحساب من ؟ لحســـاب المضـــاربين والفوضويـــين الذين يريدون تدميـــر الدول الضعيفـــة فى حملة صليبية من أجل المجتمع المفتـــوح من أمثال جورج سوروس!".

ومع أن الكثيرين فى آسيا ممن أفزعتهـــم صراحة رئيس الوزراء المـــاليزى فى الصيف الماضى ، يعترفون بأنه كان على حق فى شكواه المريرة من تلاعبـــات المضاربين على العملات، فإنهم يأخذون عليه أنه لا يستطيع إثبات نظرية المؤامـــرة، أى أنه لا يستطيـــع أن يجد قرائن على أن سوروس وأمثاله فعلوا ما فعلـــوه بـــهدف تدمير الدول الآسيويـــة وليس بهدف الكسب فى بيئة إقليمية ودولية وفرت له فرصـــة

هذا الكسب (المدمر للآخرين) . كما يأخـذون على تحليل رئيس الوزراء المـاليزى أنه لا يشرح الآلية التى وفرت تلك الفرصة لسوروس وغيره من المضاربين.

وهكذا تظهر النظريات الثلاث الأخرى .. والغريب أنها فى حقيقـة الأمـر متكاملة ، ولكن يبدو أن أصحاب كل واحدة منها كانوا يتحدثون فقط عما يهمـهم أو عن خبراتهم الذاتية .. هذه النظريات الثلاث هى :

- ☐ **النظـرية الهنديـة :** وهى تعتبر أن السبب الأساسى فى الأزمة هو عدم وجـود جهاز دولى لتنظيم تداول وانتقال رأس المال .
- ☐ **النظرية الإندونيسية:** وترى أن سبب الأزمة هو النمو السريع بمعـدلات عاليـة تزيد على ١٠% ، فى غيبة رقابة حكومية على الاقتصـاد القومى .
- ☐ **النظـرية الصينيـة:** ومضمونهـا أن الازدهار الاقتصادى فى شـرق وجنـوب شرق آسيا كان يتضمن مظهرا نقديا وماليا أكبر بكثير مـن الواقع، وأن الأزمة نبعت من مشكلات الاقتصـاد اليابـانى – خاصة من علاقة العمـلات الآسـيوية بمعادلـة اليـن والدولار .

الرقابة الدولية

السيد باشوانت سنها ، وزير مالية الهند ، قال لبعثـة "الأهـرام" إن الأزمـة المالية التى تعصف بشرق وجنوب شرق آسيا منذ الصيف الماضى تعود إلى سـبب رئيسى وسبب ثانوى :

- **السبب الرئيسى** هو غيـاب جهاز دولى مسئول عن تنظيم التدفقات الماليـة عبر الحدود الوطنية ، وكانت الهند دائما مدركة لخطـورة هـذه الظـاهرة . ولذلك وبرغم تبنى حكومة حزب جاناتا (اليمينية) لسياسـة اقتصـاد السـوق

الحرة ، فإنها تتمسك بوجود جهاز قومى لرقابة تدفق رأس المال إليها . ويرغم أن مثل هذه الرقابة الوطنية تحد نسبيا من تدفق الاستثمارات إلى الهند ، وتحد بالتالى من معدل النمو الذى يتراوح عادة ما بين ٥ر٣% و٥% ، فإن اختيارنا السياسى كان حاسما منذ البداية ، وهو أن النمو البطىء خير من النمو السريع الذى يوقعنا فى الأزمات ، خاصة إن الهند بوصفها دولة ضخمة السكان والمساحة والاحتياجات لا تتحمل مثل هذا النوع من الأزمات دون ثمن سياسى باهظ داخليا وخارجيا .

- أما **السبب الثانوى** للأزمة – فى رأى وزير مالية الهند – فهو الزيادة الملحوظة فى نسبة القروض قصيرة الأجل فى اقتصادات الدول التى ضربتها الأزمة – فى غيبة ما يكفى من شفافية المعلومات الاقتصادية .

وهنا يتفق التحليل الهندى مع تحليل الدكتور محاضر محمد رئيس وزراء ماليزيا (دون تطرق لوجود مؤامرة) ، إذ يتساءل وزير المالية الهندى لماذا لا تقام منظمة دولية لوضع قواعد لسوق الاستثمار الدولى ومراقبة الالتزام بهذه القواعد، مثلما توجد منظمة التجارة العالمية المسئولة عن وضع قواعد حرية التجارة ومراقبة الالتزام بها ؟ ومع ذلك ، كما أسفرت المناقشات مع الخبراء الاقتصاديين فى نيودلهى وسنغافورة وجاكرتا ، فإن إقامة مثل هذا الجهاز تعترضه صعوبات فنية شديدة التعقيد ، قبل أن تعترضه الصعوبات السياسية التى لا يستهان بها ، فى ظل عدم وجود إجماع دولى حاليا على إقامة مثل هذه الآلية . وتتمثل الصعوبات الفنية فى عدم قدرة أى منظمة دولية ، أو حتى الحكومات ، على معرفة الحجم الحقيقى لقروض القطاع الخاص فى دولة من الدول ، خاصة الدول حديثة النمو . وقد ضرب لنا السيد يوسف أنور الرئيس الجديد لهيئة سوق المال فى إندونيسيا مثلا على ذلك ، بقوله إن الحكومة الإندونيسية ظلت تبحث لمدة خمسة أشهر متصلة – بعد وقوع الأزمة – لكى تعرف الحجم الحقيقى لقروض القطاع الخاص فى البلاد ، والذى اتضح أنه ٦٥ مليار دولار.

وتضيف الخبيرة الاقتصادية الأمريكية ليندا ليم ، مديرة برنامج دراسات

قطاع الأعمال فى جنوب شرق آسيا بجامعة "ميتشيجان" ، فى دراسة قدمها لنا مدير معهد الدراسات الاستراتيجية والدفاعية فى جامعة سنغافورة ، أن القطاع الحكومى فى اقتصادات دول جنوب شرق آسيا لا يمثل سوى ٢٠% من حجم الاقتصاد القومى، فى حين أنه يمثل فى أمريكا اللاتينية ٦٠% ، ويعنى ذلك أن حكومات جنوب شرق آسيا ليست لديها معلومات حقيقية عن ٨٠% من القروض الأجنبية الموجهة للقطاع الخاص لأن الحكومات تعرف بقدر ما تملك فقط.

الرقابة الوطنية

فى إندونيسيا اقترب تفسير الرئيس الجديد بحر الدين يوسف حبيبى لأسباب الأزمة من تفسير السيد يوسف أنور رئيس هيئة سوق المال الجديد ، أى اقترب التفسير السياسى من التفسير الاقتصادى الفنى . ولكن التفسيرين ابتعدا عن تفسير السيد جيانجار كارثا ساسميتا نائب رئيس الوزراء ، المنسق للوزارات الاقتصادية ، الذى يفترض أنه يجمع بين السياسى والفنى .

الرئيس حبيبى يرى أن الأزمة وقعت فى بلاده بطريقة مدوية أكثر من غيرها من البلدان المجاورة بسبب النمو الأسرع من اللازم ، والذى كان يصل فى بعض السنوات إلى ١٤% أو ١٦% ، فى غيبة رقابة وطنية على سوق المال . ويقول إن هذا السبب عام على أية حال فى المنطقة ، وليس خاصا بإندونيسيا وحدها ، بدليل أن جميع الدول التى حققت نموا سريعا يزيد معدله المئوى على رقمين ، وقعت فى إسار الأزمة ، وهى كوريا وهونج كونج وتايلاند وإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة ، فى حين أن الدول التى حافظت على معدل نمو بطىء نسبيا لم تعرف الأزمة لها طريقا إلا من باب النتائج غير المباشرة ، وهى الفلبين وبنجلاديش والهند . ويضيف إلى ذلك رئيس هيئة سوق المال فى إندونيسيا ، إذ يقول إن هذا النمو السريع دفع رجال الأعمال والقطاع الخاص عموما إلى الشعور بالثقة فى المستقبل فأصبحوا أكثر جرأة على الاقتراض ، وتخلوا عن السلوك

المحافظ ماليا فاتجهوا للاستثمار العقارى بشراهة بتمويل قصير الأجل ، وقد كان هذا هو السبب فى الرقم الفلكى لديون القطاع الخاص (٦٥ مليار دولار ، كما سبقت الإشارة) . ومن ثم فعندما وقع الاهتزاز فى أسواق العملات كان من السهل أن يفلس الكثيرون وتسقط معهم مؤسسات التمويل ذاتها .

وإذا كان الرئيس الإندونيسى ورئيس هيئة سوق المال يحبذان وضع نظام محكم للرقابة على التدفق الرأسمالى إلى البلاد ، فإن نائب رئيس الوزراء لشئون الاقتصاد استمر فى دفاعه عن ترك كل شىء مرة أخرى للعرض والطلب دون تدخل من جانب الحكومة ، ولكن يبدو أن هذا الرأى يقف الآن وحيدا فى الساحة .

وعلى أية حال ، فإن غياب الرقابة الوطنية فى إندونيسيا يعود ، فى رأى رئيس الجمهورية الجديد ، إلى أسباب سياسية ونفسية . فقد كان المسئولون الكبار فى نظام سوهارتو - ومنهم حبيبى نفسه كنائب للرئيس - يشعرون بالحاجة إلى شىء من الضبط الحكومى لإيقاع سوق الاستثمارات ، ولكن الرئيس كان يميل فى كل مرة إلى تأجيل القرار ما دامت الأمور تسير على ما يرام ، على حد تعبير حبيبى نفسه .

ومع ذلك ، فليست كل أسباب غيبة الرقابة سياسية أو راجعة إلى الأسباب النفسية المتمثلة فى الشعور بالثقة ما دام كل شىء على ما يرام ، ولكن هناك صعوبات اقتصادية موضوعية أمام الرقابة الحادة على تداول وتنقل رأس المال فى الدول حديثة النمو مثل النمور الآسيوية . وترصد الخبيرة الأمريكية فى اقتصادات آسيا ، ليندا ليم ، جوهر هذه المشكلة ، فتقول : إن الأسواق المالية فى دول شرق وجنوب شرق آسيا حُررت قبل أن يكتمل نمو مؤسسات الدولة والمؤسسات القطاعية اللازمة لمراقبة وتنظيم نمو رأس المال . وهكذا فإن القواعد المالية والشفافية المعمول بها فى الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة لم تكن موجودة بتاتا فى الدول الآسيوية . ولذلك تأسس فى إندونيسيا مثلا ٢٥٠ بنكا فى ١٠ سنوات ، وفى تايلاند تأسست ٩٠ شركة تمويل كبيرة فى غضون نفس الفترة . ولم يكن تأسيس بنك أو شركة مالية يتطلب التزاما بقاعدة من أى نوع ، فكل من لديه أموال يستطيع إنشاء

بنك . وهكذا أصبح التنافس الاقتصادى الحقيقى يدور حول إقراض رؤوس الأموال. وعندما يدور التنافس على اقتراض الأموال ، فإن قواعد الإقراض المرعية فى النظم المصرفية الطبيعية سوف تنتهك وعليه يحدث رواج نقدى ، خاصة إن البنوك ومؤسسات الإقراض ستفضل القطاع الخاص ، لأنه بداهة مستعد لدفع سعر فائدة أعلى من القطاع العام ، ومن ثم يزداد نمو القطاع الخاص فتزداد جرأته على المخاطرة . ويقابل هذا النمط من الازدهار النقدى عجز حقيقى كبير يتمثل فى أن التوسع الاقتصادى يؤدى إلى استيراد معدات من الخارج ، دون أن يقابلها زيادة سريعة فى الصادرات لتمويل هذه الواردات . فإذا أضيف إلى ذلك اختيار جميع دول شرق آسيا - عن عمد - لنظام سعر الصرف الثابت لعملاتها ، فإن الأزمة كان لابد أن تقع .. وهنا ندخل إلى قلب النظرية الصينية فى تفسير الانهيار الاقتصادى فى شرق وجنوب شرق آسيا ، والدور الأساسى لليابان فى وقوع الأزمة واستمرارها.

مظهر أكبر من الجوهر

كان وزير الإعلام الصينى أول من شرح لنا وجهة نظر بلاده فى الأزمة الاقتصادية الآسيوية ، وهو فى الأصل رجل اقتصاد مقرب من رئيس وزرائه ، الذى أكد كل حرف فى حديث الوزير فيما بعد . وملخص حديث الاثنين هو كما يلى: سبب الأزمة هو أن الهياكل الاقتصادية فى دول شرق آسيا غير معقولة ، والاستثمار فى العقارات أكثر من اللازم بكثير ، والديون التجارية قصيرة الأجل عالية جدا . وكمثال على ذلك ، فإن عائدات كل من تايلاند وكوريا الجنوبية من الصادرات لا تساوى فوائد الديون التجارية على الدولتين ، كما أن بعض هذه الدول أقام صناعات كبيرة لا تحقق عائدا سريعا . وقد اضطرت كوريا الجنوبية مثلا لتخفيض قيمة عملتها حتى تستطيع منافسة الصين فى بيع السفن ، وكان هذا من أسباب الأزمة المالية . فى حين أن الصين لم تدخل قطاع الصناعات ذات العائد

البطيء مثل السفن إلا بعد أن أصبحت صادراتها أكثر من وارداتها عموما . وبما أن معظم هذه الدول هي في الأصل دول صغيرة الحجم ، فلم يكن من المناسب لها أن تتحمل مديونيات كبيرة . وطبقا لتحليل الحكومة الصينية ، فإن هذا الخلل الهيكلي عبر عن نفسه أيضا في تثبيت أسعار صرف للعملات الوطنية في شرق وجنوب شرق آسيا لا تعبر عن القيمة الحقيقية لهذه العملات .. أي أعلى كثيرا من هذه القيمة الحقيقية . ففي اليوم الأول من يوليو عام ١٩٩٧ كان كل إنسان في المنطقة يعرف مثلا أن سعر صرف عملة تايلاند يزيد على القيمة الحقيقية بنسبة ٢٥% ، وفي اليوم الثاني مباشرة فقدت العملة التايلاندية هذه الزيادة ثم استمرت في التدهور بعد ذلك وتبعتها بقية العملات - بما في ذلك عملة سنغافورة القوية نسبيا التي فقدت ١٥% من قيمتها . ولكن الشرارة لم تبدأ من تايلاند ، ولا حتى من كوريا التي ظهر فيها أول انخفاض لقيمة العملة في يونيو ١٩٩٧ ، والتي خفضت عملتها لكي تتمكن صادراتها من منافسة الصادرات الصينية (كما سبقت الإشارة) ، وإنما كان منطلق الشرارة الحقيقي هو تدهور الين الياباني في مواجهة الدولار . وهكذا يكمن سر (الميكانيزم) الذي بدأت به الأزمة . لقد ظلت دول شرق وجنوب شرق آسيا تبحث فيما بينها قضية سعر الصرف لتختار بين نظام تعويم هذا السعر أو تثبيته . وانعقد إجماعها على التثبيت لأنه يقلل من المخاطر على أصحاب رؤوس الأموال عندما يحولون أموالهم بين هذه الدول . بمعنى أنك كمستثمر سوف تضمن عدم ضياع أموالك بسبب تقلبات سعر العملة ، إذا وضعتها في إندونيسيا أو في تايلاند مثلا ، ما دامت الحكومة تضمن ثبات سعر الصرف ، وبذلك يزداد إقبال المستثمرين الأجانب . وقد كان هذا النظام مفيدا ما دامت العلاقة بين الدولار الأمريكي (كعملة عالمية رئيسية) والين الياباني (كعملة إقليمية رئيسية) مستقرة ، وذلك لأن اليابان هي أكبر شريك تجاري واستثماري لدول شرق وجنوب شرق آسيا . ولكن اليابان كانت قد دخلت في طور الانكماش الاقتصادي ، ومن ثم أخذ الين ينخفض أمام الدولار ابتداء من عام ١٩٩٥ ليفقد ٢٠% من قيمته بحلول شهر يوليو عام١٩٩٧ . ومن ثم وقع الاضطراب وزال الشعور بالثقة الذي ظل سائدا لمدة ٢٠ سنة في المنطقة ،

فاندفع المضاربون إلى بيع أرصدتهم من عملات الدول الآسيوية ، وسعى المستثمرون إلى إخراج رؤوس أموالهم من أسواقها ، فانهارت العملات الوطنية واندلعت الأزمة على النحو الذى وصفناه .

واليابان ليست مسئولة فى نظر الصين عن هذه البداية فقط ، ولكنها مسئولة عن استمرار الأزمة ، لتقاعسها عن مساعدة الدول المضارة فى الوقت المناسب ، ولتعمدها ترك عملتها تنخفض حتى تزيد صادراتها على حساب بقية الدول ، ولسعيها إلى الحد من وارداتها من دول المنطقة بما فيها الصين أيضا .

العلاج

وفقا لهذه النظرية يكمن العلاج الجذرى فى وقف التدهور فى قيمة العملة اليابانية . ويتوقع رئيس وزراء سنغافورة أن تستغرق عملية تعافى الاقتصادات الآسيوية – إذا توقف انخفاض الين – ما بين عامين وثلاثة أعوام ، ولكن بشرط أن يدرك اليابانيون أن اقتصادهم ليس مصابا بنوبة برد فقط كما كانوا يقولون ، ولكنه مصاب بالتهاب رئوى قد تمتد عدواه إلى العالم كله . وقد أبدى الرجل استعداد بلاده لتقديم خمسة مليارات دولار لإندونيسيا بالذات ، كما أبدت ماليزيا استعدادها لتقديم مليار دولار للإندونيسيين بوصفهم أكثر الشعوب تضررا من الأزمة ، وباعتبار أن اقتصادهم يعد الثالث فى الحجم بعد اليابان والصين ، وكل ذلك فى إطار العلاج بالمسكنات . كما التزمت الصين بعدم تخفيض عملتها طوال العام الحالى ما دامت الصادرات أكثر من الواردات.. ولكن ما لم ينتعش الاقتصاد اليابانى وتسلك حكومة طوكيو مسلكا مسئولا، فالكارثة واقعة على الجميع .. لأن الصين قد لا تصبر طويلا على خسارتها الناجمة عن عدم تخفيض سعر العملة ،وإذا اضطرت لتخفيض عملتها فسوف تكتسح صادراتها صادرات جميع دول شرق وجنوب شرق آسيا التى ستغوص إلى القاع فى هذه الحالة سنوات وربما عقودا طويلة .

أما إذا انقشعت الأزمة وبدأ طور النقاهة .. فهناك روشتة طويلة من

الإجراءات والضمانـــات - يمكن استنتاجها من العرض الســـابق - وفـــى مقدمتـــها بالطبع الرقابة على تدفق وتنقل الأموال ، والحد من الواردات والاستثمار العقـــارى ، وأخيرا البحث عن نظام معقول لأسعار الصرف .

جوانب سياسية للأزمة الآسيوية

عبد العظيم حماد

بطبيعة الحال لم تكن أسباب الأزمة المالية التى عصفت بالنمور الآسيوية وحبستها فى قفص الفساد إلى أجل غير مسمى كلها أسبابا اقتصادية ، ولكن هناك أيضا الأسباب ذات الطبيعة السياسية ، ويعود بعضها إلى عوامل خارجية إقليمية ودولية ، والبعض الآخر يرجع إلى اختيارات وممارسات داخلية .

وقد سبق أن تناولنا الأسباب النقدية والمالية والإدارية (أو التنظيمية) للأزمة ، أى تناولنا مجمل الأسباب الاقتصادية .

وهنا سينصب حديثنا على الإطار السياسى للأزمة .. أى نرصد الأسباب السياسية التى أنتجت – جنبا إلى جنب مع الأسباب الاقتصادية – هذا الانهيار المدوى لاقتصادات النمور فى شرق وجنوب شرق آسيا ، الذى يهدد بالانتشار على طريقة "الدومينو" إلى مناطق أخرى ربما تشمل العالم كله .

تنمية لأسباب سياسية

يعترف علماء السياسة ، وكثير من الساسة فى الدول التى زارتها بعثة الأهرام ، بأن ظاهرة النمور الآسيوية من الأصل هى نتاج سياسى للحرب الباردة

فى جبهتهـا الباسيفيكية . فبينما كنا فى الشرق الأوسط مهتمين بالحرب الباردة فـى أوروبا وتداعياتها فى منطقتنا ، لم تكن متابعتنا لهذه الحرب فـى الشـرق الأقصـى تتجاوز الحرب الفيتنامية التى خسرتها الولايات المتحدة . ولكن الوجه الآخر للعملـة كان مختلفـا ، فقد كسبت أمريكـا وحلفاؤها فى المنطقة السلام – على حـد تعبـير مدير معهد الدراسات الدفاعيـة والاستراتيجية بإحدى جامعات سنغافورة . ويشـرح الرجل ما يقصده بقوله : إن التدخل الأمريكى فى فيتنام حمى المنطقة لمدة ٢٢ سـنة من السقوط فى أيدى حكم الأحزاب الشيوعية التى كانت فى أوج زخمـها ، بسـبب الإلهام الذى لم يكن يقاوم بسهولة من جانب الصين وزعيمها الراحل ماو تسى تونج . وقد استغلت دول شـرق وجنوب شرق آسيا هذه السنوات فى بناء اقتصادها لتصـل إلى مرتبة النمور .

وبناء على وجهـة نظر مدير معهـد الدراسـات الدفاعيـة والاسـتراتيجية بإحدى جامعات سنغافورة ، التى تشاركه فيها الأستاذة ليـندا ليـم مديـرة برنـامج اقتصادات جنوب شرق آسيا بجامعـة ميتشيجان الأمريكيـة ، فقـد كـانت التنميـة الاقتصادية بمعدلات سريعة فى المنطقـة هدفا رئيسيا للسياسة الخارجية الأمريكيـة بعد حرب فيتنام ، إذ كان هذا الهدف يؤدى إلى منع ظاهرة "الدومينو الشـيوعى" – التى امتدت إلى كوريا الشماليـة وفيتنام ولاوس وكمبوديا – من الوصول إلى بقيـة دول المنطقة . وبعد تثبيـت الجبهة يمكن أن يتحول النمو والرخاء الذى يعقبه إلـى رأس رمح لاختراق النظم الشيوعية (بما فيها النظام الصينى نفسه) فى عقر دارهـا . وهذا ما تحقـق بالفعل ، إذ أسرعت الصين بعد رحيل ماو تسى تونج إلـى تغيـير نفسها من الداخل ، وعصفت المجاعة بكوريا الشمالية لتجد نفسها فـى حاجـة إلـى مساعدة كوريا الجنوبية ..الخ !!.

كيف أنتجت هذه الاستراتيجية ظاهرة النمور الآسيوية ، وما هـى علاقتـها بالأزمة الحالية ؟

بعد فشل الانقلاب الشيوعى فى إندونيسيا عـام ١٩٦٥ توصلـت الولايـات المتحدة واليابان إلى استراتيجية مشتركة تتلخص فى معادلة من حدين :

- الأول ، على دول شرق وجنوب شرق آسيا غير الشيوعية أن تنفتح اقتصاديا بلا حدود .
- والحد الثانى هو أن تضمن تدفق الاستثمارات الأجنبية عليها بلا حدود .

طوفان من رؤوس الأموال

وبالطبع لم تظهر الثمار على الفور ، ولكن منذ نهاية السبعينيات أخذت هذه الاستراتيجية تعمل . وما إن جاءت سنة ١٩٨٧ حتى أصبح تدفق رؤوس الأموال اليابانية والأمريكية والأوروبية كالطوفان .

وقد ذكر السيد جيانجار كارثا ساسميتا نائب رئيس وزراء إندونيسيا للشئون الاقتصادية ورئيس فريق التفاوض مع صندوق النقد الدولى ، أن معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية على إندونيسيا فى السنوات القليلة السابقة على الأزمة كان يدور حول رقم ٤٠ مليار دولار سنويا . وتستشهد دراسة لهيئة سوق المال فى إندونيسيا عن ظاهرة انجذاب المستثمرين الأجانب إلى النمور الآسيوية بعبارة لأحد كبار رجال المصارف فى ألمانيا يقول فيها : "إن هوسا بآسيا وجنوب شرق آسيا يسود الأوساط المالية فى الغرب .. إننا جميعا نفعل الشىء نفسه .. إنها منافسة ، فإذا كان كل مستثمر يقدم قروضا للنمور الآسيوية ، فإن الأفضل لى أن أفعل مثلهم ، وإلا فإن حاملى أسهم شركتى سوف يسألوننى : لماذا لم تذهب إلى هناك وتحصل على قطعة من الكعكة؟".

ومن الطبيعى أن هذا الاندفاع نحو الأسواق الآسيوية من جانب مؤسسات التمويل الخاصة فى اليابان والولايات المتحدة وأوروبا سبقه ، ثم صاحبه ، اندفاع مماثل – بتحريض سياسى أيضا – من جانب مؤسسات التمويل الدولية ، وعلى رأسها البنك وصندوق النقد الدوليين.

كيف إذن ساهم انتهاء الحرب الباردة فى صنع الأزمة الحالية ؟

لنؤجل الإجابة عن هذا السؤال بعض الوقت حتى نستكمل بقية النتائج السياسية للقرار الأمريكى – اليابانى بمساعدة دول شرق وجنوب شرق آسيا على النمو الاقتصادى .. ثم نرى كيف تضافرت كل هذه النتائج معا فى صنع الأزمة .

نخبة هارفارد

كان من هذه النتائج سيطرة نخبة "متأمركة" تماما على القرار الاقتصادى فى دول المنطقة . وفى حصر استرشادى ، ثبت أن أكثر من نصف المديرين والوزراء والمسئولين فى القطاعات الاقتصادية فى تلك الدول من خريجى جامعة هارفارد الأمريكية ، والمثل الكلاسيكى لهم هم وزراء المجموعة الاقتصادية الإندونيسية طوال عهد سوهارتو وحتى الآن. وقد تضامن فكر هذه القيادات مع الفكر السائد فى البنك الدولى وصندوق النقد الذى يعرف فى الدوائر الاقتصادية الأكاديمية "بإجماع واشنطن" ، ويقصد به تلك الوصفة التى يقدمها البنك والصندوق معا للدول النامية لتحقيق النمو فيها . وهى وصفة ترفض تدخل الدولة فى الاقتصاد بأية صورة ، وتطالب بتصفية القطاع العام نهائيا ، وبالانفتاح دون قيد أو شرط ، مع تقليل الإنفاق العام إلى أدنى حد ممكن . وقد سمى "إجماع واشنطن" لأن البنك وصندوق النقد الدوليين يتخذان من واشنطن مقرا لهما . وربما يسمح لنا القارئ بتذكيره بما قلناه من قبل من أن جميع المسئولين الإندونيسيين الذين التقت بهم بعثة "الأهرام" بدءا من الرئيس حبيبى حتى رئيس هيئة سوق المال ، يعترفون بأن غياب رقابة الدولة كان سببا رئيسيا فى الأزمة . ومع ذلك فقد أصر نائب رئيس الوزراء السيد كارثا ساسميتا (الطيار السابق الحاصل على دكتوراه فى الاقتصاد من جامعة هارفارد) على أن الإصلاح لن يعنى تدخل الدولة لرقابة سوق المال حتى ولو بتحديد نسب الفائدة .

ومع ذلك فلا يزال هذا الرجل فى منصبه رغم تعارض آرائه مع بقية زملائه فى الحكومة ، لأنه يرأس فريق التفاوض مع صندوق النقد الدولى حول

مساعدات الصنـدوق لبلاده لإنقاذها من الأزمة ، وهو أقدر من يتفاهم مع الصنـدوق بحكم انتمائه لنفس المدرسة الاقتصادية التى ينتمى إليها رجال "إجماع واشنطن" .

النموذج اليابانى

ولأن دول شرق وجنوب شرق آسيا دول حديثة النمو ، فلم يكن فى وسـعها تكرار نموذج التقدم الاقتصادى الصناعى فى الغرب بما أنه تقدم تحقق عبر قـرون . وكان أقرب نماذج النمو إليها مكانا وزمانا هو النموذج اليابانى ، وهو نموذج يرتكـز نموه على الطلب الخارجى أى التصدير ، وليس على الطلب الداخلى أى الاسـتهلاك المحلى . وهـذا بالطبع اختيار سياسـى اتخذ مما يسمـى بالقيم الآسـيوية إطـارا أيديولوجيا، ومعنى هذه القيـم تقدم مصلحة الأسرة على مصلحـة الفـرد ، وتقـدم مصلحة الأمة على مصالح بقية الجماعات الفرعية . ومن ثم ، فإذا كان الإنتاج مـن أجل التصدير هو الذى يضمـن للدولة قوتها فى مواجهة الآخرين ، فإنه يجب الحـد من الاستهلاك المحلى سواء من المنتجات الوطنية أو من الواردات الخارجية .

ولكن فريقـا آخر من علماء السياسة والاجتماع ، خصوصا المنتمين منـهم إلى المذاهب الاشتراكية بأنواعها المختلفة ، يرون فى هذه القيم الآسـيوية اسـتغلالا طبقيا من الصناعيين والنخب الحاكمة للطبقات الشعبية من عمال وفلاحين ومهنيين .

السلام الأمريكى

غير أن استعراضنـا للإطار السياسى لظاهرة النمور الآسـيوية ، وللأزمـة التى ترزح تحت وطأتهـا الآن لن يكتمل ، إلا إذا تذكرنا أن "السـلام" الـذى سـاد المنطقة بعد حرب فيتنام ، والوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة لصالحـها ضـد الصين ، أعفاها من تخصيص معدلات عالية من دخلها القومى للإنفـاق الدفـاعى ، الأمر الذى ساهم بالقطع فى الإسراع بمعدلات النمو .

ومع ذلك فقد أدى هذا السلام الأمريكى فى الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا إلى نتيجة اقتصادية أخرى بالغة الأهمية ، وهى رواج التجارة فيما بين هذه الدول ، وبينها وبين العالم الخارجى . وقد رأينا توا أنها جميعا اختارت نموذج النمو المرتكز على الإنتاج للتصدير، مما يعنى حيوية قطاع التجارة الخارجية ، وهو قطاع لا يزدهر إلا فى ظل علاقات دولية وإقليمية سلمية . وكمثال ، نذكر شيئا من قصة ميناء سنغافورة الذى يعد القطاع القائد للتنمية الناجحة جدا فى هذا البلد الصغير ، والذى أصبح مصدرا للخبرة فى إدارة موانئ الحاويات فى العالم : بدءا من عدن وحتى نابولى بإيطاليا مرورا بمشروع شرق التفريعة المصرى ، ومشروع ميناء حيفا الإسرائيلى .

تتبنى هيئة ميناء سنغافورة شعار "ميناء تحت الطلب" ، ولذلك فإنها ابتكرت أسلوبا فريدا فى إدارة التصدير والاستيراد يسمح لتجار التجزئة من جميع دول المنطقة من الهند حتى الفلبين ، بالقدوم فى زوارق صغيرة لشحن احتياجات متاجرهم من الميناء مباشرة (دون حاجة لوساطة تجار الجملة المسموح لهم بالعمل أيضا) . وبذلك يكسب تاجر التجزئة لأنه يشترى بسعر أقل من السعر الذى يشترى به من تاجر الجملة ، وتكسب هيئة الميناء لأنها تبيع لتجار التجزئة بسعر أعلى من السعر الذى تبيع به لتجار الجملة ، وتتضاعف حركة التجارة لأنه لا يوجد تكدس . ومع ذلك، فإن كل هذه الحركة الضخمة فى الميناء تدار إلكترونيا. فهل يمكن لمثل هذه الظاهرة أن تحدث إلا في ظل علاقات سلمية وشعور بالأمن تنتفى معه الحاجة إلى رقابة دخول وخروج الأفراد والبضائع خوفا من تهريب أسلحة أو عناصر معارضة أو عملاء دولة معادية ؟!.

وجه أمريكى آخر

والآن كيف تمزق هذا الإطار السياسى الذى أنتج ظاهرة النمور الآسيوية (كله أو بعضه) لينتج الأزمة الطاحنة الراهنة ، إلى جانب الأسباب الاقتصادية ؟.

انتهت الحرب الباردة فى آسيا قبل انتهائها فى أوروبا بعدة سنوات . فمنذ بداية الثمانينيات أخذت الصين تركز على التنمية وتحسين مستوى معيشة الشعب وفقا لنظرية "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية" التى وضعها الزعيم الراحل دينج تساو بينج . وبذلك تهيأت الفرصة للتناقضات الثانوية بين الولايات المتحدة وبين اليابان وبقية الدول الآسيوية للظهور ، فاشتعلت الحرب التجارية بين الأمريكيين واليابانيين المتهمين بعدم فتح أسواقهم للصادرات الأمريكية . وأخذت الضغوط الأمريكية تتوالى على بقية النمور الآسيوية لفتح أسواقها هى الأخرى للاستيراد من الولايات المتحدة التى بدأت تشكو عجزا تجاريا مزمنا فى مواجهة هذه الدول ، ولم تعد مضطرة (سياسيا) لدفع فاتورة الازدهار الاقتصادى فى آسيا .

كذلك أثارت الولايات المتحدة مشكلات أخرى مع هذه الدول لتقايض عليها تجاريا ، فأخذ الحديث يدور بكثرة حول قضية تدهور البيئة فى الدول الآسيوية ، ومن ثم وقف استيراد منتجات الصناعات الملوثة للبيئة . وكذلك أثيرت قضية تشغيل الأطفال ووقف استيراد منتجات المصانع التى يعمل فيها أحداث ، إلى جانب قضايا حقوق الإنسان ، وحرية الانتخابات والتعددية الحزبية .

وقد أدت هذه الإجراءات والتحرشات الأمريكية ، المصحوبة فى أحيان كثيرة بتضامن أوروبى ، إلى الحد نسبيا من الصادرات الآسيوية إلى الأسواق الغربية . كما شرعت اليابان نفسها فى تقليل وارداتها من جاراتها خصوصا الصين ، وهذا أدى بدوره إلى تبديد شعور الثقة والتفاؤل لدى المستثمرين فى اقتصادات تركز على الإنتاج للتصدير ، وليس لتلبية الطلب المحلى .

الرعب من الصين

وفى نظر المؤمنين بنظرية المؤامرة من المحللين السياسيين - وليس المحللين الاقتصاديين - فى الدول الآسيوية ، فإن الهدف الأمريكى من معاقبة النمور الآسيوية ليس تجاريا محضا ، ولكنه سياسى أيضا . فالولايات المتحدة تريد

معاقبة (وربما تدمير) الرأسماليين اليابانيين بوصفهم أكبر المستثمرين الأجانب في شرق وجنوب شرق آسيا . كما أنها تريد احتواء خطر النمو الصيني السريع منذ الآن عن طريق تدمير مستثمري هونج كونج وتايوان الذين كانوا هم المصدر الرئيسي لرؤوس الأموال المتدفقة على الصين .

ومن الغريب أن أكثر من يتبنى هذه النظرية هم كبار رجال الأعمال بين الجالية الصينية الغنية جدا في إندونيسيا . وقد حدثنا في جاكرتا دبلوماسيون عرب وأجانب ، وصحفيون ، عن سلسلة محاضرات شرح فيها عدد كبير من رجال الأعمال هناك أبعاد الاستراتيجية الأمريكية الجديدة لتحجيم كل من اليابان والصين اقتصاديا . واستدل هؤلاء المحاضرون على صحة تحليلهم بعدد وفير من القرائن ، منها امتناع الولايات المتحدة عن تقديم معونة مالية لتايلاند التي بدأت فيها أولى موجات الأزمة الحادة ، في حين أنها قدمت ٥٠ مليار دولار مساعدات للمكسيك في ظروف مماثلة . كما أن الولايات المتحدة عارضت قيام صندوق التمويل الآسيوي بتقديم مثل هذه المساعدات .

ويمضي هذا التحليل شوطا أبعد ، فيرى أن تدمير اقتصادات النمور الآسيوية لن يخدم فقط الهدف الأمريكي في احتواء النمو الصيني (المرعب للأمريكيين) وفي تحجيم الاقتصاد الياباني، عن طريق خفض التبادل التجاري والاستثمارات ، ولكنه يوفر الفرصة للشركات الكبرى في الغرب لشراء "الأصول الاقتصادية" في النمور الآسيوية بثمن بخس – ما دامت عملاتها قد انهارت أمام الدولار . وهكذا تسيطر الولايات المتحدة مباشرة على اقتصادات هذه الدول بأسلوب التوسع الاستثماري ، وهذا يؤدي على المدى الطويل إلى استمرار تربع الولايات المتحدة على عرش النظام العالمي الجديد وحدها ، في وقت كانت فيه الصين تتحدث مع كل من روسيا وفرنسا عن الحاجة إلى عالم متعدد الأقطاب .

إطار سياسى جديد

عند هذه النقطة قد نكون مطالبين بأن نقول رأينا فى نظرية المؤامرة هذه من الناحية السياسية ، ما دمنا قد استبعدناها من الناحية الاقتصادية الفنية . وخلاصة ما نراه هو ما سبقت الإشارة إليه ، وهو أن الإطار السياسى القديم لظاهرة النمور الآسيوية قد تمزق بانتهاء الحرب الباردة ، وبات على الجميع حول شاطئ الباسفيك البحث عن إطار جديد ، وهذا ما فعلته الصين والولايات المتحدة بشراكتهما الاستراتيجية التى أثمرتها زيارة الرئيس بيل كلينتون الأخيرة الشهيرة لبكين . ولكن اليابان لا تزال تتلمس طريقها نحو نمط جديد من العلاقة مع كل من العملاقين الأمريكى والصينى . وقد أكد لنا كل من وزير الإعلام ونائب وزير الخارجية ، ثم رئيس الوزراء فى الصين أن الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة تتضمن جانبا اقتصاديا وماليا ، يحول العلاقات الصينية الأمريكية فى هذا الميدان من التنافس إلى التعاون وتوسيع التبادل التجارى على أساس التكافؤ والمنفعة المتبادلة . ولذا فقد حققت المفاوضات الرامية إلى انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية تقدما ملحوظا .

وفى حين أن اليابان لا تزال مترددة فى البحث عن صيغة جديدة لعلاقاتها التجارية مع الولايات المتحدة ، فإن الصين حسمت أمرها فيما يتعلق بالسبيل الأمثل لمعالجة الأزمة الراهنة . فقد أكد رئيس الوزراء الصينى أن استراتيجية التنمية فى بلاده فى المرحلة القادمة سوف ترتكز على تحفيز الطلب المحلى بدلا من الارتكاز على الإنتاج للتصدير – دون تقليل بالطبع من أهمية التصدير ، ولذلك فقد اعتمدت مبالغ ضخمة (لم يحددها) لزيادة الاستثمارات الداخلية فى مشروعات البنية التحتية ، وذلك بهدف زيادة القدرة الشرائية للمواطنين ، أى تحفيز الطلب المحلى لتحقيق معدل نمو لا يقل عن ٦% ، وكان المستهدف تحقيق معدل يبلغ ٨% اعتمادا على زيادة الصادرات فقط . ويتصل بذلك أن المسئولين الصينيين اعترفوا بأنهم لم ينجحوا فى الحصول من كلينتون على وعد بمنح بلادهم وضع الدولة الأولى بالرعاية تجاريا فى السوق الأمريكية ، لأن السوق الصينية ليست

مفتوحة بالقدر الكافى أمام الصادرات الأمريكية ، مما يعنى أن الصين على استعداد لفتح سوقها للصادرات الأجنبية فى الوقت المناسب .

إذن فإن الإطار الجديد للتنمية فى آسيا يجب أن يشمل إختيارا سياسيا مختلفا قوامه التوازن بين الإنتاج لتلبية الطلب المحلى والإنتاج للتصدير ، والتوازن بين التصدير والاستيراد، حتى تتحقق المنفعة المتبادلة . فهل يعنى تغيير الحكومة اليابانية مؤخرا أن اليابان فى طريقها للحاق بالصين نحو هذه الاختيارات السياسية الجديدة ؟ كل المؤشرات ترجح ذلك ، فإن حدث أن اختارت اليابان أيضا تحفيز الطلب المحلى لاستعادة الانتعاش الاقتصادى ، فسوف يسرى هذا الاختيار فى بقية دول المنطقة . وإن تحقق التفاهم التجارى بين الصين واليابان والولايات المتحدة – بدلا من المنافسة – فسوف يسهل الخروج من الأزمة الراهنة ، كما سيسهل أيضا تحقيق الإجماع الدولى المطلوب لإيجاد نظام للرقابة الدولية على حركة رؤوس الأموال والاستثمارات والمضاربة على أسعار العملات .

الصراع حول غاز وسط آسيا

يحيى غانم

بمجرد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها بسقوط الكتلة الشرقية وتفكك الاتحاد السوفيتى ، بدأت أجهزة المخابرات الغربية فى إطلاق إشارات قوية وواضحة حول التغييرات الجذرية التى دخلت على أسلوب عملها لكى تتواءم مع التغير النوعى الذى طرأ على أهدافها ، فبعد أن كانت الأهداف سياسية فى المقام الأول ، تقهقرت السياسة وتقدم الاقتصاد لكى يحل محلها . ولم تضع تلك الدول ولا أجهزة المخابرات التابعة لها وقتا فى إجراء التعديلات اللازمة سواء فى ترتيب أولوياتها أو فى أسلوب عملها . وقد كانت أول وأعنف مواجهة بين تلك الأجهزة فى منطقة آسيا الوسطى وباكستان وأفغانستان وإيران ، وكان الهدف هو الاستحواذ على مشروع هائل الاستثمارات لاستخراج ونقل الغاز الطبيعى والبترول من جمهورية تركمانستان التى كانت حتى عام ١٩٩١ إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتى سابقا . ويرجع السبب فى عنف المواجهة وضخامتها إلى ضخامة الاستثمار الاقتصادى والسياسى للمشروع ، بالإضافة إلى العدد الكبير من الدول التى تتصادم مصالحها الاقتصادية فى المنطقة، وارتفاع مستوى أجهزة مخابراتها - والتى وصل عددها على حسب مصدر باكستانى إلى عشرة أجهزة تتبع دولا قوية - واتساع مسرح العمليات . أيضا ، فإن عنف المواجهة يعود إلى توافر جميع عناصر الصراع العرقى والمذهبى والقبلى فى المنطقة مسرح العمليات ، وهى تلك العناصر المفضلة لأى جهاز مخابرات لكى يمارس عمله .

ففى أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٩١، واستقلال الجمهوريات الآسيوية عنه ، بدأت الدول الغربية فى تكثيف جهودها لاستكشاف الإمكانات البترولية والغازية المحتملة فى تلك الجمهوريات – وكانت الاكتشافات هائلة خاصة فى جمهورية تركمانستان . وحيث إن تلك الجمهورية لا تتمتع بمنافذ بحرية ، كان من المحتم أن يتم نقل الغاز المستخرج من خلال أنابيب عبر دولة ثانية تتمتع بمنافذ بحرية للتصدير إلى العالم الخارجى ، ومن هنا بدأ الصراع .

مجاعة بترولية

وقد ضاعف من حدة الصراع أن الغالبية العظمى من دول آسيا الصناعية الصاعدة تعانى من فقر شديد – تختلف درجاته من دولة لأخرى – فى موارد الطاقة، خاصة فى مجالى البترول والغاز الطبيعى . فاليابان تستورد ٨٠% من حاجياتها البترولية من دول الخليج، وهى نفس النسبة التى تستوردها الهند ، فى حين تصل واردات الصين إلى ٤٠% ، ومن المتوقع أن ترتفع فى السنوات الأولى من القرن المقبل إلى أكثر من ٦٠% ، وهى نفس النسبة تقريبا التى تستوردها باكستان حاليا . أما على الجانب الآخر ، فإن دولا مثل الولايات المتحدة – وإن كانت لا تعانى من أزمة طاقة – لا ترغب فى أن تترك هذا المورد الجديد ، الذى سيشكل شريانا للحياة للدول الصناعية الآسيوية النامية ، بدون أن تفرض عليه سيطرتها .

ومما يضاعف من حجم مشكلة نقص مصادر الطاقة لدى دول آسيا ، طول خطوط مواصلات ونقل الطاقة المستوردة – ومعظمها من الخليج العربى – مما يتيح فى حالة الأزمات قطعها . وبالرغم من أن رائحة الغاز الطبيعى والبترول هى التى تقود الجانب الأكبر من سياسات هذه الدول فى منطقة آسيا الوسطى ، فإن غالبية المسئولين فى تلك الدول لا يتحدثون عن تلك القضية ، التى تستشعر مدى حساسيتها عند طرحها عليهم ، فقد اكتفى رئيس وزراء الصين تشو رونجى بقوله إن بلاده رفضت عرضا لشراء حقول بترول فى كازاخستان. وأيضا ، فإن عددا من الخبراء المعتمدين فى أحد مراكز الدراسات الاستراتيجية المهمة فى بكين ، عندما

فتح معهم موضوع بترول آسيا الوسطى وما يشكله كمحدد لسياسات الصين فى تلـــك المنطقة ، التزموا الصمت التام وفضلوا الاستماع إلى وجـــهات نظـــر وتصــورات أعضاء وفد "الأهرام" الصحفى حول هذا الموضوع المهم !.

وبالرغم من ذلك التصريح المهم والكاشف الذى أدلى بـــه رئيــس الــوزراء الصينى ، فإن ذلك لا ينفى وجود تحرك صينى نشيط لتأمين نصيب لها من ثـــروات آسيا الوسطى من الغاز والبترول ، بالإضافة إلى الدخول فى اتفاقات مـــع الحكومـــة العراقية لنفس الغرض .

وإذا كان الصمت هو "العملة" المفضلة التى تحصل عليها عنـــد فتـــح هـــذا الموضوع فى الصين ، فإنه يكون أيضا العملة المتداولة عند الحديـــث عـــن نفـــس الموضوع مع المسئولين الهنود. فبسؤال جميع المسئولين الهنود ، بدءا مـــن رئيـــس الوزراء ومرورا بوزير الدفاع والعديد ممن دون ذلك من المسئولين ، حول ما يـــتردد من أطماع هندية فى مصادر الطاقة سواء فى آسيا الوسطى أو الخليج ، تتكشف مـــن خلال بناء أسطول بحرى يضم حاملات طائرات وغواصات نووية ، كانت الإجابـــة الدائمة أن الهدف لا يتعدى تأمين السواحل الطويلة للهند !. إلا أن ذلك النفى البســـيط لا ينفى حقيقة دفع الهند بخبراء ومستشارين عسكريين إلى جانب التحالف الأفغـــانى الشمالى المعارض لحكومة الطالبان الموالية لباكستان والتى جـــاءت أساســـا لتـــأمين مرور خـــط أنابيب نقل غاز آســـيا الوسطى لباكستان ، وهو نفس ما فعلتـــه إيـــران بالدفع بمقاتلين لها فى صفوف حزب "وحدات" الشيعى الأفغـــانى ضمـــن التحـــالف الشمالى المعارض !.

صراحة باكستانية

وإذا كان الصمت هو العملة السائدة فى كل من الصين والهند فيمـــا يتعلـــق بسياساتهما فى آسيا الوسطى تجاه موارد الطاقـــة ، فإن الصمت لا يعـــدو أن يكـــون "من الفضـــة وليس من الذهب" فيما يتعلـــق بـــهذه القضيـــة بالنســـبة للمســـئولين

الباكستانيين . إلا أن ذلك لم يمنع جوهر أيوب خان وزير خارجية باكستان – فى حديثه مع بعثة "الأهرام" الصحفية – من أن ينأى بسياسة بلاده ، فيما يتعلق بمشروع نقل الغاز الطبيعى من آسيا الوسطى عبر باكستان ، عن تحركات بلاده داخل أفغانستان . ولعل هذا التحفظ فى الإجابة يعود إلى الاتهامات التى توجه لباكستان بمسئوليتها عن خلق جماعة الطالبان ودعمها عسكريا وسياسيا ، حتى استولت على الحكم فى أفغانستان وعلى أكثر من ٨٥% من مساحة البلاد فى عام ونصف العام فقط . إلا أن هذا التحفظ يتلاشى عند الحديث مع الجنرال نصير الله بابر وزير الداخلية الباكستانى السابق فى حكومة رئيسة الوزراء السابقة بنظير بوتو ، وأبرز المتخصصين فى الشئون الأفغانية ، الذى يرد على سؤال حول ماهية المصالح الباكستانية فى أفغانستان حاليا بقوله : "إنها المصالح الاقتصادية فى المقام الأول ، تلك المصالح التى تعتقد إيران أنها تتصادم مع مصالحها المتمثلة فى الرغبة فى إقامة طرق مواصلات وتجارة مع جمهوريات آسيا الوسطى ، التى تتمتع بأسواق ضخمة واقتصادات متشابكة ، بالإضافة إلى تمتعها بالعديد من الموارد الطبيعية المهمة وعلى رأسها الغاز الطبيعى والبترول.." . ويستطرد الجنرال بابر قائلا : "فى بداية التسعينيات تنبهنا فى باكستان إلى أهمية شق طرق مواصلات آمنة من تركمانستان عبر أفغانستان ، تلك المسافة التى تصل إلى ٨٠٠ كم ، ثم من حدودنا مع أفغانستان حتى ميناء كراتشى ، ذلك الطريق الموجود بالفعل والذى يبلغ طوله ٨٠٠ كم . إلا أن إيران كانت تقف على نفس الطريق وبنفس الأهداف التى تحدونا ، مع الفارق أن الطريق الذى توفره لمشروعات نقل الغاز والبترول يبلغ طوله ٣٢٠٠ كم ، كما أنه ينتهى على الخليج العربى وليس على البحر المفتوح مثلما هو الحال لدينا . ومن هنا كان الصراع الأخير والذى جر العديد من الدول بما فى ذلك إيران وباكستان على الساحة الأفغانية..!" .

وحيث إنه من الصعب جغرافيا تفادى مرور خط أنابيب الغاز من تركمانستان إلى العالم الخارجى عبر شمال أفغانستان أولا ، إذا ما كان سينتهى عبر إيران ، أو أن يقطع الخط شمال أفغانستان إلى جنوبها إذا كان سينتهى عبر أراضى باكستان ،

فإن تلك الحقيقة الجغرافية أشعلت حربا غير معلنة رسميا بين البلدين فوق أراضى أفغانستان .

وطبقا لقاعدة "إن رأس المال جبان" ، فإن شركات البترول الغربية – التى كانت تميل فى البداية إلى الخط الباكستانى – اشترطت أن يتم تأمين استثماراتها التى ستزيد على ٤٠ مليار دولار من خلال تأسيس سلطة مركزية قوية فى أفغانستان تبسط نفوذها على كامل التراب الأفغانى ، بعد أن يتم إزاحة جماعات المجاهدين الذين مزقوا الدولة إلى إقطاعيات متحاربة على السلطة طوال الوقت . وكانت إجابة باكستان هى الدفع بجماعة الطالبان الأصولية ودعمها لكى تسيطر فى خلال عام فقط على ٨٠% من أراضى أفغانستان . فى الوقت ذاته نزلت إيران بثقلها لدعم وتسليح الفصائل الأفغانية المشكلة للتحالف الشمالى ، والذى يضم أقليات الطاجيك والأوزبك والهزارا من الشيعة والتركمان ، وذلك لكى لا تتيح لباكستان فرصة تأمين طريق الأنابيب من شمال أفغانستان إلى جنوبها ، فى الوقت الذى تؤمن فيه هى مرور طريق الأنابيب لها عبر شمال أفغانستان .

الأب الروحى

الجنرال نصير الله بابر وزير داخلية باكستان السابق معروف عنه أنه الأب الروحى لجماعة الطالبان الأفغانية ، وأنه هو الذى دفع بهم على الساحة بهدف تأمين مرور خط أنابيب البترول عبر أفغانستان ومن ثم باكستان . يقول تعليقا على ذلك : "إنه من الممتع ومن دواعى الفخر أن يشاع عنك أنك الأب الروحى لهذا العدد الضخم من الناس الذى يربو على مئات الآلاف من البشر ، وأنا لا أستطيع أن أتنكر إلى عرقى ، فأنا من عرق البشتون الذى ينتمى إليه الطالبان ، وهو العرق الغالب على أفغانستان ، كما أن له امتدادا كبيرا على الجانب الآخر من الحدود الباكستانية . ولكن دعونى أؤكد لكم أن العامل الرئيسى لظهور الطالبان على بقية الفصائل الأفغانية هو يأس الشعب من صلاح تلك الفصائل وانتباهها إلى مصالحه" .

وبالرغم من الاعتـــراف الضمنى للمســـئول الأمنـــى الباكســـتانى الســـابق بمسئوليته عن الدفع بالطالبان على الساحة ، فإن الصراع لا يقتصر علـــى باكســـتان وإيران فقط – وإن كانت الدولتان هما الأقوى فرصا للحصول على خط الأنـــابيب ، ومن ثم فإن الصراع بينهما هو الأقوى– حيث إن روسيا تعد منافســـا قويـــا ولاعبـــا رئيسيا فى الصراع الإقليمى – الدولى الدائر حول هذا المشروع .

فموسكو ما زالت تعتبـــر – نفسيا حتى الآن – الجمهوريات الآســـيوية جزءا من مجالها الحيوى الأمنى والاقتصادى ، كما أنها تتعرض لضربـــات ســـاحقة مـــن الغرب تتمثـــل فى توسيع نطاق حلف الأطلنطى شرقا على حســـابها فـــى أوروبـــا الشرقية ، مما يدفعها لكى تسعى بقوة وبعنف إلى تدعيم وتوسيع مجالها الحيوى فـــى اتجاه الجنوب شرق صوب الجمهوريات الآسيوية .

نعود إلى منظر السياسة الباكستانية فى أفغانستان ، إذ يقول الجنرال نصـــير الله بابر : "أما بالنسبـــة للهند ، فإنها تطمح فى الحصول على جزء من تلك الكعكـــة لكى تنتقل من خلالها خطوط الأنابيب إلى بنجلاديش ، ومن ثم إلى بورما ، قبـــل أن تصل إلى ماليزيا وبقيـــة دول جنوب شرق آسيا .." . ويضيف بابر : "كانت البدايـــة مع شركة أرجنتينية تعاقدت معنا فى باكستان ومع حكومة الرئيس الســـابق برهـــان الدين ربانى فى أفغانستان ، لمد خط أنابيب الغاز من تركمانستان عبر أفغانستان ثـــم باكستان . وفى ذلك الوقـــت لم يهتم الأمريكيون بما يدور حول هذا المشـــروع ، إلا أنهم سرعان ما غيروا موقفهم وأدركوا أهمية هذا المشروع فى المستقبل ، مما حـــدا بالولايات المتحدة إلى أن تدفع بشركة يونيكول الأمريكية – السعودية إلى الحلبة لكـــى تنضم أمريكا إلى قائمة اللاعبين فى المنطقة .." .

مقاصة سياسية

فى رده على سؤال حول ما يردده بعض أطراف الصراع فى المنطقة عـــن محاولة باكستان تحويل أفغانستان إلى مجرد عمق اســـتراتيجى لـــها ، وباســـتغلالها

كمعبر لأسواق آسيا الوسطى ، يقول محمد صديق خان وزيـــر الدولـــة الباكســـتانى للشئون الخارجيـــة : "هذا كلام سطحى ، حيث إن العمق الاستراتيجى لنا قد تحقـــق من خلال جمهوريات آسيـــا الوسطى ، وذلك بعد انهيار الاتحاد الســـوفيتى ، وهـــو الأمر الذى كان نصرا استراتيجيا كبيرا لا يفوقه سوى قيام دولة باكســـتان نفســـها .. والسبب فى ذلك هو أن الاتحاد السوفيتى كان الحليف الاستراتيجى الأكبر للهند .." .

وردا على سؤال بشأن تغافله عن حقيقة أن جمهوريات آسيا الوســـطى مـــا زالت ترتبط بعلاقـــات أمنية واقتصادية وثيقة مع موسكو ، مما ينفى ما يتحدث عنـــه من كونها عمقا استراتيجيا أمنيا واقتصاديا لباكستان ، يقول خان : "وماذا فى ذلـــك ؟ .. نحن لم نطمح فى تحويل تلك الجمهوريات إلى موقف العـــداء لموســـكو ، ولكـــن وجهة النظر هى أنها لم تعد معادية لنا . وفى النهاية فهى دول إسلامية ، ومع الوقـت فإنها تتحول تدريجيا نحونا" . ويضيف الوزير الباكستانى : "لقد دفعت باكستان ثمنـــا باهظا أثنـــاء الغزو السوفيتى لأفغانستـــان من تدفق أكثر من أربعـــة ملاييـــن مـــن اللاجئين إليهـــا ، ما زال موجودا منهم على أراضينا حتى الآن أكـــثر مـــن مليـــون ونصف المليون لاجئ ، بالإضافة إلى انتشار تجارة المخدرات والســـلاح وبالتـــالى انتشار ثـــقافة السلاح والعنف فى مجتمعنا . والآن عندما نتحدث عن وقف الحـــرب فى أفغانستـــان، فنحن نتحدث عن مصلحة مشتركة . ولا يمكن لأحد أن ينكر علينـــا رغبتنا فى تأمين الوصول إلى أسواق فى آسيا الوسطى" .

وبالرغم من أن الحرب الدائـــرة الآن فى أفغانستان تجمع بين كونها حربـــا بين زعماء يستهدفون مصالحهم وطموحاتهم الخاصة للسلطة ، وبين كونها "مقاصـــة" لتسوية حسابات إقليمية ودولية – مستغلة فى ذلك طموحات القادة المحليين – فـــإن أحمد شاه مسعود يضع توصيفا آخر أكثر اتهاما بشكل مباشر ، فيقـــول : "بـــل هـــى حرب بين وكلاء باكستان فى أفغانستان من جانب ، وبيننا مـــن جـــانب آخـــر.." . ويضيف مسعود: "لعلكم سمعتم عن مشروع خط أنابيب البترول والغاز الذى تتبنـــاه شركة يونيكول بالاتفـــاق مع حكومة الطالبان صوريا ومع باكستان فعليا .. ونحـــن لسنا ضد الخط فى حد ذاته، وإنما نحن ضد أن تقوم باكستان بخلق جماعة الطالبـــان

لكى تؤدى المشروع لهم تحت وهم أن هذه الجماعة هى التى ستفرض الاستقرار والسلام فى البلاد .." . وبمواجهة شاه مسعود بما يتردد عن مخطط إيران مع التحالف الشمالى الأفغانى لتحويل مسار خط أنابيب الغاز لكى يمر عبر شمال أفغانستان إلى إيران وخرمان باكستان من هذا المشروع ، قال مسعود : "هذا الكلام غير صحيح ، وإذا أمسكنا نحن التحالف الشمالى بزمام الأمور ، فإن الخط سيذهب عبر أراضينا فى أفغانستان إلى باكستان وينتهى فى كراتشى .." .

وإذا كان من غير المستغرب أن نجد صراعا علنيا وغير علنى من جانب قوى إقليمية مثل باكستان وإيران والهند على هذا الخط من ناحية ، وقوى أخرى دولية لها مصالح كونية مثل الولايات المتحدة ، فإنه من الغريب أن نجد دولة مثل إسرائيل ضالعة فى هذا الصراع بشكل غير معلن وغير مباشر . فإسرائيل المحرومة من مصادر الطاقة التقليدية الرخيصة نجدها قررت نزول حلبة الصراع ، من خلال قيام أكبر شركة إسرائيلية فى مجال إنشاء خطوط أنابيب نقل البترول بتنفيذ خط نقل الغاز التركمانى ! .

وفى محاولة منه لتطمين القوى الإقليمية الفاعلة فى الصراع الحالى على مشروع مد خط أنابيب الغاز من تركمانستان ، أكد السيد افتخار مرشد نائب وزير الخارجية الباكستانى والمبعوث الخاص لبلاده للوساطة فى الأزمة الأفغانية ، أنه من مصلحة جميع الأطراف فى المنطقة وقف الحرب الدائرة فى أفغانستان ، وأن "كعكة السلام" فيها ما يكفى الجميع على المدى البعيد ، وأن باكستان لم ولن تتكر مصالح القوى الإقليمية الأخرى فى المنطقة ! . وفى الوقت ذاته ، اتهم المسئول الباكستانى قوى خارجية – رفض أن يحددها – بالوقوف وراء تصعيد القتال من خلال إمدادات السلاح التى تتدفق على الفصائل المتحاربة . وقال مرشد فى تصريحاته : اسمحوا لى أن أطرح على قادة الأفغان السؤال التالى : "ماذا ستقولون لربكم فى قبوركم على ما أنزلتموه ببلادكم من دمار شامل ؟!!" .

علاقات مصر التجارية مع نمور آسيا

يحيى غانم

بالرغم من الرصيد الهائل الذى تتمتع به مصر لدى العديد من دول آسيا على الصعيدين السياسى والدينى ، فإن هذا الرصيد لا يقابله رصيد على صعيد العلاقات التجارية ، بل على العكس من ذلك تماما . فمن بين الدول الخمس الآسيوية التى يتناولها هذا الكتاب تفصيلا ، تأتى إندونيسيا كأكبر دولة إسلامية فى العالم برصيد من السكان المسلمين يربو على ١٩٠ مليون نسمة ، كما تأتى باكستان كثانى أكبر دولة إسلامية برصيد من السكان المسلمين يتجاوز ١٣٠ مليون نسمة ، فى حين ترتبط الأقلية المسلمة المتميزة فى سنغافورة بعلاقة روحية متينة مع مصر ، من خلال الإسهامات المتميزة التى تقدمها مصر على هذا الصعيد ممثلة فى الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف . أما الصين ، فإنه بالرغم من أن عدد الأقلية المسلمة فيها لا يتجاوز ٢٠ مليونا ، يتركزون فى مقاطعة شينجيانج ، فإن العلاقات السياسية المتينة بين البلدين لم يتم ترجمتها حتى الآن إلى ميزان تجارى متوازن لصالح مصر ، حيث إن الوثائق والأرقام لا تكذب ، فإنه من الأفضل أن نتركها هى التى تتكلم فى هذا المقام .

إندونيسيا .. الاتفاقات أثمن من التجارة

بإلقاء نظرة على الإطار التعاقدى بين مصر وإندونيسيا فى المجال التجارى

والاقتصادى ، نكتشف وجود "ثروة" من الاتفاقات فى هذا المجال ، نذكر منها : اتفاق تشجيع التجارة الموقع بالقاهرة عام ١٩٧٧ ، واتفاق تشجيع وحماية الاستثمار الموقع بجاكرتا عام ١٩٩٤ ، واللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادى التى تم تأسيسها عام ١٩٨٦ وعقدت ثلاث دورات لها آخرها فى جاكرتا عام ١٩٩٤.

وبالرغم من تلك "الثروة " من الاتفاقات المشجعة للتبادل التجارى ، نجد أن الصادرات المصرية إلى إندونيسيا تتسم بضآلتها الشديدة وعدم الاستقرار فى الوقت ذاته . وباستعراض أرقام الصادرات خلال الفترة من عام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٦، نجد أنها ارتفعت بنسبة ١٠٩% مقارنة بعام ١٩٩٢ ، كما أنها ازدادت بنسبة ٣١٧% عام ١٩٩٤ مقارنة بعام ١٩٩٣ ، ثم انخفضت بنسبة ٥٠% عام ١٩٩٥ مقارنة بعام ١٩٩٤ ، ثم ازدادت مرة أخرى بنسبة ١٠٦% عام ١٩٩٦ مقارنة بعام ١٩٩٥ ، ثم عادت وانخفضت بنسبة ٤٦% خلال الفترة من يناير – سبتمبر ١٩٩٧ مقارنة بنفس الفترة من عام ١٩٩٦ . ويرجع ذلك إلى ارتباط الصادرات بصفقات عارضة أحيانا من القطن وأحيانا أخرى من الفوسفات ، وعدم وجود سلع مصرية لها صفة الاستقرار باستثناء البرتقال والبلح نصف الجاف والكسبرة . أما بالنسبة للواردات ، فإنها تتسم أيضا بعدم الاستقرار ، وإن كانت بصورة عامة تأخذ شكل التزايد ، وذلك نتيجة الصادرات الإندونيسية للسوق المصرية ، وحاجة هذه السوق إليها مثل البن ، الشاى ، زيت النخيل ، معلبات السمك والتونة ، اللدائن ومصنوعاتها ، المطاط ومصنوعاته مثل إطارات السيارات ، خشب الأبلاكاش ، الورق والورق المقوى ، الألياف الصناعية ، الزجاج ، الأجهزة المنزلية والمعدات الكهربائية .

وباستعراض الأرقام السابقة يتضح وجود خلل كبير ومستمر فى الميزان التجارى ، وذلك لتزايد الصادرات الإندونيسية للسوق المصرية ، نظرا لاحتياج المستورد المصرى للسلع الإندونيسية ، ويظهر ذلك جليا من إحصاءات الفترة من يناير – سبتمبر عام ١٩٩٧ ، مقارنة بنفس الفترة من عام ١٩٩٦ . أما بالنسبة للصادرات المصرية للسوق الإندونيسية، فهى منخفضة للغاية باستثناء

عامى ١٩٩٤ و ١٩٩٥ اللذين تم فيهما تصدير صفقتى قطن قيمتهما ٩ر٦ مليون دولار .

وعلى الرغم من اتساع حجم السوق الإندونيسية التى يبلغ تعداد سكانها ٢٠٣ ملايين نسمة ، فإن من أسباب تدنى حجم الصادرات المصرية إلى السوق الإندونيسية، بُعد هذه السوق وعدم اكتشاف إمكاناتها من جانب المصدِّرين المصريين حتى الآن ، بالإضافة إلى عدم ميل المصدِّر المصرى - بصفة عامة - إلى التصدير إلا عن طريق الاعتمادات المستندية أو السداد المقدم ، بدون تقديم تسهيلات فى السداد كما يفعل مصدِّر الدول الأخرى ، ورغبة المصدِّر المصرى فى التعامل مع الأسواق التقليدية المعروفة له .

ويتزامن ذلك الميل الشديد من جانب المصدِّر المصرى للأسواق التقليدية فى الغرب ، وتجاهل الأسواق فى دول جنوب شرق آسيا ، مع الرغبة الشديدة من جانب تلك الدول فى تشجيع الجانب التجارى المصرى . ففى حديثه الشامل يقول رئيس إندونيسيا الدكتور بحر الدين حبيبى: "نحن نكن أطيب المشاعر تجاه مصر ، ولدينا رغبة شديدة فى تطوير العلاقات التجارية معها ، وتلك مهمة سوف أعمل على تحقيقها بشكل شخصى" .

وواقع السوق فى إندونيسيا يوضح أنها مؤهلة لتلقى المنتجات المصرية التالية: الأسمنت - الفوسفات - الجبس - الصلب - أوانى الطهى - الألمونيوم - الصاج - أطقم الصينى - النجف - السجاد اليدوى والميكانيكى المتميز - الموكيت - السيراميك - المنتجات اليدوية الإسلامية - لوحات قرآنية من القماش والبردى - النحاس - مشغولات فضية إسلامية - زجاجات عطور مصنوعة يدويا - منتجات خان الخليلى - مشغولات نحاسية لتزيين الأثاث - البلح نصف الجاف- البرتقال - الخضراوات الطازجة والمجففة - التوابل خاصة الكسبرة .

باكستان .. لا صوت يعلو على صوت الثقافة !

تتميز العلاقات بين مصر وباكستان بالقوة والخصوصية ، خاصة على الصعيدين الدينى والثقافى ، حيث تعتبر العلاقات الدينية والثقافية من أهم العلاقات الثنائية بين البلدين ، وذلك لأسباب تاريخية تتعلق بدخول الإسلام فى هذه المنطقة . كما توجد اتفاقية للتعاون الثقافى منذ عام ١٩٥٣ ، وتم تجديد بروتوكولها التنفيذى لمدة ثلاث سنوات من ١٩٩٦ حتى ١٩٩٩ . فى الوقت ذاته يقدم المركز المصرى الدولى للزراعة للجانب الباكستانى ١٠ منح تدريبية سنويا فى مختلف التخصصات ، كما يقدم الأزهر ١٥ منحة دراسية جامعية سنويا ، بالإضافة إلى إرساله كتبا ومطبوعات إسلامية باللغة العربية للمؤسسات والمدارس الإسلامية الباكستانية . فى حين تقدم باكستان ١٠ منح دراسية سنويا للطلاب المصريين للدراسة بالجامعات الباكستانية . وقد بلغ عدد أعضاء البعثة الأزهرية التعليمية فى باكستان ٥٨ أستاذا فى العام الدراسى ٩٦ – ١٩٩٧، تم توزيعهم على الجهات المختلفة فى إسلام أباد ولاهور وكراتشى وغيرها من المدن الرئيسية ، ويتحمل الأزهر رواتبهم . كما أنشئ عام ١٩٩٢ المعهد الأزهرى النموذجى بإسلام أباد، ويبلغ عدد المدرسين به ١٣ مدرسا يتحمل الأزهر مرتباتهم أيضا . أما الجامعة الإسلامية العالمية ، فيوجد بها ٥٠ أستاذا مصريا تتحمل وزارة التعليم مرتباتهم بما يقدر بحوالى مليون دولار منذ عام ١٩٨٥ . ويقول مصدر باكستانى رفيع المستوى: "لا شك فى أن مصر بوسطيتها على جميع الأصعدة السياسية والثقافية والدينية ، تلعب دورا مهما فى العالم الإسلامى بصفة عامة ، وفى باكستان بصفة خاصة ، من خلال التدفق الثقافى والتعليمى الذى تقدمه فى هذه المنطقة من آسيا.

وعلى الرغم من هذا الرصيد الدينى والروحى الضخم ، فإن أرقام التجارة بين البلدين تتوارى أمام هذا الرصيد ، فقد بلغ إجمالى حجم التجارة بين البلدين خلال الفترة من يوليو ٩٦ إلى أبريل ٩٧ حوالى ٤٥٫٦ مليون دولار ، بينما كان فى الفترة من يوليو ٩٥ إلى يوليو ٩٦ حوالى ٦٢٫٥ مليون دولار ، بلغ نصيب

الصادرات الباكستانية إلى مصر منها ١ر٣٧ مليون دولار ، فى حين بلـــغ نصيـب مصر ٦ر٤٦٨ مليون دولار ، وهو الأمر الذى يمثل خللا شديدا جـدا فـى الميزان التجارى فى غير صالح مصر . وتتمثل أهم الصادرات المصرية لباكستان فـى : القطن طويل التيلة – غزل القطن – الفوسفات – البترول ومشتقاته – النباتات والأدوية – منتجات الألمونيوم – المنتجات الكيماوية والزجاجية – بذور البرسيم . أما أهم الواردات المصرية من باكستان فهى : القطن قصير التيلة – الصوف – المنتجات الجلدية – أدوات الجراحة وأجهزة المستشفيات – الأدوات الرياضية – السجاد – التبغ .

الصين بعد جغرافى وتباعد تجارى

تتميز العلاقات التجارية بين مصر والصين بالاستقرار والنمو المتزايد ، ولكن ليس فى صالح ميزان مصر التجارى ، فقد بلغ حجم التجارة بين البلدين فـى عام ١٩٩٧ أكثر من ٥٢٠ مليون دولار ، كان نصيب صادرات مصر منها نحـو ٥٧ مليون دولار ، فى حين كانت صادرات الصين لمصر حوالى ٤٦٤ مليون دولار.

ومن الملاحظ أن الميزان التجارى يظهر عجزا مستمرا وكبيرا فـى غير صالح مصر ، ويرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة والمستمرة فى وارداتنا من الصين، حيث تحسن نوعياتها وانخفاض أسعارها بالمقارنة بمنتجات الدول الأخرى ، خاصة إن الصين تقدم دعما كبيرا لصناعاتها الوطنية ، مما يجعل أسعار صادراتها أقل بكثير من أسعار الدول الأخرى . وأهم وارداتنا من الصين الكيماويات والأصباغ ، والسلع الهندسية والكهربائية ، والمنتجات الحديدية ، والموتورات الكهربائية ، والأحذية ، والأدوات الرياضية ، ولعب الأطفال ، وغيرها . وعلى الجانب الآخر ، فإن حجم صادراتنا لا يتناسب مع حجم الواردات ، ويرجع ذلك إلى طبيعة وظروف السوق الصينية . فالميزان التجارى للصين يحقق فائضا مع جميع دول العالم

وبدرجة ملحوظة، وتكفى الإشارة إلى أن صادرات الصين عام ١٩٩٧ بلغت حوالى ١٨٣ مليار دولار ، فى حين بلغت وارداتها حوالى ١٤٢ مليارا فقط ، أى وصل فائض ميزانها التجارى مع العالم إلى ٤٠ مليار دولار . فسياسة الصين التجارية هى الاعتماد على منتجاتها الصناعية، وبالتالى فإنها تستورد التكنولوجيا العالمية والمعدات الصناعية الإنتاجية ذات التقنية المتقدمة ، كذلك المواد الأولية والخامات اللازمة لصناعاتها ، ولا تستورد السلع المصنعة . لهذا فإن صادراتنا للصين تتركز فى البترول الخام والقطن الخام ، وإن كنا قد نجحنا فى زيادة صادراتنا فى عام ١٩٩٧ بدرجة ملموسة ، حيث أدخلنا بعض السلع الصناعية مثل المربات والسيراميك والمنتجات الحديدية .

ومع ذلك ، فإن الصين تعد من أهم الأسواق الواعدة لمصر ، والأمل معقود على مضاعفة صادراتنا لها . إذ أن الصين ستنضم لمنظمة التجارة العالمية ، وبالتالى ستفتح أسواقها على العالم عن طريق تخفيض تعريفاتها الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية . بالإضافة إلى تزايد حجم الطلب على السلع الأجنبية فى الصين نتيجة تحسن مستوى المعيشة لارتفاع الدخل وتعطش الشعب الصينى للسلع الأجنبية ، وهو ما يدعونا للاهتمام بالسوق الصينية ، وبذل كل الجهود لاقتحامها من الآن .

الطريق إلى سنغافورة

بالرغم من ارتفاع المستوى التعاقدى بين مصر وسنغافورة فيما يتعلق باتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار والتجارة ، وبالرغم من ارتفاع التبادل التجارى بين البلدين فى السنوات من ٩٠ – ١٩٩٦ حتى وصل إلى ٢٣٨ مليون دولار أمريكى ، فإننا نجد أن حجم التجارة لا يعكس أهمية العلاقات الثنائية ، كما أنه يميل فى غير صالح مصر ، وإن كان ليس بالشدة التى تميز العلاقات بين مصر والدول السابقة . ولعل السبب فى تلك الظاهرة أن ٩٥% من صادرات مصر لسنغافورة من

البترول الخام والمنتجات البترولية بقيمة تصل إلى ١٤٨ مليون دولار ، بينما بلغت قيمة صادراتنا السلعية غير البترولية فى نفس العام (١٩٩٥) نحو ٨ ملايين دولار فقط ، ولذا فإنه بمجرد انخفاض صادراتنا البترولية فى عام ١٩٩٧ تراجع حجم التجارة إلى ١٧٩ مليونا فقط .

وبالرغم من اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار ، فإن حجم استثمارات سنغافورة فى مصر لا يتجاوز الـ ٥٠ مليون جنيه مصرى ، تتركز فى مشروعات صناعات الزيوت النباتية وعبوات الصفيح والدهان والجوت ، وهو مبلغ ضئيل جدا قياسا بحجم استثمارات سنغافورة الخارجية ، والتى تقدر فى آسيا فقط بنحو ٨ مليارات دولار أمريكى . ويفصح السنغافوريون صراحة عن الرغبة فى توجيه استثماراتهم لمشروعات تتوافر فيها عناصر الربح السريع والمضمون والآمن لرؤوس أموالهم .

وقد كان الأمل كبيرا فى الدخول بالعلاقات التجارية بين البلدين إلى مرحلة انطلاق جديدة ، من خلال التوقيع على مذكرة تفاهم بين مصر وهيئة ميناء سنغافورة تقضى بتقديم الجانب السنغافورى الخبرة والتقنيات الحديثة لتنفيذ مشروع شرق التفريعة . وتنفيذا للمذكرة ، سافرت بعثة من الهيئة إلى مصر فى أبريل عام ١٩٩٧ لدراسة المشروع ، وبدأت الهيئة فى الوقت نفسه فى مشروع آخر منافس فى ميناء عدن اليمنى ! .

خلل الميزان التجارى الروحى .. حالة غير ميئوس منها !

منذ أربعينيات هذا القرن أدركت مصر أهمية أن تأخذ زمام المبادرة بتحمل مسئولياتها الدينية والثقافية فى جنوب شرق آسيا بصفتها قلب العالم الإسلامى السنى ، وذلك بالرغم من البعد الجغرافى لتلك المنطقة من العالم الإسلامى عن القلب. وقد كانت مصر فى ذلك بعيدة النظر ، كما كانت كعهدها دائما ، تتحرك نحو

مسئولياتهـــا متجردة من أى دوافع براجماتية، ثم أضافت ثورة يوليو فيما بعد دفعـــة قوية لذلك التحرك نحو شرق آسيا ، حتى أن المساعدات التى قدمتها مصـــر – ومـــا زالت تقدمهـــا – إلى دول تلك المنطقة فى شكل منح تعليمية فى المراحـــل الثانويـــة والجامعية وما بعد الجامعية بلغت ما يتجاوز المليار جنيه منذ بداية الستينيات.

وقد أسفر ذلك الدور الإيجابى الفعال الذى أخذته مصر على عاتقها – والـــذى لا يتطلب توافر الأموال فقط – عن نتيجة مهمة للغاية ، ألا وهى خلـــق آلاف مـــن الكوادر على جميع المستويات وفى جميع المجالات فى تلك الدول – بما فـــى ذلـــك باكستان وإندونيسيا وسنغافورة وأفغانستان وماليزيا وغيرها من دول تلك المنطقـــة ، التى تدين بالولاء لمصر ، والتى تعتبر مصر وطنها الثانى . ومن هذا المنطلق فـــإن العديد من زعامات تلك المنطقة هى التى ترغب بشدة فى تدعيم العلاقات التجاريـــة والاقتصادية بين دولها ومصـــر . والغريب أن مصر لا تـــدرك حجـــم "الأصـــول البشرية" التى تمتلكهـــا فى تلك المنطقة ، ومن ثم لا تحـــاول اســـتغلالها بالشـــكل المناسب . وإذ كانت مصر لديهـــا رؤية واضحة فى الخمسينيات والستينيات وبدايـــة السبعينيات بتأسيس قاعدة نفوذ روحى وثـــقافى لها فـــى تلـــك المنطقـــة تمـــهيدا لاستغلالها سياسيا واقتصاديا فيما بعد ، فإنه يبدو أن تلـــك الرؤية قد غابت فى العقـــد الأخير ولم يتبق منها سوى استمرار برامج المساعدات التعليمية والثـــقافية والدينيـــة الضخمة فقط ، والتى تكلفها ملايين الجنيهات سنويا !.

يقول مصدر اقتصادى إندونيسى : إذا أقدمت مصر على تحريـــك أصولـــها الروحية والثـــقافية فى المنطقة ، بالإضافـــة إلى الاهتمـــام بـــالتعريف بالمنتجـــات المصرية ، فإن الميزان التجارى سينقلب لصالح مصر فى وقت قياسى بالمقارنة مـــع العديد من الدول الأخرى .

واقع آسيا الأمنى

د. حسن أبو طالب

لا يخلو الذهاب إلى آسيا من متعة الاكتشاف ، لما هو مادى ولما هو متعلق بالمعنويات والمشاعر الجماعية المتبادلة بين الشعوب والمجتمعات . فمن اليسير على الزائر أن يدرك مدى الشعور بالأمن لدى هذا البلد أو ذاك ، وأن يكتشف الفروق فى السياسات والمواقف تجاه نفس القضايا الأمنية ، وكيف تدركها هذه النخبة أو تلك ، وكيف يتم التعامل معها . فالدول الخمس التى يتعرض لها هذا الكتاب ، عنت فى الواقع خمس وجهات نظر أساسية ومختلفة تجاه قضية الاستقرار الإقليمى فى آسيا ككل ، وفى بعض مناطقها المتميزة على وجه الخصوص . وبالطبع فلكل من هذه الدول مبرراتها ودوافعها ، ولكل منها مواقفها وسياستها الأمنية من جانب آخر . وإذا كانت أدبيات العلاقات الدولية وضعت ثنائية "الخبز فى مواجهة السلاح" أو "التنمية فى مواجهة الأمن" ، فهى تعبر بذلك عن مدى صعوبة الاختيار الذى تواجهه دولة ما فى لحظة تاريخية بعينها ، لاسيما عندما يصير عليها تحديد أولوياتها السياسية والاستراتيجية . ومثل هذه الصعوبة تزداد أو تقل تبعا لحجم التحديات الخارجية التى تحيط بالبلد ، وبكيفية إدراك الغالبية العظمى من الشعب لهذه التحديات . فإذا وصل الأمر إلى حد اليقين بأن التحدى الخارجى يهدد وجود الكيان المحلى والوطنى ذاته ، فإن قضية الأمن بكل تداعياتها تصبح الأولوية التى لا يقاس عليها شىء ، ويضحى من أجلها بكل شىء ، بما فى ذلك

رغد العيش والتنمية . ويصير الوضع مختلفا حين تقل وطأة التحديات الأمنية ، وحين تدرك القيادات المحلية أن الأمر لا يعدو أن يكون تهديدات عابرة ، أو مجرد احتمالات بالتهديد لا تصل إلى إزالة الدولة أو تهديد وجود المجتمع ذاته .

خبرة الانكسار والهزيمة

مثل هذه الفروق تظهر جلية عند مقارنة حال باكستان ، مثلا ، بحال الهند أو الصين أو إندونيسيا . فالشعور بالتهديد الجارف لدى باكستان يصل إلى أقصاه ، معتمدا فى ذلك على خبرة العلاقة مع الهند المليئة بالانكسار والهزيمة ، فضلا عن الفارق الضخم فى الإمكانيات سواء المادية أو المعنوية . وهو شعور لم نجد مثيلا له فى الدول الأخرى التى زرناها . وكان وزير الإعلام الباكستانى ، الذى تولى شرح دوافع بلاده لإجراء تجربة نووية بعد أسبوعين فقط من التجارب النووية الهندية ، قد قال بوضوح : "لقد كنا على يقين من أن هناك عقوبات اقتصادية ستوقع علينا، وأن وضعنا الاقتصادى سوف يتأثر كثيرا. ولكن كان علينا الاختيار بين أمرين : الأمن الذى إذا ضاع فلن يكون هناك مجال لاستعادته ، وبين الاقتصاد الذى هو بطبيعته متأرجح بين الصعود والهبوط ، ويمكن معالجته فى المستقبل" .

وعلى نفس المنوال سمعنا تحليلا مماثلا حول عِظَم التحديات التى تحيط بباكستان من جانب جارتها الشرقية الهند ، من قبل خبراء معهد الدراسات الإقليمية فى إسلام أباد ، الذين أكدوا لنا على لسان رئيس المعهد ، اللواء متقاعد نشأت أحمد ، أنه لا مجال للثقة فى الهند ، أو فى مظلة أمريكية لحماية باكستان ، أو الارتكان إلى علاقة قوية لا تصل إلى حد الشراكة الاستراتيجية والتحالف الكامل مع الصين، وأن الأمر الوحيد المقبول أمام باكستان هو قبول التحدى الأمنى النووى ، والسير فيه ، ليس بغرض تهديد الآخرين ،وإنما بغرض ردع العدوان الهندى ضد باكستان وضد المسلمين فى كشمير ، التى تعد جوهر الصراع الحالى بين البلدين . ووفقا لما قاله لنا وزير خارجية باكستان السابق جوهر أيوب خان ، فإن تكلفة الدفاع بالأسلحة

النووية أقل كثيرا من تكلفة الدفاع بالأسلحة التقليدية . فعلى سبيل المثال ، فإن شراء طائرة حديثة يكلف ١٤٠ مليون دولار ، وتكلفة إنشاء سرب من عشر طائرات يصل إلى ٤ر١ مليار دولار، بينما كل ما تم إنفاقه على البرنامج النووى الباكستانى طوال تاريخه عبر خمسين عاما، لم يزد على ٢٥٠ مليون دولار . ومثل هذه الحجة الاقتصادية فى تبرير التسلح النووى وجدت من يعارضها أيضا على أسس اقتصادية. فباكستان سوف تخسر، من وجهة نظر المحلل الاستراتيجى زكى عزام ، ما مجموعه ٥٦٥ مليون دولار معونات فى صورة معدات وسلع وتدريب من قبل اليابان والولايات المتحدة وهولندا وكندا وألمانيا واستراليا ونيوزلندا ، كما ستفقد أيضا ما مجموعه ٥٠٠ مليون دولار أخرى من نفس المصادر فى صورة تدفقات استثمارية ، كما ستعلق قروض صندوق النقد الدولى وهى فى حدود ٧٠٠ مليون دولار ، وقروض أخرى من بنك آسيا للتنمية فى حدود ٦٠٠ مليون دولار . وهذه كلها تكاليف عالية ، ولها آثارها السلبية على التنمية لعشرات السنوات القادمة . وفى إطار التحذير من مغبة التركيز على الأمن دون التنمية ، يقول محلل باكستانى آخر ، إن باكستان ركزت بالفعل على قضية الأمن ، وأهملت الجناح الآخر ، أى التنمية ، ومن هنا فقد انكسرت فى ١٩٧١ .

تهديدات مستقبلية

لكن الأمر يختلف كثيرا لدى النخبة الهندية سواء التى فى الحكم أو تلك التى تعمل فى مراكز ومعاهد البحوث الاستراتيجية والأمنية . فباكستان لا تمثل لهم تهديدا حاليا ، اللهم إلا من زاوية ضيقة للغاية ، تتمثل تحديدا فيما يعتبرونه إثارة النزعات الأصولية والانفصالية فى كشمير . وليس لدى النخبة الهندية شعور بالتهديد الخارجى فى الوقت الراهن ، وإنما يركزون على أن الأوضاع فى المستقبل قد تشهد مثل هذا التهديد ، من قبل جارتهم الشمالية الشرقية الكبرى ، أى الصين ، التى هى الآن فى وضع كمون وتركيز على الأوضاع الاقتصادية الداخلية ، التى تشهد تحسنا سريعا ومتواصلا ، الأمر الذى قد يدفع القيادة الصينية فى المستقبل إلى إعادة

حساباتها الاستراتيجية ، ومن ثم فتح العديد من الملفات الأمنية والحدودية المجمدة الآن مع الهند . وكان مثيرا لنا حين تقابلنا مع مدير معهد دراسات الدفاع والتحليل فى نيودلهى، أن أشار لنا إلى خريطة كبيرة معلقة على الحائط فى مكتبه وصفها بأنها خريطة رسمية حديثة للصين ، ويظهر فيها اختلاف كبير فى رسم الحدود الهندية الصينية عن تلك التى ترسمها الخرائط الهندية الرسمية . ففى الخريطة الصينية هناك أجزاء - والحديث لمدير المعهد جاسجيت سنج - من الهند تدخل فى الأراضى الصينية ، تضم ولاية ايتال باراديش الهندية بأكملها ، والتى يعيش فيها أكثر من ٣٠ مليون هندى ، إضافة إلى أجزاء أخرى تم الاستيلاء عليها بالقرب من كشمير بالتواطؤ مع باكستان . ووفقا لاستنتاجات جاسجيت سنج ، فإن هذه الخريطة تعطى للهند مؤشرا على النوايا العدوانية الكامنة لدى الصين ، الأمر الذى يدفع للتحسب له فى المستقبل . وإن جزءا من هذا التحسب كان وراء قرار إجراء التجارب النووية فى مايو الماضى ، وأيضا وراء عمليات التحديث المستمرة للجيش الهندى ، ووراء بناء أسطول هندى حديث يضم حاملات يتم صنعها تماما بخبرة هندية كاملة .

إدراك دولة صغيرة

يختلف الوضع فى كل من سنغافورة وإندونيسيا ، فالشعور بالتهديد له مصادره المختلفة، وله أيضا تداعياته المختلفة . ففى سنغافورة - تلك الجزيرة الصغيرة التى لا ترى بالعين المجردة إلا بصعوبة شديدة حين النظر إليها ، وهى محاطة بخريطة إندونيسيا ذات السبعة عشر ألف جزيرة المتناثرة على مساحة واسعة جدا - لا ترى أنها مهددة فى وجودها ، وإنما تشعر بقلق مما يجرى مُن سباق للتسلح وتفجيرات نووية بدأتها الهند وتبعتها باكستان . وهذا القلق يصفه وزير الخارجية السنغافورى البروفيسور جايا كومار ، بأنه مبنى على المبادئ . فبلاده ضد الانتشار النووى ، لأنه سيزيد سباق التسلح فى المنطقة ، وهو آخر شىء تريده آسيا فى الوقت الراهن . وفى نفس الاتجاه ، أكد لنا خبراء معهد الدفاع والدراسات

الأمنية فى جامعة تانيونج التكنولوجية ، أن بلادهم ضد الانتشار النووى لأنه سيؤثر سلبا على جهود التنمية فى القارة من ناحية ، وسوف يثير تحديات أمنية ليس الآن مجالها ، لاسيما فى ضوء الآثار السلبية الكبيرة للأزمة الاقتصادية التى تمر بها بلدان القارة فى الوقت الراهن . غير أن الخوف من الصين أو النظر إليها كمصدر تهديد مستقبلى سواء لسنغافورة أو لغيرها من دول آسيا ، ليس مقبولا لدى خبراء المعهد ، ولا محررى الشئون الخارجية فى أبرز صحف سنغافورة "ستريت تايمز" STRAIT TIMES التى يرأس تحريرها السيد ليسلى فونج ، الذى أكد أن "الصين تعمل على تدعيم اقتصادها وتحسين أسلوب حياة مواطنيها ، وأنهم فى بكين ليسوا أغبياء لكى يقوموا بالعدوان على أحد وبما يؤثر على علاقاتهم مع الولايات المتحدة وروسيا واليابان . وأعتقد أنه من الصعب أن يتحول الصينيون عن أولوية الاقتصاد ، ومن الصعب التنبؤ بسلوكهم بعد ٢٠ أو ٢٥ عاما مثلا ، وسلوكهم الحالى إيجابى" . ويشير مثلا إلى أنهم قاموا بتسوية نزاعاتهم مع روسيا فى عام ١٩٩٧بالطرق السلمية ، وهذا مؤشر إيجابى .

هاجس الأصولية

ووفقا لحديث السفير س. ر. ناثان مدير معهد دراسات الدفاع والاستراتيجية ، وكذلك السيد كواشونج كوان رئيس البرامج الخارجية بالمعهد ، فقد تبين لنا أن صورة الصين من قبل دولة صغيرة كسنغافورة ، تختلف تماما عن صورتها لدى دولة كبرى مثل الهند . ففى سنغافورة هناك تقييم إيجابى لدور الصين فى الاستقرار الإقليمى ، وفى مساعدة الدول الآسيوية التى تضررت من الأزمة الاقتصادية . وهم يرون فى الصين عامل استقرار إقليمى ، وأنه لا يوجد ما يدعو قادة بكين للحصول على أراض جديدة من الجيران أو مزيد من البشر . وأنهم يقبلون بدور أمريكى فى المنطقة ، لأنه يتوافق مع أهدافهم الكبرى فى الاستقرار الإقليمى . بيد أن التخوف الكبير لدى هؤلاء الخبراء هو مما يعتبرونه مدا أصوليا إسلاميا قد يبدأ من إندونيسيا أو ماليزيا . ومن اليسير إدراك هذا التخوف فى ضوء

وجود مسلمين من أصول ماليزية داخل نسيج المجتمع السنغافورى ، الذى لم يتشكل كمجتمع واحد إلا منذ أقل من أربعة عقود فقط.

مشاكل داخلية

فى إندونيسيا تبدو المشاكل الداخلية على قمة سلم الأولويات الأمنية ، وبحيث تتضاءل أمامها نسبيا التحديات الخارجية . ومن اليسير القول إن التهديد أو الهاجس الأكبر الذى يعيشه أهل إندونيسيا سواء من النخبة أو المواطن العادى ، نابع أساسا – إلى جانب الأزمة الاقتصادية الطاحنة – من الخوف على انفراط عقد البلاد ، وتحولها إلى دويلات عديدة ، تؤدى فى النهاية إلى غياب إندونيسيا الحالية من خريطة آسيا والعالم معا . وهذا الخوف له مبرراته فى ضوء أمرين :

- أولهما الحقيقة الجغرافية التى تحكم إندونيسيا ، فهى دولة مُشكّلة من مجموعة جزر مختلفة الأوزان والأشكال .
- أما الأمر الثانى ، فهو النزعات الانفصالية التى تموج فى بعض الجزر والأقاليم مثل سومطرة وتيمور الشرقية وغيرهما .

ومثل هذا الخوف له سوابقه كما فى حالتى ماليزيا ، وجزيرة سنغافورة – التى يراها الإندونيسيون (أو بعضهم على الأقل) جزءا طبيعيا من بلادهم بحكم الجغرافيا ، تم انسلاخه فى ظروف إقليمية ودولية يمكن أن تتكرر فى الوقت الراهن .

وإذا كان هاجس الخوف على وحدة البلاد يمثل الأولوية الأمنية الأولى ، فهذا بدوره يثير دور الجيش . والواقع أن فى جاكرتا حديثا مكثفا حول إعادة صياغة دور الجيش الإندونيسى ليتناسب مع حقائق الوضع الجديد . وإعادة الصياغة هذه تبدأ لدى كل من قابلناهم ، من مسئولين أو سياسيين أو صحفيين ، بالاعتراف بدور محورى للجيش فى الحفاظ على وحدة البلاد . ولكن مع ذلك ، هناك اتجاه قوى يدعو إلى تقليص دور الجيش فى الحياة السياسية ، عبر تخفيض عدد ممثليه فى

المؤسسات التشريعية وفى الأجهزة المحلية ، وفى تقليل تدخلاته فى الحياة السياسية عموما .

الصين دولة مسئولة

وفى بكين ، بدت الصورة الأمنية مختلفة . ونقطة البداية التى قابلنا بها مسئولو الحزب الشيوعى الصينى الحاكم ، هى استنكار التصريحات الهندية حول احتمالات تهديد الصين للهند . واستطرادا لذلك ، كان التركيز كله على أن الهند فعلت فعلتها النووية لاعتبارات خاصة بإدراكها لذاتها كدولة ترغب فى استكمال مقومات هيبتها الذاتية إقليميا ودوليا ، ولاعتبارات خاصة بصراعها مع باكستان حول كشمير. هذا الاستنكار الصينى تبعه تأكيد أن الصين دولة مسئولة تجاه الإقليم الذى تعيش فيه وتجاه أمنه وأمن العالم معا ، وأنها لا تفكر قط فى تهديد أى طرف آخر ، وأنها مع حل المشكلات الإقليمية سلميا . أما عن العلاقة مع الولايات المتحدة ، فهى أساسية ومطلوبة لاستقرار آسيا واستقرار العالم أيضا .

وعن دوافع الهند فى وضع الصين كمحفز لتجاربها النووية ، فقد شرحها باستفاضة خبراء معهد العلاقات الدولية المعاصرة ، حين أكدوا أن هناك مشكلات حدودية بين البلدين ، وأن تجربة الهند فى حسم تلك النزاعات عسكريا كانت سلبية ، كما حدث فى عام ١٩٦٢ . وفى المقابل اتهم هؤلاء الهند بإثارة متاعب للحكم الصينى فى التبت .

تعقيد وتشابك

تكتمل هذه الصورة الأمنية لمنطقتى جنوب آسيا وشرقها ، والتى تتسم بالتعقيد والتشابك، مع إلقاء الضوء على حقائق الإنفاق الدفاعى الذى تميزت به دول القارة فى غضون العقد المنصرم . فمن حقائق ما بعد انتهاء الحرب الباردة اتجاه الغالبية العظمى من الدول إلى تخفيض إنفاقها الدفاعى ، وهو ما تبرزه الإحصاءات

الرسمية المنشورة . ووفقا لدراسة قدمها لنا معهد دراسات الدفاع والتحليل فى نيودلهى حول الإنفاق الدفاعى فى آسيا ، يمكن الاستنتاج أن الاتجاه العام فى آسيا هو نوع من التذبذب بين الانخفاض المحدود والارتفاع الشديد . وتشير بيانات الدراسة إلى أنه قبل عام واحد من انتهاء الحرب الباردة وصل الإنفاق الدفاعى العالمى إلى قمته ، حيث سجل عام ١٩٨٨ الرقم القياسى ١٢٩٧ مليار دولار أمريكى . ومع انتهاء الحرب الباردة انخفض الإنفاق الدفاعى العالمى إلى ٨٤٠ر٣ مليار دولار عام ١٩٩٤ ، ثم إلى ٧٢٧ مليار دولار عام ١٩٩٦ . ويعود ذلك الانخفاض جزئيا إلى مراجعة العديد من الدول لموازناتها الدفاعية ، وفى المقدمة روسيا ودول وسط آسيا الإسلامية الجديدة . فموازنة روسيا ، على سبيل المثال ، التى سجلت ١٧١ر٨٨ مليار دولار عام ١٩٩١ انخفضت إلى ٦٢ مليار دولار عام ١٩٩٥ ، ثم إلى ٤٨ مليار دولار عام ١٩٩٦ .

وبالمثل ، فإن الإنفاق الدفاعى لمجموع الدول السوفيتية السابقة الذى قدر بـ ١١٤ر٧ مليار دولار عام ١٩٩٣ ، انخفض بقوة إلى ٧٨ر٢ مليار دولار عام ٩٥ ، ثم إلى ٥٠ر٦٤ مليار دولار عام ٩٦ . ومثّل هذا الانخفاض فى الإنفاق الدفاعى لروسيا ولجمهوريات وسط آسيا الجديدة ، مثّل عاملا أساسيا فى الانخفاض الدفاعى العالمى . ورغم الانخفاضات التى تمت فى ميزانيات الدفاع لكل من الولايات المتحدة والهند منذ عام ١٩٨٧ ، فإن تأثير التخفيضات الروسية يظل الأكبر . لكن من الصحيح القول إن هناك مناطق فى العالم قد ارتفع فيها الإنفاق الدفاعى . فنسبة مشاركة أمريكا الشمالية فى الإنفاق الدفاعى العالمى ارتفعت – على سبيل المثال – من ٢٧% عام ٨٣ إلى ٣٦ر٦٧% عام ٩٦ . كما أن مشاركة دول حلف "الناتو" زادت من ٤٢% إلى ٥٨ر٥٧% عام ٩٦ .

اتجاهات آسيوية

فيما يتعلق بالإنفاق الدفاعى لدول آسيا الـ ٣٧ ، فقد زاد من ١٣٩ر٩٧ مليار دولار عام ٨٨/٨٧ إلى ٢٤٤ر٧٩ مليار دولار عام ٩٦/٩٥ ، ولكنه تعرض

للانخفاض إلى ٥ر٢٣١ مليار دولار عام ٩٧/٩٦ ، وهذا الانخفاض يعود جزئيا إلى الانخفاض الحاد فى الإنفاق الدفاعى لروسيا . وإذا ما تم استبعاد الإحصاءات الروسية، فالإنفاق الدفاعى لباقى الدول الآسيوية يشكل فقط ٧٩ر١٦٨ مليار دولار عام ٩٥ ، والذى زاد فى الحقيقة عام ٩٦ إلى ٤٩ر١٨٣ مليار دولار . وهذا يعنى أن مشاركة آسيا – فيما عدا روسيا – فى الإنفاق الدفاعى العالمى ، كانت ٦ر٢١% فى عام ٨٧ ارتفعت إلى ٤ر٢٩% عام ٩٦/٩٥ . وإذا ما أضفنا الإنفاق الدفاعى الروسى ، فسوف ترتفع مساهمة آسيا فى الإنفاق الدفاعى العالمى إلى ٧ر٣٣% عام ٩٥ ، ولكنها تنخفض إلى ٢٤ر٢٤% عام ٩٦ .

هذا التذبذب فى نسبة النمو فى الإنفاق الدفاعى الآسيوى ، نتج أيضا بسبب مستويات النمو العالية فى الإنفاق الدفاعى لبعض الدول مثل السعودية والكويت واليابان والصين وتايوان ودول رابطة جنوب شرق آسيا "آسيان" . وعلى عكس الاتجاه السائد فى آسيا ، فإن مساهمة الهند فى الإنفاق الدفاعى الآسيوى انخفضت من ٥ر٢٤% عام ٨٨ إلى ٣ر١٤% عام ٩٤ ، ولكنها ارتفعت إلى ٥١ر٣% عام ٩٥ وإلى ٤٩ر٣% عام ٩٦ . وبالمقارنة ، فإن نسبة مساهمة الصين ارتفعت من ٥٨ر١٠% عام ٨٨ إلى ٢٦ر١٢% عام ٩٤ ، وإلى ١ر١٣% عام ٩٦ . ووفقا للبيانات الرسمية والمقدرة بالعملات المحلية ، فإن الإنفاق الدفاعى الرسمى لكل من الصين وباكستان والهند ارتفع بنسبة ١٤٢% و ١٠١% و ٩١% ، على التوالى ، فى الفترة من ٩٠ –١٩٩٦ .

ووفقا لما سمعناه من وزير المالية الباكستانى السابق سارتاج عزيز ، الذى صار حاليا وزيرا لخارجية باكستان ، خلفا لجوهر أيوب خان الذى قبلت استقالته ، فإن موازنة الدفاع الباكستانية للعام الحالى زادت بنسبة ٨% ، مع الأخذ فى الاعتبار انخفاض قيمة العملة الباكستانية ، الأمر الذى يعنى أن نسبة الزيادة الفعلية لا تتجاوز – على حد قوله – ٤ أو ٥ بالمائة ، وهى نسبة محدودة جدا قياسا بالتحديات الأمنية التى تحيط ببلاده . أما في الهند ، فنسبة الزيادة للإنفاق الدفاعى فى الموازنة الجديدة

تصل إلى حوالى ١٠% ، وليست هناك بيانات رسمية حول نسبة زيادة الإنفاق الدفاعى فى الصين .

هذه الاتجاهات لزيادة الإنفاق الدفاعى لعدد من دول آسيا ، يقابلها اتجاه آخر لتقليص تلك النفقات . وحسب بيانات منشورة حديثا لمعهد دراسات السلام فى استكهولم ، يظهر أن كثيرا من دول آسيا ، نتيجة للأزمة الاقتصادية ، لجأت إلى تخفيض نفقاتها الدفاعية على مستويين : الأول نتيجة انخفاض قيمة عملتها المحلية ، والثانى من خلال تقلص الموارد بصفة عامة ، الأمر الذى أدى بها إلى إلغاء بعض برامجها التسليحية . فماليزيا وتايلاند وإندونيسيا والفلبين ألغت بالفعل بعض العقود التى كانت موقعة من قبل مع موردين لأنظمة أسلحة حديثة فى أوروبا والولايات المتحدة ، كما قررت اليابان اقتطاع ما يقرب من ٥ر٢ مليار دولار من ميزانيتها العسكرية لمدة ثلاث سنوات قادمة ، الأمر الذى يؤثر حتما على برامج التعاون العسكرى مع الولايات المتحدة . وهكذا تبدو الأزمة الاقتصادية محددا أساسيا فى مراجعة بعض الدول الآسيوية لسياساتها الدفاعية ، فى الوقت الذى تتجه فيه دول أخرى لزيادة نفقاتها الدفاعية ، مما يظهر تعقيدا شديدا فى الحالة الأمنية لآسيا سواء فى جنوبها أو فى شرقها .

مشاهـــدات آسيويـــة :
بساطة وانضباط وانفتاح

د. حسن أبو طالب

حين كانت بعض دول آسيا مثالا للتنمية والتقدم الاقتصادى قبل أزمتها التـــى عصفت بها قبل عام ونصف العام ، كان التساؤل الذى فرض نفسه على كثـــير مـــن الدراسات التى حاولت فهم المعجزة الآسيوية آنذاك ، هو : هل هناك مـــا يمكـــن أن نسميه بثـــقافة آسيوية أو قيم آسيوية ، أو نمط حياة آسيوى ؟ وهـــل يمكـــن لـــهذه المجموعة من القيم أن تكون نبراســـا وهاديا لدول أخرى فى مواقع مختلفـــة لكـــى تنطلق اقتصاديا ، استنادا إلى هذه المنظومة من القيم الآسيوية ؟ .

تكاد تجمع الإجابات القديمة على أن القيم الآسيوية التى كـــانت وراء نجـــاح بعض التجارب فى السابق لا تكمن أبدا فى وحدة نمط الحياة اليومية ، بما فى ذلـــك تقدير المجتمع لعامل الزمن ودور القوانين وكيفية التعامل الجماهيرى معها ، أو فـــى أسلوب التعبئة القومية ، أو العلاقة بين الحديث والقديم ، أو ما نسميه هنا فى بلادنـــا بالأصالة والمعاصرة ، وإنما تكمـــن فى تباين طرق إدارة الاقتصاد وتمايز العلاقـــة بين الانفتاح الاقتصادى وإدارة الحياة السياسية فى كل بلد عن الآخر .

عاقبة غياب الضوابط

ففى إندونيسيا ، مثلا ، ارتبط نجاحهـا الاقتصادى السابق بممارسة انفتـــاح دون ضوابط تقريبا ، فى الوقت الذى عانى فيه المواطن قيودا سياسية على حرياتـــه العامة. وحين حدثـت أزمتها الاقتصاديــة العاتية التى ما زالت تعانى منها ، أخـذت أصابع الاتهام تشيــر إلى الدور الأكبـر لغياب الضوابط القانونية والمعنوية . وفـــى الوقت ذاته ، عبّرت تجربة سنغافورة عن علاقة وثيقـــــة بيــن الانضبــاط العــام والخاص، وهو انضباط يعكس نفسه فى حركة الحياة اليومية وفى التوظيف الكـــامل والمثالى لعنصر الزمن ، وفى قدرة الحكومـــة على الرقابة وضبط حركة السياســـة والاقتصاد فى تناغم وانسجام نادرين . وهاتان التجربتـــان مختلفتان تمام الاختــلاف عن تجربة الصين مثلا ، بما فيها من دور متميز للحزب الشيوعى الذى يطور نفســه نظريا وحركيا بطريقة يحسد عليهــا، ولكنه لا يفقد أبدا قدرته كمؤسسة على التدخــل الخفى فى حياة المواطنين.

وبعيدا عن الإجابات النظرية ، أو تلك التى تستند إلـــى ملاحظــات علميــة صارمة ، فمن اليسيــر على زائر بعض الدول الآسيوية أن يقـــارن ويخلــص إلــى إجابات عما سبق إثارته . وهى كلها إجابات تجمع على أن كل بلد وكل مجتمع يقـــدم خبرة جديدة ، تعكس تراثه وتاريخـــه وحياته السياسية التى لا تتشابه أبدا مع خـــبرة أى بلد مجاور له ، حتى وإن اتفقت جزئيا معها فى بعض الأسس .

هذه الخبرات الجماعية والمجتمعية المتمايزة تكاد تبرزها طريقـــة الـــترحيب وإعداد برنامج الزيـــارة ، ومدى الصرامة فى المواعيـــد ، كذلـــك فـــى تعـــاملات المواطنين مع الزائرين الأجانب .

تلقائية باكستانية وتعويض صينى

ففى باكستان مثلا يجد المرء تلقائية وبساطة شديدة من كل من تتم مقابلتـــــهم

سواء من المسئولين أو المواطنين العاديين ، وهما تعكسان نمط الحياة السائد . وهي بساطة وتلقائية يمتزج شق منها بقدر من التفاؤل بالمستقبل – رغم الصعوبات الحالية التى تمر بها البلاد .

وفى الهند ، من اليسير ملاحظة مزيج من التنوع فى كل شيء ، من الغنى والتنظيم المحكم والجدية البالغة ، إلى الفقر المدقع وفقدان البوصلة الهادية والمناورات المكشوفة حتى من بسطاء الناس ، كالبائعين الصغار وسائقى التاكسى ، لاسيما إذا عرفوا أنك أجنبى قليل الخبرة ببلدهم .

أما فى إندونيسيا ، فبساطة الشعب وتلقائيته تفوق الوصف ، فابتسامته الدائمة ورغبته فى الضحك تعكس فى شق منها رغبة فى التحايل على مرارة الحياة وصعوبة الوضع الاقتصادى وقسوته .

ويجد المرء عكس ذلك تماما فى سنغافورة ، فلا وجود تقريبا لأى معنى اجتماعى ، ويبدو قاموس حياة المواطن السنغافورى صارما ومنضبطا تماما مثل حركة الآلات المبرمجة مسبقا ، ناهيك عن عدم وجود أى حركة تعكس قدرا من الود أو المجاملة حتى العابرة . فحياة رجل الأعمال تطغى على كل كبير وصغير .

وفى الصين ، تزخر الشوارع بظواهر عدة ، تفصح عن تغيرات حقيقية أصابت المواطن الصينى نتيجة سياسات الانفتاح الاقتصادى ، التى سمحت فى شق منها بإفساح مجال للمواطنين للانطلاق فى حياتهم الشخصية، ربما كتعويض عن الصرامة والتقييد القائمين فى الحياة السياسية . ولذا تشهد شوارع بكين ، فى أى لحظة من النهار أو الليل ، مزيجا من الألوان والأزياء والتصميمات التى هى فى شق كبير منها لا تتناسب – لا مع المكان أو التوقيت . وهى أمور جديدة على حياة الصينيين ، أين منها الملابس الموحدة اللون والتصميم الذى ارتبط بفترة الشيوعية السابقة ؟! .

جبال وهواتف محمولة

حين وصلنا إلى العاصمة الباكستانية إسلام أباد ، كانت البشائر الأولى لصباح أحد أيام الآحاد تعلن عن قدومها ، لكنها امتزجت بقدر لا بأس به من الرطوبة لتعلن لنا عن جو حار ينتظر جولتنا . فشهرا يونيو ويوليو هما من أشد الشهور حرارة فى جنوب شرق آسيا . وكانت لمحة الكرم الأولى من وكيل أول وزارة الإعلام الباكستانية ، أن تمت دعوتنا إلى قرية سياحية فى منطقة "مرى" لقضاء نصف يوم فيها، وهى من أشهر المناطق السياحية فى باكستان والقريبة من العاصمة ، وتقع على ارتفاع ٢٢٤٠ مترا ، وتسمى المنطقة "ملكة التلال" ، وتبعد حوالى ٦٠ كيلو متر عن العاصمة إسلام أباد ، تقطعها السيارة الجيدة فى حوالى ساعتين على طريق جزء منه ممهد والآخر تحت الإصلاح . والطريق فى أغلبه ضيق للغاية ، ملىء بالتعرجات الحادة التى تحتاج من السائقين درجة عالية من اليقظة والقدرة العالية على التحكم وسرعة البديهة ، خاصة فى اللحظات التى تظهر فيها فجأة بعض الدواب دون سابق إنذار. ولا يخلو الصعود إلى "مرى" من معاناة ، خاصة لهؤلاء الذين لا يتمتعون بصحة جيدة أو كانوا يعانون من إرهاق سفر طويل . وطوال الطريق تقع قرى بسيطة جدا وتجمعات سكانية يعيش أهلها على الزراعة ، وتظهر عليهم آثار البساطة المتناهية .

وفى هذه المنطقة ذات الجو المعتدل جدا نظرا لارتفاعها ، كانت مجموعات من الباكستانيين تبدو عليهم آثار انتمائهم إلى طبقة اجتماعية ميسورة ، حيث السيارات الحديثة ورنين الهواتف المحمولة والملابس الفاخرة ، يتجهون إلى المواقع السياحية لقضاء بعض الوقت بعيدا عن حر العاصمة والمدن الباكستانية الأخرى . وفى أعلى نقطة أشار لنا أحد مرافقينا إلى ناحية الشمال الغربى وقال : فى هذا الاتجاه وعلى مسافة لا تزيد على أربعين كيلو مترا يقع إقليم كشمير المحتل ، وفى الغرب منه أجزاء من شمال أفغانستان . والمنطقة هناك تكسوها الخضرة والأشجار العالية ، بما يدل على توافر مصادر المياه .

أفيال حديدية

وفى أثناء تجوالنا فى العاصمة من مكان إقامتنا إلى أماكن المسئولين الذين قابلناهم ، لاحظنا عربات النقل وأتوبيسات لنقل الركاب ، حيث أبدع أصحابها فى تزيينها بالألوان المزركشة والدلايات النحاسية والفضية ، فيما بدا لنا أن هذه المركبات ليست سوى أفيال حديدية ، تكسوها عباءات من الألوان ، تماما كما يفعل أهل الهند مع أفيالهم الحقيقية حين يكسونها بأغطية مزركشة زاهية . وليس فى ذلك غرابة ، فأهل باكستان كانوا قبل نصف قرن جزءا من الهند الكبرى . والعاصمة نفسها ، إسلام أباد ، والتى تعنى "عاش الإسلام" ، مدينة حديثة النشأة تحيط بها جبال "مارغلة" و "مرى" ، حيث بدأ بناؤها فى موقعها الحالى شمال شرق روالبندى فى أكتوبر ١٩٦١ ، وبدأت الإقامة فيها بعد حوالى ثلاث سنوات ، ويعيش فيها حاليا حوالى ٨ر٣ مليون نسمة ، حسب التقديرات الرسمية ، وهى تضم كل المبانى الحكومية كقصر الرئاسة ومقر البرلمان والمحكمة العليا ومجمع رئاسة الوزراء والمكتبة القومية ومقر المجلس المركزى للضرائب وغيرها . وقد روعى فى تصميمها مبدأ "ديانا بوليس" ، أى المدينة التى تنمو فى الحجم والسعة بصورة متوازنة . وتنعطف المدينة ناحية الجنوب وبحيث تظهر فى صورة هلال عظيم ، الذى يمثل رمز دولة باكستان .

وعلى بعد عشر دقائق من العاصمة الحديثة ذات الطرق الواسعة الممهدة جيدا ، تقع مدينة روالبندى القديمة ، المكتظة بسكانها والمليئة بالأسواق . وتظهر شوارعها مخنوقة بالسيارات ، وفيها تنتشر الصناعات التقليدية من الجلود والأخشاب، وبها يقع أقدم ملعب للجولف ، حيث تأسس فى عام ١٨٨٥ ، واستكمل بناؤه عام ١٩٢٦ ، أى قبل ظهور باكستان كدولة باثنين وعشرين عاما كاملة . وفى روالبندى توجد مقار لصحف باكستان الرئيسية والكبرى ، والتى تصدر طبعات باللغة الإنجليزية واللغة المحلية .

ورود ونقطة حمراء

ومن إسلام أباد إلى نيودلهى ، يشعر المرء بفارق كبير فى كل شىء ما عدا ارتفاع درجة الحرارة التى تزيد فى نيودلهى عنها فى أى مكان آخر . فنيودلهى تنقسم إلى جزءين ، أحدهما قديم والآخر حديث منظم ، يفصل بينهما طريق الاستقلال . وحين وصلنا إلى أحد فنادق المدينة كانت باقات الورود فى الانتظار ، ومعها نقطة من لون أحمر تطبع على الجبين دليل الترحيب . وفى الجزء الحديث من المدينة تقع مقار إقامة المسئولين والحزبيين والبرلمانيين ، وهى مقار تتبع الحكومة المركزية ، ولكل منها حديقة خاصة ، والشوارع فى هذا الجزء متسعة . لكن الوضع يختلف تماما عند الذهاب إلى الجزء القديم من المدينة ، فالشوارع مكتظة بالبشر والسيارات والدراجات البخارية التى تجر خلفها صندوق على عجلتين لتنقل الركاب فى خفة تخلف قدرا من المعاناة لراكبيها . والويل لزائر هذا الجزء دون أن يصحبه شخص خبير فى دروبه . ومن يقع فى براثن أحد سائقى الدراجات البخارية ، قد يدفع ثمنا غاليا . والأمر يتحسن كثيرا إذا ما أظهر الزائر الغريب قدرا من الصرامة وتهديدات باستدعاء البوليس إذا لم تتم المعاملة حسب المتفق عليه ، وحينذاك ينتهى المطاف فى العنوان المحدد وعبر أقصر طريق ممكن دون زيادة فى السعر .

تاج محل

وزائر نيودلهى يجد نفسه مضطرا إلى زيارة إحدى عجائب الدنيا السبع على بعد حوالى ١٨٠ كيلو متر من العاصمة ، إنها تاج محل ، أشهر العجائب المعمارية ، المبنية من رخام خاص وفق طراز معمارى فريد ، تعكس فى بنائها قصة حب ووفاء وإخلاص من الملك "شاه جاهان" لزوجته المفضلة "ممتاز محل" التى اشترطت عليه ألا يتزوج بعدها . ولكن القصة لا تخلو من أبعاد أخرى ، إذ أن بناء هذه

العجيبة استغرق حوالى ٢٢ عاما ، ووصل عدد العمال إلى أكثر من عشرين ألفا ، وتكلف بناؤها موارد الدولة كلها ، مما أثار سخط الابن الأكبر ، الذى تمرد على أبيه وقام بسجنه حتى توفى . ومن السجن الذى لا يبعد عن المسجد - المقبرة - سوى حوالى كيلو متر واحد كان الملك يستطيع أن ينظر إلى بنائه الضخم ، ربما حسرة وندما . ومما يلفت النظر بشدة ، ذلك الجزء المخصص لإقامة الحاشية ، حيث كثرت الحجرات المخصصة للمحظيات اللاتى وصل عددهن إلى أكثر من ١٠٠٠ ، وتكرر المشهد نفسه فى المدينة المحرمة ببكين - أى مدينة الحكم التى كان يحرم على عامة الشعب دخولها - حيث خصصت مئات الحجرات لمحظيات الإمبراطور .

الطريق إلى أجرا

وفى الطريق إلى هذه العجيبة ، تاج محل ، التى تقع بالقرب من مدينة أجرا ، والذى يخترق ثلاث ولايات إحداها صناعية ، يتذكر المرء الطريق الزراعى من القاهرة إلى الاسكندرية ، فالمساحات الخضراء والبيوت الريفية ، والسواقى المتناثرة على الترع الصغيرة ، والمساجد والمعابد ، تكاد تكون مشاهد متكررة بين الطريقين . وبالرغم من أن الطريق إلى أجرا كان ممهدا وحديثا ، فإن زمن الرحلة استغرق أربع ساعات ، نظرا لكثافة الحركة على الطريق ، وأيضا لقيام البعض ، لاسيما من المزارعين وسائقى الجرارات الزراعية ، بالسير عكس الاتجاه . وكم صادفتنا سيارات نقل ثقيلة وهى محملة ببضائع تجاوزت كثيرا أبعاد السيارة نفسها ، ونالت جزءا من الطريق يمينا ويسارا . وإذا لم يتوافر للسائق قدر كبير من اليقظة ، لكانت الأمور تغيرت كثيرا .

ويعكس الطريق ، رغم قصره مقارنة بالطرق الأخرى فى باقى الهند ، التنوع الشديد الموجود فيها اجتماعيا وعرقيا وطبقيا ، وكذلك الفروق بين الولايات الزراعية التى تجود بمحاصيل محدودة ، والصناعية التى تكثر فيها المصانع وتعلو

فيها المداخن . وكم كان مثيرا مشاهدة أحد الهنود وهو يدرب دبا متوسط الحجم ، بدا لنا – من على بعد – مستأنسا ، وعددا من الأفيال وهى تحمل على ظهورها أحمالا مختلفة الأحجام ، ويقودها صبية صغار السن .

وفى الهند كلها تقدم أطباق شهيرة ، فاقت شهرتها ربوع البلاد ، وفى المقدمة العدس المطبوخ بطريقة خاصة ، تتطلب من آكله قدرة فائقة على تحمل البهارات الحارقة ، المعتاد إضافتها إلى الطعام لمواجهة الحر الشديد وتبعاته .

جاكرتا .. الرمز والأزمة

لا تعد جاكرتا رمزا لإندونيسيا وحسب ، ولكنها رمز لعاصمة دولة تمكنت عبر عقدين متواصلين من تحقيق معدلات تنمية مرتفعة تجاوزت العشرة بالمائة سنويا. فمظاهر التحديث لا تخطئها العين ، فالمبانى الشاهقة الارتفاع ، والشوارع الفسيحة المنظمة ، سمة رئيسية لقلب العاصمة . وفى الطريق من المطار إلى قلب العاصمة تتعدد مراكز تحصيل الرسوم ، فالطرق ليست مجانية ، أما عائدها فقيل إن الجزء الأكبر منه كان يحصل عليه الرئيس السابق سوهارتو وأبناؤه ، أما الحصيلة الآن فتوجه إلى الحكومة . غير أن مظاهر الفقر تنتشر أيضا لاسيما على حواف العاصمة . وقد قيل لنا إنه قبل الأزمة وأثناء الازدهار الاقتصادى ، كان من الطبيعي أن تجد فى ساعات الصباح وفى المساء تجمعات من الشباب من راكبى الدراجات البخارية متجهين إلى أعمالهم أو عائدين منها ، أما الآن ومع إغلاق أعداد كبيرة من الورش والمصانع ، فإن هذه النوعية من العمالة اختفت واختفى معها أكبر عدد من راكبى الدراجات البخارية . وكم يؤثر فى النفس منظر لطفل صغير لا يتعدى عمره السنوات العشر ، مرتديا أثمالا ، وربما لا شيء ، والسماء تمطر بغزارة ، وهو يجرى إلى إحدى السيارات طالبا معونة ، فيما يشرح السائق الإندونيسى بلغة إنجليزية ركيكة تماما ، أن هذا الوضع لم يكن موجودا قبل عام ، ولكنه الآن صار مشهدا معتادا فى قلب العاصمة .

خبز من الجمبرى

وفى إندونيسيا لا يوجد "مطبخ" متميز ، والطعام قريب مما يأكلـــه الـــهنود ، لاسيما فى وضع كميات من البهارات لمواجهة الحر والرطوبة . ويعتاد الإندونيسيون الأكل كل ثلاث ساعات تقريبا ، ويقال فى تفسير ذلك إن الرطوبـــة الشـــديدة تجعـــل المعدة مهيأة لنشـــاط بعض البكتيريا الضارة التى تؤدى إلى انتفـــــاخ شـــديد ، وإن علاج هذا الأمر هو فى الأكـــل على فترات متقاربة لمنع نشاط هذه البكتيريا . وقـــد لاحظنا أن المائدة فى إندونيسيا تعتمد على الأرز المطبوخ بالبخار ، ولا تخلـــو مـــن دوائر محمصة قريبة إلى الحمرة ، وذات طعم مختلف ، ويقال لـــــها خـــبز ، لكنـــه مصنوع من دقيق الجمبرى . فالمياه الإقليمية لإندونيسيا – التـــى تصـــل إلـــى ٩ر٧ مليون كيلو متر مربع ، مشكلة بذلك ٨١% من مساحة البلاد ، المكونة مـــن سـبعة عشر ألف جزيرة أغلبها غير مأهول بالسكان – زاخرة بأنواع عديدة من الجمـــــبرى وكميات مهولة منه ، وهو الـــذى يتم تجفيفه ثم طحنه واستخدامه كدقيق يصنع منـــه خبز إندونيسى ليس له مثيل فى مكان آخر .

الانفتاح المحسوب

وحين يحط المرء رحاله فى بكين ، يكون قد وصل إلى عاصمة بلد عظيـم ، ذى تاريخ مديد ، تشهد بذلـــك آثاره المنتشرة سواء فى العاصمة أو أقاليم أخــــرى . فعلى بعد نصف ساعة فقـــط من قلب بكين يقبع سور الصين العظيم ، الـــذى يمتـــد بطول ٢٤٠٠ كم ، ويمثـــل أحد أكبر القلاع والحصون التى عرفها التاريخ ، وهـــو الآن نقطة جذب سياحى هامة . وهناك لا تخطئ العين العلاقة بين الســـياحة وبيـــن الانفتاح الاقتصادى المحسوب ، فبالقرب من سور الصين يوجد فرع لأحد المطـــاعم الأمريكية التى تعمل منذ حوالى العامين فى الصين نتيجة لانفتاحها علـــى الاقتصـــاد

الدولى وقبولها الاستثمارات الخارجية ، التى تكثر إعلاناتها فى العاصمة باللغة الإنجليزية جنبا إلى جنب مع اللغة الصينية .

اللغة والمترجم

والسائر فى قلب بكين يشهد حركة عمرانية غير مسبوقة ، والأبنية الجديدة تمتزج فها طرز معمارية تجمع بين لمحات صينية وأخرى غربية ، مما يمنحها نوعا من التفرد . ومن اليسير ملاحظة أنواع عديدة من السيارات الحديثة من ماركات أوروبية ويابانية وأمريكية ، تصنع فى أغلبها فى الصين وفقا لقواعد الاستثمار الأجنبى المرحب به جدا . أما المشكلة الكبرى لزائر الصين ، كما هو الحال لزائر إندونيسيا ، فتكمن فى اللغة . وحين تغيب اللغة تصبح عمليات الاتصال الطبيعية المعتادة أمرا عسيرا . ولذلك فإن وجود مترجم مسألة حيوية للغاية . وكانت جريدة "الشعب" اليومية التى استضافت بعثة "الأهرام" ، قد خصصت لنا مترجما مرافقا يسمى بالصينية "ليوتشى" وبالعربية "على" ، كان لنا خير معين ، وذلك رغم تعثره فى بعض الترجمات لاسيما ذات الطابع الفنى والاقتصادى . وفى أوساط الدبلوماسيين العرب فى بكين يعتمدون على "السيدة فريدة" ، التى تعمل أستاذة للغة العربية فى جامعة بكين ، وتعد أشهر المترجمين من الصينية إلى العربية والعكس . وهى تتمتع بحس مرهف ، وبقدرة فائقة على الترجمة المصحوبة بالمشاعر التى يود المتحدث نقلها والتعبير عنها إلى الطرف الآخر .

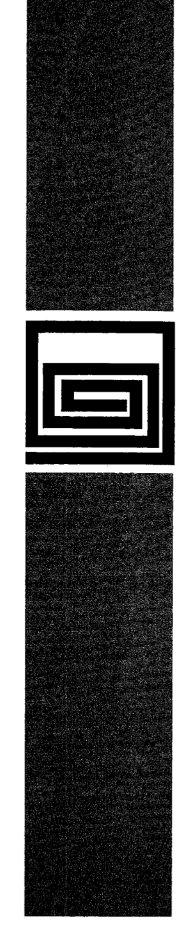
بط بالعجين !

والمائدة الصينية مليئة بالأطباق ، والأنواع المختلفة ، وذات تقاليد راسخة، سواء فى طريقة الطهى أو طريقة التقديم التى يتولاها فريق متخصص . والطريقة الشائعة أن تكون المائدة مستديرة ، ويقدم الطبق تلو الآخر . وعادة ما يقدم كنوع

من الكرم ، عدد من الأطباق يصـل إلى عشرين ، وفى كل طبق كمية صغيرة مـن الطعام، ويرفع الطبق بمجرد استكمـال التوزيع على باقى المدعوين ، ثـم يوضـع النوع الذى يليه وهكذا . وقبل الختام تقدم الشوربة ، تليها الحلوى ، ثم الفاكهة التـى ترمز إلى نهاية المائدة . وقيل لنا إن أحد إمبراطورات الصين القدامـى كـان يقـدم لضيوفه مائدة تحتوى على مائة نوع . وأشهر الأطباق الصينية إلى جـانب الأنـواع البحرية من أسماك وجمبرى ، هو البط البكينى الذى يقدم وفقا لنظام محدد يتضمـن عجينا مستديرا وبصلا أخضر ، وكمية من زيت فول الصويا . ومن النادر أن تجـد خبزا فى المائدة الصينية، وحين يطلب أحد الزائرين ملحا يكـون مصـدرا لدهشـة الصينيين الذين يفضلون الطعام قليل الملح ، كثير السكر .

ومن نتائج الانفتاح فى الصين أن سمح لأنشطة القطاع الخاص صغير الحجم بالعمل، ولذا ففى بكين انتشرت المطاعم الخاصة التى يملكها مسـتثمرون أجـانب . وهناك مطاعم شهيرة تستقطب صينيين وغيرهم ، منها مطعم لبنـانى تصـدح فيـه فيروز بأغانيها الشهيـرة ، وآخر يملكه بعض المسـلمين الصينييـن مـن مقاطعـة شينجيانج حيث يقدمون أكلات شرقية كالكباب والدجاج المحمر، مصحوبـة برقـص شرقى وموسيقى تركية وعربية ، وعلى حوائط المطعم آيات من القرآن ورسـومات شرقية .

خامسا: الحرب والسلام في آسيا



ما بعد العودة

إبراهيم نافع

هذا الجزء يمثل استكمالا للرحلة التى قامت بها بعثة صحفية وبحثية من "الأهرام" إلى خمس دول آسيوية هى باكستان والهند وسنغافورة وإندونيسيا والصين. وكان التخطيط لهذه الرحلة قد بدأ مع أوائل شهر يونيو ،عندما شرعنا فى جمع المعلومات عن التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية فى آسيا ، وخاصة حول موضوعى التفجيرات النووية الهندية والباكستانية ، والأزمة الاقتصادية التى وضعت ما سمى بالتجربة الآسيوية موضع التساؤل الكبير . ولكن كما هو الحال فى مثل هذه القضايا ، فإن البحث ما لبث أن وجد هذه القضايا متشعبة ، وأيضا مترابطة ، فيما وراء الدول الخمس التى اعتزمنا زيارتها ومقابلة زعمائها والمسئولين وغير المسئولين فيها .

ولذلك فإن هذا القسم يضم كل القضايا الأمنية والاقتصادية والسياسية فى آسيا ، سواء تعلقت بهذه الدول الخمس أو بغيرها من الدول والمناطق التى تأثرت بهذه النزاعات والأزمات فيها ، وما يترتب عليها من نتائج استراتيجية كانت بعيدة عن الاهتمام العربى العام . وخلال فترة هذه الرحلة ــ قام فريق بحثى من "مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية" بعمل مسح عام لكل قضايا الحرب والسلام فى منطقة آسيا ، وكذلك المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تواجهها ، لإعداد الأوراق الأولية حولها . وبعد عودتنا كانت قد تجمعت لدينا

كميات هائلة من المعلومات والآراء والأفكار التى رأينا إضافتها لما تم إعداده خـــلال فترة الغياب .

والآن ، فإننا نضع بين يدى القارئ الكريم خلاصة هذا الجهد تحت عنـــوان "الحرب والسلام فى آسيا" ، والذى نأمل أن يسد حاجة ماسة للمعرفـــة حـــول هـــذه المنطقة المهمة ، كى تكون عيوننـــا مفتوحة عليها لأننا نتأثر قطعا بما يدور حولنـــا من أحداث وأزمات ! .

مصادر جديدة للصراع فى آسيا

أحمد إبراهيم محمود

تعتبر القارة الآسيوية واحدة من أكثر قارات العالم تنوعا وكثافة فى الصراعات الإقليمية والداخلية لدولها ، حيث تعود هذه الصراعات إلى اعتبارات عديدة أبرزها الموروثات الاستعمارية التى خلفت مشكلات معقدة بشأن ترسيم الحدود السياسية بين الدول الآسيوية ، كما أن تلك الموروثات خلقت رواسب نفسية هائلة بين الكثير من دول القارة ، مثل تلك القائمة بين اليابان والكثير من الدول الآسيوية ذاتها، أو القائمة بين الهند وباكستان .. وغير ذلك . ومن ناحية أخرى ، تعود كثافة الصراعات الإقليمية فى آسيا إلى أن دول القارة كانت من أكثر الدول التى عانت من الاستقطاب الدولى فى فترة الحرب الباردة ، حيث كانت القارة الآسيوية مجالا حيويا للمنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق ، الأمر الذى تسبب فى نشوب العديد من "الحروب بالوكالة" بين دول القارة ، وفى اندلاع صراعات داخلية بين الفرقاء الأيديولوجيين . وفى الوقت نفسه ، تعج القارة الآسيوية بالصراعات الداخلية الناتجة عن التناقضات الإثنية والأيديولوجية داخل الدول الآسيوية ذاتها ، وهو ما يسبب عموما درجة عالية من عدم الاستقرار الداخلى والإقليمى فى آسيا. وخلال فترة ما بعد الحرب الباردة ، تغيرت طبيعة الصراع فى آسيا إلى حد كبير عما كان عليه الوضع طيلة العقود الأربعة الماضية ، حيث أدى انتهاء الحرب الباردة والاستقطاب الأيديولوجى

وانهيار الاتحاد السوفيتي إلى إنهاء الكثير من الأنماط الصراعية التي كانت سائدة من قبل ، لاسيما الصراع الأيديولوجي . إلا أن هذه الوضعية ذاتها أدت إلى إفراز أنواع جديدة من الصراعات، كما أدت في نفس الوقت إلى رفع الغطاء عن العديد من الصراعات التي كانت محكومة وتحت السيطرة في ظل الحرب الباردة . ومن ثم أصبحت السمة الأكثر بروزا لظاهرة الصراع في آسيا في الوقت الراهن ، تتمثل في سيادة نمط النزاعات التقليدية ذات الأبعاد العرقية والإقليمية . وهكذا فإن من الممكن حصر مصادر الصراع في القارة الآسيوية في أربعة مصادر رئيسية تتمثل في : الانتشار النووي ، والمنازعات حول الحقوق الإقليمية ، واحتمالات التنافس بين القوى الدولية والإقليمية، وأزمات عدم الاستقرار الداخلي .

أولا : الانتشار النووي

أصبحت قضية الانتشار النووي تمثل التهديد الأكثر خطورة وإلحاحا في القارة الآسيوية ، في الوقت الحالي ، ولاسيما عقب إجراء التجارب النووية الهندية والباكستانية . ويعتبر الانتشار النووي ظاهرة قديمة في آسيا ، لا تقتصر فقط على دول القارة ، وإنما تمتد أيضا إلى حقيقة أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق ، ثم روسيا الاتحادية بعد ذلك ، تحتفظان أيضا بوجود مؤثر للقوات النووية في آسيا . أما على صعيد دول القارة الآسيوية ذاتها، فقد بدأ الانتشار النووي منذ الستينيات ، وذلك مع إجراء أول تفجير نووي صيني عام ١٩٦٤ . ثم قامت الهند بدورها بإجراء أول تفجير نووي لها عام ١٩٧٤ . بالإضافة إلى أن كوريا الشمالية أيضا تمتلك قدرات نووية مهمة كانت تتيح لها في فترات سابقة إنتاج الأسلحة النووية . وخلال الآونة الأخيرة ، تجددت قضية الانتشار النووي في القارة الآسيوية مع قيام كل من الهند وباكستان بإجراء تجارب نووية ، حيث قامت الهند بإجراء خمس تجارب نووية يومي ١١ و ١٣ مايو الماضي ، ثم أعقبتها باكستان بإجراء ست تجارب نووية يومي ٢٨ و ٣٠ مايو الماضي ، وذلك ردا على التحدي النووي الهندي .

وبالتالى ، فإن الانتشار النووى فى آسيا أصبح يمثل التهديد الأكثر خطورة لدول القارة. فهو يمثل تصعيدا بالغ الحدة للموقف فى جنوب آسيا ، كما أن التجارب الهندية والباكستانية يمكن أن تشعل سباقا نوويا على مستوى القارة الآسيوية بأسرها، لأن التطور فى القدرات النووية الهندية يمكن أن يدفع الصين نحو إدخال المزيد من التطور على قدراتها النووية ، رغم أن الصين تظل أكثر تفوقا من الهند فى المجال النووى . ومن ناحية أخرى ، فإن اتجاه الصين فى المستقبل نحو تطوير قدراتها النووية يمكن أن يستفز كلا من اليابان وكوريا الجنوبية ، وهو ما قد يشعل السباق النووى فى القارة الآسيوية . أضف إلى ذلك ، أن هذه التطورات يمكن أن تشجع إيران على تكثيف جهودها فى المجال النووى ، كما أن تركيا بدورها – التى تعتبر قوة أوراسية "أوروبية – آسيوية" – ربما تجد نفسها مضطرة إلى الدخول فى المجال النووى . وفى الوقت نفسه ، فإن اشتعال السباق النووى فى جنوب آسيا يقوّض بالضرورة جميع الأفكار المطروحة لإنشاء مناطق خالية من السلاح النووى فى أجزاء مختلفة من القارة الآسيوية .

ثانيا : النزاع حول الأراضى

وبالإضافة إلى ما سبق ، تعتبر الصراعات الإقليمية سمة بارزة فى حركة التفاعلات فى القارة الآسيوية . وهى تتخذ أشكالا مختلفة ، حيث يرتبط بعضها بالصراع حول أقاليم وأراض محددة ، مثل الصراع بين الهند وباكستان على إقليم كشمير ، أو بين الهند والصين على بعض المناطق الحدودية . ويرتبط البعض الثانى منها بالصراع على ضم أجزاء مستقطعة من أراضى الدولة ، مثل الصين التى تسعى إلى ضم تايوان وجزر ماكو وبعض جزر بحر الصين الجنوبى ، فى حين أنها نجحت بالفعل فى استعادة جزيرة هونج كونج من بريطانيا فى يوليو ١٩٩٧ . وأخيرا، يعتبر الصراع على جزر تاكيشيما وتوكتو وليانكورت وسنكاكو ودوايوا وتياوياتاى والكوريل ، نتاجا لتعقيدات التاريخ السياسى الذى شهدته المنطقة . ولذلك تشتبك معظم الدول الآسيوية مع بعضها البعض فى هذه

الصراعات ، حيث يتصاعد الخلاف حول هذه الجزر بسبب الثروات الطبيعية الموجودة فيها، أو بسبب موقعها الاستراتيجي فى القارة الآسيوية .

ثالثا : الصراع على النفوذ

تعانى القارة الآسيوية من بدء تبلور صراع النفوذ على المنطقة فيما بين القوى الإقليمية فى آسيا ، لاسيما من جانب الصين واليابان والهند . وعلى الرغم من أن صراع النفوذ هذا ما زال فى مراحله الأولى ، إلا أنه بات محل اهتمام سياسي وإعلامى مكثف فى فترة ما بعد الحرب الباردة . أضف إلى ذلك ، أن الرغبة فى الاستحواذ على نفوذ إقليمى متزايد فى آسيا ، لا تبدو واضحة بنفس الدرجة فى سياسات القوى الثلاث المذكورة ، حيث تصل إلى أعلى درجاتها فى حالة الصين ، بينما تبدو محدودة نسبيا بالنسبة لليابان والهند . والواقع ، أن صراع النفوذ المشار إليه يعود إلى التقويمات التى بلورتها كل قوة من القوى الثلاث بشأن منظومة الفرص والتهديدات المتاحة فى البيئة الإقليمية فى فترة ما بعد الحرب الباردة . فقد نظرت السياسة الصينية إلى التحولات الجارية فى أحشاء النظام الدولى باعتبارها توفر فرصا مثالية أمام السياسة الخارجية الصينية لتحقيق أهدافها الرئيسية الثلاثة المتمثلة فى : السيادة ، والمكانة ، والأمن . وعلى الرغم من أن السياسة الصينية تركز بصورة كاملة على تحقيق النمو الاقتصادى ، فإنها وجدت على ما يبدو أن التغيرات القائمة يمكن أن تتيح لها فرض وجهة نظرها الخاصة بشأن إقامة نظام إقليمى للأمن الجماعى يضم منطقة آسيا الباسيفيكية بأكملها . وتقدم الصين فى هذا الصدد طرحا يقوم على أساس المعالجة الثنائية للنزاعات القائمة، دون مشاركة القوى الخارجية ، على عكس ما يدعو إليه العديد من الدول الأخرى فى المنطقة . ولذلك فإن هذا الموقف الصينى يثير مخاوف العديد من دول القارة ، بسبب تأثيرات الاختلال الكاسح فى ميزان القوى لصالح الصين فى مواجهة تلك الدول . كما تتغذى هذه المخاوف أيضا على الخبرات المريرة التى شابت علاقاتها مع الصين ، والتى انطوت على قيام الصين بدعم أعمال التمرد الداخلى ومساندة

الأقليات الصينية فى بعض الدول الآسيوية ، وهو الدعم الذى مازال مستمرا فى بعض أشكاله فى الوقت الراهن .

أما اليابان ، فقد بدأت بالفعل فى لعب دور أمنى وسياسى فى المنطقة ، وفق صيغة شاملة ترتكز فى الأساس على أدوات دبلوماسية واقتصادية ، وهو ما قد يشعل نوعا من التنافس بين الصين واليابان . ومن الممكن أن يتخذ التنافس المذكور صيغة أقرب إلى ما كان قائما بين الجانبين خلال النصف الأول من القرن العشرين ، حينما كان هذا التنافس بمثابة النمط الأكثر بروزا للتفاعلات الإقليمية فى المنطقة . وعلى الرغم من أن السياسة اليابانية فى الوقت الراهن تختلف جذريا عن مثيلتها فى فترة الحرب العالمية الثانية ، وما قبلها ، وأيضا بالرغم من أن الصين باتت فى الوقت الراهن أكثر اعتمادا على الاستثمارات اليابانية فى القطاعات الاقتصادية المختلفة ، فإن العديد من المحللين الاستراتيجيين فى الدولتين أصبحوا يركزون على احتمالات التوتر وسباق التسلح بين اليابان والصين . أضف إلى ذلك أن اليابان ربما تشعر بالتهديد من كثافة الوجود العسكرى البحرى الصينى فى بحر الصين الجنوبى ، وهو ما قد يعرض حركة الملاحة البحرية اليابانية المارة هناك لمخاطر وتهديدات صينية فى ظروف الأزمات . ولذلك ، فإن هناك أربعة اعتبارات ربما تدفع اليابان نحو إعادة التسلح ، تتمثل فى : عدم الاستقرار والصراع فى شبه الجزيرة الكورية ، والصراع فى بحر الصين الجنوبى ، والصراع فى مضيق ملقا ولومبوك وغيرهما من المضايق الاستراتيجية القريبة من اليابان ، والصراع أو الفوضى فى الشرق الأوسط. ومن الممكن أن تقوم اليابان بدور أمنى على الصعيد الآسيوى ، وهو ما قد يستفز الصين ، ويدفعها نحو القيام بردود أفعال مماثلة ، مما قد يقوض الأمن والاستقرار فى المنطقة ككل . ومع ذلك ، فإن المراقبين يلمحون إلى أن مثل هذا التنافس الصينى - اليابانى لن يكون ممكنا من الناحية العملية قبيل نهاية القرن العشرين ، حيث يبدو من المتوقع من وجهة نظرهم أن تتجه اليابان خلال ما تبقى من عقد التسعينيات نحو تدعيم قدراتها الإقليمية والعالمية فى المجال السياسى فقط .

أما الهند ، فإنها تركز على القيام بدور أمنى نشيط فى منطقة جنوب آسيا ، مدفوعة فى ذلك بنجاح تدخلها العسكرى فى جزر المالديف فى نوفمبر ١٩٨٨ لوقف محاولة انقلابية هناك ، علاوة على الخشية من إمكانية احتدام التنافس البحرى بين الهند والصين ، فضلا عن الخوف من إمكانية احتدام النزاع الهندى – الباكستانى واتساع نطاق الاضطراب الناتج عنه .

رابعا : الصراعات الداخلية

وأخيرا ، تعانى القارة الآسيوية من تعدد الصراعات الداخلية الناتجة عن أزمات عدم الاندماج الداخلى فى جميع دول المنطقة ، والتى اتخذت فى بعض الحالات صورة الصراع المسلح الداخلى . وتعود هذه الأزمات بالدرجة الأولى إلى شيوع ظاهرة التعددية المجتمعية فى الكثير من الدول الآسيوية ، والتى تنطوى على تناقض الهياكل والتنوعات الاجتماعية والثقافية والدينية والتاريخية ، والناتجة فى الأساس عن عمليات الانتقال واسعة النطاق للجماعات البشرية فيما بين مناطق ذلك الجزء من العالم ، إما بفعل السعى وراء الرزق وظروف المناخ ، أو بسبب الحروب والاستعمار والغزوات المسلحة . وهو ما تسبب ، على سبيل المثال ، فى نشوب صراعات داخلية فى العديد من دول القارة الآسيوية مثل الفلبين وإندونيسيا وسريلانكا .. وغيرها . وقد تسببت هذه الصراعات فى نشوء العديد من مظاهر الاختلال الأمنى فى القارة الآسيوية ، أهمها بروز ظاهرة "الفراغ الاستراتيجى" فى العديد من مناطق القارة الآسيوية ، حيث برزت هذه الظاهرة عقب انهيار الاتحاد السوفيتى وخفض الوجود العسكرى الأمريكى . ولذلك ، فإن الكثير من الدول المتنازعة فى القارة الآسيوية ربما تتجه نحو استخدام الأدوات العسكرية لتحقيق بعض المكاسب الإقليمية والعسكرية فى مواجهة الدول الأخرى الأطراف فى النزاع. بالإضافة إلى أن القوى الإقليمية أو القارية الكبرى ، مثل الصين أو اليابان أو الهند ، ربما تجد فى هذه الظروف فرصة لتوسيع دائرة الحركة الإقليمية ومحاولة الإفادة من الفراغ الاستراتيجى القائم ، والعمل على ملئه جزئيا أو كليا . أضف إلى

ذلك ، أن هذه المتغيرات أدت إلى نشوب سباقات تسلح في العديد من الأقاليم الآسيوية ، حيث اتجهت معظم دول القارة إلى تقوية قدراتها الدفاعية لتأمين نفسها في ظل الاضطراب القائم فى البيئة الإقليمية المحيطة ، كما نشأت حالة من التباعد في التصورات الاستراتيجية والرؤى الأمنية بين دول القارة ، وهو ما قد يتسبب في تصاعد واستفحال الصراعات القائمة ، ولاسيما صراع كشمير بين الهند وباكستان .

التجارب النووية فى جنوب آسيا : دوافع وتحديات

وائل كمال أبو المجد

من المسلم به أن التجارب النووية التى أجرتها الهند خلال شهر مايو الماضى، وما تبعها من رد باكستانى بتجارب مماثلة ، قد أعادت فتح ملف منع انتشار الأسلحة النووية التى أرادت الدول الراعية له الإيحاء بأنه قد أقفل (أو كاد) بعد التمديد اللانهائى "القسرى" لاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية فى عام ١٩٩٥ ، وبعد الانتهاء من صياغة واعتماد اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT)، حيث كشفت هذه التجارب نقائص وثغرات نظام منع الانتشار النووى العالمى ، سواء فيما يتعلق بفلسفته الزاعمة بأن الاستقرار العالمى يمكن تحقيقه باحتكار فئة محدودة من الدول للقدرات النووية العسكرية ، أو فيما يخص إحكام النظام وقدرته على منع الانتشار الأفقى للقدرات النووية .

وكما هو الحال مع أى حدث أو تطور هام تتجاوز آثاره نطاقه الجغرافى المحدود ، فإن تقدير مختلف تداعيات التجارب فى جنوب آسيا يستدعى النظر المتأنى فيما هو أعمق من المبررات المعلنة وأبعد من الآثار والنتائج قصيرة المدى ، وهو ما نهدف إليه فى هذا التقسيم ، وعلى الإيجاز التالى :

أولا : دوافع ومبررات إجراء التجارب النووية في جنوب آسيا

بداية نشير إلى أنه لدى تقدير دوافع إجراء التجارب النووية تلزم التفرقة بين الهند وباكستان ، من حيث كون الهند قد بادرت بإجراء تجارب تحركها مجموعة من الدوافع الموضوعية المحددة ، فى مقابل باكستان التى تكاد تكون دفعت دفعا لإجراء تجاربها كخيار وحيد للرد على التجارب الهندية .

من هنا ، فإننا نقتصر فيما يلى على إلقاء الضوء على دوافع الهند – دون باكستان – لإجراء التجارب ، وذلك لأهمية فهم هذه الدوافع فى تقدير آثار التجارب على التوازن الاستراتيجى فى المنطقة ، وعلى نظام منع الانتشار النووى العالمى ككل .

١- على المستوى الرسمى ، ركزت تصريحات مختلف المسئولين الهنود على أن تدهور الوضع الأمنى فى جنوب آسيا هو ما دفعهم لإجراء التجارب ، دون أن تفصح هذه التصريحات على ماهية هذا التدهور ، مع حرص شديد على عدم تفسير التجارب بأنها موجهة ضد باكستان أو مرتبطة بالنزاع معها . كما حرصت الهند ، سواء فى خطابها الرسمى أو الإعلامى ، على تغليف مواقفها المختلفة – سواء خلال اعتراضها على اتفاقية منع الانتشار النووى أو اتفاقية حظر التجارب أو عقب إجرائها لتجاربها - بالصيغة المثالية التى تقوم على إدانة نظام منع الانتشار النووى ووصفه بأنه احتكارى وتمييزى وغير عادل ، وبالتالى تتمسك بأنها بإجرائها للتجارب لم تخالف أى التزامات دولية ، حيث رفضت على الدوام الانضمام لمختلف وثائق واتفاقيات منع الانتشار النووى .

٢- مع عدم إغفال مختلف الاعتبارات التى ساقتها الهند لتبرير إجرائها لتجاربها النووية ، سواء تلك التى قامت على اعتبارات أمنية أو غيرها ، ومع الإقرار بوجود مجموعة من الدوافع لإجراء تلك التجارب ، فإن الهدف بعيد المدى ، الذى يخدم مختلف الاعتبارات المعلنة وغير المعلنة ، هو سعى الهند لوضع أسس مكانتها الجديدة على الساحة الدولية ، والتى ترى أنها فى الوقت الحالى لا تتناسب مع حجمها البشرى وثقلها السياسى ومستقبلها الاقتصادى .

وتعتبر الحكومة الهندية الحالية أنها قد صححت الوضع واتخذت الموقف الذى كان يجب اتخاذه منذ عام ١٩٧٤ ، عندما أجرت إنديرا غاندى أولى تجارب الهند النووية ولم تجن منها مكاسب استراتيجية أو سياسية ، حيث حرصت حينئذ على توصيفها بأنها تجارب سلمية . وترى الحكومة الهندية أن التجارب النووية التى أجرتها ستفرض أساسا جديدا للتعامل معها على مختلف المستويات الأمنية والاستراتيجية وحتى الاقتصادية ، إيمانا منها بأن عالم اليوم لا تزال نظرته وتقييمه وتقديره ، وبالتالى تعامله ، مع كل دولة ، محكومة بالقوة العسكرية التى لا تكتمل إلا بحيازة القدرة النووية ، وتأتى بعدها الاعتبارات الأخرى كالقيمة الاقتصادية والثقل البشرى وغيرها . ولا شك أن هذا المنطق يتسق إلى حد كبير مع الفكر الأيديولوجى "القومى" للحكومة الهندية الحالية .

ثانيا : التحرك الهندى المتوقع وانعكاساته

١ - رغم الطابع المثالى الذى حرصت الهند على أن توحى به مواقفها حيال نظام منع الانتشار النووى العالمى على مدى سنوات طويلة ، فإن دافعها الحقيقى المتمثل فى استخدام الورقة النووية كأداة ردع ضد عدو مفترض ، وكأداة لتحجيم أى تدخلات أو محاولات تدخل خارجية من منطقتها ، وقبل هذا وذاك ، تحسين وضعيتها السياسية وتأكيد مكانتها العالمية ، يجب أن يظل هو الأساس الذى نرتكن إليه لدى محاولة تصور أو تقدير خطواتها المستقبلية . والترجمة العملية لهذا هى أن الهند وبعد أن تهدأ موجة ردود الفعل الأولى الغاضبة ، وبعد أن تظهر آثار العقوبات الاقتصادية بشكل أوضح ، ستبدأ فى بحث الأسلوب الأمثل الذى يخدم مصالحها ، من حيث اقتضاء "مقابل" لانضمامها لاتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية . ويُتصور أن ينصب هذا المقابل ، فضلا عن رفع العقوبات المفروضة بموجب قانون GLENN ، على إعادة النظر فى العديد من القيود التكنولوجية المفروضة على الهند .

٢ - وسعيا للحصول على هذا المقابل ، فإن الهند ستشرع - بل شرعت بالفعل -

فى الاتصـــال المباشر بالولايات المتحدة لمناقشة تفاصيل "صفقـــــة" انضمامـــها لاتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT) ، إذا جـــاز هـــذا التعبـــير . ويتسق مع هذا ما سبقت الإشارة إليه من سعيها لتأكيد مكانتها الدوليـــة ، حيـــث تصدرت مطالباتها الحصول على العضوية الدائمة بمجلس الأمن والاعتراف بـــها كدولة نووية . ونشير هنا إلى أن مجرد إبداء الهند لاستعدادها للانضمـــــام إلـــى اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية يحمل قدرا كبيرا من التناقض مع موقفـــها المبدئى ، حيث يتعارض مع رفضهـــا السابق لهذه الاتفاقية ، القائم علـــى أنـــها تسمح للدول النووية باستمرار التجارب من خلال المحاكاة المعملية ، ويتعـــارض أيضا مع التوجه الهندى المزمن المطالب بنزع أسلحة الدمار الشامل وفق جـدول زمنى محدد .

٣ - وتدرك الهند جيدا أن فرص نجاحها فى الحصول على المقابل الذى تسعى إليه ، مرتبطة بالمعطيات التالية :

(أ) إن الهند بمجرد إجرائها لتجاربها قد خلقت وضعا قائما غير قابل للتغيـــير رفعها إلى مصـــاف الدول النووية ، وبالتـــالى - وأخـــذا فـــى الاعتبـــار الطبيعة الخاصة لآثار حيازة الأسلحـــة النووية استراتيجيا وعســـكريا - فإن أى تفرقة مصطنعة بين الوضـــع النووى الفعلى ، والقـــانونى ، تفقـــد قيمتها بشكل يكاد يكون مطلقا .

(ب) يدرك الجانبان الأمريكى والهنـــدى أن العقوبات الاقتصادية المفروضـــــة على الهند لن تأتى بأية نتائج ملموسة ، ســـواء لاقتصـــار نطاقـــها علـــى المساعدات الحكوميـــة المباشرة وغير المباشـــرة - دون التجاريـــة - أو بسبب ضخامة الاقتصاد الهنـــدى وعدم اعتماده بأى قدر ملمـــوس علـــى المعونات الخارجية ، فضلا عن الاكتفاء الذاتى شبه الكامل فى المجـــالات الحيوية كالغذاء - وإذا ما ربطنا بهذا عدم اقتناع الإدارة الأمريكية سياســيا بهذه العقوبات المفروضة تلقائيا من جانب الكونجرس والملزمة لـــلإدارة ، لتبين أن المتضرر الأساسى والحقيقى من إجراء التجارب الهنديـــة هـــى

باكستان التى لا تملك نفس حجم الاقتصاد الهندى ، وبالتالى فهى أكثر عرضة للتأثر بالعقوبات ، خاصة إنها كانت تعتمد على المعونات الأمريكية وتمويل المؤسسات المالية الدولية بشكل أكبر جدا من الهند ، لاسيما إذا أدخلنا فى الاعتبار قواعد النسبة والتناسب فى المقارنة بين وضعية البلدين اقتصاديا أو بشريا .

(جـ) كذلك فإن الولايات المتحدة ، وكجزء من توازنات علاقاتها فى شرق آسيا ، لا يخدم مصالحها اتخاذ موقف صريح العداء من الهند نظرا لحجمها البشرى والعسكرى وكذلك الاقتصادى ، حيث تخدم علاقات الولايات المتحدة بالهند موقفها حيال الصين ، وتمثل من المنظور الأمريكى عنصر توازن فى المنطقة يحول دون استئثار الصين بالقوة فيها ، وفى الوقت ذاته يشكل منافسة للصين فى علاقتها التجارية مع الولايات المتحدة ، حيث تدرك الصين أن الهند قادرة على – وراغبة فى – منافستها فى وضعيتها التجارية المتميزة مع الولايات المتحدة ، لتشابه العديد من المنتجات ولتوافر الأيدى العاملة الرخيصة والكوادر المؤهلة لديها .

ثالثا : تداعيات التجارب النووية فى شبه القارة الهندية

فى ضوء هذا المفهوم الموضوعى لدوافع التجارب التى أجريت فى شبه القارة الهندية ، يمكننا أن نقترب من الدقة والصواب فى تصورنا للتداعيات المقبلة لهذا الحدث الكبير .. وذلك على النحو التالى :

١ – فيما يخص نظام منع الانتشار النووى العالمى ، فإن التجارب التى أجريت فى جنوب آسيا لن تؤدى بحال إلى تقويض أركان ذلك النظام أو هز كيانه أو دفع المجتمع الدولى لإعادة النظر فيه ، وإنما سيترتب على التجارب فحسب إدخال بعض التوازن على المعادلة النووية العالمية من خلال كسر الاحتكار الذى

تمتعت به الدول الخمس الحائزة للسلاح النووى طوال السنوات الماضية ، وهو أثر هام لا يجوز التقليل من شأنه ، وفى الوقت ذاته يجب ألا نبالغ فى تقدير قيمته .

ونشير هنا إلى أن الترحيب الشعبى والإعلامى العربى والإسلامى بالتجارب النووية فى جنوب آسيا ، ومع تباين نطاقه فى حالة الهند عن حالة باكستان لأسباب معلومة ، لم يقم بالضرورة على اعتبارات موضوعية ، وإنما حركته مشاعر متراكمة من التململ (وربما السخط) فى الشارع العربى من الضغط المرتبط باحتكار الولايات المتحدة لمقدرات الأمور وتعسفها فى ممارسة هذا الاحتكار .

وبالتالى تم النظر إلى التجارب على أنها بمثابة تحد لهذا الاحتكار ، بصرف النظر عن مدى تغييرها لمجمل الأوضاع أو تأثيرها سلبا أو إيجابا على الوضع فى الشرق الأوسط ، أو فرصها فى إصلاح نظام منع الانتشار النووى ومعالجة أوجه الخلل والقصور الكامنين فيه.

٢ - كذلك لا يتصور أن تؤدى التجارب إلى تحقيق تقدم يذكر فيما يتعلق بمطالبة الهند الدائمة بالنزع العالمى للسلاح النووى وفقا لجدول زمنى محدد ، وذلك لأن الولايات المتحدة تعتبر أسلحتها النووية بمثابة الركيزة التى تقوم عليها فلسفة أمنها القومى ، ويؤكد هذا موقفها الحالى من المفاوضات مع روسيا الاتحادية ، ورفضها مجرد مناقشة خفض الترسانات النووية عن ٢٥٠٠ رأس نووى لكل منهما ، حيث يعتبر البنتاجون هذا الرقم بمثابة الحد الأدنى اللازم لتغطية مختلف أهداف فترة ما بعد الحرب الباردة .

٣ - أن دوافع الهند بالتالى لإجراء التجارب النووية لم تكن دوافع مثالية تهدف إلى نصرة مواقف الدولة النامية ، وإنما هى دوافع تتعلق فى الأساس بأمن الهند القومى ورغبتها فى تأكيد مكانتها السياسية والعسكرية ، وهى أمور لا تراها متحققة دون حيازة السلاح النووى . وفيما يخص باكستان ، فإن قرارها بإجراء التجارب لم يكن طوعيا مائة بالمائة ، وإنما يكاد يكون قد فرض عليها فرضا ،

حيث إن حسابات المكسب والخسارة كانت تشير - ولا تزال - إلى أن إجراء باكستان لتجاربها سيكلفها ثمنا باهظا قد لا تقدر على تحمله ، خاصة إذا ما استمر فرض العقوبات لفترة زمنية طويلة ، وهو ما تدركه الهند جيدا وقد تسعى لاستغلاله خلال تفاوضها مع الولايات المتحدة . ويترتب على هذا أن الحديث عن القنبلة الإسلامية فى هذا السياق ، ومع المعطيات المختلفة المحيطة بالتجارب الباكستانية ودوافع إجرائها ، يصبح أمرا لا محل له ، ولا يخدم أى قضية ، بل يفتح المجال أمام كل متربص بالأمة الإسلامية - وما أكثرهم - للمزايدة على قضية الخطر الإسلامى على الحضارة العالمية ، والترهيب من تفاقم هذا الخطر إذا ما اقترن بحيازة القدرة النووية . وبالتالى ، فإن المحصلة موضوعيا هى عدم حدوث أى تطور فعلى أو عملى على الوضعية أو القدرة النووية "الإسلامية" ، إذا جاز استخدام هذا التوصيف فى هذا المقام ، واقتران ذلك بدعاية سلبية لها انعكاسات غير مطلوبة سياسيا ودعائيا من وجهتى النظر القومية والإسلامية .

٤ - فيما يخص الأدوات القانونية التى يقوم عليها نظام منع الانتشار النووى ، وهى اتفاقية منع الانتشار ، واتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية ، فإن انضمام الهند وباكستان إلى أولاهما تكتنفه صعوبة تحديد وضعيتهما بموجبها ، وما إذا كانت كل منهما دولة نووية أو غير نووية ، حيث تتباين الحقوق والالتزامات وفقا لهذه الاتفاقية حسب توصيف الدولة . أما اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية ، فلا تقيم مثل هذه التفرقة وتفرض الحظر على إجراء "التفجيرات النووية " على جميع الدول الملتزمة بالاتفاقية دون استثناء (مع سماحها بالمحاكاة المعملية للتجارب) ، وهو ما جعل الهند ، ضمن أسباب أخرى ، تعترض على الاتفاقية ، باعتبارها اتفاقية حظر تفجيرات وليس حظر تجارب ، مما يتيح للدول الحائزة "لتكنولوجيا المحاكاة" الاستمرار - دون غيرها - فى تطوير قدراتها النووية ، وهو ما يعنى فى التحليل الأخير "تثبيت الاحتكار القائم للقدرات النووية" .

٥ ـ وأخيرا ، نشير إلى أثر التجارب على الوضع في الشرق الأوسط وعلى إسرائيل تحديدا ، حيث إنه قبل إجراء التجارب النووية فى جنوب آسيا كان العالم مقسما إلى ثلاث فئات : دول نووية ، ودول غير نووية ، ودول الحافة النووية . فبالنسبة لهذه الفئة الأخيرة ، فقد سبق وخرجت منها دول منتقلة إلى فئة الدول غير النووية ، مثل البرازيل والأرجنتين بموجب انضمامها إلى "اتفاقية تلاتيليكو" لإخلاء أمريكا اللاتينية من الأسلحة النووية . كما حدث تنازل من جنوب إفريقيا عقب تولى المؤتمر الإفريقى للحكم ، عن القدرة النووية وانضمت على هذا الأساس إلى اتفاقية منع الانتشار النووى كدولة غير نووية ، إلا أن الوضع الحالى يعد غير مسبوق ، حيث تسعى دولتان إلى "الارتقاء" من فئة دول الحافة إلى فئة الدول النووية المعلنة .. وقد جاء هذا فى مختلف تصريحات المسئولين الهنود على وجه الخصوص ، كما تجلى من خلال عدم وجود أية محاولة هندية لتوصيف تجاربها بأنها أبحاث سلمية ، بل اقترنت هذه التجارب بتأكيدات على طابعها العسكرى وخدمتها للأمن القومى ، وإشارات صريحة إلى اعتزام التسلح النووى ، وهى مرحلة تالية للتجارب .

ومن هنا ، فالقدر المتيقن هو أن الهند وباكستان قد صارتا دولتين نوويتين فعليا ، وذلك بصرف النظر عن الاعتراف القانونى حسب المعيار الضيق الذى وضعته اتفاقية منع الانتشار النووى ، وهو "سبق قيام الدولة بتفجير نووى قبل عام ١٩٦٨.." . وكما يتضح ، فإنه معيار تشريعى محدود يرتبط زمنيا بصياغة الاتفاقية، وليس معيارا موضوعيا لتحديد الصفة النووية على الإطلاق . وبالتالى فإن اتجاه الأحداث (ولو على المدى البعيد) نحو استيعاب الدولتين فى طائفة الدول النووية – وبصرف النظر عن شكل أو كيفية هذا الاستيعاب ـ ستسعى إسرائيل للاستفادة منه ، ويستدعى من جانب الدول العربية التحرك المبكر لمواجهة الموقف الإسرائيلى من مثل هذا التغيير الطارئ على وضعية وحقوق والتزامات اثنتين من دول الحافة النووية ، كانتا تتشابهان مع إسرائيل فى الوضعية النووية "المجهلة" حتى وقت قريب .

والاحتمال الأقرب للتصور هنا ، هو استمرار موقف إسرائيل القائم على التجهيل المصحوب برفض الانضمام لاتفاقية منع الانتشار النووى ، أو إخضاع منشآتها لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، مع انتظار تطور التعامل مع الهند وباكستان بخصوص وضعيتهما الجديدة المحتملة .

من هنا ، وأخذا فى الاعتبار الاختلاف التام بين الوضع فى جنوب آسيا المتسم بقدر من التوازن النسبى نتيجة الردع المتبادل ، وبين الموقف فى الشرق الأوسط ، وتحسبا لأى احتمال بتطور التعامل مع الهند وباكستان فى اتجاه استيعاب دول الحافة بشكل أو بآخر فى دائرة الدول النووية المعلنة ، من خلال تقنين وضعيتها، فإن جهود مصر يجب أن تنصب ، إلى جانب تأكيد الدعوة إلى إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ، على ممارسة أكبر قدر ممكن من الضغط الدولى بالتنسيق مع عدد من الدول الفاعلة والمؤثرة المناهضة للأسلحة النووية ، لضمان عدم تقنين وضعية دول الحافة النووية الثلاث كدول نووية معلنة . ولعل تنسيق المواقف مع مثل هذه الدول ، وتقديم اقتراحات جماعية معها يخدم الدعوة المصرية بإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ، وينقلها من إطار الدعوة إلى الإطار العملى المبنى على اقتراحات محددة .

خطوط المواجهة بين الكبار في آسيا

عبد العظيم حماد

تتوزع خطوط المواجهة بين الدول الكبرى فى آسيا على عدة محاور متداخلة أحيانا ومتباعدة أحيانا أخرى .. فهناك خطوط المواجهة الإقليمية ، أى النزاعات الحدودية ، وهناك خطوط المواجهة السياسية أو الاستراتيجية ، وهى ذلك النوع من النزاعات الناجم عن صراعات النفوذ أو تعارض المصالح والطموحات . وبطبيعة الحال ، هناك المنافسات التجارية والاقتصادية عموما . وكما يلاحظ من هذا التصنيف، فقد اختفت نهائيا المواجهات الأيديولوجية ، ولم يتبق منها سوى حديث مرسل فى أغلب الأحيان عن الديمقراطية وحقوق الإنسان من الجانب الأمريكى ، يقابله حديث عن الخصوصية الحضارية من جانب الأطراف الآسيوية .

والدول المعنية بوصف "الكبرى" فى آسيا هى على سبيل الحصر : الصين واليابان والهند وباكستان ، إلى جانب الولايات المتحدة بوصفها أولا الدولة العظمى الوحيدة فى العالم، وبوصفها ثانيا الشريك الاستراتيجى والاقتصادى الأقرب والأكبر لدول آسيا ، وروسيا الأوروبية أساسا والآسيوية امتدادا بالجغرافيا والتاريخ .

ولنبدأ برصد خريطة النزاعات الإقليمية "الحدودية" الرئيسية بين دول آسيا الكبرى ، وهنا نجد أنفسنا أمام نزاعين كبيرين فى شبه القارة الهندية ، هما : النزاع

حول كشمير بين باكستان والهند ، والثانى النزاع على الحدود بين الهند والصين . ويضاف إليهما فى غرب آسيا النزاع الأفغانى بمضاعفاته الإقليمية المختلفة ، أما فى شرق آسيا فالنزاع الكبير يدور حول تايوان بين الصين والولايات المتحدة .

ويجمع بين النزاع الباكستانى الهندى حول كشمير ، والنزاع الهندى الصينى حول الحدود أوجه شبه ، يتمثل أولها فى التباعد المطلق بين طرفى كل نزاع بحيث ينتفى وجود احتمال توافر إمكانية لحل وسط سياسى على الأقل فى الوقت الحالى . أما وجه الشبه الثانى، فيتمثل فى أن كل نزاع منهما هو فى نفس الوقت واجهة تخفى وراءها سجلا تاريخيا طويلا من العداء ، وانعدام الثقة بين طرفيه ، والاتهامات المتبادلة بالسعى للهيمنة - مهما ادعى هذا الطرف أو ذاك غير ذلك فى التصريحات الموجهة لأغراض دعائية . يضاف إلى ذلك بطبيعة الحال وجه الشبه الثالث ، وهو أن نزاعى كشمير والحدود الهندية الصينية قد أصبحا الآن نزاعين بين دول نووية .

فى حالة كشمير المقسمة حاليا بين باكستان والهند ، يرى كل طرف أنه صاحب الحق الشرعى فى امتلاكها ، ولذا يطالب باستعادة الجزء الذى يحتله الطرف الآخر . ويختلف الطرفان كذلك فى تصورهما لطريقة البحث عن حل سلمى ، فبينما تطالب باكستان بتطبيق قرار قديم لمجلس الأمن يمنح سكان كشمير الحق فى تقرير المصير ، من خلال دور دولى سواء قامت به الولايات المتحدة الأمريكية وحدها أو من خلال الأمم المتحدة ، فإن الهند ترفض رفضا مطلقا مبدأ تدويل النزاع وتحاج بأن قرار مجلس الأمن المذكور أصبح "موضة بالية" ، ولم يعد يتناسب مع الحقائق الجديدة .

وصحيح أن كلا من المسئولين الباكستانيين والهنود أكدوا لبعثة "الأهرام" أنه لا يوجد أى سبب للتوتر بين البلدين سوى إقليم كشمير ، ولكن الحقيقة أبعد ما تكون عن ذلك . فالهند متهمة فى نظر الباكستانيين بأنها لم تتسامح حتى الآن مع تقسيمها إلى هند وباكستان ، فضلا عن أن الهند هى التى شنت الحرب لتمكين باكستان الشرقية سابقا "بنجلاديش حاليا" من الاستقلال . أما باكستان فهى متهمة عند الهنود

بأنها تحاول إلهام مسلمى الهند بإثارة التوتر الطائفى ضد الهندوس ، كما أنها متهمة بترك نفسها ألعوبة فى أيدى مناهضى الهند مثل الولايات المتحدة فى إحدى المراحل ، والصين فى جميع المراحل .

وهذا مثال لتداخل النزاعات الإقليمية مع النزاعات السياسية والاستراتيجية . وعلى أية حال ، لا يستبعد المسئولون فى كل من إسلام أباد ونيودلهى إمكان وقوع حرب جديدة بسبب كشمير ، وإن كان كل جانب يراهن على أن التسلح النووى يمكن أن يضعف موقف الجانب الآخر ، أو على الأقل يكسبه الثقة اللازمة لتقديم التنازلات المطلوبة للتسوية السلمية .

وفيما يتعلق بالنزاع الصينى الهندى على الحدود ، فإن الهند تعتبر اتفاق الحدود لسنة ١٩٦٢ "اتفاق إذعان" ، وُقِّع تحت وطأة الهزيمة أمام عدوان الصين المفاجئ ، وهى تنتظر الفرصة لإسقاط هذا الاتفاق الذى ضمت الصين بموجبه أراض هندية . ولا يقول الهنود ذلك صراحة ، ولكنه يستشف من الاتهامات التى يكيلها المسئولون فى نيودلهى للصين : بدءا من اتهامها بأنها العدو الأول للهند ، على نحو ما قاله جورج فيرنانديز وزير الدفاع الهندى ، وانتهاء بالحديث عن أوجه الشبه بين الاستراتيجية الصينية والاستراتيجية الأمريكية فى آسيا من حيث إيمان كل منهما بالقوة ، على حد تعبير كومار جوجرال رئيس وزراء الهند الأسبق ووزير خارجيتها من قبل لمدة ١٠ سنوات تحت قيادة السيدة إنديرا غاندى ، وكأنه أراد أن يلمح إلى احتمال وقوع الهند ضحية لتواطؤ صينى أمريكى .

فى حين ترى الصين أن خط الحدود بينها وبين الهند رسم فى أثناء فترة الاحتلال البريطانى لشبه القارة الهندية ، ومن ثم فهو خط فرض على الصين بالقوة فى مراحل استضعافها قبل ثورتها الشيوعية . ومع ذلك ، وكما حدثنا نائب وزير خارجية الصين ، فإن بلاده كانت ملتزمة بالاتفاق الأخير مع الهند حتى بادرت الأخيرة بانتهاكه عن طريق التدخل لإثارة الاضطرابات فى إقليم التبت ، من أجل دفع الصين لمقايضة استقرار التبت بتنازلات لصالح الهند . ومرة أخرى فإن احتمال الحرب ليس مستبعدا نهائيا . وقد أكد رئيس وزراء الصين لنا عدم ثقته فى

تعهد الهند بعدم البـدء باستخدام الأسلحة النووية ، فى حين أكد لنا أكثر من مسـئول هندى أن الصين بطبيعتها دولة عدوانية .

أما النزاع الأفغانى فهو حالة قائمة بذاتها ، ويبدو فى اللحظـة الراهنـة أن الجميع يريدون نزع أصابعهم من نيرانه ، مع الاحتفاظ بحق المراقبة من بعد لـدرء الأخطار المحتملة.

ويأتى النزاع حول تايوان ليسجل حالة فريدة فى تـاريخ العلاقـات الدوليـة عموما ، فالولايات المتحدة ملتزمة قطعا بحماية أمن تايوان ، والصين نجحـت فـى الوقت نفسه فى إلزام واشنطـن برفض مبدأ استقلال تايوان عن الوطن الأم ، ولكـن لا يوجد تصور مشتـرك بين الأطراف الثلاثة - الصين ، الولايـات المتحـدة ، تايوان - لإعادة توحيد الجزيرة مع البر الصينى. وصحيح أن الرئيس الأمريكى بيـل كلينتون وافق على "لاءات الصين الثلاث" بخصوص المسألة التايوانية ، وهـى : لا لدولتين صينيتين ، ولا لصيـن واحدة وتايوان واحدة، ولا لانضمام تايوان لمنظمـة دولية تقوم عضويتهـا على الدول ذات السـيادة . إلا أن الصحيـح أن الولايـات المتحدة لا تزال تـزود تايوان بالأسلحة الحديثـة ، وتحظـر تصديـر التكنولوجيـا العسكرية للصين ، كما أعلن تشو رونجى رئيس الوزراء الصينى . والصحيح أيضـا أنه لولا تعزيز القوة العسكرية للصين ، لأعلنت تايوان استقلالها منذ وقت طويل فـى رأى جميع من قابلناهـم من المسئولين الصينيين . ومع ذلك ، فالأكثـر احتمالا هـو أن تؤدى الشراكـة الاستراتيجية الجديدة بين الصين والولايات المتحدة إلى تسـهيل بدء مفاوضات جادة للوحدة بين الصين وتايوان .

ومن المعروف أن الصين وروسيا توصلتا إلى تسوية نهائية فى العام الماضى لخلافاتهما الحدودية ، التى كانت بدورها من أخطر بؤر التوتر الإقليمى فـى القـارة الآسيوية .

وفيما يتعلـق بالنزاعات الاستراتيجية بين الكبار فى آسيا ، نستعير الوصـف الأثير للمسئوليـن الهنود الذين التقيناهم ، وهو أن البيئة الأمنية فى جنـوب وشـرق القارة تشهد تدهورا مستمرا ؛ فالولايات المتحدة تحتفظ بقواعد نووية فـى المحيـط

الهندى ، "جزيرة دييجو جارسيا" ، وفى المحيط الهادى فى "أوكيناوا" ، وتبحث عن قواعد جديدة فى إندونيسيا . والصين ، أما حصلت ، أو تسعى للحصول على تسهيلات بحرية فى بعض الجزر بالمحيط الهندى ، كما أنها منخرطة فى برنامج شامل لتحديث قواتها العسكرية التقليدية . والهند كذلك تطبق برنامجا طموحا لإحراز التفوق العسكرى البحرى فى المنطقة ، يسمى "أسطول المياه الزرقاء" ، الذى يشتمل على حاملات طائرات ، وسفن إنزال ، وغواصات ، وزوارق الصواريخ الحديثة ، فضلا بطبيعة الحال عن القنبلة النووية والصواريخ الحاملة لرؤوس نووية .

أما باكستان ، فهى تعلن صراحة تفوق صواريخها الحاملة للرؤوس النووية على الصواريخ الهندية فى المدى والدقة ، والهند تعتقد فى وجود درجة عالية من التعاون النووى بين الصين وباكستان .

ويصاحب هذا التدهور فى البيئة الأمنية فى جنوب وشرق آسيا ، تدهور آخر فى البيئة الاقتصادية ، ليس فقط بسبب الأزمة المالية الحادة الراهنة التى رفعت درجة التوتر عاليا بين الصين واليابان ، ولكنه يتمثل أيضا فى النقص المطرد والحاد فى موارد مثلث الرعب النووى الآسيوى – الصين والهند وباكستان – من الطاقة ، وخاصة البترول . وبصفة عامة ، يبلغ النقص فى هذه الموارد فى الدول الثلاث أكثر من النصف ، ولذلك من المحتمل أن يشتد التنافس فيما بينها على بترول الخليج ، من ناحية ، وعلى بترول القوقاز الكامن ، من ناحية أخرى . وهنا تظهر خطوط التماس "تفاهما أو توترا" من جانب كل من روسيا الدولة المهيمنة فى منطقة القوقاز ، والولايات المتحدة المتلمظة لاحتكار الثروة النفطية القادمة من الناحية الأخرى . وبطبيعة الحال يجب أن نتذكر أن اليابان ستلعب أوراقها مع الولايات المتحدة أولا، ثم مع روسيا ، للاحتفاظ بنصيبها من الكعكة .

ومن الضرورى فى ختام هذا الاستعراض لخطوط التماس والمواجهة بين الدول الكبرى فى آسيا ، أن نعود فننوه إلى المنافسة الصينية اليابانية التى تلقى بظلال كثيفة على العلاقات الدولية فى المنطقة من جنوب آسيا حتى شرقها الأقصى .

إذ يبدو أن اليابان تعتقد أن نمو الصين اقتصاديا وعسكريا سيكون على حسابها هـــى أولا. أما الصيـــن ، فهى ترى فى اليابان عدو الماضى الذى لم يتغير فيـــه الكثــير خاصة أنانيته المفرطـــة التى يمكن أن تسبب كارثة اقتصاديـــة للعـــالم كلــه ، لأن اليابان لم تتكاسل فقــط عن تقديم المساعدة للدول المنكوبة بالأزمة الماليـــة ، وإنمـــا تدبر للاستفادة منها ولتكريسها عن طريق خفض أسعار صادراتها .

مناظرة باكستانية :
مؤيدون ومعارضون للتفجير النووى

د. حسن أبو طالب

حين تقابل وفد "الأهرام" مع مشاهد حسين وزير الإعلام الباكستانى ، قال لنا : إن قرار التفجيرات النووية لم يتخذ من فراغ ، إذ جاء بعد حوار وطنى موسع شارك فيه العديد من الخبراء والكتاب السياسيين والإعلاميين . وفى هذا الحوار الذى لم تتدخل فيه الحكومة وتركته على سجيته ، تبلور اتجاهان كبيران ، أحدهما دعا صراحة إلى الرد على التفجيرات النووية الهندية بتفجيرات مماثلة ، وتأكيد أن هذا الخيار هو الوحيد المتاح أمام باكستان . أما الاتجاه الآخر ، فقد دعا إلى عدم تبنى أى خيار نووى ، وطرح خيارات أخرى سياسية واقتصادية . وقد كان لكل من هذين الاتجاهين مبرراته السياسية والاستراتيجية والمعنوية . وقد حرصنا أثناء وجودنا فى إسلام أباد على جمع بعض المقالات والتحليلات التى نشرت بالفعل فى الفترة من ١١ مايو ٩٨ إلى ٢٨ مايو ٩٨ ، وذلك للتعرف على طبيعة الحوار ومبررات كل طرف.

ومن مراجعة بعض التحليلات والمقالات التى تبنت الخيار النووى صراحة ، بدا أن العنصر الجامع بينها هو ضرورة الرد على التحدى الهندى من جنس العمل نفسه ، استنادا إلى حقيقة أن الأمن لا يمكن أن يتحقق إلا بالاعتماد على

النفس مهما كانت التضحيات والتكاليف ، وليس من خلال الاعتماد على وعود غامضة من هذا الطرف الدولى أو ذاك .

إدارة المخاطر النووية

فى المقال الذى كتبته مليحة لودهى - رئيس تحرير صحيفة "نيوز" التى تصدر باللغة الإنجليزية ، والسفيرة السابقة لباكستان فى واشنطن - جاء العنوان "إدارة المخاطر النووية .. قمة المهارة" ، وفى صدر المقال مقولة لصن تشو - أحد الاستراتيجيين الصينيين فى القرن السادس الميلادى - يقول فيها : "إن تنتصر مائة مرة فى مائة معركة لا يمثل قمة المهارة، لكن حين تستطيع أن تخضع عدوك دون قتال فهذه هى قمة المهارة" . ثم تتابع الكاتبة دعوتها بالقول : إن الرد الباكستانى على التصعيد النووى الهندى يجب ألا يكون موضع شك أبدا ، وإنه ما دامت الهند أقدمت على التسلح النووى ، فإن على باكستان أن تعمل على إصلاح ذلك الخلل الاستراتيجى ، وأن تعيد بناء تناسق نووى فى شبه القارة ، وإن الحاجة إلى الرد على الخطوة الهندية تدفعها عوامل عديدة متداخلة مع بعضها البعض . فعلى الصعيد الاستراتيجى العسكرى ، لابد من إثبات المصداقية والقدرة على استعادة التوازن النووى . أما من الناحية التقنية ، فهناك دافع الحاجة إلى التحقق والتثبت من نوعية تصميمات الأسلحة . ومن الناحية الجغرافية السياسية ، هناك عامل ردع العدو المندفع فى اتجاه فرض هيمنته على المنطقة . وعلى الصعيد النفسى ، لابد من استعادة الثقة فى القدرة على ردع العدو .

وتضيف مليحة لودهى : إن هذه المتطلبات لا يمكن تحقيقها بدون إجراء اختبار نووى ، ما دامت الهند قد أسست توازنا نوويا فى شبه القارة . لقد فرضت حقائق جديدة نفسها على شبه القارة ، وتتطلب أيضا طريقة تفكير جديدة حول : كيف يمكن تحقيق استقرار نووى ، وإدارة المخاطر النووية ؟ فحتى فى المرحلة الانتقالية التى تسبق نشر الأسلحة النووية ، هناك القليل الذى يمكن نسجه

على غرار خبرة الماضى إبان الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق .

وتقول الكاتبة : إلى أن يتم "مأسسة" (إضفاء طابع مؤسسى على) الردع النووى ، فإن عدم اليقين حول كيف يمكن للتسلح النووى أن يتحقق وفق أى شكل ، وكيف سيتم نشر الصواريخ المزودة برؤوس نووية ، يفتح "نافذة" للحساسية المتبادلة ، والتى يمكن ترجمتها إلى إجراءات مرحلية غير رسمية ، على أن يكون الهدف هو تصميم آليات انتقالية للطوارئ لتبادل الرسائل عن قدرات الطرف الآخر النووية ونواياه ، من أجل تجنب مخاطرة التصعيد الناتج عن الغفلة أو الإهمال أو الصراعات العارضة . وهذا يجب أن يتضمن اكتشاف طرق للتحقق من أن نظم التوصيل النووية لم تنتشر بعد ، وكيف يمكن إنشاء نظم للإنذار المبكر .

الخيار الوحيد

وفى مقال آخر كتبه مسعود مفتى بعنوان "باكستان ليس لديها خيار آخر" ، يقول الكاتب : ليس أمام باكستان سوى خيار واحد للرد على التهديد النووى الهندى ، أى الاستجابة من جنس العمل ، وإلا حفرت باكستان لنفسها قبرا فى السياسة الدولية لتنضم إلى مقبرة الدول الإسلامية التى ترعاها الولايات المتحدة مع منظمة المؤتمر الإسلامى . وبصورة منهجية جدا ، فإن جوهر الاستراتيجية الهندية – الأمريكية هو لف الحبل تدريجيا حول عنق باكستان . ولكن هل تعد هذه التفجيرات النووية الهندية خاتمة المطاف فى هذه الاستراتيجية؟ يجيب الكاتب بقوله : إن الهدف الأمريكى هو إجبارنا على قبول الهيمنة الهندية فى المدى المتوسط . أما فى المدى البعيد ، فالهدف هو دفعنا إلى الانحياز إلى الجانب الأمريكى الهندى فى حربهما معا ضد الصين . إن كل الدلائل التاريخية تظهر أن التفجيرات الهندية كانت بمباركة ضمنية أمريكية ، وذلك ضمن الإطار الأكبر للمسعى الأمريكى لبناء نظام دولى يسمح بتنشيط دور الهند فى عملية احتواء الصين .

وضمن المؤيدين لإعلان باكستان صراحة عن إمكانياتها النووية ، يدعو البروفيسور خالد محمود إلى ما يسميه الاعتماد على الذات ، وإلى أن يكون هناك قرار واضح لا يحتمل اللبس أو الغموض . وفى مقال نشره بعنوان "إما الآن أو النهاية" ، يقول : إن عدم وجود قرارٍ واضح معناه أن يتم بعثرة البرنامج النووى الباكستانى ، بما يشكله ذلك من خطورة كبيرة على الأمن الوطنى . ويناقش الكاتب فى مقاله بعض الآراء التى دعت إلى استغلال الفرصة للحصول على بعض المنافع من الولايات المتحدة ، وأبرزها استعادة الطائرات "إف - ١٦" وإلغاء قانون "بريسلر"، وأن تكون هناك مظلة نووية أمريكية لحماية باكستان . ويقول البروفيسور خالد محمود : إن مثل هذا البديل محفوف بالمخاطر لأنه قد ينطوى على شروط أمريكية ، مثل أن يتم إغلاق وإنهاء البرنامج النووى الباكستانى ، والتوقيع على معاهدتى حظر الانتشار النووى والحظر الشامل للتجارب النووية . ويضيف الكاتب : إنه إذا كان التاريخ يمثل شيئا ، فهو مرشد للمستقبل ، وبالتالى فإن على باكستان أن تفكر مرتين قبل أن تثق فى الولايات المتحدة بغض النظر عن العرض الذى يرغبون فى طرحه . فلقد كانت باكستان فى قمة التحالف مع الولايات المتحدة عندما غُزيت مرتين وعانت فقد جناحها الشرقى ، وأجبرت باكستان بمفردها على ألا تنتقم ، بينما سمح للهند بأن تستمر فى برنامجها النووى . إن أى طرف قد يتوهم أن الولايات المتحدة قد تعاقب الهند ، وأن تضمن أمن باكستان ، عليه أن ينشط ذاكرته بمجالات الإخفاق والنفاق والمعايير المزدوجة التى تطبقها الولايات المتحدة فى جنوب آسيا .

لقد خُدعت باكستان بما فيه الكفاية ولمدة طويلة بما يسمى بالضمانات الأمنية لأمنها الوطنى . التحذير من العروض الأمنية الأمريكية وتأكيد ضرورة رفضها ، يصاحبه تحذير آخر من افتراض أن الهند قد تخضع تحت الضغوط والعقوبات . ومن وجهة نظر الكاتب ، فإن مثل هذا الافتراض هو أساس خادع ولا يمكن البناء عليه عند تشكيل وصياغة سياسة باكستانية . ذلك أن حكومة "فاجباى" قد اتخذت مخاطرة محسوبة بدقة ، ووضعت فى حسبانها المخاطر المحتملة التى قد

تنتج عن العقوبات ، وقدرة الاقتصاد الهندى على مواجهتها . وينتهى الكاتب إلى نتيجة قوامها أنه لا بديل عن الاعتماد على الذات ، وأنه لابد من الإصرار على متابعة المصالح الأمنية الوطنية وحماية الأمن الذاتى بعيدا عن أى ضمانات أو أوهام من الخارج .

الاعتماد على الذات

أما الكاتب مهدى مسعود ، فكتب فى صحيفة "الفجر" فى ٩٨/٥/٢٨ ، وهو اليوم نفسه الذى أجريت فيه التفجيرات النووية الباكستانية ، وتحت عنوان "استعادة التوازن الاستراتيجى" ، وبعد استعراض التهديدات الهندية والتواطؤ الأمريكى والمخاطر التى تحيط بكشمير ، ينتهى إلى النتائج الآتية :

- **أولا :** إنه لا بديل عن رادع نووى باكستانى موثوق به ضد الهند .
- **ثانيا :** إن الفشل فى – أو الامتناع عن – إجراء الاختبار النووى لن يمنح باكستان سوى فوائد اقتصادية متواضعة على المدى القصير جدا .
- **ثالثا :** إنه مهما كانت العقوبات التى ستوقع على الهند ، فإنها سوف ترفع بالتدريج ، وسوف تعود الهند بعدها فى موقع متقدم فى السياسة الدولية ولديها العديد من عناصر القوة والدعم .
- **رابعا:** إن باكستان لديها الاختيار الاستراتيجى نفسه ، أيا كان الثمن الذى سيكون كبيرا لمدة وجيزة فقط ، ولذا فعلينا أن نضع أنفسنا فى داخل النظام وأن نحشد أصدقاءنا فى المجتمع الدولى .

الوجه الآخر

فى مقابل الذين أيدوا بقوة البديل النووى مهما كانت التضحيات ، وقف

آخرون يعارضون هذا البديل ، ومن بينهم الكاتب إقبال أحمد ، الكاتب السياسى فى صحيفة "نيوز" ، والذى عبر عن وجهة نظره فى أكثر من مقال . وتحت عنوان "عندما تموت الجبال" ، كتب إقبال أحمد فى ١٧ مايو ٩٨ : "لقد رأيت فى التليفزيون مشهدا مخيفا للغاية أكثر من مشهد الغبار الذرى "عيش الغراب" المعتاد الذى يتبع أى انفجار نووى . فلقد تحولت الجبال إلى كتلة من البياض ، وإنى لأتعجب كم من الألم تحملته الطبيعة نتيجة هذا العمل ، والتى هى أكثر مخلوقات الله روعة . لقد تحولت الجبال الرائعة فى شاجاى إلى رماد ، فكيف لنا أن نفخر بعد الآن بجبالنا ؟"

بعد هذه المقدمة المشحونة بالمشاعر إزاء الطبيعة وما تتحمله من آلام نتيجة أفعال البشر غير المسئولة ، يتابع الكاتب قائلا : إن قادة الهند نظروا لمدة طويلة إلى الأسلحة النووية باعتبارها أساس القوة ، ولكنهم سوف يدركون عاجلا أن هذا الأمر ليس سوى خداع ووهم . فلقد أظهرت هيروشيما وناجازاكى أن الأسلحة النووية ليست قابلة للاستخدام من الناحية الأخلاقية . وإن كوريا وكوبا وفيتنام قد أثبتت أيضا أنها غير قابلة للاستخدام من الناحيتين السياسية والعسكرية . ومنذ منتصف الستينيات تم تقييد استخدام الأسلحة النووية ولم تعد سوى دلالة على أحد مكونات القوة . وإن نشوء العمالقة فى عالم اليوم مثل ألمانيا واليابان ، وكذلك انهيار الاتحاد السوفيتى ، أثبتا أن امتلاك الأسلحة النووية ليس سوى أمر عارض فى معادلة القوة فى السياسة الدولية .

ويقول إقبال أحمد : إن أحدا لا يعلم – سوى السماء – حقيقة المساعى والأهداف الحقيقية التى يرغب فى تحقيقها حكام الهند من وراء هذه التفجيرات . ويتساءل قائلا : لماذا نصرّ هنا فى باكستان على أنه لا بديل أمامنا سوى الرد بالمثل وأن نتبع نفس الطريق الهندى ؟ إننى وآخرين نؤمن بقوة أن الاختيار الباكستانى هو أن نجعل الغموض يخدم الغرض الذى خدمه بالفعل لمدة عقد مضى ، وليس هناك من أمر يمكنه أن يثبت هل كنا على صواب أو على خطأ ، فالميت قد مات ، والجبال أيضا ماتت .

أما أ. ى. عبد الرحمن ، وتحت عنوان "الأمن بدون أسلحة نووية" ، فقد كتب: إن على باكستان ألا تنصاع إلى قائمة أولويات يفرضها الغير ، وإن الأفضل هو التركيز على قائمة أولويات تتضمن التطور الديمقراطى والتنمية الاجتماعية وإعادة بناء البلد وإعادة هيكلة مؤسساته . إن المشاكل سوف تنشأ إذا سمح لاعتبارات الأمن القومى وحدها بأن تزيل الأولويات الأخرى الموجودة على قائمة الأعمال الوطنية . وقد يجادل البعض بقوله إن الأمن الوطنى هو على قمة الأولويات ، ولكن – حسب رأى الكاتب : إن باكستان ركزت بالفعل على قضية الأمن ، وأهملت متطلبات التكامل بين الجناحين : الأمن والتنمية ، ونتيجة لذلك انكسرت فى ١٩٧١ . إن الدرس الأول الذى على باكستان أن تتعلمه من التاريخ ، هو أن التركيز على الأمن عبر السلاح وحده سوف يؤدى إلى تجاهل المتطلبات اللازمة الأخرى فى السياسة والدبلوماسية والاقتصاد . وإن من الضرورى أن نضع فى الاعتبار أن أى تفجير نووى باكستانى سوف يعطى الحجة للهند للمضى قدما فى برنامجها التسليحى النووى ، مما سيضع ضغوطا على باكستان للسير قدما فى نفس الطريق ، الأمر الذى ستكون له نتائج خطيرة على مستقبل شبه القارة كله .

دعوة إلى الحكمة

ويضيف كاتب آخر ، وهو "هيمايون اختار" فى مقال بعنوان "على باكستان أن تكون باردة" ، المنشور فى صحيفة "نيوز" فى ١٩٩٨/٥/١٩ ، موضحا أن لدى باكستان بالفعل قدرات من الأسلحة الصاروخية التى تستطيع أن تصل إلى أى مكان فى الهند بما فى ذلك نيودلهى نفسها ، مصيبة إياها بالخراب والدمار ، وإنه لذلك ليس من الضرورى أن تتبع باكستان نفس الطريق الهندى ، ولكن عليها أن تفكر بشىء من الحكمة والرويّة ، وأن تساوم للحصول على منافع مختلفة من خلال متابعة سياسة الغموض فى المجال النووى . وإن على باكستان أن تأخذ بالنصيحة الأمريكية ، وأن نحدد شروطا مثل : إننا لن نوقع على معاهدة حظر الانتشار

النووى قبل أن تكون هناك إجراءات عقابية ضد الهند مثل تلك التى اتخذت ضد العراق ، وأن يكون هناك موقف دولى حازم من الدول التى لديها قدرات تمكنها من إجراء اختبارات نووية ، وأنه يمكن لباكستان أن تصر على إلغاء كل الديون مثل ما تم مع مصر ، وأن نحصل على نسخة حديثة من الطائرات "إف - ١٦" ، وألا تعطى الهند مقعدا دائما فى مجلس الأمن ، لا الآن ولا بعد ذلك ، وأن نحصل على مظلة نووية أمريكية ، وأن يكون لنا الحق فى توجيه ضربة أولى إذا تعلق الأمر ببقائنا .

أما زكى عزام ، فكتب تحت عنوان "التأثيرات الاقتصادية للعقوبات" ، محذرا من فقد معونات ثنائية ودولية إذا ما اتخذ قرار بإجراء التفجير النووى . وإنه استرشادا بنمط العقوبات التى وقعت على الهند من قبل عدد من الدول والمؤسسات الدولية ، فإن باكستان سوف تخسر كثيرا من الموارد الاقتصادية والمعونات . وفى التقديرات الأولية ، فسوف تخسر البلاد ما مجموعه ٥٦٥ مليون دولار معونات فى صورة معدات وسلع وتدريب من قبل اليابان والولايات المتحدة وهولندا وكندا وألمانيا واستراليا ونيوزيلندا ، كما ستفقد البلاد ما مجموعه ٥٠٠ مليون دولار أخرى من المصادر نفسها فى صورة تدفقات استثمارية . كما ستعلق قروض صندوق النقد الدولى فى حدود ٧٠٠ مليون دولار ، وقروض من بنك آسيا للتنمية فى حدود ٦٠٠ مليون دولار . ويحذر الكاتب من أن باكستان ليست دولة معزولة ولا يمكن أن تعزل نفسها عن المجتمع الدولى ، وأنه لذلك سوف تدفع ثمنا اقتصاديا كبيرا فى مقابل إجراء أى تفجير نووى .

وتمثل الإشارات السابقة بعضا من الحجج والتبريرات التى لجأ إليها كل فريق لتدعيم مقولاته سواء لتأييد رد باكستانى يماثل الخطوة الهندية ، أو للتحذير من مغبة مثل هذه الخطوة . لكن دعاة تصحيح التوازن الاستراتيجى كانت لهم الغلبة ، وجاء القرار الباكستانى بإجراء التفجير النووى فى ٢٨ مايو ٩٨ ، أى بعد خمسة عشر يوما فقط من التفجير النووى الهندى الثانى .

آسيا تحت تهديد الصواريخ

د. محمد قدرى سعيد

تعتبر منطقة جنوب وشرق آسيا من بين أكثر مناطق العالم ازدحاما بالصواريخ الباليستية بعيدة المدى . وبرغم محاولات الحد من انتشار تلك الأسلحة الهجومية ، بواسطة الولايات المتحدة والدول الغربية ، فإن الأوضاع الأمنية فى تلك المنطقة والمتغيرات الأخرى على المستوى العالمى كانت وراء الرغبة المحمومة لتلك الدول فى امتلاك أنظمة الصواريخ الباليستية والتكنولوجيات اللازمة لتطويرها .

☐ **الصين** : فى إشارة واضحة للدور الذى يمكن أن تلعبه الصواريخ فى النزاعات المحلية بين دول شرق آسيا ، قامت الصين فى منتصف ١٩٩٥ بإجراء عدد من التجارب فى بحر الصين بالقرب من الساحل التايوانى للصاروخ دونج فنج – ١٥ (٦٠٠ كم) ، ودونج فنج –٢١ (١٨٠٠ كم) . والصاروخ دونج فنج – ٢١ يمكن أن يصل إلى أهداف داخل تايوان واليابان وكوريا الجنوبية . وتمتلك الصين حوالى ٣٠٠ رأس نووى يمكن حملها بواسطة الصواريخ الصينية المنتشرة فى قواعد أرضية ، أو على متن الغواصات ، أو محمولة بواسطة الطائرات . وتشير التقارير إلى مشاريع تطوير حالية لصواريخ باليستية عابرة للقارات تحمل رؤوسا متعددة ، كل منها يمكنه إصابة هدف مستقل ، مثل الصاروخ JL-2/df-31 (٨٠٠٠ كم) ، والصاروخ df - 41 (١٢٠٠٠ كم) . والصين فى سبيلها أيضا لتطوير الصاروخ الباليستى df-25 الذى يصل مداه إلى ١٧٠٠ كم ، كما تحمل الغواصات الصينية الصاروخ JI-1(Julang-1) الذى يصل مداه إلى ١٧٠٠ كم .

بالإضافة إلى الصواريخ بعيدة المدى ، تمتلك الصين صواريخ أخرى قصيرة المدى مثل df - 11 (٣٠٠ كم) ، وهى يمكنها أن تصل إلى أهداف داخل تايوان .

فى ضوء اهتمام الدول المجاورة للصين بالنظم المضادة للصواريخ مثل نظام الباتريوت ، والذى تحاول الحصول عليه بدعم من الولايات المتحدة ، تقوم الصين بتزويد نظمها الصاروخية الهجومية بوسائل مضادة لاختراق النظم الدفاعية والتغلب عليها . كما تقوم الصين حاليا بتطوير صاروخ "كروز" ضد الأهداف الأرضية ، حيث إنه يتميز بدقة إصابة عالية نتيجة استخدامه لنظام الملاحة الفضائى وأسلوب مطابقة الطوبوغرافية الأرضية فى طريقة الوصول للهدف . وتصميم الصاروخ مأخوذ من الصاروخ الصينى "الكروز البحرى سى - ٨٠٢" ، الذى يصل مداه إلى ١٢٠ كم ويمكنه حمل رأس حربية زنتها ١٦٥ كجم . وهذه النوعية من الصواريخ الكروز تمثل تحديا صعبا لنظم الصواريخ الدفاعية نتيجة أنها تطير على ارتفاعات منخفضة .

☐ **الهند** : فى يوليو ١٩٩٣ بدأت الهند من خلال منظمة بحوث وتطوير نظم الدفاع الهندية ، برنامجا طموحا أطلق عليه "البرنامج المتكامل لتطوير الصواريخ الموجهة" ، هدفه وصول الهند إلى تحقيق الاكتفاء الذاتى فى مجال تصميم وتطوير وإنتاج الصواريخ . وفى إطار هذا البرنامج تقوم الهند بتطوير الصاروخ بريثفى والصاروخ آجنى . ومجموعة صواريخ بريثفى تنقسم إلى "بريثفى - ١" ومداه ١٥٠ كم ، و "بريثفى - ٢" ومداه ٢٥٠ كم . أما الصاروخ أجنى فيصل مداه إلى ٢٥٠٠ كم ، ويمكنه الوصول إلى أهداف فى الصين ، وقد تم اختباره حتى الآن ثلاث مرات فى مايو ١٩٨٩ ، ومايو ١٩٩٢، وفبراير ١٩٩٤ .

☐ **باكستان** : فى إطار المنافسة مع الهند يتحرك البرنامج الباكستانى لتطوير الصواريخ فى اتجاهين ، اتجاه يقوم على التطوير المحلى ، والآخر يقوم على إنتاج صواريخ صينية داخل باكستان . ومن أمثلة الاتجاه الأول الصاروخ "حاتف - ١" (٩٠ كم) ، والصاروخ "حاتف - ٢" (٣٠٠ كم) ، وكل منهما يحمل رأسا حربية زنتها ٥٠٠ كجم . ومن أمثلة الاتجاه الثانى إنتاج الصاروخ الصينى

"إم – ١١" الذى يصل مداه إلى ٢٨٠ كم ويحمل رأسا زنتها ٨٠٠ كجم ، وهناك اعتقاد واسع أن باكستان تمتلك رأسا نووية لهذا الصاروخ .

وفى سنة ١٩٩٢ حصلت باكستان على ٣٠ صاروخ "إم – ١١" مع قواذف لهذه الصواريخ ، وهى فى طريقها الآن للانتهاء من إنشاء مجمع لتصنيع الصاروخ من المتوقع أن يبدأ إنتاجه فى ١٩٩٩ . ومن الممكن أن يتم داخل هذا المجمع إنتاج الصاروخ الصينى "إم – ٩" أو "حاتف – ٣" حسب التسمية الباكستانية (٦٠٠ – ٨٠٠ كم) . وفى أبريل ١٩٩٨ قامت باكستان بتجربة الصاروخ غورى (١٥٠٠ كم) لتنافس بذلك الصاروخ آجنى الذى تقوم الهند حاليا بتطويره .

☐ **كوريا الشمالية**: منذ بداية الثمانينيات بدأت كوريا الشمالية فى إنتاج الصواريخ "سكود – ب" و "سكود – س" . وتشير التقارير الصادرة من كوريا الجنوبية إلى أن كوريا الشمالية تستطيع أن تنتج ١٠٠ صاروخ من النوعين فى العام ، وأنها تقوم حاليا ببناء ٣ قواعد للصواريخ بالقرب من المنطقة منزوعة السلاح بين الكوريتين . كما تمتلك بالإضافة إلى ذلك حوالى ٤٥٠ صاروخ فروج روسى الصنع (مداه ٧٠ كم) يمكنه الوصول إلى سول عاصمة كوريا الجنوبية . وتقوم كوريا الشمالية أيضا بتطوير صاروخها متوسط المدى "تودونج – ١" (١٠٠٠ كم) الذى يمكنه الوصول إلى كل الأهداف فى كوريا الجنوبية ومعظم الأهداف فى اليابان، و "تيبو – دونج – ٢" الذى يمكنه الوصول إلى مدى ١٥٠٠ كم ويحمل رأسا حربية وزنها ١٠٠٠ كجم .

☐ **كوريا الجنوبية** : قامت كوريا الجنوبية فى السبعينيات بتطوير الصاروخين أرض – أرض "نيك هركيوليز – كوريا – ١" (١٥٠ كم) و "نيك هركيوليز – كوريا – ٢" (١٨٠ – ٢٥٠ كم) اعتمادا على الصاروخ الأمريكى المضاد للطائرات "نيك هركيوليز" الذى حصلت عليه من الولايات المتحدة .

فى سنة ١٩٧٩ ، وخوفا من اشتعال سباق التسلح الصاروخى فى المنطقة ، وقعت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية مذكرة تفاهم تجعل المدى ١٨٠ كم هو الحد الأقصى للصواريخ أرض – أرض فى كوريا الجنوبية . وتطلب كوريا حاليا

التوقيع على اتفاقية الحد من انتشار تكنولوجيا الصواريخ MTCR ، حتى يمكن التوسع فى برنامجها الفضائى وبناء صواريخ للأغراض العلمية متعددة المراحل للوصول إلى ارتفاعات مختلفة ، كمقدمة للعمل فى مجال إطلاق الأقمار الصناعية . وفى نوفمبر ١٩٩٥ أعلنت وزارة الدفاع الكورية أنها فى سبيلها لطلب النظام الصاروخى التكتيكى الأمريكى "أتاكمز" ATACMS المخصص لمهاجمة المطارات ووحدات الدفاع الجوى والحشود الخلفية للقوات ، ويصل مداه إلى ١٣٥ كم ، ويحمل قنابل وألغاما مضادة للأفراد والمدرعات .

□ **تايوان :** فى أواخر السبعينيات قام المعهد التايوانى للعلوم والتكنولوجيا بتطوير الصاروخ "تشنج فنج" الذى يصل مداه إلى ١٠٠ كم ويشبه إلى حد بعيد الصاروخ الأمريكى لانس ، وتردد فى ذلك أن إسرائيل كانت وراء نقل تكنولوجيا الصاروخ لانس إلى تايوان . غير ذلك لا توجد معلومات كافية عن مصير الصاروخ "تين ما" ، أو "سكاى هورس" ، الذى بدأت تايوان فى تطويره فى السبعينيات كصاروخ باليستى متوسط المدى (٦٠٠ -١٠٠٠ كم) . وبرغم الإعلان عن توقف المشروع فى ١٩٨٢ إلا أن بعض التقارير تتحدث عن استئناف العمل فيه فى إطار المشاريع الفضائية لتايوان . وفى سبتمبر ١٩٩٦ أعلن مصدر بوزارة الدفاع فى تايوان أن الصاروخ أرض - أرض "سكاى هالبيرد" (٣٠٠ كم) الذى بدأت تايوان فى إجراء التجارب عليه ، قد جاء ردا على التجارب الصينية فى يوليو ١٩٩٥ للصاروخ "دى إف-١٥" ، والصاروخ "دى إف-٢١" فى شرق بحر الصين بالقرب من سواحل تايوان .

قطار الانتشار النووى فى آسيا

محمد عبد السلام

فجرت مسألة التجارب النووية الهندية – الباكستانية ، التى جرت فى مايو ١٩٩٨ ، مشكلة الانتشار النووى فى آسيا ، وأضافت إليها أبعادا جديدة ، تتسم بالخطورة . لكن هذه المشكلة قائمة منذ وقت طويل ، ربما عقود ، وتتسم بالخطورة أيضا . فآسيا تواجه مشكلات أمن معقدة دفعت الكثير من دولها إلى السير فى اتجاه امتلاك السلاح النووى ، فى إطار تصور عام بأنه يمكن أن يكون حلا لمشكلة أمنية تتصل بامتلاك طرف مضاد لهذا السلاح ، أو عدم امتلاك طرف لقدرة تقليدية تمكنه من الدفاع عن نفسه . ولقد كانت البداية عام ١٩٦٤ عندما أجرت الصين تفجيرها النووى الأول ، فى ظل اعتبارات أمنية دولية تتصل بصراعاتها مع الولايات المتحدة ، ونزاعاتها مع الاتحاد السوفيتى . فامتلاك الصين للأسلحة النووية أدى إلى اتجاه الهند إلى العمل بإصرار على امتلاكها ، فقد كان من الصعب على القيادة الهندية أن تتجاهل وجود قنبلة صينية إلى جوارها ، حتى لو لم تكن هذه القنبلة موجهة فى الأساس إليها . وقامت الهند بتفجيرها النووى الأول عام ١٩٧٤ . وعلى الرغم من أنها قد أحاطته بما أسمته "إطارا سلميا" ، فإن رد فعل نووى باكستانى لم يكن من الممكن تجنبه . فما دامت الهند قد امتلكت سلاحا نوويا ، كان على باكستان أن تمتلكه من وجهة نظر قياداتها ، حتى لو اضطر الباكستانيون إلى "أكل العشب" ، تبعا لتعبير الزعيم الباكستانى ذو الفقار على بوتو . وعلى الجانب الآخر ، بدأت تايوان فى السعى لامتلاك سلاح نووى

لمواجهة القوة النووية الصينية وحماية بقائها فى ظل ما يعتبر بالنسبة لها "صراع وجود" مع الصين ، التى لا تزال حتى الآن تعتبرها جزءا منشقا عن الأراضى الصينية . وتبعا لمعظم التقديرات تمتلك تايوان قدرات نووية متطورة ، يمكن أن تتحول فى وقت ما إلى أسلحة نووية ، إذا ما شعرت تايوان بالحاجة إلى ذلك.

كانت كوريا الشمالية أيضا قد بدأت فى تطوير قدراتها النووية خلال مرحلة الحرب الباردة من خلال التعاون مع الاتحاد السوفيتى ، وبقدراتها الذاتية ، وكانت إحدى الدول المعروف أنها تمتلك قدرات نووية متطورة . إلا أنها لم تطرح المشكلة إلا بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى ، عندما وجدت كوريا الشمالية بقيادة كيم إيل سونج ، أنها أصبحت دولة معزولة ، مستهدفة من الدول المجاورة . كما أنها لم تقم بتطوير أنظمتها السياسية والاقتصادية ، وظلت مغلقة ، متمسكة بنظامها الشيوعى على ما هو عليه . وإثر محاولات من الولايات المتحدة الأمريكية ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، للاقتراب من القدرات النووية الكورية الشمالية ، أعلنت "بيونج يانج" انسحابها من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وشهدت السنوات الأولى من التسعينيات مشكلة نووية مزمنة فى شبه الجزيرة الكورية ، أثارت احتمالات تحرك قطار انتشار نووى آخر فى اتجاه كوريا الجنوبية التى تعتبر نفسها مهددة مباشرة من كوريا الشمالية ، وفى اتجاه اليابان التى عبرت عن قلقها إزاء امتلاك كوريا الشمالية صواريخ أرض – أرض قادرة على الوصول إلى أراضيها ، حاملة رؤوسا نووية "محتملة" . ورغم ما يبدو من أن الدولتين لم تقدما على السير فى هذا الاتجاه ، رغم امتلاكهما قدرة نووية قابلة للتحول بشكل سريع إلى أسلحة نووية ، فإنهما فى الواقع لا يواجهان مخاطر أمنية حادة حتى الآن ، فى ظل تحالفهما العسكرى مع الولايات المتحدة التى توفر لهما غطاء نوويا كافيا ، وقوة تقليدية إضافية تتمركز على أراضيهما ، وتتدخل بشكل مباشر للتعامل مع كوريا الشمالية ، فى إطار صيغ مختلفة أمكن من خلالها احتواء احتمالات التحول النووى العسكرى الكورى الشمالى ، رغم بقاء كل هذه المشاكل عالقة ، تنفجر من وقت لآخر مثيرة احتمالات مختلفة .

مخاطر الانتشار النووي

فى الوقت الحالى تبدو آسيا ، كأنها أكثر مناطق العالم خطورة من زاوية انتشار الأسلحة النووية ، لعدة اعتبارات :

١ - إنها أكثر قارات العالم التى تضم دولا نووية معلنة ، أو دولا قادرة على امتلاك أسلحة نووية ، أو دولا كانت تمتلك أسلحة نووية قبل التخلى عنها ، إضافة إلى دول تسعى لامتلاك الأسلحة النووية . وبدون تصنيف ، تطرح حالات الصين ، الهند ، باكستان ، تايوان ، كوريا الشمالية ، اليابان ، روسيا ، إيران ، كازاخستان ، قضايا نووية مختلفة على الساحة الآسيوية والدولية .

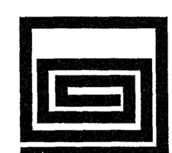
٢ - إنها أكثر قارات العالم التى تثير مشكلات ترتبط بالأسلحة النووية ، كمشكلة التجارب النووية . فقد أثارت التجارب النووية الفرنسية فى جنوب المحيط الهادى مشكلات حادة ، قبل أن تثير التجارب النووية الصينية مشكلات مشابهة أيضا ، كما أن مشكلة النفايات النووية مطروحة كذلك ، بالإضافة إلى أن مسألة التفتيش على المرافق النووية قد طُرحت بشدة خلال الأزمة المتصلة بالبرنامج النووى لكوريا الشمالية .

٣ - إنها القارة التى شهدت فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، تحول دولتين من دولها تمتلكان أسلحة نووية ، من "دول عتبة نووية" إلى "دول نووية معلنة" تمتلك أسلحة نووية بأحجام غير معروفة ، لكنها ليست محدودة ، بكل ما طرحه ذلك من مشكلات تتصل بشكل الخريطة النووية الدولية ، والنظام الدولى لمنع انتشار الأسلحة النووية ، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية .

٤ - إنها من أكثر قارات العالم التى شهدت عبر تاريخها تهديدات بالاستخدام الفعلى للأسلحة النووية خلال الصراعات التى شهدتها فى مراحل مختلفة . فقد شهدت حرب كوريا احتمالات لاستخدام الأسلحة النووية ، ثم حرب فيتنام ، ثم صراعات أوائل الثمانينيات بين الهند وباكستان ، وكذلك الأزمات المتكررة التى جرت بين الدول العظمى .

إضافة إلى ما سبق ، يبدو أحيانا أن قطار الانتشار النووى لم يصل إلى محطته الأخيرة فى آسيا ، فاستمرار التوترات فى شبه الجزيرة الكورية ، وتصاعد التوترات الصينية – التايوانية ، وما يثار حول مساعى إيران لامتلاك الأسلحة النووية، لا يزال يطرح قضايا مختلفة حول المرحلة القادمة للانتشار النووى فى آسيا .

وتبدو جميع الاحتمالات المتصلة بمخاطر الانتشار النووى فى آسيا قائمة ، فهناك محاولات جادة لاحتواء مخاطر انتشار الأسلحة النووية ، تتصل بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى جنوب شرق آسيا ، ومحاولات هندية – باكستانية للوصول إلى اتفاقات جزئية خاصة بالسيطرة على احتمالات تصاعد المواجهات النووية ، واتفاقات بناء ثقة بين الولايات المتحدة والصين بشأن عدم توجيه الصواريخ عابرة القارات لأراضى الدولة الأخرى ، ومحاولات لحل مشكلة كوريا الشمالية ، واحتواء مشكلة تايوان . لكن – حسب تصريحات وزير الخارجية الباكستانى جوهر أيوب خان – لا تزال احتمالات الحرب النووية واردة فى آسيا لوجود أرض متنازع عليها ، فهناك عوامل عدم استقرار قد تقود إلى انفجار صراعات دولية، تطرح خلالها احتمالات استخدام تلك الأسلحة من جانب "دول نووية حديثة" لم تطور استراتيجيات مستقرة لاستخدام الأسلحة النووية ، ومن هنا تأتى مخاطر الانتشار النووى فى آسيا .



سادسا: دراســـات وحدة البحوث العسكرية

بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

الهند والصين :
الصراع حول النفوذ الإقليمى

تشهد العلاقات الهندية – الصينية صراعا مزمنا منذ الستينيات ، وكان هـذا الصراع قد انفجر فى صورة حرب قصيرة بين الجانبين عام ١٩٦٢ ، ألحقت فيها القوات الصينية هزيمة منكرة بالقوات الهندية فى المناطق الحدودية بين البلدين . وعلى الرغم من أن هذا الصراع ظل خافتا بين الجانبين منذ ذلك الحين ، إلا أنه أفرز العديد من المظاهر كان من بينها سباق التسلح التقليدى والنووى ، وصراع النفوذ بين الجانبين ، بالإضافة إلى اتجاه كل طرف منهما نحو بناء تحالفات مضادة للطرف الآخر، حيث كثفت الصين علاقات التعاون السياسى والعسكرى مع باكستان، التى تعتبر العدو اللدود للهند ، بينما كثفت الهند من جانبها تعاونها السياسى والاقتصادى والعسكرى مع الاتحاد السوفيتى السابق ، الذى يعتبر الخصم الأيديولوجى اللدود للصين منذ الستينيات . وقد انفجرت هذه الخلافات بصورة واضحة خلال الفترة القصيرة الأخيرة ، ولاسيما منذ وصول حزب بهاراتيا جاناتا إلى الحكم فى الهند .

مصدر رئيسى للتهديد

وفى ظل هذه الوضعية ، ظلت الهند تنظر إلى الصين بوصفها مصدر التهديد الرئيسى لها منذ هزيمتها العسكرية من جانب الصين عام ١٩٦٢ . وقد

ازداد الإحساس الهندى بالتهديد الصينى عقب قيام الصين بإجراء التفجير النووى الأول لها عام ١٩٦٤ . ولذلك ، ارتكزت السياسة النووية الهندية منذ ذلك الحين ، فى أحد أهم مرتكزاتها ، على السعى إلى مجاراة الصين وتحقيق قدر معقول من التكافؤ الاستراتيجى معها فى المجال النووى . حيث أدت هذه التجارب النووية الصينية إلى إحداث تغيير جذرى فى السياسة الهندية ، إذ شعرت الهند بعد ذلك بأنها متخلفة عن الصين من حيث القوة والوضع الاستراتيجى، مما دفع الحكومة الهندية وقتذاك إلى بدء تنفيذ برنامج لبناء السلاح النووى . وقد ازداد الإحساس الهندى بالتهديد الصينى عقب اتفاق الدول الخمس الكبرى المالكة للسلاح النووى - ومن بينها الصين - على معاهدة منع الانتشار النووى عام ١٩٦٨ ، مما دفع الهند إلى رفض هذه المعاهدة تماما لاعتبارات عديدة ، أبرزها أن المعاهدة تكرس التفوق النووى الصينى فى مواجهة الهند . وقد ازداد الرفض الهندى للمعاهدة بعد الحرب الهندية - الباكستانية عام ١٩٧١ ، التى كشفت تبلور ما عرف بمحور بكين - إسلام أباد - واشنطن. ولذلك ، أجرت الهند أول تفجير نووى لها عام ١٩٧٤ من أجل إثبات قدرتها على امتلاك السلاح النووى فى مواجهة الصين ، ثم أعلنت بعد ذلك امتناعها عن إجراء المزيد من التجارب . ولكن الحكومات الهندية المتعاقبة أبقت خيار إجراء التجارب النووية مطروحا وواردا فى ضوء احتياجات الأمن القومى الهندى . وفى الوقت نفسه ، لم تلق الهند بالا لاقتراحات إنشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى جنوب آسيا ، كما رفضت التوقيع على أية معاهدة لنزع السلاح النووى تستثنى الصين . وبالتالى ، يبدو واضحا أن سياسة الأمن القومى الهندية ظلت محكومة بصورة تقليدية بمتابعة التطورات الجارية فى القوة العسكرية الصينية . وقد ازداد هذا التوجه خلال السنوات الأخيرة ، حيث أصبحت الهند تولى اهتماما كبيرا للتطورات الحالية والمستقبلية فى القوة العسكرية الصينية ، التقليدية والنووية ، بالإضافة إلى رصد ومتابعة التعاون الاستراتيجى والنووى بين الصين وباكستان . فالمفكرون الاستراتيجيون الهنود يرون أن التهديد الخارجى الحقيقى الذى يواجه الهند فى الوقت الحالى لا يتمثل فى الصين أو باكستان ، اللتين توجد خلافات حدودية بينهما وبين الهند ، ولكنه يتمثل فى علاقات

التعاون الاستراتيجي والنووى القائمة بين هاتين الدولتين ، ويستشهدون على هذا التعاون بالعديد من الوقائع التى جرت خلال الأعوام الماضية ، حيث تشير بعض التقارير إلى أن الصين ساعدت باكستان على إنشاء مفاعل بحثى صغير ، مزود بوحدة لاستخلاص اليورانيوم فى منطقة "كاسما" بإقليم البنجاب ، وتتراوح قوته بين ٥٠ – ١٠٠ ميجاوات . ويمكن لهذا المفاعل أن ينتج بلوتونيوم لبناء أسلحة نووية صغيرة . ويعتقد بعض المحللين أن هذا المفاعل النووى يهدف إلى إنتاج البلوتونيوم اللازم لإنتاج السلاح النووى ، كما يتردد أن الصين باعت لباكستان حوالى ٥ آلاف مغناطيس حلقى لتطوير وحدات الطرد المركزى الخاصة بتخصيب اليورانيوم فى مركز البحوث النووية فى كاهوتا .

ومن ناحية أخرى ، انطلق الاهتمام بالسلاح النووى من توقع المسئولين الهنود أن هناك تطورات هائلة يمكن أن تطرأ على هيكل القوة التقليدية والنووية الصينية خلال السنوات القادمة ، وكذلك على طبيعة التوازن الاستراتيجى الدولى فى القارة الصينية خلال السنوات القادمة ، وكذلك على طبيعة التوازن الاستراتيجى الدولى فى القارة الآسيوية . فعلى الرغم من أن الصين اهتمت منذ البداية بتطوير قدراتها النووية لمواجهة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق فى الأساس ، فإن الهند شعرت بقلق شديد من هذه التطورات ، واهتمت بامتلاك السلاح النووى لهذا السبب ، حيث يعتقد الساسة والمفكرون الاستراتيجيون الهنود أن ثمة تطورات ضخمة سوف تحدث فى القوة العسكرية الصينية خلال الفترة القادمة. حيث يتوقعون أن تلجأ الصين ، خلال الفترة القادمة إلى تحسين وتطوير برنامجها النووى ، ولاسيما فى مجال تحسين معدل القوة التدميرية إلى الوزن بالنسبة للرؤوس النووية ، وتطوير صواريخ متعددة المراحل ، وامتلاك نظم دقيقة للإيصال قادرة على البقاء فى ظروف المعركة النووية ، وذلك من أجل تضييق الفجوة التى تعانى منها القوة النووية الاستراتيجية الصينية فى مواجهة القوة النووية الأمريكية . ومن ناحية أخرى، يتوقع الساسة الهنود أن الصين سوف تحاول تعويض النقص الذى تعانى منه فى عناصر الدفاع المضاد للصواريخ الأمريكية . كما يتوقعون أن الصين سوف

تحاول تعويض النقص فى الصواريخ الباليستية . ويعتقد المفكرون الاستراتيجيون الهنود أن الولايات المتحدة لابد أن تقوم فى المستقبل القريب بمد مظلة الدفاع الصاروخى المضاد للصواريخ إلى حلفائها فى آسيا : اليابان، وكوريا الجنوبية ، وتايوان ، وهو ما سوف يضطر الصين إلى السعى إلى امتلاك قدرات مماثلة للدفاع الصاروخى فى أسرع وقت ممكن ، لأن أى نظام للدفاع الصاروخى فى آسيا سوف يقوض فاعلية القوة النووية الاستراتيجية الصينية .

الفكر الاستراتيجي الهندي

أصبح الفكر الاستراتيجى الهندى يركز تركيزا شديدا على التهديد الصينى للهند ، وازداد هذا التركيز مع وصول حزب بهاراتيا جاناتا إلى الحكم فى الهند فى بداية العام الجارى ، حيث عبر بعض المسئولين الحكوميين الهنود صراحة عن شعورهم بالقلق تجاه التهديد الصينى .

فقد صرح وزير الدفاع الهندى جورج فيرنانديز فى أواخر مارس الماضى أن الهند ركزت لفترة طويلة على التهديد الباكستانى ، وتجاهلت التهديد الصينى ، رغم أن الصين تمثل التهديد الرئيسى على الهند ، لأن الصين شيدت قاعدة مراقبة متطورة فى جزر ككوكو التابعة لميانمار (بورما سابقا) ، كما زعم أن الصين تزود باكستان بتكنولوجيا صاروخية متطورة ، إلا أن الصين نفت ذلك كله . ومن ثم ، فإن التجارب النووية الخمس التى أجرتها الهند يومى ١١ و ١٣ مايو الماضى ، كانت تمثل رسالة غير مباشرة موجهة أساسا للصين ، من أجل تحقيق قدر من التكافؤ النووى من جانب الهند تجاه الصين .

أما على الجانب الصينى ، فقد كانت الحكومة الصينية من جانبها مدركة أن التجارب النووية الهندية موجهة فى الأساس ضدها . ولكن الموقف الصينى اتسم فى البداية بدرجة واضحة من الهدوء وضبط النفس ، واكتفت الصين بإدانة التجارب النووية الهندية ، واعتبرتها تحديا للمجتمع الدولى من جانب الهند . ورفضت

السياسة الصينية فى البداية سياسة العقوبات الاقتصادية على الهند ، ردا على هذه التجارب ، وربما كان الموقف الصينى الهادئ فى البداية عائدا إلى أن الصين ذاتها كانت قد أجرت تجارب نووية قبل عامين ، وهو ما قد لا يجعل بمقدورها إدانة التجارب النووية الهندية . أضف إلى ذلك ، أن الصين تظل فى نهاية المطاف أكثر ثقة واطمئنانا إلى قدراتها النووية فى مواجهة الهند ، فالصين تمتلك ٤٣٦ رأسا نوويا ، بينما تمتلك الهند مواد نووية تتيح لها إنتاج ما بين ٦٠ - ١٠٠ رأس نووى فقط . وفى الوقت نفسه، فإن الصين لم تكن ترغب فى زيادة التوتر بينها وبين الهند ، حتى لا يؤدى ذلك إلى دفع حكومة بهاراتيا جاناتا الهندية المتطرفة إلى اتباع سياسات متشنجة ضد الصين ،وهو ما لا ترغب فيه الحكومة الصينية التى تركز على مواصلة سياسة الإصلاح الاقتصادى الداخلى ، ولا ترغب فى استنزاف مواردها فى صراعات وخلافات خارجية .

ومع ذلك ، فإن الصين خرجت فى النهاية عن هدوئها ، وانتقدت بشدة هذه التفجيرات، كما رفضت ادعاءات الهند بأن الصين تشكل تهديدا أمنيا لها ، بما يبرر إجراء مثل هذه التجارب . ودعت الصين الأسرة الدولية إلى اتخاذ موقف حازم ونهائى ضد الهند لإرغامها على التخلى عن البرنامج النووى . والأكثر من ذلك ، أن الجانبين الصينى والباكستانى أجريا مباحثات فى العاصمة الصينية عقب التفجيرات النووية ، وذلك من أجل التشاور بشأن الخطوات التى يمكن للجانبين أن يتخذاها ردا على التفجيرات النووية الهندية .

وبالتالى ، فإن الصراع بين الهند والصين لا يرتكز فى حقيقة الأمر على تهديدات حقيقية متبادلة بين الجانبين ، ولكنه يمثل صراعا على النفوذ الإقليمى فى منطقة جنوب آسيا، كما يمثل انعكاسا لمحاولة كل دولة منهما أن تصبح الدّولة الإقليمية العظمى بدون منازع . وعلى الرغم من أن الهند تعتبر متخلفة عن الصين فى العديد من مقومات القوة الشاملة ، فإن الهند لم تتوقف عن محاولة تحقيق التكافؤ مع الصين فى المجالات الاقتصادية والعسكرية ، وكان إجراء التجارب النووية خطوة مهمة على هذا الطريق من وجهة نظر الحكومة الهندية . ومن جانب آخر ،

فإن الحكومة الصينية حاولت الالتزام بأقصى درجة من ضبط النفس في مواجهة الهند ، إدراكا منها أن تصعيد سباق التسلح التقليدى والنووى بين الهند والصين سوف يضر بخطط النمو الاقتصادى لديها . ولذلك ، قام الجانبان الهندى والصينى خلال الفترة القصيرة الماضية بالاتفاق على العديد من الإجراءات لبناء الثقة فى المجال العسكرى ، مثل الالتزام بإجراءات معينة فى المناورات العسكرية التى يقوم بها كل طرف ، بما لا يشكل استفزازا للطرف الآخر .. وغير ذلك من الإجراءات . وعلى هذا الأساس ، فإن المتصور أن الجانبين الهندى والصينى يمكن أن يتجها خلال الفترة القادمة نحو محاولة احتواء خلافاتهما بالطرق السلمية ، استنادا إلى أن التصعيد العسكرى والسياسى ليس فى مصلحة أى منهما ، ولا سيما أن الحكومة الهندية المتطرفة أدركت على ما يبدو أن التجارب النووية الخمس التى أجرتها فى شهر مايو الماضى لم تعزز الأمن القومى الهندى ، بل على العكس أدت هذه التجارب إلى دفع باكستان بدورها نحو إجراء تجارب نووية ، مما هدد بحدوث المزيد من التصعيد بين الجانبين ، وهو ما قد يدفع الهند نحو التراجع عن هذه السياسة من خلال تكثيف الحوار الإقليمى مع دول المنطقة عموما ، ومع الصين خصوصا .

نفقات الدفاع فى آسيا

يعتبر إقليم شرق وجنوب شرق آسيا ثانى أكبر مناطق العالم إنفاقا على "التسلح" ، بعد الشرق الأوسط . أما إذا أضيفت إليه الدول الرئيسية فى آسيا ، والتى ترتبط نفقاتها الدفاعية باستراتيجيات دولية ، كاليابان والصين ، فإنه لا يمكن مقارنة أية أقاليم أخرى فى العالم به ، إذ أن النفقات الدفاعية السنوية لليابان وحدها تزيد على ٤٣ مليار دولار . ففى مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة ، شهدت تلك المنطقة تطورات أدت إلى تصاعد نوع خاص من سباق التسلح فى شرق آسيا ، أهمها بروز عوامل عدم استقرار "مكتومة" ، لم تعبر عن نفسها في شكل صراعات مسلحة مباشرة ، وإنما فى صورة احتمالات لتفجر الصراعات ، بحيث بدت مشكلة عدم الاستقرار فى آسيا كمشكلة "معقدة" أكثر منها "حادة" ، فى الوقت نفسه الذى كانت الولايات المتحدة قد بدأت فيه تفكر فى تقليص حجم وجودها العسكرى فى المنطقة ، مما أدى إلى اتجاه دول الإقليم كلها تقريبا إلى العمل على تدعيم عناصر قوتها العسكرية للتعامل مع التهديدات المتصورة من جانب كل منها ، بعد أن كانت قد وجهت جهدها ومواردها لفترة طويلة نحو تنمية قدراتها الاقتصادية كأولوية أساسية دون إعطاء اهتمام كبير لقدراتها العسكرية فى ظل ضمانات الأمن "الدولية" المتاحة لمعظمها ، وحدود تهديدات الأمن القائمة فى ظل توازنات الحرب الباردة .

لقد كانت النفقات العسكرية لدول آسيا قد بدأت تتصاعد فى أواخر الثمانينيات (١٩٨٨ - ١٩٩٠) ، فى ظل تحول السياسات الدفاعية نحو تحسين كفاءة الاستعدادات العسكرية للقوات ، بما دفع المنطقة نحو موقع متقدم بين المناطق الأكثر استيرادا للسلاح فى العالم الثالث . لكن نهاية الحرب الباردة كانت نقطة فاصلة فى

هذا المسار ، إذ زاد عمق واتساع تلك التوجهات ، وبدأت تلك الدول برامج عسكرية ضخمة رصدت لها مخصصات مالية كبيرة لتطوير وتحديث قدراتها الدفاعية ، كما هو الحال بالنسبة لليابان وكوريا الشمالية - التى احتلت موقع ثانى أكبر دول العالم الثالث استيرادا للسلاح فى أوائل التسعينيات - ثم الصين وتايوان ، وغيرها ، وذلك عن طريق إعادة هيكلة القوات ، وإبرام صفقات تسليحية ضخمة، والسعى لإبرام صفقات جديدة ، بحيث تدفقت إلى المنطقة عامى ١٩٩١ و ١٩٩٢ نسبة ٤٣ فى المائة من الأسلحة التى تم التعاقد عليها دوليا ، مقابل ١٥% من حجم تدفقات السلاح العالمية قبل ١٠ سنوات ، مما أثار مسألة سباق التسلح فى آسيا .

إن التقييمات الأساسية لطبيعة سباق التسلح فى آسيا خلال النصف الأول من التسعينيات ، كانت تركز على أن عمليات الإنفاق العسكرى الضخمة لتلك الدول تعتبر فقط انعكاسا لتصميم عدة دول إقليمية على الدفاع عن نفسها و الحفاظ على مصالحها الخاصة بقوتها الذاتية ، أكثر منها تخطيطا محموما للحرب ، لكنها كانت تعكس أيضا ميولا ردعية ضد أية محاولات محتملة لممارسة سياسات القوة الإكراهية ضدها ، إذا ما بدأت عوامل عدم الاستقرار تتحول إلى صراعات مسلحة تفرز تهديدات مباشرة . لكن أثير أيضا أن تسلح بعض دول المنطقة كان أكبر من احتياجاته الدفاعية . وقد ساعد على كل ذلك التدفقات المالية الكبيرة على تلك الدول، ونسب النمو المرتفعة لاقتصاداتها القومية . فرغم ارتفاع الأرقام المطلقة لميزانيات الدفاع ، فإن نسب نفقات الدفاع إلى الناتج المحلى الإجمالى ، أو إلى الميزانيات المالية القومية ، لم تكن كبيرة ، لأن تلك النواتج والميزانيات كانت ضخمة .

معدل إنفاق مرتفع

ولقد استمر معدل الإنفاق العسكرى المرتفع لدول آسيا على ما هو عليه حتى عام ١٩٩٧ تقريبا ، فى ظل الدوافع الأمنية المختلفة لدولها . ففى عام ١٩٩٤ كان حجم الإنفاق العسكرى لتلك الدول ١٣٢ مليار دولار ، قفز عام ١٩٩٥ إلى

١٤٤ مليار دولار ، واستقر عام ١٩٩٦ عند حد ١٤١ مليار دولار ، وارتفع عام ١٩٩٧ بنسبة ٧% . فقد زادت ميزانية الصين العسكرية من ٦ر٨ مليار دولار عام ١٩٩٦ إلى ٧ر٩ مليار دولار عام ١٩٩٧ ، فى إطار برنامجها لتطوير أنظمة تسليحها ، وقيامها بمشاريع تدريبية عسكرية ضخمة ، واتجاهها للمشاركة فى ترتيبات الأمن متعددة الأطراف . أما الإنفاق الدفاعى اليابانى ، فقد بدأ يتزايد منذ عام ١٩٩٣ ، حتى وصل عام ١٩٩٧ إلى ٤٣ مليار دولار ، وهى ميزانية منخفضة مقارنة بميزانية عام ١٩٩٥ (٥٠ مليار دولار) التى ينفق الكثير منها فى إطار التعاون الدفاعى مع الولايات المتحدة الأمريكية . أما النفقات الدفاعية لكوريا الجنوبية ، فإنها وصلت عام ١٩٩٧ إلى ٤ر١٥ مليار دولار ، بعد أن كانت ٢ر١٤ مليار دولار عام ١٩٩٥ ، وكان العسكريون الكوريون قد طلبوا زيادتها إلى ٣ر١٧ مليار دولار لعام ١٩٩٨ . وبالنسبة لتايوان ، تطورت ميزانيتها الدفاعية بشكل سريع لمواجهة احتياجاتها العسكرية من خلال عقود تسليحية ضخمة مع الولايات المتحدة وفرنسا لتصل إلى ٣ر١١ مليار دولار عام ١٩٩٧ . واستمر مستوى الإنفاق الدفاعى لدول "آسيان" فى الارتفاع ، مرتبطا بالمعدلات العالمية من النمو الاقتصادى ، ليصل حجم نفقات الدفاع للدول التسع الأعضاء حاليا ، أو مستقبلا ، فى الرابطة ، إلى ١٩ مليار دولار، بما يعادل ١٤% من مجمل الإنفاق العسكرى الإقليمى . فقد وصلت ميزانية دفاع تايلاند إلى ٢ر٤ مليار دولار عام ١٩٩٧ ، ووصلت ميزانية دفاع إندونيسيا إلى ٣ر٣ مليار دولار عام ١٩٩٧ ، حيث كانت الدولتان مرتبطتين بمشتريات عسكرية ودعم لصناعات حربية ، وأعمال تطوير لاستعدادات القوات شبه العسكرية .

الأزمة الاقتصادية

لكن يبدو أن اتجاه تصاعد النفقات العسكرية لدول شرق و جنوب شرق آسيا سوف يتأثر بشدة من جرّاء الأزمات الاقتصادية التى تعرضت لها دول هذه

المنطقة، ابتداء من أواخر عام ١٩٩٧ ،والتى امتدت تأثيراتها العنيفة حتى منتصف عام ١٩٩٨ .

فالتقرير السنوى (١٩٩٨) الذى تصدره وزارة الدفاع اليابانية ، يشير إلى أن الأزمة المالية الآسيوية قد أجبرت دول المنطقة بالفعل على خفض الميزانيات المخصصة للدفاع ، والتقليل من حجم مشترياتها من الأسلحة . فى الوقت الذى يواجه إقليم شرق آسيا فيه – حسب التقرير – مشكلات أمنية تتطلب مواجهة حادة . وتبعا لمصادر مختلفة ، فقد تأثرت اقتصاديات أربعة بلدان آسيوية بشدة من جراء الأزمة المالية الأخيرة ، هى إندونيسيا ، وتايلاند ، وماليزيا ، والفلبين . ففى أواخر عام ١٩٩٧ ، كانت العملة الإندونيسية قد فقدت ٢٦% من قيمتها مقابل الدولار ، أما العملة الماليزية فقد فقدت ١٩% ، وعملة تايلاند ٤٤% ، وعملة الفلبين ١٩% ، وسوف تتأثر ميزانيات الدفاع من جراء ذلك ، مثل بقية القطاعات ، أو ربما بأكثر من بقية القطاعات ، فى المدى الزمنى المتوسط على الأقل . وقد بدأ ذلك بالفعل ، إذ بدأت كل من ماليزيا وتايلاند وإندونيسيا والفلبين ، فى إلغاء بعض البرامج التسليحية المتصلة بصفقات أسلحة متطورة ، أو مشاريع تطوير متقدمة ، أو عمليات مهمة لتحديث القوات المسلحة . وبدأت اليابان فى اقتطاع ما يقرب من ٥ر٢ مليار دولار من ميزانيتها العسكرية لمدة ثلاث سنوات قادمة ، مما يؤثر على برنامج تعاونها العسكرى مع الولايات المتحدة .

إن نفقات الدفاع فى آسيا قد بدأت تتجه نحو التقلص ليتوقف مسار التصاعد المستمر منذ سنوات فى الميزانيات العسكرية ، والنتيجة أن برامج التطوير التسليحى سوف تمضى بأبطأ مما كان متصورا لها . المشكلة أن بعض دول المنطقة ترى أنها تواجه معضلات أمنية كانت تتطلب عكس ما بدأ يحدث بالفعل ، والنتيجة أن دول منطقة شرق وجنوب آسيا سوف تشعر بأنها قد تصبح أقل أمنا .

السياسة الدفاعية الأمريكية

فى آسيا

إن الولايات المتحدة الأمريكية ليست بعيدة عن تطورات آسيا . ففى سنوات ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، كانت الولايات المتحدة هى الفاعل الدولى الرئيسى المسيطر (إلى جانب الاتحاد السوفيتى) على التفاعلات الأمنية – العسكرية فى أقاليم آسيا المختلفة ، فى إطار هياكل للأمن الجماعي ، ومعاهدات دفاعية ثنائية ، مدعومة بوجود عسكرى قوى ، تقليدى ونووى ، فى منطقة شرق آسيا تحديدا ، وهى المنطقة التى شهدت أعنف المعارك الحربية التقليدية التى خاضتها القوات الأمريكية خلال مرحلة الحرب الباردة ، خاصة فى فيتنام ، التى لا تزال تؤثر على التوجهات العسكرية الأمريكية حتى الآن . وكانت الدلالة الاستراتيجية الأساسية لهذه الأوضاع، هى أن الولايات المتحدة ترى أن هذه المناطق حيوية فى إطار استراتيجيتها العالمية ، على الأقل خلال تلك المرحلة .

عندما انتهت الحرب الباردة فى أوائل التسعينيات ، بدأت الولايات المتحدة فى إعادة تقييم أوضاعها العسكرية فى آسيا ، فى ظل البيئة الأمنية الجديدة ، وأشار ريتشارد سولومون مساعد وزير الخارجية الأمريكى الأسبق فى أغسطس ١٩٩١ إلى "أن حقائق الوضع السياسى الناشئ عن أنحسار الحرب الباردة فى آسيا ستؤثر حتما على حجم وجودنا الأمنى فى المنطقة، وشكله" .

فبعد أن بدأ الاتحاد السوفيتى فى التفكك ، كان على الولايات المتحدة أن

تعيد رسم استراتيجيتها الأمنية فى شرق آسيا على أسس جديدة ، بما طـرح ثلاث قضايا رئيسية :

١ - حجم الوجود العسكرى الأمريكى فى آسيا بشكل عام .

٢ - مستقبل المعاهدات الأمنية - الثنائية بينها وبين دول المنطقة .

٣ - شكل ترتيبات الأمن فى آسيا خلال فترة ما بعد الحرب الباردة .

ولقد كان التوجه السائد داخل الإدارة الأمريكية فى بداية التسعينيات هو خفض الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة ، مع الاحتفاظ بقوة عسكرية "كافية" للتعامل مع المهام الدفاعية تمتد بين ١٩٩٠ - ١٩٩٣ ، وبنسب مختلفة يتم سحبها من القواعد الأمريكية فى اليابان والفلبين وكوريا الجنوبية ، فى ظل ضغوط من الكونجرس على الإدارة الأمريكية (إدارة بوش) ، بزيادة الخفض إلى ما بين ٢٠ - ٣٠% ، مع تسليم المنشآت العسكرية غير الضرورية إلى البلدان المشار إليها .

لكن هذه التوجهات لم تستمر طويلا فى ظل ضغوط الدول الآسيوية الحليفة على الولايات المتحدة لعدم تقليص قواتها بصورة تخل بالتوازنات القائمة ، وتفجر مشكلات على نمط مشكلة البرنامج النووى لكوريا الشمالية ، واتجاه الخريطة التسليحية لإقليم آسيا - المحيط الهادى إلى "التغير" عما كانت عليه بفعل تصاعد الإنفاق التسليحى . وخلال سنوات التسعينيات لم يطرأ تغير جوهرى على حجم القوات الأمريكية فى تلك المنطقة ، إذ انخفضت فقط من ١٢٠ ألف جندى عام ١٩٩٠ إلى ١٠٠ ألف جندى عام ١٩٩٧ ، يتمركز ٤٩ ألف جندى منهم فى اليابان . إضافة إلى ذلك ، بدأت الولايات المتحدة فى تعزيز تسليح قواتها فى تلك المنطقة ، سواء تلك القوات المتمركزة فى القواعد العسكرية ، أو قوات الأسطول السابع فى المحيط الهادى ، والذى يتألف من ٦٠ قطعة حربية ، و ٣٥٠ مقاتلة ، وتغطى دورياته مساحة ١٣٥ مليون كم تضم حدود ٤٠ دولة آسيوية ، فالقوة الأمريكية عنصر رئيسى فى معادلة أمن آسيا .

معاهدات تلائم المتغيرات

بالنسبة للمعاهدات الأمنية – الثنائية ، كـان التوجـه الصـائب فـى بدايـة التسعينيات، هو إعادة النظر فيها لتتلاءم مع المتغيرات الجديدة ، لكنه كان واضحـا منذ البداية أن هناك اقتناعا بضرورة استمرارها ، مع بعض التعديلات ، كأحد أهـم أسس الحفاظ على أمن الولايات المتحـدة ، وأمن الدول الحليفة معها فى المنطقـة ، خاصة اليابان والفلبين وكوريا الجنوبية وتايلاند ، واستراليا القريبة من آسيا . فعلـى الرغم من انسحاب القوات الأمريكيـة من قاعدة "كـلارك" الفلبينيـة ، فـى إطـار ملابسات مختلفة ، فإن الدولتين أقامتا إطارا لما يسمى "مشـاركة جديـدة " بينـهما تتضمن تعاونا أمنيا – دفاعيا ، وروابط اسـتثمارية . وظـل التحـالف العسـكرى الأمريكى مع كوريا الجنوبيـة أحد أهم أسس أمن كوريا الجنوبية خـلال المرحلـة التالية . كما ظلت الروابط الدفاعية الأمريكية – اليابانية على ما هـى عليـه ، مـع تطويرها ، كما أوضـح ذلك الاتفاق الدفاعى بين البلدين ، الذى أعلـن عنـه فـى سبتمبر ١٩٩٧ ، وهو اتفاق للدفاع المشترك يقضى بأن تتولى اليابان مـهام مسـاندة القوات الأمريكية فى الدول الآسيوية المجاورة لها فى حالات الطـوارئ ، ويشـتمل على مستويات متعددة للتعاون العسكرى البحرى والجوى ، وفى مـهام الاسـتطلاع وجمع المعلومات . فالارتباطـات الدفاعية الأمريكية – الآسيوية تتسع إلى حد مـا ، فى إطار جديد تتولى بمقتضاه الدول الحليفة مهام أوسع فى الدفاع عن أمنها فى ظـل مشاركة استراتيجية مع الولايات المتحدة .

وقد عملت الولايات المتحدة كذلك على طرح تصـورات مختلفـة لـترتيب الأوضاع الأمنية فى منطقة آسيا – المحيط الهادى ، على نطـاق معيـن ، يتضمـن تشجيع اليابان على توسيع دورها السياسى والعسـكرى ، ومحاولـة التوصـل إلـى صياغات مع الصين لتهدئة التوتر فى جنوب وشرق آسيا ، مع رفض المشاركة فـى البداية فى ترتيبات أمن دول الآسيـان ، قبل أن يتغير هذا الموقف عام ١٩٩٣ فـى اتجاهات لدعم تلـك الترتيبات نسبيا . إلا أن الأهم هو السياسات العملية الأمريكيـة فى تلك المنطقة . فقد استمرت الولايات المتحدة فى تزويد دول مختلفة بالأسلحة فـى

إطار برامجها لبناء قواتها المسلحة (معظم الدول) ، أو لاعتبارات التوازن الإقليمي (تايوان)، أو الضغط على أطراف أخرى اقتصاديا أو تسليحياً لوقف تعاونها العسكرى مع أطراف ثالثة (الصين) ، والتدخل بمستوى أكبر فى الأزمات الإقليمية المتفجرة (كموديا - كوريا الشمالية) ، وذلك فى إطار تصوراتها لأسس استقرار المنطقة بالصورة التى تحافظ على مصالحها القومية ، وأمن الدول الحليفة لها ، وذلك فى إطار مجموعة من المحددات كما يلى :

١- إن ثمة اقتناعا رئيسيا قد استقر داخل الإدارات الأمريكية المختلفة بأن "الدور الأمريكى" العسكرى فى آسيا يجب أن يظل قويا ، فالجدل الذى ثار فى أوائل التسعينيات قد توقف تقريبا .

٢- إن الدور الأمريكى العسكرى لا يزال مطلوبا من جانب عدد من الدول الرئيسية فى شرق آسيا ، كاليابان ، والفلبين ، وتايوان ، وكوريا الجنوبية ، و"دول الآسيان" ، التى تواجه مشكلات أمن مختلفة .

٣- إن الولايات المتحدة تحاول أن تتعامل بمرونة من نوع جديد مع جميع الأطراف فى تلك المنطقة على نحو ما أوضحت زيارة الرئيس بيل كلينتون للصين (يونيو ١٩٩٨) ، وتصريحات وزير الدفاع الأمريكى (يناير ١٩٩٨) حول الأبعاد الأمنية للأزمة الاقتصادية فى آسيا .

فى النهاية ، فإن السياسة الدفاعية الأمريكية فى آسيا ، ترتكز على ضرورة الوجود القوى ، والتحرك فى جميع الاتجاهات ، للحفاظ على نمط من "التوازنات الإقليمية" فى ظل أوضاع يصعب الحفاظ على التوازن فى إطارها ، على نحو ما أوضحت فى الفترة الأخيرة توجهات كل من الصين وكوريا الشمالية والهند وباكستان تجاه قضايا تطرح تحديات حقيقية أمام التصورات الأمريكية لأمن جنوب وشرق آسيا. وعموما ، فإن الأوضاع الآسيوية كانت حرجة دائما بالنسبة للسياسة الدفاعية والأمنية للولايات المتحدة .

ترتيبات الأمن فى آسيا

تعتبر أقاليم شرق وجنوب آسيا أكثر مناطق العالم التى شهدت صراعات مسلحة عنيفة خلال القرن العشرين . إذ تم الاستناد إلى معايير مختلفة لحدة الصراعات : كعدد القتلى ، والمدى الزمنى لاستمرار القتال - على سبيل المثال . فبحكم اعتبارات عديدة ، كانت الحروب واسعة النطاق متكررة الحدوث فى تلك المناطق ، وأدى ذلك إلى حالة من عدم الاستقرار الإقليمى المزمنة ، خاصة خلال مرحلة الحرب الباردة . وكان من المتصور أن الأمور سوف تنتهى عند هذا الحد ، بعد نهاية الحرب الباردة ، إلا أن ذلك لم يحدث . فقد أدت تحولات النظام الدولى فى بداية التسعينيات إلى بروز نوعية جديدة من التوترات العسكرية المكبوتة والمكشوفة ، مع بقاء بعض مخلفات الحرب الباردة كمصادر أساسية لتهديد أمن تلك المناطق ؛ إذ تصاعدت المشكلات الإقليمية والحدودية المتصلة بالجزر أو الأقاليم المتنازع عليها ، وظهرت موجة من الحساسيات السياسية بين الدول الرئيسية ، وتفجرت مشكلات محددة على نمط البرنامج النووى لكوريا الشمالية ، والبرامج النووية لكل من الهند وباكستان ، وازدادت حدة التوترات المتصلة بقضايا اقتصادية بين دول المنطقة ، وبينها وبين القوى الدولية الأخرى ، وبدا أحيانا أن أقاليم شرق وجنوب آسيا أصبحت أقل أمنا مما كانت عليه .

لكن على الرغم من ذلك ، أو ربما بسبب ذلك ، كانت هناك دائما محاولات لإيجاد ترتيبات أمنية واسعة النطاق على الساحة الآسيوية . فثمة توجهات تم التعبير عنها بوضوح من جانب قادة الدول ، بأن عدم وجود صيغة أمنية إقليمية فى تلك

المناطق ، بعد إنهيار "النظام الأمنى الدولى" الذى استند على التفاعلات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، هو الذى أدى إلى تفجر عوامل عدم الاستقرار التى عبّرت عن نفسها فى شكل سباق تسلح تقليدى ونووى فى الأساس . وأنه إذا لم يتم التوصل إلى مثل هذه الصيغة الأمنية ، فإن عوامل عدم الاستقرار ، سوف تتحول ، فى ظل تصاعد سباق التسلح ، إلى صدامات ومنازعات وحروب تهدد مستقبل المنطقة التى تمتعت – حتى نهاية عام ١٩٩٧ على الأقل – بأكبر معدلات للنمو الاقتصادى فى العالم .

أشكال أمنية مختلفة

وفيما بين عامى ١٩٩١– ١٩٩٨ ، عقد عدد هائل من الندوات والمؤتمرات والاجتماعات ، وقدم عدد كبير من المشاريع والمقترحات ، التى تهدف إلى ترتيب الأوضاع الأمنية فى شرق آسيا تحديدا . وأصبح واضحا لدى دول المنطقة أن إيجاد صيغة أمنية متعددة الأطراف تحول دون تدهور الأوضاع فى المنطقة ، يعتبر قضية ضرورية وملحة . لكن فى الواقع كانت الخطوة العاجلة التى اتخذتها دول آسيا للتعامل مع مشكلات أمنها تتمثل بالسير فى اتجاهين :

١– البدء فى عمليات واسعة لبناء قواتها المسلحة ، وتحديثها ، على نحو يتيح لها التعامل مع ما يهدد أمنها بقوتها الذاتية كخيار رئيسى .

٢– إعادة صياغة تحالفاتها الثنائية مع الولايات المتحدة ، أو القوى الدولية الرئيسية فى آسيا ، بما يتيح لها خطا آخر للدفاع عن أمنها .

إلا أن البحث عن صيغة لترتيب الأوضاع الأمنية الإقليمية استمر بالتوازى مع كل ذلك أيضا . لكن المشكلة هى أن صيغ ترتيبات الأمن الإقليمية التى طرحت من جانب القوى الدولية الرئيسية ، كالولايات المتحدة ، تختلف عن التصورات التى طرحت من جانب القوى الإقليمية الأساسية ، كالصين واليابان ، وتختلف أيضا عن الأطر التى طرحتها الدول الآسيوية المتوسطة والصغيرة – وهى الأهم فى واقع الأمر – ففى ظل مخاوف تلك الأخيرة من تصاعد القوة العسكرية

الصينية ، والنزعة العسكرية المحتملة لليابان ، واحتمالات تفجر الصراعات المسلحة الإقليمية بفعل مشكلات مثل مشكلة "جزر سبراتلى" ، واحتمالات عدم الاستقرار السياسى داخل بعض الدول ، والوجود المكثف لقوات وتسهيلات دولية فى المنطقة، طرحت مشروعات مختلفة لترتيبات الأوضاع الأمنية فى آسيا ، أهمها :

١- مشروع رابطة دول جنوب شرق آسيا "آسيان" لترتيب الأوضاع الأمنية ، وهو المشروع الذى طرحته ست دول تنتمى إلى جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٢ ، معبرا عن رغبتها فى إيجاد إطار أمنى يحافظ على أمنها الإقليمى ونموها الاقتصادى فى ظل الظروف الجديدة .

٢- مشروع إقامة منتدى لدول شمال شرق آسيا التى تواجه مشكلات أمنية معقدة أيضا ، والذى طرح عام ١٩٩٣ ، مركزا على إجراءات بناء الثقة والتعاون الأمنى ، ونزع السلاح من دول المنطقة .

٣- مشروع منتدى جنوب الهادى ، الذى يضم استراليا ونيوزيلندا وبابوا غينيا الجديدة ، إضافة إلى ١٢ دولة صغيرة فى المحيط الهادى ، والتى بدأت فى عام ١٩٩١ بإرساء مجموعة من الأسس لترتيبات أمنية فى إطار منتدى خاص يضم دولها .

٤- مشروع إنشاء مجلس للأمن والتعاون فى منطقة المحيط الهادى الآسيوى ، على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ، وهو مشروع طرحته مراكز أبحاث من ٢٠ دولة آسيوية ، فى ماليزيا عام ١٩٩٣ ، بهدف مشاركة الفعاليات غير الحكومية فى ترتيبات الأمن .

٥- مشروع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى جنوب شرق آسيا ، وهو المشروع الذى تم إقراره فى بانكوك عام ١٩٩٥ ، من جانب ١٠ أطراف فى منتدى "آسيان" الأمنى ، ولم يدخل حيز النفاذ بعد .

منتدى الأمن الإقليمى للآسيان

وفى الواقع ، فإن أهم تلك المشاريع هو ما طرحته مجموعة دول "آسيان" ،

والذى أسفر عن إنشاء منتدى الأمن الإقليمى لدول "آسيان" ، الذى عقد عدة لقاءات في سنغافورة عام ١٩٩٣ ، وبانكوك عام ١٩٩٤ ، وبروناى عام ١٩٩٥ ، وجاكرتا عام ١٩٩٦ ، ثم لاوس عام ١٩٩٧ ، وكمبوديا هذا العام ١٩٩٨ . فقد أرسى هذا المشروع إطارا مرنا للتعاون الأمنى ، هو إطار "المنتدى" أو "الملتقى" ، الذى يختلف عن الأطر المؤسسية القائمة فى أوروبا الغربية مثلا ، والتى لا تتحملها ظروف آسيا. كما أن إطاره الجغرافى ارتبط بعوامل وظيفية ، فهو يضم دول "آسيان" ، إضافة إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين "لآسيان" فى العالم كله ، باعتبار أن البعد الاقتصادى للأمن بالنسبة لتلك الدول يعتبر من أهم الأبعاد المطروحة عليها . إضافة إلى ذلك ، يتجاهل الإطار القوى الإقليمية الرئيسية كالصين واليابان ، حتى لا تتحول هذه الدول – حسب تصريحات عدد من قادة "آسيان" – إلى أعداء . وفى إطار أعمال المنتدى تطرح جميع القضايا المثارة فى شرق وجنوب آسيا للنقاش المفتوح ، كمشكلة انتشار الأسلحة النووية ، والأوضاع الداخلية فى كمبوديا ، وحقوق الإنسان فى بعض الدول ، والقوة العسكرية الصينية ، مع تجنب الجدل الواضح حول القضايا التى لا تتحمل دول الملتقى الخوض فيها ، وتتخذ بشأن كل ذلك "توصيات" ، وليست "قرارات ملزمة" ، وتتحرك الدول تبعا لها وفق مستوى الإجماع المتوافر . لذا تم التوقيع على معاهدة إخلاء جنوب شرق آسيا من الأسلحة النووية على سبيل المثال ، عندما وافقت عليها ١٠ دول ، على الرغم من معارضة الولايات المتحدة والصين لها ، كما تمت الدعوة إلى إعادة كوريا الشمالية إلى الساحة الدولية عندما سيطر توجه عام بهذا الشأن . ويتسع المنتدى ليشمل دولا جديدة ، وقضايا جديدة مع الوقت.

لكن منتدى "الآسيان" للحوار الأمنى هو مجرد مثال ، فمشكلات آسيا الأمنية أوسع مما يطرح فى جنوب شرق آسيا ، ولا تزال تتفجر بصورة جديدة حتى الآن ، وتفرز أوضاعا وتصورات أخرى مع الوقت ، فلا يزال أمن آسيا بعيدا عن "الترتيب المستقر" ، إلا أن هناك أيضا محاولات مستمرة للقيام بذلك .

اليابان تراجع سياستها الدفاعية

عوامل ومتغيرات كثيرة على المستوى الدولى والإقليمى كانت وراء قيام اليابان بمراجعة سياستها الأمنية واتخاذ مواقف أكثر إيجابية فى مجال الدفاع . من بين هذه العوامل: انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي ، واندلاع حرب الخليج ٩٠ -١٩٩١ ، وتصاعد التوتر فى شبه الجزيرة الكورية ، وزيادة الشكوك حول البرنامج النووى والصاروخى لكوريا الشمالية ، ثم حادثة الهجوم الإرهابى بغاز السارين فى مترو طوكيو سنة ١٩٩٥ ، وتصاعد الجدل الداخلى حول مستقبل القواعد العسكرية الأمريكية . فمع انتهاء الحرب الباردة تغيرت الأسس التى قامت عليها السياسة الدفاعية اليابانية ، فلم يعد الاتحاد السوفيتى السابق مصدرا للتهديد بالنسبة لليابان ، كما أوضحت حرب الخليج حدود العزلة التى يمكن أن تتحملها اليابان ، وعدم كفاية الاعتماد على برامج المساعدات الخارجية لخدمة مصالحها الحيوية فى الخارج .

لقد طالب الداعون إلى استمرار عزلة اليابان بضرورة التخلص من المعاهدة الأمنية التى تربط اليابان بالولايات المتحدة ، والتى تمثل محور السياسة الدفاعية لليابان والأساس القانونى لوجود ٤٥٠٠٠ جندى أمريكى على الأرض اليابانية . كل هذه العوامل رسمت الخلفية التى تم فى ظلها اعتماد "برنامج الدفاع الوطنى" فى نوفمبر ١٩٩٥ ، متضمنا الأهداف والمحددات الأمنية لليابان خلال العقد القادم ، والخطة المرحلية لتطوير البنية الدفاعية حتى سنة ٢٠٠٠ .

تشكلت السياسة الأمنية لليابان بعد استقلالها فى عام ١٩٥٢ فى إطار دستور

١٩٤٧ الذى صدر فى ظل الاحتلال الأمريكى ، والذى يمنع اليابان من امتلاك قدرات عسكرية أو الاشتراك فى أية ترتيبات دفاعية جماعية . ونتيجة لأجواء الحرب الباردة ، اعتمدت الحكومة اليابانية تفسيرا للدستور يسمح لليابان بإنشاء وكالة الدفاع اليابانية ، وتشكيل قوات الدفاع الذاتى من ٢٣٧٧٠٠ فرد ، منهم ١٤٩٠٠٠ للجيش ، و ٤٣٠٠٠ للبحرية ، و ٤٤٧٠٠ للقوات الجوية . ووصلت ميزانية الدفاع فى ١٩٩٧ إلى ٤٢ر٩٧ مليار دولار ، منها ٥٨ر١ مليار دولار لأنشطة البحوث والتطوير التى تغطى مجالات الطائرات الحربية والهليكوبتر ومحركات الطائرات ، والصواريخ المضادة للدبابات والطائرات ، ونظم الغواصات ، وأجهزة الرؤية الليلية ، والعربات المدرعة الخفيفة . وتمتلك قوات الدفاع اليابانية ١٠٠٠ دبابة ، و ٢٠٠ طائرة "إف - ١٥" ، و ١٠٠ طائرة "إف - ٤" ، و ١٣ طائرة إنذار مبكر ، و ٢٦ بطارية باتريوت مضاد للصواريخ ، و ١٦ غواصة ، و ٦٠ سفينة حراسة ، و ١٠٠ سفينة دورية .

يتضمن برنامج الدفاع الوطنى الأسس الاستراتيجية لدور اليابان الدفاعى وكيفية التعامل مع المتغيرات الجيوبوليتيكية فى المنطقة . ويحدد البرنامج دور قوات الدفاع الذاتى فى الدفاع عن اليابان ، والتعامل مع الكوارث الكبرى والأزمات الداخلية ، والمساهمة فى دعم الاستقرار الإقليمى والدولى . وينظر البرنامج إلى قوات الدفاع الذاتى كقوة عسكرية صغيرة الحجم ذات كفاءة ومرونة عالية قادرة على استخدام التكنولوجيا المتقدمة والقيام بعمليات مشتركة . وفى إطار تنشيط الدور اليابانى على المستوى الإقليمى والدولى ، اشتركت اليابان فى عمليات إزالة الألغام فى منطقة الخليج بعد انتهاء الحرب ، ثم شاركت بعد ذلك الأمم المتحدة بقوات لحفظ السلام فى كمبوديا وموزمبيق ورواندا ومرتفعات الجولان . كما أقامت حوارا أمنيا مع كل من استراليا والصين وروسيا وكوريا الجنوبية ودول جنوب شرق آسيا .

أهمية الدور الأمريكي

تؤمن اليابان بأهمية الدور الأمريكي فى الدفاع عن اليابان وتحقيق الاستقرار فى منطقة شرق آسيا. وبرغم المعارضة الموجودة داخل اليابان ضد الوجود العسكرى الأمريكى، تشير استطلاعات الرأى التى تمت فى أبريل ١٩٩٧ إلى أن ٧٦% من السكان على المستوى القومى و ٥٧% من أهالى أوكيناوا (مكان تمركز القوات الأمريكية) يؤيدون استمرار المعاهدة، لكن ٦٧% ممن أخذ رأيهم يفضلون خفضا فى عدد القواعد الأمريكية الموجودة فى اليابان .

ونتيجة لظهور أوضاع أمنية جديدة فى المنطقة متمثلة فى توجهات كوريا الشمالية العسكرية ، والتحركات الصينية البحرية التى حدثت بالقرب من شواطئ تايوان وما صاحبها من تحرك للأسطول الأمريكى فى المنطقة ، كذلك الإدعاءات المختلفة حول "جزر سبراتلى" المتنازع عليها والتى يمر بالقرب منها ٧٠% من إمدادات البترول اليابانى – كل ذلك أدى إلى ضرورة مراجعة علاقات التعاون الأمنى الأمريكى اليابانى ممثلة فى "وثيقة القواعد الإرشادية للتعاون الدفاعى اليابانى الأمريكى" الموقعة في ١٩٧٨ ، والتى أسفرت عن تقرير أولى صدر فى يونيو ١٩٩٧ يسمح للقوات اليابانية بالقيام بأعمال إزالة الألغام ، وتفتيش السفن ، وتقديم الدعم الإدارى للولايات المتحدة عندما تضطر لدفع قوات عسكرية إلى شبه الجزيرة الكورية.

ويؤكد التقرير ، بالإضافة إلى ذلك ، أهمية استمرار اليابان فى امتلاك قدرة عسكرية للدفاع عن النفس ، مع الحفاظ على وجود قوة الردع النووية والتقليدية للولايات المتحدة فى منطقة الباسيفيك ، وتطوير التعاون معها فى مجال المعلومات ، والأنشطة الإنسانية وأعمال البحث والإنقاذ والإخلاء ، وتنشيط التشاور فى مجالات التخطيط الأمنى والسياسى . واليابان تعتمد بشكل كامل على المظلة النووية الأمريكية فى حمايتها ضد أى تهديد نووى ، وكانت من بين الدول التى وافقت على المد الدائم لمعاهدة منع الانتشار النووى في ١٩٩٥ . وتتحمل اليابان تكلفة وجود

القوات الأمريكية على أرضها والتى تصل حاليا إلى خمسة مليارات دولار سنويا . وطبقا لاتفاقية الإجراءات الخاصة التى تحدد مسئوليات الدولة المضيفة ، سيكون على اليابان دفع أجور ٢٤٠٠٠ مدنى يعملون فى القواعد الأمريكية فى اليابان حتى نهاية القرن ، وخلال القرن القادم ، وهو ما سوف يتأثر كثيرا بالتطورات المالية والاقتصادية التى تواجهها اليابان فى الوقت الحالى . وقد أكد كل من رئيس الوزراء اليابانى السابق ريوتارو هاشيموتو ، والرئيس الأمريكى كلينتون فى لقائهما فى مارس ١٩٩٧ ، على أن معاهدة التعاون والأمن المشترك بين البلدين تمثل حجر الزاوية فى التحالف الأمريكى اليابانى، وأن مستوى التعاون الجديد بين البلدين يتعدى حدود قيام الولايات المتحدة بحماية اليابان ، إلى دعم الأمن والاستقرار الإقليمى ومساندة الوجود الأمريكى فى المنطقة . ويذكر التقرير ٤٠ نشاطا للتعاون المشترك بين البلدين فى حالة حدوث أزمات طارئة فى المنطقة المحيطة باليابان . وفى يوليو ١٩٩٧ ، أصدرت اليابان "كتابا أبيض" حول سياستها الدفاعية فى ضوء مصالحها المتزايدة على المستويين الإقليمى والدولى ، وركز الكتاب على عملية المراجعة للقواعد الإرشادية للتعاون الدفاعى اليابانى - الأمريكى ، والتعديلات اللازمة للقوانين التى تحكم عمل قوات الدفاع الذاتى لمواجهة ظروف الأزمات المستجدة فى المنطقة ، وإرساء أسس ثابتة للاستعداد العسكرى المشترك ومجالات التعاون على المستوى الإقليمى .

روسيا : بائع السلاح المتجول
فى السوق الآسيوية

بعد طول اهتمام بالعلاقات الروسية – الغربية ، والأمريكية منها على وجه الخصوص ، قامت الدبلوماسية الروسية فى الآونة الأخيرة بأكثر من مبادرة تعكس رغبة روسيا فى دعم علاقاتها مع الدول الصاعدة فى شرق آسيا وجنوبها . جاء هذا التحول كنتيجة لاقتناع السياسة الخارجية الروسية بضرورة استثمار الوضع الجيوبوليتيكى لروسيا كقوة أورو – آسيوية فى حماية مصالحها الحيوية فى آسيا وتدعيم نفوذها هناك . فلم يعد ممكنا استمرار تجاهل المتغيرات الأمنية والاقتصادية والقوى الصاعدة بالقرب من حدودها الشرقية والجنوبية ، وأهمية البحث جهة الشرق عن حلفاء جدد لموازنة زحف حلف الناتو صوب حدودها الغربية . كما تحاول روسيا من خلال تلك المبادرات بيع منتجاتها العسكرية للدول الثرية فى المنطقة ، لإنقاذ مجمعها الصناعى العسكرى من التوقف ، واقتصادها المضطرب من الانهيار .

البعد الصينى

تمثل العلاقة مع الصين مركز الاهتمام الأول للسياسة الروسية فى آسيا . ويتضح ذلك من سلسلة الزيارات المتبادلة بين المسئولين فى البلدين ، وما يتردد فى أعقاب تلك الزيارات من حديث عن ميلاد "شراكة استراتيجية" بين روسيا

والصين . لكن تركيز البلدين الأكبر ، كان فى الحقيقة على التزام كل منهما بإقامة نظام عالمى متعدد الأقطاب فى مواجهة تصاعد هيمنة القطب الأمريكى الأوحد .
والبعد البارز فى العلاقات الصينية الروسية هو مبيعات السلاح الروسى للصين ، التى اشتملت على ترسانة متنوعة من الطائرات والغواصات ونظم الأسلحة المتقدمة . ففى ١٩٩٦ بلغت مشتريات الصين من السلاح الروسى ٢ر٢ مليار دولار ، ومن المتوقع أن تصل إلى ٣ مليارات دولار مع نهاية القرن . وقد تسلمت الصين ٢٤ طائرة "سوخوى - ٢٤" فى ١٩٩٢ ، و ٤٨ طائرة أخرى فى ١٩٩٦ ، وهناك رغبة صينية فى الحصول على الطائرة المتقدمة "سوخوى - ٣٠" ، بالإضافة إلى الغواصات التى يصل ثمن الواحدة منها إلى ٢٥٠ مليون دولار . وهناك أكثر من مصلحة مشتركة يمكن أن تتحقق من خلال التعاون الصينى - الروسى ، من بينها دعم الاستقرار على المستوى الإقليمى والدولى ، وتحقيق قدر من الضغط على كوريا الشمالية للحد من سياساتها المثيرة للقلق فى المنطقة ، وكذلك ضبط التطورات السياسية فى آسيا الوسطى . وفى أبريل ١٩٩٧ ، وقعت الدولتان مع كل من كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان ، اتفاقية أمنية لتطبيع الأوضاع على امتداد الحدود المشتركة وخفض القوات فى المناطق الملاصقة لها. والعلاقة بين الصين وروسيا تحكمها أيضا عوامل اقتصادية وجغرافية . فبرغم اتفاق الطرفين على زيادة حجم التبادل التجارى بينهما من ٧ مليارات دولار فى ١٩٩٦ إلى ٢٠ مليار دولار فى سنة ٢٠٠٠ ، فإن حجم تجارة الصين مع الولايات المتحدة يزيد بمقدار ثمانى مرات عن حجم تجارتها مع روسيا . وهناك أيضا أنشطة الهجرة غير الشرعية التى يقوم بها الصينيون إلى مناطق روسية ذات كثافة سكانية منخفضة مثل سيبريا ، مدفوعين بقوى الطرد السكانى داخل الصين المزدحمة ، وفرص التجارة داخل الأراضى الروسية ، تلك الهجرة التى تمثل نوعا من التهديد الديموجرافى بالنسبة للروس . ففى تصريح لوزير الدفاع الروسى قال : إن الصين مازالت تمثل لروسيا أحد مصادر التهديد المحتمل ، وفى كل الأحوال ربما تمثل الصين بالنسبة لروسيا حليفا مفيدا فى الوقت الحالى ، لكنها تمثل جارا يجب أن يعمل حسابه على امتداد سنوات القرن القادم .

الاهتمام باليابان

السياسة الروسية تعطى أيضا اهتماما لليابان . فبرغم بطء التطور فى علاقات البلدين، فإنها تتقدم نحو الأفضل . إذ يسجل "الكتاب الأبيض" اليابانى للسياسة الدفاعية الذى صدر فى ١٩٩٤ ، بوضوح ، أن الاتحاد الروسى لم يعد يمثل تهديدا مباشرا بالنسبة لليابان . ويقع النزاع حول جزر الكوريل على قمة المشاكل بين الدولتين ، بالإضافة إلى الآثار الناجمة عن بعض الحوادث البحرية بالقرب من المناطق المتنازع عليها والمتعلقة بحقوق الصيد ، ومشاكل التلوث البيئى الناتج عن قيام روسيا بدفن نفاياتها النووية فى بحر اليابان . وتمثل جزر الكوريل أهمية استراتيجية بالنسبة لروسيا ، حيث تعتبر جزءا من المجال الشرقى لدفاعها الجوى ، ومركزا من مراكز التنصت والمعلومات وتقديم الخدمة البحرية . وبرغم الرغبة التى أبداها الرئيس يلتسين للانسحاب من الجزر وتقليله لحجم الحامية العسكرية الموجودة بها، فإن اعتماد وثيقة "الأسس السياسية فى تحديد حدود الدولة الروسية" فى أكتوبر ١٩٩٧ ، التى لا تعترف بأى ادعاءات أو مطالبات بأجزاء من الأراضى الروسية ، مع تصاعد ضغوط العسكريين والسلطات المحلية بعدم التخلى عن الجزر ، كل ذلك لم يترك ليلتسين مجالا واسعا لتنفيذ ما يريد . وبرغم ذلك ، هناك تطور ملموس فى العلاقات الاقتصادية والتجارية يتيح لروسيا تصدير الكثير من المواد الخام إلى اليابان .

أسواق واعدة

الاهتمام الروسى لا يقتصر فقط على الصين واليابان ، لكنه يتجه أيضا إلى كوريا الجنوبية وماليزيا ، كأسواق واعدة للسلاح الروسى . وبالنسبة لماليزيا ، فقد اشترت طائرات "ميج - ٢٩" ، وتخطط لشراء الدبابات "تى - ٧٢" . أما كوريا الجنوبية ، فقد اشترت الدبابات "تى - ٨٠ يو" ، وعربات القتال "بى إم بى - ٣" ،

وتبحث حاليا شراء الطائرات "سوخوى - ٢٧" ، و "سوخوى - ٣٥" ، وصواريخ الدفاع الجوى "إس إيه - ١٠" ، و "إس إيه - ١٦" . واشترت فيتنام ٦ طائرات "سوخوى - ٢٧" مقابل ٢٠٠ مليون دولار . فصفقات السلاح الروسى لدول "الآسيان" يدعمها الاحتياج الروسى للتصدير بأى ثمن ، واستغلال طموحات (وصراعات) دول "الآسيان" المتزايدة للقيام بدور قيادى فى المنطقة . وهناك عوامل أخرى وراء سباق التسلح فى منطقة جنوب شرق آسيا ، مثل الرخاء الاقتصادى ، وتقادم نظم الأسلحة ، والنعرات العسكرية القديمة ، والخوف من الصين وكوريا الشمالية . ورغبة فى اختراق تلك السوق الواعدة ، يقدم الروس عروضا مغرية للبيع من خلال صفقات متكافئة مقابل بضائع أو خدمات ، أو من خلال الموافقة على نقل التكنولوجيا والإنتاج المشترك ، مع تقديم تسهيلات كبيرة فى السداد . ولقد صرح النائب السابق لرئيس الوزراء الروسى "أوليج سوسكوفيت" بأن "روسيا تعتبر جنوب شرق آسيا منطقة مهمة بالنسبة لها ، وسوف نبيع لدولها كل شىء ما عدا الأسلحة النووية" . وهناك أيضا رغبة بين دول جنوب شرق آسيا فى الحصول على التكنولوجيا الروسية . فوزير الدفاع الماليزى أبدى رغبة حكومته فى الحصول على التكنولوجيا الروسية فى مجال الحاسبات والفضاء والليزر . وفى كل الأحوال ، يبدى الروس استعدادهم لتقديم كل صور التعاون والخدمات الممكنة ، مثل بيع منظومات كاملة ، أو الدخول فى مشاريع إنتاج أو بحوث مشتركة ، أو الاشتراك فى أنشطة علمية أو تجريبية .

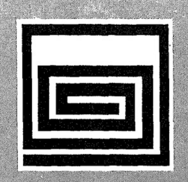
وروسيا بائع سلاح قديم لكوريا الشمالية ، ولم يبدأ انفتاحها على كوريا الجنوبية إلا فى عهد جورباتشوف . ومع بداية التسعينيات قدمت روسيا لكوريا الجنوبية طائرات "الميج - ٢٩" و "الميج - ٣٠" ، وتم عمل مشاريع مشتركة بين البلدين فى مجالات الليزر والفضاء والإلكترونيات والمواد الجديدة . وفى فبراير ١٩٩٣ ، تم الإعلان عن حصول كوريا الجنوبية على رخصة إنتاج النظام "إس - ٣٠٠" المضاد للصواريخ ، لمواجهة صواريخ "سكود - سى" الموجودة فى كوريا الشمالية .

إن تجارة السلاح الروسية فى آسيا فى سعيها نحو تحقيق مكاسب اقتصادية وقتية ، تعكس توجهات سياسية متناقضة . فبيعها لطائرات حربية متقدمة لدول شرق آسيا ، يتناقض مع توسعها فى إمداد الصين بالسلاح والتكنولوجيا المتقدمة والسعى نحو عمل شراكة استراتيجية معها . ومن المؤكد أن هذا النهم الروسى للحصول على النصيب الأكبر من صفقات السلاح فى تلك المنطقة الملتهبة ، سوف يؤدى إلى المزيد من اشتعال سباق التسلح، وانتشار الأسلحة التقليدية المتقدمة والنووية ، واختلال التوازن الإقليمى ، وربما يضع روسيا فى المستقبل تحت تهديد محتمل قادم من الصين أو كوريا الشمالية أو أية قوى أخرى على حدودها الشرقية .

رقم الإيداع ١٥٣٤ / ٩٩

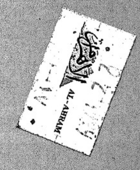
I.S.B.N. 977 - 320 - 000 - 0 الترقيم الدولى

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر



ما يحدث فى آسيا يسهم بصورة مباشرة فى تشكيل الأحداث فى باقى بلاد العالم، سواء بما تضربه من نموذج ومثل يسعى كثيرون إلى الاهتداء بهما، أو بتداعيات ما يحدث فيها من نجاحات وأزمات وتأثيره على بلدان العالم الأخرى.

ويرسم هذا الكتاب صورة بانورامية للأوضاع فى خمس دول آسيوية لها دورها البارز. على مستوى القارة والعالم. هى الصين والهند وباكستان وإندونيسيا وسنغافورة، من واقع زيارة قامت بها بعثة صحفية وبحثية برئاسة الأستاذ إبراهيم نافع رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير الأهرام إلى هذه الدول. كما يناقش القضايا الكبرى التى تواجه هذه القارة فى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية.



ولاشك أن للدروس التى يمكن استخلاصها من تجارب هذه الدول، انعكاسات مباشرة على مصالحنا وطموحاتنا العربية المباشرة وغير المباشرة، مما يكسب هذا الكتاب أهمية كبيرة للمهتمين بالشئون الدولية، وبمستقبل منطقتنا العربية.

الناشر

مركز الاهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام
التوزيع فى الداخل والخارج - وكالة الأهرام للتوزيع
ش الجلاء - القاهرة
مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر